مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
سلسلة الدراسات التاريخية

الانقلابات الدستورية فى مصر
١٩٢٣ - ١٩٣٦

د. علـى شلـبى
د. مصطفى النحاس جبر

إشراف وتقديم:
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى



إهـــــــداء ٢٠٠٦

الدكتورة / ضياء محمود أبو غازي

القاهرة

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
سلسلة الدراسات التاريخية

الانقلابات الدستورية فى مصر

١٩٢٣ - ١٩٣٦

إعداد

دكتور : على شلبى دكتور : مصطفى النحاس جبر

إشراف وتقديم

دكتور
أحمد عبد الرحيم مصطفى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨١

مقدمة

منذ تفوقت أوروبا الغربية وسيطرت على معظم العالم القديم سياسيا وعسكريا وحضاريا أخذ القادة فى البلدان التى تعرضت للضغط والعدوان الأوروبيين يقارنون ضعف بلادهم وتخلفها بقوة أوروبا وتقدمها ويبحثون عن برامج كفيلة بتحرير بلادهم من التخلف والسيطرة الأجنبية ومن الطبيعى أن يعجب بعضهم بأوروبا الغربية وأن يعزوا حيويتها الى نظامها البرلمانى الديمقراطى وان يجعلوا نقطة البدء فى حل مشكلة بلادهم أن يحددوا سلطة الحكام المطلقة ويعلنوا الدستور ويقيموا البرلمان المنتخب الذى تصوروا ان وجوده هو والدستور كفيل بالتغلب على كل مشاكل التخلف وكأنه مصباح علاء الدين .

وحين تحقق حلم المصلحين الشرقيين ووضعت الدساتير وانتخبت البرلمانات ، بدأت المؤسسات الجديدة تعمل جنبا الى جنب مع المؤسسات القديمة التى لم يضعف ارتباط الناس بها ، مما أدى الى وجود هوة بينهما أخذت تتسع حين بدأت المصالح الجديدة تصطدم بالقديمة فى الوقت الذى لم يسمح فيه للمؤسسات الجديدة بأن تعمل بحرية بحيث يمكنها أن تتكيف مع الأوضاع القائمة . فنظام سياسى أخذ كما هو ليس فقط من بلد آخر ، بل من حضارة أخرى وفرضه حكام متشبعون بالأفكار الغربية من أعلى ومن الخارج ، لم يكن باستطاعته أن يتمشى بما فيه الكفاية مع أحوال مجتمعات كانت لا تزال محصورة بوجه عام الا فى الطبقية الدينية القديمة ، غارقة أغلبية سكانها فى الفقر والأمية دون أن تتلقن أوليات

الحيدة الديمقراطية المستندة الى معرفة الحقوق والواجبات في ظل المساواة القانونيه والاجتماعية • وهكذا أدى الصراع بين الميول الاستبدادية والمطامع الديمقراطية الى أنظمة توفيقية أضعفت النظام السياسى ذاته وانتشيت كل من تاقوا الى ديمقراطية حقيقية وبالاضافة الى ذلك فقد سعى القادة المتنافسون على السلطة الى استغلال الرأى العام بدلا من جعله حكما في هذا التنافس فلم يسعوا الى تهيئة الجماهير للاشتراك الفعال في العمليات الديمقراطية ، بل أخفوا عنها المسائل العامة ولم يصارحوها بالحقائق .. وهكذا ظلت الجماهير مضللة لا تسمع الا تراشق الاتهامات بين القادة دون ادراك للخلافات التي تفرق بينهم • ولما كانت الأغلبية الساحقة من هذه الجماهير فقيرة وجاهلة وأسيرة للخرافات والمعتقدات البالية • فقد قصرت عن فهم الشعارات المعقدة التي كان يطلقها المصلحون أو المناورات التى كان يقوم بها الساسة المحترفون ، مما باعد بينها وبين المشاركة الفعالة فى الأجهزة الديمقراطية أو ادراك قيمة أساليبها المعقدة •

ويعتبر نظام تعدد الأحزاب فى الغرب ــ وهو نظام يمكن الشعب من المشاركة فى الممارسة الديمقراطية شرطا ضروريا لضمان انتظام عمل المؤسسات الديمقراطية • اما فى البلدان التى شاء قادتها ان يقلدوا الغرب ويدفعوا سيطرته فقد انغمست الأحزاب فى النضال الوطنى من أجل الاستقلال بدلا من العمل على اعداد شعب واع بامكانه المشاركة الحقيقية في الحياة النيابية • لهذا أيد الشعب التكتلات الوطنية المتطرفة مما أدى الى فشل النظام الغربى القائم على تعدد الأحزاب وان أمنت الديمقراطية لقادة المعارضة منبرا يهاجمون منه السيطرة الأجنبية هذا الى أن الوجود الاجنبى فى البلدان الخاضعة للسيطرة الغربية قد لعب دوره فى فشل المؤسسات الديمقراطية التى أوصى بانشائها وذلك بسبب تدخله بين آن وآخر فى شئون البلاد صيانة لوجوده ومصالحه •

لكل هذا تعثرت التجارب البرلمانية فى البلدان الشرقية التى شاءت أن تأخذ بها مما أفسح المجال اما للأنظمة العسكرية أو لمختلف أنماط الاستبداد السافر أو المقنع أو للقوى الدينية والتقليدية التى هى أقرب للجماهير وأكثر تأثيرا فيها • وللآن لم تستقر هذه البلدان على أوضاع ثابتة مستقرة بامكانها أن تجتاز ببلدانها وجماهيرها الهوة السحيقة التى تفصلها عن العالم المتقدم •

★ ★ ★

ومصر من أسبق البلدان العربية فى التعرض للمؤثرات الغربية والسيطرة الاجنبية • كما كانت من اسبقها اخذا بالنظام النيابى منذ عام ١٨٦٦ وبالدستور منذ عام ١٨٨٢ • الا ان خضوعها للاحتلال البريطانى قد عرقل تطور الانظمة الديمقراطية فيها ، مما جعل الحركة الوطنية المصرية منذ اوائل القرن العشرين تضع المطالبة بالدستور فى صدارة قائمة مطالبها الى جانب الاستقلال التام وحين نشبت ثورة ١٩١٩ حتى عمت البلاد من أقصاها الى أقصاها واشتركت فيها جميع طوائف الشعب وطبقاته انبثقت من الجماهير لجان شعبية تصب فى « الوفد » الذى لم يكن منذ البداية حزبا بالمعنى الأوروبى للكلمة ، بقدر ما كان حركة سياسية تمثل الأمة التى سلمت مقـــاليدها لزعيم (سعد زغلول) كان يتقدمها فى المطالبة بالجلاء والضرب على يد أوتوقراطية القصر • كان الوفد حركة شعبية تضم الاقباط والمسلمين ولا تلقى اعتبارا للوعى الطبقى — ومن ثم قوة سعد زغلول وعظمة الوفد وضعفه معا • فلكى يحقق الوفد أهدافه الخاصة بتحديد السلطة الملكية ومواصلة الكفاح ضد بريطانيا لم يكن لديه سوى طريق واحد هو حماسة الجماهير التى كانت تتبعه ، وهى حماسة لم تكن تكفى فى مواجهـــة الوســائل التى كانت فى يد كل من القصر وبريطانيا • ولم يكن مكمن الخطر الذى يتعرض له الوفد هو القصر أو بريطانيا بقــدر ما كان مرجعه التناقضــات الكامنة فى تكوينه ذاته • فأعضاؤه مسلمون وأقباط ، كانوا ينحدرون من طبقات اجتماعية جد مختلفة تمتــد من كبار ملاك الأراضى الى الفلاحين والحرفيين والعمـــال والطلبة ، وكلهم يمثلون اتجاهات مختلفة واحيانا متعارضـــة • فهذه الطبقات قد جمعتها فى البداية الروح الوطنية المتدفقة ، ثم لم تلبث أن فقدت تماسكها بالتدريج بفعل النكسات وضعف الحماسة للنضال التى تميزت بها السنوات الأولى • استطاع ســعد زغلول حقيقة أن يجمع الشعب تحت زعامته اثناء الثورة ، واصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة من الحياة السياسية المصرية • ولكن كان من الصعب عليه أن يحافظ على زعامة كل الفئات التى تصدت للعمل السياسى فكان تكون الأحزاب بعد الثورة أمرا طبيعيا ، اذ هو فى طى الكتل الاجتماعية التى اشتركت فى الثورة الى جانب الاختلاف الكامن بين الزعماء فى الطبائع والأمزجة • فعلى حين بقيت الجماهير على اخلاصها له ، انضمت اليه الطبقة الوسطى وفئات المثقفين وبعض كبار الملاك ، على حين انشق عن زعامته أفراد الأسر التركية — الشركسية القديمة وقسط كبير من أرستقراطية الأرض المصرية وكونوا حزب الأحرار الدستوريين

الذى كان منذ البداية على علاقة بالقصر ، ولم يكن يمانع من حيث المبدأ فى التعاون مع الملكية أو فى عقد اتفاق مناسب مع انجلترا - اذ من الطبيعى أن تميل الطبقات الاجتماعية التى قام عليها الحزب الى شىء من التفاهم مع الانجليز بامكانهم - عند الاقتضاء أن يحموهم من ثورية الجماهير • ومن الطبيعى أيضا أن يلجأ الأحرار الدستوريين وغيرهم من « أحزاب الأقلية » التى عرفتها مصر فيما بعد ، الى اتباع طرق غير مشروعة تضمن لهم مواجهة جماهيرية سعد زغلول وتنظيم الوفد •

أما السلطات البريطانية فقد عملت على مواجهة ثورة ١٩١٩ بشىء من المرونة والمزج بين اللين والشدة كل فى موضعه ، الى أن اتضح الانقسام فى صفوف قادة الثورة حول أسلوب متابعة العمل الوطنى ، وهو الانقسام الذى عمدت هذه السلطات الى تعميقه • وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ صدر تصريح بريطانى من جانب واحد اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وانهى الحماية ، وان احتفظت بريطانيا لنفسها بصورة مطلقة بأمور معينة حتى يحين وقت الاتفاق عليها طبقا لمفاوضات جديدة • هذه الأمور هى ما عرف بالتحفظات الأربعة وهى :

أولا - تأمين المواصلات الامبراطورية فى مصر •

ثانيا - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة •

ثالثا - حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات •

رابعا - السودان •

وفى مذكرة ملحقة بالتصريح بعث بها المندوب السامى الى السلطان فؤاد ذكر ان انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية الأمر فيه يرجع الى عظمته والى الشعب المصرى •

ولم يحل تصريح ٢٨ فبراير مسألة العلاقات المصرية - البريطانية اذ لم يتعد ما جاء فيه أن يكون تضييقا لشقة الخلاف وحصره فى التحفظات الأربعة • حصلت مصر حقيقة على نوع من الاستقلال الذاتى ولكنه كان مقيدا بشروط محددة تماما • فممثل بريطانيا يستطيع - باسم التحفظات - أن يتدخل فيما يشاء من شئون البلاد الداخلية ،

وآن يفرض ما تريده دولته بالتلويح الصريح او الضمنى بقوة الاحتلال أو بالقوة البحرية البريطانية فى البحر المتوسط · وبريطانيا يكفيها أن اعترفت بمصر دوله مستقله ذات سياده ، وحسبها ان تشغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية وتسابقهم على الحكم · ورأت فى كل الظروف ما يسمح لها بأن تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المعلقة ، وألا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية حول الانتخاب أو حول الدستور · وبصـــدور التصريح واعلان فؤاد نفسه ملكا فى مارس ١٩٢٢ احتدم النضال من جديد بين الشعب الذى لم يجن كل ما علقه على الثورة من آمال ، والملكية التى انتهزت فرصة تحقيق البلاد الحكم الذاتى لتحيى أوتوقراطية محمد على واسماعيل ، والمحتل الذى كان يلعب أحيانا من وراء ستار ــ واحيانا بشكل سافر ، لكى يقيم توازنا بين الشعب والملكية يجعله قطب الرحى فى شئون البلاد ·

فاستجابة للمذكرة الملحقة بتصريح ٢٨ فبراير التى بعث بها المندوب السامى الى السلطان « فؤاد » بصدد انشاء « برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياســة والادارة فى حــكومة مســئولة على الطريقة الدستورية » تألفت لوضع الدستور لجنة من ثلاثين عضوا ضمت بعض رجال القانون وبعض شباب الموظفين الممتازين وممثلين عن الأقباط الى جانب اشخاص لاعلاقة لهم بالفقه الدستورى ، ومنهم بطريرك الأقباط ومفتى الديار المصرية وممثل عن البدو وجماعة من كبار الأعيان قصــد باختيارهم ارضاء « أصحاب المصالح الواسعة » فى البلاد ، واستطاع الملك فؤاد ــ بتدخله فى أعمال لجنة الثلاثين ــ أن يحرز لنفسه وللقصر قسطا وافرا من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية : فقد منح حق اقالة الوزارة وحــل البرلمان وتعيين خمس الشيوخ واصــدار مراسيم بقوانين خلال العطلة البرلمانية ، واختيار بعض كبار الموظفين ·

وحين تولى سعد زغلول الحكم فى عام ١٩٢٤ على أثر أول انتخابات جرت طبقا للدستور الجديد ، حاول ان يثبت دعائم الحياة الدستورية عن طريق فرض شخصيته واستغلال الشعبية التى أحاطت به وتصديه لمقاومة رغبات القصر غير المشروعة الا ان الملك فؤاد قاوم سعد ماوسعته المقاومة وقام بوضع مختلف العراقيل فى وجه « وزارة الشعب » ــ الى أن جــاء مقتل السردار فى أواخر عــام ١٩٢٤ ليؤذن بتدخل بريطانيا السافر ، ولمــا تستقر بعد دعائم الحكم النيابى واستقال ســعد وتألفت وزارة زيور التى قبلت الانذار البريطــانى المرتبط بمقتل السردار وحلت

البرلمان وأوقفت الدستور • وهكذا بدأت سلسلة الانقلابات الدستورية التى يرويها الكتاب الذى نقدمه الى القراء والذى حاول مؤلفاه الدكتور على محمد حامد شلبى والدكتور مصطفى النحاس جبر أن يتوخيا الموضوعيه التاريخية وان يسلطا الأضـــواء على هذه الفترة الهــامة من تاريخ مصر المعـــاصر التى شهدت بوادر انهيار النظام البرلمـانى الذى أوجده دستور ١٩٢٣ •

د • أحمد عبد الرحيم مصطفى

القسم الأول

١ - الانقلاب الدستورى فى عهد أحمد زيور
٢ - الانقلاب الدستورى فى عهد محمد محمود

إعـــداد

د . على محمد حامد شلبى

الفصل الأول
وضع دستور ١٩٢٣ والعمل به

منح تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ مصر استقلالها فاعترف بانها دولة مستقلة ذات سيادة وان كان ذلك من ناحية الشكل فقط — وفى نفس الوقت منحت البلاد حق انشاء برلمان (١). فجاء فى خطاب اللنبى الى السلطان فؤاد الملحق بالتصريح « أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى » (٢) ·

وفى أول مارس ١٩٢٢ عهد السلطان فؤاد الى عبد الخالق ثروت باشا تأليف الوزارة واتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع دستور للبلاد ، فجاء فى خطابه اليه « ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، لذلك يكون أول ما تعنى به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام (٣) وبناء على ذلك التكليف ألفت الوزارة لجنة للقيام بهذا العمل فى ٣ أبريل عام ١٩٢٢ عرفت بلجنة

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة دار المعارف ١٩٦٧ ، ص ١٢٩ ·

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ، ط ٢ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ ، ص ٤٦ ·

(٣) نفسه ، ص ٥٦ ، ٥٧ ·

الثلاثين نسبة الى عدد أعضائها ، وقد تم تشكيلها عن طريق التعيين ولم تكن لجنة منتخبة من الشعب (١) .

ولقد ضمت لجنة الدستور التى راسها حسين رشدى باشا عددا من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين ولأعيان والتجار والماليين (٢) . ولم تكن لجنة الثلاثين تمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، وان عنى المشرفون عليها بأن تضم عددا غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية التى كانت لاتزال قائمة بحكم ان جلساتها قد اجلت دون ان يصدر مرسوم بحلها (٣) . ولما كانت لجنة الدستور لجنة حكومية فقد رفض الوفد ـ وعلى رأسه سعد زغلول ـ الاشتراك فى عضويتها وحجته فى ذلك ان وضع دستور للبلاد لابد وأن يجيء على يد جمعية منتخبة حتى لا يكون منحة يسهل التلاعب بها ، وأطلق سعد زغلول على تلك اللجنة « لجنة الأشقياء » كما رفض الحزب الوطنى الاشتراك فى عضويتها (٤) .

وعلى كل حال ـ عقدت اللجنة جلساتها فيما بين أبريل وأكتوبر ١٩٢٢ فاستمر عملها ستة أشهر متوالية ، وقد حفلت تلك الجلسات بالمناقشات القانونية المستفيضة ، التى كانت تخفى وراءها صراعا بين تيارين : الأول تيار ديمقراطى يضم تحت لوائه على درجات متفاوتة أنصار حكومة ثروت باشا ، والثانى تيار أوتوقراطى يضم أنصار الملك فؤاد . وبرغم ما ثار من خلافات وما ظهر من انقسامات بين هذين التيارين حول وضع المبادىء العامة لدستور ١٩٢٣ ، فقد استطاع حسين رشدى باشا ، رئيس اللجنة الذى كان على اتصال وثيق بثروت باشا ،

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٢) تكونت لجنة الدستور من كل من حسين رشدى باشا (الرئيس) أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) يوسف سابا باشا ، أحمد طلعت باشا ، محمد توفيق رفعت باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا السيد عبد الحميد البكرى ، الشيخ محمد بخيت ، الانبا يؤانس ، قلينى فهمى باشا ، اسماعيل أباظة باشا ، محمد أبو حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، ابراهيم أبو رحاب باشا ، على المنزلاوى بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، محمد على علويه بك زكريا نامق بك ، ابراهيم الهلباوى بك ، عبد العزيز فهمى بك ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد خيرت راضى بك ، حسن عبد الرازق باشا ، عبد القادر الجمال باشا ، صالح لملوم باشا ، الياس عوض بك ، على ماهر بك ، توفيق دوس بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، حافظ حسين باشا ، عبد الحميد بدوى بك .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٤) نفس المكان .

التوفيق بين هذين التيارين ، فقد أبقى على سلطة الملك وأرضى نزعته الأوتوقراطيه وفى نفس الوقت حافظ على مبدا ان الامة مصدر السلطات. وكان يدفع رشدى باشا وغيره من الاعضاء الذين كانوا أكثر اتصالا بثروت باشا وبالوزارة الى هذا الاتجاه أمران : الأول الخوف من أنه اذا سلب مشروع الدستور من صاحب العرش كل سلطان ، خيف على المشروع ان يعدل من أساسه • أما اذا روعيت فيه بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتعززت فى نفس الوقت الحقوق الاساسية للأفراد ولممثلى الامة ، فينتظر عندئذ ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ، ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت • والثانى ، انه بعد ما حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى وانقسام البلاد الى سعديين وعدليين ، كان من المأمول أن يستطيع صاحب العرش أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف (١) •

وعلى كل حال ، فقد أتمت لجنة الدستور عملها ، وذلك برغم ما ثار من خلافات بين الملك وبين ثروت باشا حول المزيد من سلطات الملك التى لم يكن من السهل على حكومة ثروت قبولها فى مشروع الدستور ، الى الحد الذى ادى الى تدخل اللورد اللنبى للتوفيق بينهما ، مما جعل ثروت يتعجل اتمام مشروع الدستور ، ولكن الملك كان يدبر طرد ثروت • وقد أدرك ثروت ذلك فطلب الى اللجنة سرعة انهاء وضع صيغة مشروع الدستور وقانون الانتخاب • وفعلا أتمت اللجنة عملها ورفعت مشروع الدستور وقانون الانتخاب الى ثروت باشا فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ • وكان متوقعا أن يصدر المرسوم الملكى بهما على اثر تقديمهما ولكن الملك فؤاد كان لا يميل الى اصدار الدستور لانه رآه يغل من سلطته ويجعل مرجع الحكم الى الشعب • وهذا ما لايبغيه الملك ، ويتنافى مع نزعته الاستبدادية ، فكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ناقما على ماأسماه انتقاص سلطة الملك (٢) •

وفى ذلك الوقت بدأ التفكير فى تأليف « حزب الأحرار الدستوريين » وذلك راجع الى ان الملك فؤاد قد أثار عدة عقبات أمام لجنة وضع الدستور وأمام الوزارة من أجل مزيد من سلطاته ، فدفع ذلك (ثروت) الى جمع أنصار الوزارة للوقوف صفا واحدا فى وجه محاولات

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ ، ١٩٣٦ ، القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧٤ — ٧٦ •

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٧٤ •

الملك ، ولما كان هؤلاء هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصياغته . فقد كان طبيعيا أن يعملوا على حمايته • وعند تأليف الحزب تقرر ان ينضم اليه جميع أعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر من ذوى النفوذ تجمع الحزب عددا من كبار المصريين اكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم منضما اليهم فريق من المثقفين المتحررين • وكان فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه الدفاع عن الدستور وسرعة اصداره (١) •

وخلال ذلك الصراع القائم بين ثروت باشا والملك فؤاد حول الدستور ظهر التقارب بين الوفد والقصر لاسقاط وزارة ثروت ، وكان الوفد يأمل فى تأليف وزارة برئاسة توفيق نسيم باشا يؤيدها الملك والشعب • فأصدر المصرى السعدى بك القائم بأعمال رئيس الوفد منشورا هاجم فيه وزارة ثروت — وكانت لهذا المنشور صلة بمؤامرة دبرت فى ذلك الوقت بين القصر والوفد والأزهريين للاعتداء على أشخاص الوزراء فقد دبرت السراى مظاهرة ضد ثروت باشا ، أثناء صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر يوم أول ديسمبر ١٩٢٢ وكان الملك قد قرر اداء الصلاة فى هذا اليوم ودعا ثروت الى أن يصحبه فى موكبه ، وكان مرتبا انه عقب انتهاء الصلاة وخروج الملك من الجامع الأزهر أن يتم الاعتداء على أشخاص الوزراء بالضرب فى الجامع الأزهر حيث لا يستطيع البوليس انقاذهم وذلك لتحقير الوزارة واسقاط هيبتها • ونمى تدبير المؤامرة الى ثروت باشا فسارع بتقديم استقالته يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ الى الملك الذى قبلها بعد نصف ساعة من رفعها اليه ، ثم استدعى نسيم باشا لتكليفة بتأليف الوزارة الجديدة (٢) •

وهكذا استخدم الملك كل الأساليب الممكنة للتخلص من وزارة ثروت باشا عن طريق التحالف مع الوفد • كما استغل فى ذلك ظروف أزمة كانت قد ظهرت بوادرها قبل ذلك الحين بين ثروت باشا والانجليز بسبب نصوص السودان الواردة فى مشروع الدستور — فقد نصت المادة ٢٩ منه على أن يلقب الملك بملك مصر والسودان ، كذلك نصت المادة ١٤٥ منه على ان أحكام هذا الدستور تجرى على المملكة المصرية جميعا عدا السودان ، الذى يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص رغم كونه جزءا من المملكة المصرية • وقد رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٧٨ •

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٤ ؛ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٣٨١ •

مع تحفظهم في تصريح ٢٨ فبراير على السودان ، وطالبوا بحذفهما ورغم اعتقاد ثروت باشا بصواب رأى الانجليز الا انه خشى لو أعلن موافقته على طلبهم أن يتعرض للهجوم من القصر والوفد بل وربما من جانب أصدقائه السياسيين الأحرار الدستوريين . خاصة وان عدلى باشا يكن قد جمع أعضاء حزب الأحـــرار الدستوريين الذين أصـــدروا قرارات بالتمسك بمشروع الدستور الذى وضعته اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا لثروت باشا . وعلى هذا فلم يكن فى استطاعة ثروت أن يقبل وجهـة النظر الانجليزية بخصوص السودان . وعندما نمت الى علمه مؤامرة الجامع الأزهر لم يجد مفرا من الاستقالة (١) .

وفى اليوم التالى لاستقالة ثروت عهد الملك فؤاد بتأليف الوزارة الى محمد توفيق نسيم وكان اذ ذاك رئيسا للديوان الملكى ـ فألفها فى ٣ نوفمبر ، وهى احدى الوزارات التى اصطنعها القصر ليتولى بواسطتها الحكم (٢) ، وكان على وزارة نسيم أن تواجه منذ البداية أزمة نصوص السودان ، وعلى الرغم مما بذله نسيم من محاولات للتوفيق بين وجهتى النظر المصرية والانجليزية فيما يختص بالمادتين ٢٩ ، ١٤٥ من الدستور ، الا ان الحكومة البريطانية تشبثت بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، وتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ولكن نسيم باشا رفض ذلك وقدم مذكرة للمندوب السامى البريطانى يوضح بها وجهة النظر المصرية ويرفض مطالب الحكومة البريطانية (٣) .

وازاء هذا الرفض من جانب نسيم باشا عمد الانجليز الى تخطى الوزارة والاتصال بالملك رأسا فوجهوا اليه انذارا ينص على انه اذا لم تقبل وجهة النظر البريطـانية فى أربع وعشرين ساعة ، فان الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر ، وتلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا . وازاء خطورة الوضع الناشىء عن هذا الانذار ، فقد أجرى نسيم اتصالات مع دار المندوب السامى ، كان من نتيجتها وضع نصين للمادتين المختلف عليهما ـ ورد فيهما ان هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان . ورفع المندوب السامى النصين الى وزارة خارجية انجلترا ، ورفعهما نسيم باشا

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٣٨١ ـ ٨٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

بدوره الى الملك ناصحا بقبولها نظرا لما تتعرض له البلاد من « أخطار جسيمة » في حالة رفض الانذار عند انتهاء الميعاد (١) .

ولم يكن اضطرار وزارة نسيم الى التسليم بمطالب انجلترا هو وحده ما تعرض له مشروع الدستور اذ ادخل نسيم عدة تعديلات أخرى استهدفت زيادة سلطات الملك على حساب حقوق ممثلي الشعب ، فتعرض مشروع الدستور للمسخ والتشويه على يد وزارته التى استقالت فى ٥ يناير ١٩٢٣ عقب التســـليم بمطالب انجلترا ، وكان الأولى بتلك الوزارة أن تستقيل دون قبولها المطالب البريطانية (٢) .

ظل الرأى العام فى مصر قلقا على مصير البلاد بعد أن تبين حقيقة الاستقلال الذى حصل عليه بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولم يكد يمضى على صدوره عام كامل اذ رأى انجلترا تهدد باسترداد حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر ، وقد شمل ذلك القلق مصير الدســـتور نفســـه ، فقد تلاحقت المؤامرات للعبث به وتأخير صدوره . فبعد استقالة وزارة نسيم باشا ظلت البلاد بـــدون وزارة مدة تزيد على الشهر (٣) .

وخلال هذه الفترة استدعى الملك فؤاد عدلى باشا لاسناد رياسة الوزارة اليه . وكان ذلك دليلا كافيا على أن الملك لم ير مفرا من اصدار الدستور فى شكل مشروع لجنة الثلاثين ، اذ لم يكن من المعقول أن يتوقع من عدلى باشا ان يقبل ادخال أى تعديل على مشروع لجنة الثلاثين لتوسيع اختصاصاته فيخالف بذلك قرار الحزب الذى اتخذه بتأييد المشروع . وقد قبل عدلى تأليف الوزارة مشترطا عدة شروط منها أن تعود الأمة الى وحدتها الأولى ، ومنها الغاء الأحكام العرفية من جانب الانجليز . الا ان الوفد أصـــدر نداء فى ٢٠ فبراير ١٩٢٣ اعترض فيه بشدة على عودة عدلى الى الحكم ، وناشد فيه المصريين بالمثـابرة على الجهاد ، فاعتبرت السلطات البريطانية ذلك تحريضا من جانب الوفد على احداث مزيد من الاضطرابات ، خاصة وان القاهرة والجيزة قد شهدتا حوادث اعتداء على حيـاة البريطانيين ، فى الفترة السابقة على هـذا النداء وكذلك عقب صدوره ، وكان أبرز تلك الحوادث حادثة ٤ مارس ١٩٢٣ التى أصيب

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٣٨٤ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٩٢ .
(٣) نفسه : ص ١٠٠ .

فيها ثلاثة من الجنود البريطانيين بجروح نتيجة القاء قنبلة عليهم فكان لذلك رد فعل قوى لدى الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى ، مما جعل الحكومة البريطانية تصرف النظر عن عودة عدلى الى الحكم ، وبذلك ضاع كل أمل فى تأليف وزارة برياسة عدلى مؤيدة من جانب الانجليز (١) .

وكان ما حدث فى ٤ مارس فرصة نهيأت للملك فؤاد كى يستأنف محاولاته لتأليف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور ، فعهد الى يحيى ابراهيم باشا بتأليف الوزارة ، وقد تعرض الدستور ، فى عهدتلك الوزارة لمزيد من التعديل والمسخ والتشويه ، ولقد وقع عبء النضال فى هذه المرحلة على كاهل الأحرار الدستوريين . فما أن نمى الى علمهم ان الدستور قد تعرض للمسخ والتشويه فى عهد وزارة نسيم ــ وكان حتى ذلك الوقت سرا مكنونا ــ حتى احتج أعضاء لجنة الدستور على هذا المسخ وقعوه جميعا وقدموه الى يحيى ابراهيم باشا وناشدوه ان يصدر على الأقل كما وضعته اللجنة ، وكان أقوى هذه الاحتجاجات الخطابان اللذين وجههما عبد العزيز فهمى بك الى رئيس الوزراء وأكد فيهما ان الشعب صاحب حق أصيل فى الدستور وان الأمة مصدر كل سلطة ثم ناشده اصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين (٢) .

والواقع أن حزب الأحرار الدستوريين كان يقف وحيدا فى دفاعه عن الدستور فقد كان موقف الوفد من مسألة تعديل مشروع الدستور حرجا ، فهو يرى فيه مشروعا رجعيا وضعته لجنة من الأشقياء ، فلم يكن يستطيع الدفاع عنه حتى لا يفسر ذلك على انه مناصرة له ، وفى نفس الوقت لم يستطع أن يقف موقفا سلبيا تماما فعند تعديل نصوص السودان أعلن أنها « نكبة وطنية » وفى بيان له فى ٣١ يناير ذكر « أن تعريض نصوص الدستور ، على ما فيها من العيوب ، لتدخل الأجنبى مع حرمان الأمة من وضعه لهو تفريط فى حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب » .

كانت مواقف الوفد هذه تنم عن الضعف وعدم القدرة على تكييف موقفه بازاء الظروف التى فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لاسبيل الى تجاهلها ، وبعد ان صار واضحا ان فكرة انتخاب جمعية وطنية لوضع مشروع الدستور أمر غير معقول ، هذا بالاضافة الى

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٣٨٦ ــ ٣٨٩ .

(٢) على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ، القاهرة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ (رسالة ماجستير غير منشوره) ص ٤ ــ ٥ .

عجز الأحرار الدستوريين عن الوقوف في وجه تيار التعديل ٠ وكان من نتيجة ذلك كله ان استطاع القصر ان يصدر الدستور في يوم ١٩ ابريل ١٩٢٣ بعد أن أدخل عليه التعديلات التى تحقق له غايته في مزيد من السلطات (١) ٠

صدر الدستور في ١٩ أبريل كمنحة من الملك ،فقد صدر بمرسوم منه وضم موادا ومبادىء عامه جعلت مرد السلطه في البلاد الى الملك ٠ وان كان الدستور قد نص على ان الامه مصدر السلطات ـ فنص على ان السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب والسلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور ٠ وعلى كل حال فقد استطاع القصر من خلال التعديل الذى أدخله على مشروع الدستور أن ينقل السـلطة الحقيقيـة من يد الأمة الى يـده فاحتفظ الملك بكثير من الصلاحيات وقد اتضح ذلك في تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ ٠ وتبعية المعـاهد الدينية للقصر ، ومنح الرتب والنياشـين ، وحق تولية وعزل الضباط ، وحق حل مجلس النواب دون قيد أو شرط ٠ كل تلك كانت صلاحيات منحها الدستور للملك ، وكان هذا في النهاية هو نصيب مصر من الاسـتقلال والدسـتور الذى تمخض عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٢) ٠

وعلى العموم ومهما كان شكل الاستقلال والدستور الذى تمخض عن تصريح فبراير ، فقد اقتضى اصدار الدستور العمل على تطبيق مواده ، وهذا التطبيق أستلزم اصدار عدة تشريعات منها قانون التضمينات ، وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة المصرية ، والقـانون المنظم للاجتماعات العـامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعـودة المنفيين (٣) ٠

ولما كان قانون الانتخاب الذى صدر مع الدستور بجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، فقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين في جميع أرجاء البلاد فحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ موعدا لاجراء انتخاب المنـدوبين الثلاثين وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ ٠ وقد اهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتماما

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣ ٠
(٢) نفسه ، ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ ٠
(٣) نفسه : ص ٣٩٧ ٠

عظيما دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد . وتتبع الناس بلهفة اجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى وكان معظمها من لجان الوفد · وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى انتخابات المندوبين الثلاثينيين ، فان معظمهم كانوا من أنصاره وكان ذلك ايذانا بفوز الوفد فى انتخابات النواب والشيوخ (١) ·

وفى ١٢ ينـاير ١٩٢٤ قامت وزارة يحيى ابراهيم باشـا بأجراء انتخابات مجلس النواب متوخية الحيدة التى يدل عليها سقوط يحيى ابراهيم نفسه فى دائرته الانتخابية (منيا القمح شرقية) وفوز مرشح الوفد عليه وكان سقوطه هذا شهادة قاطعة له بنزاعته ومحافظته على حرية الانتخابات التى أسفرت عن فوز ساحق للوفد · وكان بديهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة باعتباره زعيما للأغلبية البرلمانية · فتقدم يحيى ابراهيم باستقالة وزراته الى الملك فى ١٧ يناير دون ان تجرى انتخابات مجلس الشيوخ مؤثرا افساح المجال للأغلبية كى تمارس سلطاتها الدستورية فقبل الملك الاستقالة فى ٢٧ يناير وعهد الى سعد بتأليف الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ (٢) ·

وعلى الرغم من تكليف الملك فؤاد لسعد بتأليف الوزارة طبقـا لنصوص الدستور ، فلم يكن على استعداد لقبول دور الملك الدستورى دون نضال ، لهذا صمم على أن يملك ويحكم وقد تأصل لديه هـذا التصميم منذ أن أعلن نفسه ملكا على البلاد فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فازداد طموحه وحبه للسلطة ، واتجه الى انعاش سلطة جديه محمد على واسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف ، وأصبح فؤاد بالفعل عاملا فعالا فى السياسة المحلية ، وبذلك كان الغاء الحماية مؤذنا بعودة المنافسة القديمة بين القصر والوطنيين (٣) · فاصطدم الملك بالوفد وبسعد الذى جاء الى الحكم بارادة شعبية أظهرتها الانتخابات الأولى التى أجريت بمقتضى الدستور ، فكان ذلك تعبيرا عن ارادة القوة الثالثة الجديدة ، قوة الأمة التى برزت بشـكل سـافر بين القـوتين الأخريين وهما القصر والانجليز · ولم تكن القوتان الأخيرتان ترغبان فى أن تتاح الفرصة لتلك القوة لكى تفرض نفسها على سير الأحداث ، فكان من الطبيعى أن تعملا

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق . ص ١٣١ ـ ١٣٢ ·

(٢) نفسه : ص ١٣٦ ـ ١٣٩ ·

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٤٨ ·

..عا على تقويض دعائمها • فدخلت بذلك تلك القوة الثالثة فى صراع مع القوتين الآخرين •

وبالرغم مما بذل من جهود لتصفية جو العلاقات بين سعد والملك ، الا ان وضع كل منهما وشخصيته كان ينبىء بوقوع صدام بينهما • ولقد بدأ الصراع بين سعد والملك فى بادىء الامر فى صورة مناوشات خفيفة ، فقد أنكر الملك فؤاد فى خطابه الى سعد بتأليف الوزارة الاساس الدستورى الذى تقوم على أساسه الوزارات ، فتجاهل ذكر ان من أسباب اسناد الوزارة اليه انه نال ثقة الأمة فى الانتخابات ، ورد سعد على هذا الانكار فى خطابه بقوله « ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف ، توجب على والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها •• وأن أشكل الوزارة ، من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برياسته » (١) • كذلك امتد الصراع الى القائمة التى اعدها سعد بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته فى الحكم، اذ اعترض على تعيين بعض الوزراء ، وقد تصدى سعد لبعض هذه الاعتراضات وأخذ بالبعض الآخر (٢) •

ثم لم تلبث هذه المناوشات الخفيفة ان دخلت فى دور صدام حاد ، عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس ، بشكل جوهرى ، أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور ، وهى حق تعيين الشيوخ المعينين ، فزاد هذا العدد من ثلاثين عضوا الى خمسى اعضاء المجلس ، وكان هدف الملك من ذلك ان يكون الأعضاء المعينون قوة مؤثرة داخل المجلس تدين بالولاء للملك فؤاد فى هذا الموضوع وتمسك بحقه فى تعيين الشيوخ طبقا لنص المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب • ولكن سعد كان قد أعد للأمر عدته ، فقد تمسك بان حق الملك فى التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يشترك فيه وزراؤه ، ولكنه معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التى تقضى بأن يتولى الملك سلطته من خلال وزرائه •

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٤١ •

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٢ ــ ٢٣ •

وهكذا نشب أول خلاف دستورى بين الملك وسعد آذن بأزمه خطيرة عندما أصر الملك فؤاد على موقفه ، ولكنه لم يلبث ان قبل التحكيم فى هذه المسألة ، واختير لهذه المهمة البارون « فان دن بوش » الفقيه البلجيكى والنائب العمومى للمحاكم المختلطه وقتئذ ، وذلك لان المادة ٧٤ مأخوذة من الدستور البلجيكى ، وقد درس بوش هذه المسألة وأفتى بأن « عدم مسئولية الملك تعتبر أساسا لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطه وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، ولذلك فان تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » (١) • وهكذا انتهى الخلاف بين سعد والملك لصالح الأمة وصيانة للحياة الدستورية وتصحيحا لتفسير بعض مواد الدستور عند التطبيق •

وعلى الرغم من تسليم الملك فؤاد بمطالب سعد ، فان ذلك لم يتم دون أن يترك فى نفسه مرارة جعلته يتحين الفرص للاطاحة بسعد ووزارته ، والاعتداء على الدستور الذى يحد من سلطته ، والملك فؤاد كان ذا خبرة واسعة – أجمع عليها معارضوه ومؤيدوه والمحايدون على السواء – وقد أكسبته تلك الخبرة شخصية قوية ، فلم يكن يعدم الصبر الى حين تتاح له الفرصة للتخلص من عدوه الأول الدستور والقائمين على تنفيذه •

أما عن العلاقة بين الوزارة الدستورية وبين حكومة العمال فى انجلترا ، فقد بدأت العلاقات بينهما كأحسن ما تكون العلاقات بين هاتين الحكومتين منذ أن انتعشت الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية – فقد أخذ الطرفان يتبادلان المجاملات • ففى الخطاب الذى ألقاه سعد زغلول فى النواب فى الحفل الذى أقاموه لتكريمه فى فندق شبرد فى ٢٥ يناير ١٩٢٤ ، قال « ومن علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة » وحقيقة الأمر ان الزعماء المصريين كانوا يسرفون دائما فى التفاؤل حين تولى وزارات العمال الحكم فى انجلترا ، وذلك برغم ثبات السياسة الخارجية البريطانية فى مبادئها العامة مهما كان أمر التعديلات الوزارية (٢) •

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٣ – ٢٤ •

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ •

وقد وضح تفاؤل سعد زغلول وأدرك انه من الممكن انتزاع شيء لمصر من تلك الوزارة ، وربما كانت لرأيه هذا وجاهته فان تولى حكومة يرأسها أحد أقطاب العمال فى انجلترا كان حدثا جديدا في السياسة الانجليزيه • وعلى كل حال فقد سارت العلاقات بينهما حسنة فى البداية • فعندما طلب سعد زغلول الى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ــ الافراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانتهم فى عيد الثورة ــ ثورة ١٩١٩ ــ وفى مقدمتهم عبد الرحمن فهمى بك وزملاؤه ، فأجابه مكدونالد الى طلبه معلنا تنازل حكومته عن كل حقوقها فى الاحكام الصادرة عليهم (١) •

بيد ان هذا التفاؤل من جانب سعد زغلول لم يظهر له أثر من خلال تصريحات مكدونالد الذى لم يسرف فى مجاملة سعد بأكثر من الاستجابة لطلبه بالافراج عن المعتقلين ، فعندما أشار سعد ــ فى خطابه الى الملك فؤاد بشموله تاليف الوزارة ــ الى ان ذلك لا يعد اعترافا بأى حق استنكره الوفد المصرى ، وهو بذلك يشير الى تصريح ٢٨ فبراير تلميحا لا تصريحا آكد مكدونالد فى مجلس العموم البريطانى ان حكومته تعتبر نفسها مقيدة بالتصريح • وقد تظاهر الطلبة فى مصر احتجاجا على هذا التصريح ، ولكن سعد زغلول خطب فيهم قائلا انه لا محل للاحتجاج على تصريحات لا تربطنا لان مكدونالد حر فى أن يصرح بما يراه (٢) •

وفى ١٥ مارس ١٩٢٤ افتتح البرلمان ، وتلقى سعد برقية تهنئة من مكدونالد بافتتاح أول برلمان مصرى فأبدى فيها استعداد حكومته للدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية • وقد تناول سعد زغلول فى خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح بان حكومته مستعدة للدخول فى مفاوضات حرة من كل قيد مع الحكومة البريطانية لتحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان • وقد أثارت هذه العبارة استياء لدى كل من خصوم سعد فى البرلمان والحكومة البريطانية التى أحست بالقلق ازاء المفاوضات المقبلة بينها وبين سعد زغلول ، ولم يلبث هذا القلق أن أخذ يتزايد مع ممارسة سعد زغلول للحكم وظهر ذلك من تصرفات وزارة سعد التى كانت تهدف الى استعادة حقوق مصر من الانجليز والتخلص من سيطرة الأجانب على الادارة المصرية ، والعمل على تخفيض التعويضات

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٥ •
(٢) نفسه ، ص ٤٢٥ ــ ٤٢٦ •

المقررة للموظفين الأجانب . وقد استاءت الحكومة البريطانية من تصرفات وزارة سعد هذه ، فهدد مكدونالد وأنذر برجوع الوضع الى ما كان عليه ــ أى اعادة الموظفين الأجانب للعمل فى الادارة المصرية ــ فكان ذلك دافعا لمجلس النواب للتصديق على مبلغ هذه التعويضات فى جلسته بتاريخ ٢٤ يونية ١٩٢٤ مقررا أخف الضررين (١) .

وأدت هذه التصرفات من جانب الحكومة المصرية الى جعل الحكومة العمالية فى انجلترا تعيد النظر فى موقفها بخصوص المفاوضات . فرأى مكدونالد أن تمر المسألة بمرحلة « جس النبض » واستبيان موقف سعد، وهل اذا بدأت المفاوضات سيتمسك بتصريحاته التى أدلى بها فى مناسبات مختلفة ؟ فطلب الى اللنبى القيام بهذه المهمة . وخلال تلك المرحلة وحتى بداية المفاوضات حدث ما يدل دلالة واضحة على ان هذه المفاوضات سوف يكون مصيرها الفشل ، فقد أدلى مكدونالد بتصريحات فى مجلس العموم البريطانى حاول بها ارضاء المعارضة ولكنها أثارت ثائرة الرأى العام فى مصر ، مما أدى الى تصريحات أعنف فى مجلس النواب المصرى فى معرض رد سعد على أسئلة من المعارضة .

ومما زاد فى حدة توتر الموقف بين الطرفين وتضاؤل أمل سعد فى نجاح المفاوضات ان حكومة العمال قد أدلت بتصريحات فى مجلس اللوردات البريطانى تؤكد فيها انها لن تترك السودان ولن تسمح بوقوع تعديل فى نظامه (١) . ومن المحتمل أن تكون حكومة العمال الوليدة قد أسرفت فى التصريحات فيما يختص بسياستها الخارجية لتؤكد انها أكثر حرصا على مستعمراتها من الحكومات السابقة بأمل أن تحصل على تأييد الرأى العام البريطانى خاصة وانها كانت حديثة عهد بالحكم .

ومن الواضح ان مسألة السودان قد فرضت نفسها على الأحداث فى تلك الفترة ويمكن القول بأن ازدياد اهتمام مصر بالسودان وقلقها على مصيره ، كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام انجلترا به ورغبتها فى الاستئثار به وخاصة بعد أن سويت المسألة المصرية ــ الى حد ما بعد تصريح فبراير . وعلى الرغم مما تطورت اليه الأحداث فى السودان وما جرى التصريح به من تصريحات كانت تعد موانع حقيقية فى طريق

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٦ .
(٢) نفسه ، ص ٤٤٥ .

بدء المفاوضات بين سعد زغلول ومكدونالد ، ورغم احساس سعد بان الفشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، الا انه وافق على اجراء المحادثات ، وبدأها بالفعل وهو يرى أن تكون محاولة لتبديد الغيوم الكثيفة التى أحاطت بجو العلاقات المصرية البريطانية • وهكذا صار الهدف من اجراء المفاوضات هو اعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة بين البلدين بعد أن كان المأمول أن تؤدى الى تسوية المسألة المصرية • وعلى كل حال فان قبول سعد الدخول فى تلك المفاوضات فى ظل الظروف التى جرت فيها كان خطأ سياسيا •

وقد بدأت المحادثات بين سعد زغلول ومكدونالد فى أواخر سبتمبر ١٩٢٤ فى لندن • لكن سير المفاوضات أكد لسعد انها فاشلة ، فقد تمسك كل من الطرفين بموقفه وخاصة فيما يختص بالسودان وهو أحد الموضوعات الأربعة المتحفظ عليها فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ • وعلى ذلك فلم تمض فترة طويلة على بداية المفاوضات حتى قطعها سعد وعاد الى القاهرة ليؤكد من جديد عزمه على عدم التخلى عن أى حق من « الحقوق المقدسة » لمصر فى وادى النيل (١) • وبعد فشل المفاوضات — ومهما تكن أسبابه — فقد اشتد سعد فى معاملة الاحتلال ، وظاهره مجلس النواب فى موقفه ، فقد انتهز فرصة مناقشة الميزانية ، فصوت على قرار بالغاء مساهمة مصر فى نفقات جيش الاحتلال البريطانى ، مع المطالبة بالجلاء عن الأراضى المصرية ، وعلى قرار آخر بتعديل مرتبات المستشارين الانجليز ، كما ظهرت على حين غرة متاعب أخرى لتزيد من حدة التوتر بين المندوب السلمى البريطانى والادارة المصرية ومن المحتمل أن تكون حكومة لندن قد فكرت منذ ذلك الوقت فى ابعاد سعد عن الحكم ، فقد أدركت ان استمراره فى الحكم مع ما يتمتع به وحزبه من أغلبية مطلقة فى البرلمان سيكون مثار متاعب لبريطانيا ورجالها فى مصر (٢) •

وفى أعقاب فشل مفاوضات سعد زغلول — مكدونالد وسقوط حزب العمال وتولى المحافظين الحكم فى أواخر أكتوبر ١٩٢٤ أدرك الجميع أن أيام الوزارة معدودة ، كما كان يحدث دائما من قبل ، فنشطت المعارضة وأضرب الأزهريون عن الدراسة فى معاهدهم فى الاسكندرية

(١) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة سعيد رافت ، ١٩٧٢ ، ص ٥٤ •

(٢) على شلبى : المرجع السابق ، ص ٦ •

وطنطا وأسيوط ، وقام المصريون بمظاهرة كبيرة فى القاهرة رددوا خلالها نداء لم يكن مألوفا من قبل وهو « لا رئيس الا الملك » بعد ان دن نداؤهم حين كان الازهر معقلا من معاقل الوفد الحصينة « لا رئيس الا سعد » وذلك بعد أن استطاع الملك فؤاد أن يكتسب الأزهر الى صفه فوضح بذلك ان القصر وراء هذه الحركة (١) . كما عين القصر حسن نشأت وكيلا للديوان ورئيسا له بالنيابة دون علم الوزارة ، فقدم سعد استقالته الى الملك فؤاد فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٢٤ قائلا « انه لا يستطيع أن يعمل فى الظلام » وقدم استقالته الى مجلس النواب والشيوخ اللذين أعلنا ثقتهما المطلقة بالوزارة ، كما اجتاحت المظاهرات القاهرة متجهة نحو قصر عابدين وهى تهتف « سعد أو الثورة » . كذلك توجه وفد من من مجلس الشيوخ يضم أحمد زيور باشا رئيس المجلس ووكيليه لمقابلة الملك والتماس رفض استقالة سعد ، وكان أعضاء المجلس بكامل هيئتهم قد توجهوا الى قصر عابدين لاظهار شعورهم وثقتهم بالوزارة وقيدوا أسماءهم . وتمت المقابلة بين الملك ووفد الشيوخ فى الحال وأبلغوه قرار المجلس ، فاضطر الملك للاعراب عن ثقته هو الآخر بسعد زغلول ورجائه فى أن يعدل عن عزمه وقال انه متفق مع البرلمان فى القرار الذى أصدره .

ومن الواضح ان هذه الاجراءات التى اتخذها القصر دون علم الوزارة والدسائس التى حاكها حسن نشأت للوفد كانت تهدف الى احراج الوزارة والقاء العقبات فى طريقها كما كانت استقالة محمد توفيق نسيم وزير المالية تتمة للمخطط الذى رسمته السراى للاطاحة بالوزارة الدستورية الأولى التى وقفت عقبة كأداء فى وجه أوتوقراطية الملك فؤاد . وقد قابل سعد هذا المخطط بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل هذه الدسائس فى المستقبل ، فعندما طالبته القوى الشعبية بالعدول عن استقالته ، اشترط الاستجابة لمطالبه كى يعدل عنها ، وتقدم بعدة مطالب منها ، ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، وألا يجرى تعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة — وقد استند سعد فى ذلك الى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على ان الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ومنها أيضا ألا تحدث مخابرات بين الملك والدول الخارجية الا باطلاع الوزارة وموافقتها . وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا (٢) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٢ — ٨٣ .

تقدم سعد بمطالبه هذه فى لقائه بالملك ، وقد استغرقت المناقشة بينهما ساعتين كان ميدان عابدين فى خلالها يموج بالجماهير الصاخبة وهى تردد نداءها السابق الذكر ــ سعد أو الثورة ــ ولم يجد الملك مفرا من الرضوخ لمطالب سعد ، وعلى العموم فقد عدل سعد عن استقالته مسجلا انتصارا جديدا للدستور ضد أوتوقراطية الملك فؤاد ، فصرح فى خطبته فى البرلمان بما يلى : « انقل عنى انى مغتبط بالحل الذى وصلت اليه ، وأنا لا أشك بان الدستور يلقى بجلالته حارسا وحاميا » ثم آكد على ضرورة صيانة الدستور من العبث فقال « ان مهمتى لهى صيانة الدستور من كل عبث ونحن الآن فى طور الانتقال ، وهذا الطور لهو أشد الأطوار صعوبة ودقة . وانى على كل حال لا أستطيع أن أدع وجود سابقة قد ينتقل ضررها الى الأجيال المقبلة ، وقد وجدت من جلالته فى هذا السبيل المساعدة الطيبة والعون الذى ترشد اليه الوطنية الصادقة (١) .

بعد هذا الانتصار الذى حققه سعد للدستور ارتفعت الأصوات مطالبة بأن تضاف هذه الشروح والتفسيرات لبعض مواد الدستور التى وضحت من خلال الأزمة بين سعد والملك ، وذلك بأن يتم تسجيلها واضافتها الى الدستور حتى تكون دائمة يصير السعى بعدها لاستكمال ثبوتها (٢) . وفى نفس الوقت الذى اغتبطت فيه الأمة بانتصار ارادتها ممثلة فى دستورها على ارادة ملك البلاد ، سنحت فرصة للدساسين كى يروجوا ويؤكدوا ان ما حدث قد نال من سلطة العرش ، فخرجت الصحف الوفدية مزهوة بنشوة الانتصار تحاول أن تنفى زعم الدساسين مظهرة تسامحا واضحا وتبسيطا للأمور ، وموضحة ان سعدا قد استطاع أن يوطد دعائم الدستور لا أن ينال من سلطة العرش كما يشيع الدساسون (٣) . وربما كان ذلك محاولة من جانب الصحف الوفدية لتأكيد ما حاولت أن تنفيه ولتخفيف وقع الهزيمة على القصر ، ومحاولة لبدء صفحة جديدة من العلاقات بينهما ــ القصر والوزارة ــ خالية من الصدامات فى المستقبل الا أن تلك الفترة لم تطل ففى اليوم الثالث لانتصار ارادة الأمة وقع حادث مقتل السردار السيرلى ستاك فكان فرصة مواتية للقصر كى يتخلص من تلك الوزارة .

---

(١) الأهرام ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٢) البلاغ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٣) الأفكار ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

كان مقتل السردار سيرلى ستاك فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ هو المحك الذى جعل لورد اللنبى يتشدد فى موقفه من وزارة سعد ، وكأنما قد واتته الفرصـــة لتحقيق حلمه وحلم القصر فى التخلص من الوزارة الدستورية الأولى ، فكانت تصرفاته عقب الحادث توضح ذلك الاتجاه . فعقب الحادث مباشرة تقدم اللنبى الى الحكومة المصرية بعدة مطالب جسيمة يشتم منها رائحة الانتقام ، فمنها ، اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية ، أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب ، أن تمنع منذ ذلك الوقت وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ، أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، أن تسحب الجيش المصرى من السودان واطلاق يد الادارة الانجليزية فيه ، وزيادة مساحة أراضى الجزيرة ، وزيادة التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية . وقد رد سعد زغلول على الانذارين الموجهين الى حكومته والمتضمنين المطالب سالفة الذكر بقبول ما يتعلق منها بالحادث فقط ، ورفض بقية المطالب وتقدم باستقالة وزارته الى الملك فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ .

ويمكن القول ان هذه الاجراءات والمطـالب التى اشـتدت انجلترا فى الاصرار عليها جاءت تعبيرا عن الخطة التى قررت انجلترا أن تسلكها فى مصر وكان قد تم وضعها قبل وقوع الحادث كرد فعل لتصرفات وزارة سعد والبرلمان المصرى المناوىء لسلطة انجلترا فى مصر ، وقد ذكر فيما بعد « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة » (١) . وبرغم ما أبداه اللنبى من تشدد واضح عقب الحادث فانه يبدو ان الحكومة البريطانية كانت قد أقرت هذه السياسة من قبل ، ويؤكد هذا انها قد عقدت اجتماعا فى أعقاب الحادث قررت فيه اتخاذ سياسة الحزم فى مصر ، كما أعربت عن رغبتها فى تبديل الأشخاص الذين ينفذون سياسة الحزم المشار اليها (٢) . الا ان ذلك التغيير استلزم بعض الوقت فلم يحدث الا فى العام التالى عندما خلف لورد لويد اللنبى فى منصبه .

وكرد فعل لمطالب انجلترا وتصرفات مندوبها السامى فى مصر وتقديم سعد لاستقالة وزارته ، قرر مجلس النواب بالاجماع الاحتجاج

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٢) الأهرام ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ ، تلغرافات خصـوصية للأهرام ، نقلا عن جريـدة « دايلى ميل » فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

على تلك التصرفات وأعلن تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان ، وأبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ورفع الأمر الى عصبة الأمم فجاء فيه « ازاء الاعتداءات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

أولا — تمسكه التام بالاستقلال لمصر والسودان اللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة .

ثانيا — انه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضـــد المأسوف عليه السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ، فانه مما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها . ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضلا عن ان هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ ، فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة » (١) .

وعلى الرغم من موقف مجلس النواب المصرى الذى حاول الالتجاء الى الرأى العام العالمى واستغلال الموقف الدولى لصالح القضية الوطنية، فلم يعر المجتمع الدولى صرخات البرلمان المصرى فقد نشرت جريدة الديبا الفرنسية مقالا وصفت فيه مجلس النواب المصرى بقولها « ان مجلس النواب كان موطنا لمظاهر الغلو فى الوطنية فان الاحتجاج الذى وقعه أعضاؤه يدل على تشدد وتصلب عظيمين منهم وعلى انه يستحيل الوصول الى اتفاق يؤيدونه هم » (٢) . كما كتبت جريدة « الفيجارو » الفرنسية تدعو الدول الأوربية الى مؤازرة بريطانيا فقالت « ان من الواجب على حكومات أوربا وشعوبها أن تقف صفا واحدا وأن تؤلف جبهة متحدة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٩٦ — ٩٧ .
(٢) الأهرام ، ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

لمواجهة دول الشرق ومايبدو فيها من نزعات استقلالية (١) • وعلى هذا فلم يكن الموقف الدولى الى جانب مصر وقضيتها الوطنية وذلك بحكم سيطرة دول الغرب الاستعمارية على مقدرات السياسة الدولية فى أعقاب الحرب العظمى • وعلى الرغم من موقف البرلمان المصرى المتشدد من المطالب البريطانية واستقالة سعد زغلول نتيجة لها ونتيجة للاعتداء على السيادة المصرية ، فقد جاءت وزارة زيور فى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة سعد ، فكان ذلك دليلا على ان الأمر كان مبيتا من قبل •

وباستقالة وزارة سعد وتولية أحمد زيور ـ رئيس مجلس الشيوخ ـ الوزارة ـ وهى وزارة تسليم بمطالب انجلترا ـ تبدأ المحاولة الأولى للاعتداء على الدستور ، كما تبدأ الجولة الأولى من الصراع بين الوطنيين المصريين والانجليز من ناحية وبينهم وبين القصر من ناحية أخرى فى عصر الدستور • وقد استسلمت وزارة زيور لكل المطالب البريطانية ، فتعرضت البلاد فى عهد وزارته لنكسة وطنية فى أعقاب مقتل السردار ، أطاحت بما كسبته بجهادها الطويل بل وبما يزيد عليه •

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٧

الفصل الثانى
المد الاستعمارى والحياة النيابية

كانت استقالة وزارة سعد وما تعرضت له القضية الوطنية صدمة أضعفت الاحساس بالنصر الذى سبق الى أذهان الشعب غداة دعى سعد زغلول لتولى الحكم ، وتشاءم من بدر اليهم التفاؤل ، وصحت مخاوف من لم يخدعهم بريق الحوادث ، واعترضت المد الشعبى الطاغى سلطة الاحتلال المستندة الى جيوشها ، وسلطة السراى بما لها من ولاء تقليدى وبما تستطيع أن تصطنع من الأنصار والمؤيدين · وبرزت الى الميدان العناصر التى ربطت نفسها بهاتين السلطتين ، فهى الى السراى تارة والى المحتلين تارة أخرى ، وهذه العناصر أبعد ما تكون عن كتلة الشعب وما تعرضت له أو توشك أن تتعرض له من محنة (١) · وقد تألفت وزارة أحمد زيور باشا فى نفس اليوم الذى استقالت فيه وزارة سعد ، ويرى الرافعى ان الأمر كان مبيتا من قبل بين السراى وبين دار المندوب السامى (٢) · أما الدكتور هيكل فيرى ان اختيار زيور باشا لرئاسة الوزارة انما كان بايحاء من سعد وبناء على مشورته للملك فؤاد ، كما يذكر ان زيور كان فى نظر الناس وفديا (٣) ·

---

(١) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢ ، القاهرة ، روز اليوسف ، ١٩٥٥ ص ٥٢ ــ ٥٤ ·

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٩٨ ·

(٣) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ص ٢١١ ·

ومهما يكن الأمر ، فقد تألفت وزارة زيور وكان من بين وزرائها وزيران وفديان (١) ٠ هما أحمد محمد خشبة وكيل مجلس النواب الوفدي وعثمان محرم وكيل وزارة الأشغال ٠ فكيف يحدث ذلك ويشترك الوفد في وزارة جاءت في أعقاب استقالته من الحكم على أثر أزمة طاحنة تعرض لها بعد مقتل السردار ؟ ربما كان اشتراك الوفد في وزارة زيور محاولة من جانبه كي تكون له عيون ترصد حركة الوزارة وتشارك في رسم سياستها ، وربما كان ذلك لكي يتصدى الوزيران الوفديان لتصرفات الوزارة تفاديا للضرر الذى سيصيب البلاد أو تخفيفه على الأقل في حالة استجابة الوزارة لكل مطالب انجلترا ٠ ومن ناحية ثالثة فقد كان لزيور موقف مشرف كرئيس لمجلس الشيوخ عندما تقدم سعد باستقالته في ١٥ نوفمبر ـ كما ذكرنا ـ هذا فضلا عن ان البعض كانوا يعتبرونه وفديا ، تلك العوامل هي التى ربما حدت بسعد زغلول الى قبول تمثيل الوفد في الوزارة ٠ وعلى العموم وعلى الرغم من تأييد الوفد للوزارة في بادىء الأمر فان تلك الفترة لم تطل فقد استقال الوزيران الوفديان عندما لم تنجح الخطة التىرسمها الوفديين وافق على اشتراكهما في الوزارة ، ومن المؤكد ان اشتراكهما كان بموافقة سعد وكانت استقالتهما أيضا بناء على اشارة منه بعد أن سلمت حكومة زيور بكل مطالب انجلترا ، ولعل ذلك يدعونا الى عرض موقف وزارة زيور من المطالب الانجليزية ٠

لم يكن لوزارة زيور برنامج معين تسير بمقتضاه فلم يضم كتاب قبوله الوزارة الى الملك فؤاد ما يشير من قريب أو بعيد عن سياسة معينة تنتهجها وزارته ، ولكنه ذكر ان الوزارة ستعلن برنامجها عند تقدمها للبرلمان (٢) وحقيقة الأمر فان وزارة زيور جاءت الى الحكم للتسليم بكل مطالب انجلترا ، وقد بدأت سياسة التسليم بأن استصدرت مرسوما في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، فذكر زيور

---

(١) تالفت وزارة أحمد زيور من كل من : أحمد زيور باشا للرئاسة والداخلية والخارجية ، أحمد محمد خشبه بك للمعارف والحقانية مؤقتا ، عثمان محرم بك للأشغال العمومية ، محمد السيد أبو على باشا للزراعة ، محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية محمد صدقى باشا للأوقاف ، يوسف قطاوى باشا للمالية ، نخله جورجى المطيعى للمواصلات ، انظر ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية جـ ١ القاهرة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ١٩٦٩ ، ص ٢٦٧ ٠

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٩٨ ٠

فى خطابه الى الملك فؤاد ما يلى « .... لما قبلت مسئولية الحكم تلبية لدعوة جلالتكم كان أول أعمالى أن عرضت على تصديقكم السامى المرسوم الذى صدر فى ٢٥ نوفمبر الماضى بتأجيل دور الانعقاد للبرلمان مدة شهر » (١) . وهكذا بدأت وزارة زيور فى اليوم التالى لتاليفها مباشرة السعى لمحاولة استرضاء انجلترا والتسليم بكل مطالبها أملا فى عودة « صفو العلاقات » بين الطرفين على حد تعبير زيور نفسه (٢) . وربما كانت وزارة زيور تعمل من جانبها كى تحافظ على ما تبقى لمصر دون تطرف يؤدى الى استمرار المواجهة السياسية الساخنة بينها وبين الانجليز .

وقد تبادلت وزارة زيور ودار المندوب السامى عدة مراسلات ومكاتبات توكيدا وتوضيحا للمطالب البريطانية فى محاولة من جانب زيور لاجلاء قوات الاحتلال عن جمرك الاسكندرية وكانت قد احتلته حتى تجاب مطالب حكومتها — فاشترطت دار المندوب السامى لذلك أن تجاب مطالبها فيما يختص بالموظفين الأجانب فى الادارة المصرية الى جانب مطالبها الأخرى ، فأعلنت الوزارة موافقتها على كل المطالب ، وجاء خطاب زيور الى المندوب السامى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ تعبيرا عن ذلك بقوله « .... أتشرف بأن أخبر فخامتكم أن مجلس الوزراء قد فوضنى فى ابلاغ فخامتكم ان الحكومة المصرية قد قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد ، مذعنة فى ذلك الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفاهم » (٣) . وكان لذلك التسليم من جانب زيور وقع أليم فى أرجاء البلاد ، وكان من نتيجته أن أصبح « كين بويد » مدير الادارة الأوربية فى وزارة الداخلية صاحب الكلمة العليا فى تلك الوزارة ، فقد كانت اتصالاته تتم مع مديرى المديريات مباشرة ، كما أخذ « رسل باشا » حكمدار العاصمة يرسل الى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بانه هو المرجع الرئيسى لهم وان عليهم أن يتلقوا تعليماته وينفذوا أوامره . وبتسليم وزارة زيور بكل هذه الأمور تكون مصر قد وقعت فى قبضة النفوذ الانجليزى تماما ، ويكون استقلالها الداخلى قد انكمش الى ما يقرب مما كان عليه قبل اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ،

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب زيور الى الملك فؤاد يطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ انظر الملاحق . ملحق رقم (١) .

(٢) نفس الكتاب السابق .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

فقد انتقلت ادارة المصالح الحيوية في البلاد الى قبضة السلطات البريطانية في مصر عن طريق المستشارين المالى والقضائى والادارة الأوربيه ، ولم يبق من مظاهر الاستقلال الا المظهر الدستورى ، ولكن ذلك المظهر سوف يتقوض أيضا – كما سنرى – على يد القصر والعناصر الانتهازيه والمعادية للدستور فى الامة المصريه (١) .

وازاء قبول وزارة زيور لكل مطالب انجلترا – سواء تلك التى تقدمت بها عقب مقتل السردار او التى تقدمت بها عقب احتلال جمرك الاسكندرية – فان ذلك قد تم دون موافقه الوزيرين الوفديين ، فتقدم عثمان محرم باستقالته فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ ، لما تقدم احمد محمد خشبة باستقالته أيضا فى أول ديسمبر ١٩٢٤ ، وصرحا فى الصحف بان قبول الوزارة للمطالب البريطانيه كان على غير رايهما وانه من الأسباب التى دعتهما للاستقالة (٢) . وعلى الرغم من استقاله الوزيرين الوفديين احتجاجا على تسليم الوزارة على طول الخط لمطالب الحكومة البريطانية فانهما قد اشتركا فى طلب تأجيل انعقاد البرلمان كاول بادرة للاطاحة بالبرلمان والحياة النيابية فيما بعد ، وعلى العموم فقد كانت استقالتهما تعبيرا عن سحب الوفد لتأييده لوزارة زيور واعلانه عن تصديه لها ولتصرفاتها التى تمس الحياة النيابية وتعطل العمل بالدستور .

وما لبثت أن بدأت المعركة بين الوطنيين والوزارة ، ففى ٢ ديسمبر رفع ١١٧ عضوا من النواب الوفديين عريضة الى الملك فؤاد يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد قبل ختام المدة التى تأجل اليها ، ولعلاج تلك الحالة التى أدخلت اليها البلاد قسرا ، وكذلك المنظر فى التصرفات غير الدستورية التى قامت بها الوزارة . ولكن القصر لم يعر هذه العريضة اهتماما رغم تكرار مطالب النواب فى يومى ٥ ، ٦ ديسمبر(٣) . والواقع أن الوزارة كانت تعد العدة للاطاحة بالحياة النيابية برمتها ، فعينت اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٣٤ وكان ذلك بغية ادخال عناصر ذات شخصية قوية الى الوزارة (وخاصة بعد استقالة الوزيرين الوفديين) وتسخير الادارة الحكومية للعبث بالانتخابات وقمع حركات المقاومة (٤) . وبرغم تعيين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٩٦ .
(٢) نفسه : ص ٥٧١ .
(٣) نفسه : ص ٥٧٢ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

ـ وكان فى ذلك الوقت من أقطاب الأحرار الدستوريين أو من أصدقائهم المقربين على أقل تقـدير ـ فان تعيينه لم يكن اعـلانا لرضاء القصر عن الأحرار الدستوريين أو قبوله التعاون معهم بقدر ما كان اختيارا شخصيا لرجل عرف بالمقدرة الادارية وبكراهيته للوفد والحركات الشعبية ، وذلك توطئة للانتخابات التى يراد اجراؤها فيما بعد (١) • كما ان تعيينه كان يكفل عطف الأحـرار الدسـتوريين وتأييدهم لما سـوف يتخذ من خطوات غير دستورية (٢) • وعلى هذا فقد تم اعداد المسرح وتهيئة المناخ الملائم للانقضاض على الحياة النيابية •

وقبل أن ينتهى الشهر المحدد لتأجيل انعقاد البرلمان بيوم واحد استصـدرت وزارة زيور فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ مرسوما يقضى بحل مجلس النواب ، ودعوة المنـدوبين الناخبين لاجـراء انتخابات جديدة للنواب فى ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥ • ويتضمن خطاب زيور الى الملك فؤاد بطلب حل المجلس تبريرا لهذه الخطوة على الوجه التالى « •••• ولما قبلت فى تلك الساعة العصيبة أعباء الحكم الشاقة بدافع الولاء لذاتكم الكريمة وحبا فى وطنى العزيز ، كان أول ما عنيت به أن أستوثق من أن الحكومة البريطانية لم ترم بعملها الى هدم استقلال البلاد ، ولما اطمأننت من هذه الجهة شرعت ولثقة تحدونى فى القيام بمهمة صعبة هى مهمة اعادة صفو العلاقات مع تلك الحكومة من غير مساس بالدسـتور ولا اضرار بالأمانى القـومية • الا انه كان من المستحيل اشراك المجلسين الحاليين فى القيام بهذه المهمة » (٣) • كمـا جـاء فى نفس الخطـاب ما يلى « •••• فان هذين المجلسين ، وقد ساد عليهما الحزب الذى تمثله الوزارة السابقة ، كانا على تضامن وثيق معها فى سياستها العامة ، تلك السياسة التى أثارت تصرف الحكومة البريطانية على أثر الحادث المشـئوم الذى أودى بحيـاة السيرلى ستاك •••• ولو استمرت المناقشات البرلمانية فى هذه الظروف لما نتج عنها سوى تهييج الخواطر وزيادة الحالة السياسية سوءا وسد السبل المؤدية لحل الاشكال• فكان اذن من واجبى وواجب زملائى الوزراء الذين وقع الاختيار عليهم بصرف النظر عن جميع الاعتبارات الحزبية أن نتحمل وحدنا أمام جلالتكم

---

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٥ •

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٧ •

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب زيور الى الملك فؤاد بطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ، انظر الملاحق • ملحق رقم (١)

وأمام البلاد المسئولية السياسية الخطيرة الناشئة عن الحالة ، لذلك كان تأجيل دور انعقاد البرلمان يبدو كضرورة محتمة ومع ذلك كنا لا نزال نرجو أن نستطيع التقـدم الى المجلسين للحصـول على موافقتهما وثقتهما » (١) . وأشار زيور فى كتابه الى تعذر التعـاون مع البرلمان القائم الذى ارتكب خطأ واضحا ـ فى رأيه ـ تجاه وزارته عندما تقدم بعرائضه الى الملك فقال « ان أغلبية أعضاء البرلمان قد انساقوا بما وقعوا فيه من الأغلاط فأرادوا أن يعربوا مقدما عن رأيهم فى سياسة الحكومة غير مكترثين بما يقضى به واجبهم السياسى وما يحتمه العدل من عدم جواز الحكم على الوزارة قبل سماع دفاعها وتمحيصه فى مناقشات قانونية.... هذا فضلا عن ظهورها بمظهر عداء غير صادر عن روية مما لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه ، وبهذا قد أحدثت أغلبية مجلس النواب ، بطرق غير دستورية حالة خلاف بين هذه الوزارة والبرلمان فلم تمكن الوزارة من أن تأخذ على مسئوليتها دعوة البرلمان الى الانعقاد ، وهذا الخلاف لا يمكن فضه الا باستقالة الوزارة أو بحل مجلس النواب » . ولمح الى انه لا يملك حتى مجرد الاستقالة بقوله « وانى بما أنا عليه من الحرية والاستقلال عن كل شهوة أو طمع سياسى أو رابطة حزبية لم آكن لأتردد لحظة فى تقديم استقالتى لو كان فى استطاعتى أن أجارى رغبتى الشخصية وأن أرجـو من وراء هـذا العمل نفعـا للبـلاد ولكن لا دخل فى الأمـر لشخصى » (٢) . كما أوضح ضرورة حل المجلسين والعودة الى استفتاء الأمة من جديد بقوله « ... ان الأغلبية البرلمانية متشبثة بالاستمرار على نفس الخطة السياسية التى جعلت القضية القومية (كذا) فى خطر من جراء علاقتنا ببريطانيا العظمى ، واستخدمت الادارة الداخلية فى البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب ، فاستفتاء الأمة فى هذه الخطة السياسية قد أصبح ضرورة محتمة » . ويؤكد زيور ان الدستور منحة من الملك له أن يستمر فى منحها أو أن يحجبها فترة فقال « ... ان الحرص التام على الدستور هو واجب مقدس علينا وعلى كل محب لخير بلاده ، فان ذلك الدستور الذى جادت عواطف جلالتكم الأبوية بمنحه للبلاد هو خير حصن لحريتنا ولرقينا » (٣) .

وقد ألحق زيور بكتابه المشار اليه مرسوما يقضى بحل مجلس النواب

---

(١) كتاب زيور الى الملك فؤاد بطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسـمبر ١٩٢٤ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه .

ودعـوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥ ودعـوة المندوبين الـلاين لانتخاب النواب الجـدد يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، وهـذا معناه اجراء الانتخابات على درجتين طبقا لاحكام قانون الانتخاب القديم مع انه ألغى واستبدل به قانون الانتخاب المبـاشر رقم ٤ لعـام ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد زغلول كما استصدرت وزارة زيور مرسوما لانتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين مع ما يتضـمنه ذلك من مخالفة للقـــانون القديم الذى نص على ان مدة المندوبين خمس سنوات (١) • ولعل وزارة زيور كانت تهدف الى ايجاد مندوبين لا يؤيدون الوفد الذى حصل على شعبية كاسحة • وعلى كل حال فقد صدر المرسوم بحل البرلمان فى نفس يوم تقديمه للملك بعـد أن وضع زيور الملك فؤاد أمام خيـار كان يعرف نتيجته مقدما ، فقد عرض على الملك اما حل البرلمان أو قبـول استقالة وزارته • وعلينا الآن أن نعرض لموقف القوى الوطنية من حل البرلمان والعبث بالدستور •

ان النظام الدستورى وان كان يرتكز في وقتنا الحاضر على أساس فكرة سيادة الشعب وما يرتبـه ذلك من انفراد هـذا الأخير بوضـع الدستور ، بيد ان الأمر لم يكن كذلك دائما ، بل كان ثمرة الصراع الذى قام بين الحاكم والمحكوم (٢) • وذلك قول يؤيده واقع الأحداث فقد جرى صراع طويل بين الحاكم والمحكومين حول الاستئثار بالسلطة مما جعل الحياة النيابية عرضة لهزات عنيفة تعرضت لها وكان الحاكم محركا لها • وكان الاعتداء على الحياة النيابية فى تلك الفترة يرجع لدافعين ، أولهما كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة فى المجلسين واجتماع الزعامة الشعبية ورياسة الحكومة فى يد رجل واحـد ، وثانيهما ضيق أصحاب المناصب الحكومية والسياسيين الذين تربوا فى مدرسة الوظائف بالحياة النيابية (٣) • وتمثل هذا الضيق بالحياة النيابية فى تصرفات وزارة زيور التى يعد مسلكها خروجا على طول الخط على أحكام الدستور، بل ان وجودها ذاته كان هدما لأحكام الدستور ، فحتى اذا تجاوزنا عن

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢١٠ ، فقد نصت المادة ٢٤ من قانون الانتخاب الأول الصـــادر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ على أن مده نيابة المندوبين خمس سنوات •

(٢) فؤاد العطار : النظم السياسية والقانون الدستورى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٤ ، ص ٤٩٠ •

(٣) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢ ، ص ١٦٢ •

تدخل السلطة البريطانية هذا التدخل المزرى ، والتمسنا لها العذر بانها سلطة احتلال أجنبية ، فلسنا نعرف كيف نلتمس العذر لفريق من المصريين يلون الحكم وهم يعرفون ألا سند لهم من الشعب ولا من البرلمان. وكانت هذه الظاهرة من أسوا الظواهر التى عجلت بالانهيار الدستورى ، وزعزعت ايمان الأمة بجدوى النصوص الصريحة القائلة بان الأمة مصدر السلطات . وتفسير هذه الظاهرة التى بدت فى الحياة المصرية بوضوح ان عناصر عديدة من الشعب ومحسوبة عليه لم تكن راضية عن الحكم الدستورى أو متحمسة له ، اما عن كره طبيعى لهـذا النظام أو عن يأس من الانتفاع به بسبب انصراف الشعب عنهم (١) . فلم يعد الدستور وتطبيقـه فى نظرهم وسيلة توصلهم للحـكم ، ولهذا كرهوا النظـام الدستورى . وعلينا أن توضح اذن ردود الفعل التى أثارها حل البرلمان لدى مختلف القوى السياسية فى البلاد .

كان موقف الانجيلز فى ذلك الوقت ينم عن التشفى فى الوطنيين، ولذلك أطلقوا عليهم السراى تذيقهم من ألوان الضغط والقهر ما تريد وما يتفق مع اتجاهها السياسى ، ووجد الانجليز فى هذه الخطة تحقيقا لأغراضهم ، فهى جديرة أن توقع البلاد فى حرب أهلية ، وهى فى نفس الوقت تركز اهتمام الأحزاب والوطنيين فى المسألة الدستورية وتصرفهم ــ ولو لفترة من الوقت ــ عن قضـيتهم الوطنيـــة والمطالبة باجـلاء المحتلين (٢) . أما القصر فقد بنيت خطته لهدم الوفد ــ العدو الأول له والمتصدى لتصرفاته ــ على محاولة الصـاق النتـائج التى ترتبت على الانذار البريطانى به ، والعمل على هدمه داخليا بتشجيع حركة الاستقالات من الوفد وتأليف حزب موال للعرش يستطيع به الملك فؤاد أن يسند حكمه الأوتوقراطى . فلما كانت الاجراءات غير الدستورية التى اتخذتها وزارة زيور بتوجيهـات من القصر ــ ومنها حل البرلمـان ــ خطوات على الطريق الذى رسمه القصر للاستئثار بالسلطة التى نازعه فيها الوطنيون عندما حاول استلاب حقوق الأمة الأصيلة التى برزت من خلال الصراع بين سـعد والملك فؤاد وهو الصراع الذى انتهى لصـالح الشـعب ودستوره ، فان ذلك الانتصار كان مثار نقمة فؤاد على سعد وعلى القوى الشعبية ، فلما واتته الفرصة لم يتردد فى تنفيذ مخططه لاسترجاع القصر للأرض التى فقدها بل ما يزيد عليها كثيرا . وقد عبر سعد زغلول

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢) نفسه ، ص ٦١ .

من موقف الوطنيين مما حدث حين صرح لمراسل جريدة « المانشستر جارديان » بقوله « ان الحكومة ما كانت لتستطيع ان تستخف بالدستور الا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون ، ولان الذين يرتكبون هذه الأعمال يعتقدون ان البريطانيين سيحمونهم من العقاب الذى يستحقونه، انكم لاتستطيعون الافلات من التبعة » (١) ٠

بدأ القصر يمهد لخطوته التالية التى تتيح له الاستيلاء على السلطة وتولى مقاليد الأمور فى البلاد بنفسه ، فأراد أن يخلق أحزابا سياسيه جديدة تسند حكمه الأوتوقراطى وبدأ مسعاه بتأليف « حزب الاتحاد » ليخوض به معركة الانتخابات القادمة التى كان اسماعيل صدقى وزير الداخلية يعدُّ لها بأساليبه الخاصة كل التدابير الممكنة لاسقاط الوفد ، وكان صدقى من أشد الحانقين على الوفد لطرده من عضويته ، فكانت هذه هى فرصته لينتقم لنفسه انتقاما شديدا ولو على حساب الدستور ، كما استعان الملك فؤاد بشخصية أخرى من شخصيات الوفد لتأليف الحزب الجديد وهو حسن نشأت ، الذى كانت مسألة تعيينه وكيلا للديوان الملكى من أسباب الأزمة التى قامت بين الملك فؤاد وسعد زغلول ، ومنذ ذلك الوقت وهو ناقم على سعد والوفد فكان يعمل على هدمه بكل الطرق٠ وقد وجد نشأت الفرصة سانحة للعمل ضد الوفد بكل ما أوتى من قوة ونشاط فأخذ يضم للحزب الجديد كل من استقال من الهيئة الوفدية وكل ذى مطمع فى المراتب السامية ممن لا تؤهلهم كفايتهم الى ارتقائها وكل ضعيف الارادة من الأهالى ، مستخدما نفوذ بعض رجال الادارة الذين وجدوا أمامهم السبيل الى الرقى ، منوها بمؤازرة الملك لهذه الحركة التى تستهدف النضال ضد الحزب المشكوك فى اخلاصه للعرش ، وكان قد تردد فى ذلك الوقت ان حزب الوفد تحيط به الشكوك فى اخلاصه للملك ، وقد بنى المستقيلون من الهيئة الوفدية استقالتهم على هذا السبب واستغل حسن نشأت ذلك أحسن استغلال عند تأليف الحزب الجديد (٢) ٠

كان نزول الملك فؤاد الى الميدان بحزب عرف فى الأوساط الشعبية بانه « حزب الملك » (٣) مخاطرة جسيمة من جانبه فقد عرض نفسه بذلك

---

(١) الأهرام : ١٣ يناير ١٩٢٥ ٠

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٧٢ ٠

(٣) أطلق عليه سعد زغلول اسم « حزب الشيطان » ٠

لاستفتاء شعبي ضده لو فاز الوفد في الانتخابات وقد حذرت الصحف المختلفة من مغبة الوقوع في هذا الخطأ. ففي حقيقة الأمر ان تأليف حزب على قاعدة الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الاخلاص للبلاد والعرش في شيء ، فالعرش يجب أن يكون بعيدا عن الأحزاب وأن يظل للأحزاب كلها ، لا أن يكون له حزب خاص ، لان ذلك معناه التشكك في ولاء الأحزاب الاخرى للعرش ، كما كان يعني في نفس الوقت ان العرش لم يكتسب محبة الشعب وولاءه (١) . وفي الحقيقة كان الهدف من تأليف هذا الحزب أن يكون القصر ـ لا الدستور ـ هو مرجع الحكم ومصدره فاذا كان لابد من نظام دستوري ، فليكن نظاما صوريا ، وهي محاولة لعودة الحكم المطلق ليضرب أطنابه في البلاد .

قوبل تأليف ذلك الحزب بالسخرية والازدراء من جانب القوى الوطنية لانه يعيد الى أذهانها أفكار حزب الأمة القديم فيما يختص بالقضية الوطنية . وعلى العموم فقد كان تأليف الملك فؤاد لحزب جديد يخوض به معركة الانتخابات التي يود ألا تسفر عن فوز ساحق للوفد ، كان ذلك دليلا على ان الملك لا يثق في الأحرار الدستوريين ويعلم تماما مدى كراهيتهم للقصر وعداءهم التقليدي له ، هذا فضلا عن انه اذا اعتمد عليهم وأسفرت الانتخابات عن فوزهم فان ذلك سيجعلهم يستأثرون بالسلطة كما فعل الوفديون من قبل وهو ما لا يريده الملك فؤاد ، وان كان متشككا في امكانية فوزهم مستندا في ذلك على نتيجة الانتخابات البرلمانية الأولى (٢) . كل ذلك لم يكن مشجعا للملك فؤاد كي يستعين بالأحرار الدستوريين فكان لابد أن يخوض التجربة معتمدا على حزب من صنع يديه يدين بالولاء له وللعرش وهي تجربة أثبتت الأيام فشلها في الحياة السياسية المصرية .

وعلى كل حال فقد كان القصد من انشاء هذا الحزب هو دعم سلطة الملك وأن يحكم بمراسيم بدلا من الحكومات البرلمانية . ويبدو من الظروف التي نشأ فيها الحزب وأشخاص أعضائه وموقف قوى الشعب منه انه قد ولد ميتا ، وان دل تأليفه على شيء فانما يدل على مدى النزعات الأوتوقراطية التي كانت توجه القصر بعد الاستقلال (٣) . وعلى هذا وبعد أن أتم القصر مخططه للاطاحة بالوفد والقوى الشعبية دخل معركة

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٦ .
(٣) علي شلبي : المرجع السابق ، ص ٨ .

الانتخابات لطرف بين الاحزاب المصرية المختلفة وقد اطمأن الى حد ما الى نتيجتها بعد تعيين صدقي وزيرا للداخلية • وكانت معركة الانتخابات التي اعد لها صدقي من اهم المعارك الانتخابية التي دارت في مصر لانها تمت في ظروف تحديت قاسية واجهها الشعب المصري من جانب من أرادوا أن يسلبوه حريته وثمرة كفاحه ممثلة في دستوره • فبدات الحكومة اجراءاتها الخصمة بتزييف عملية الانتخاب مستهدفة بذل كل مسعى ممكن للعمل على انجاح مرشحيها ، فكان أول عمل لها في هذا المضمار أن أغفلت العمل بقانون الانتخاب المباشر — كما ذكرنا — ثم أعقبته بقرار من مجلس الوزراء في أول فبراير عام ١٩٢٥ يقضي بتعديل الدوائر الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة، فشمل التعديل ١٠٦ دائرة من مجموع الدوائر البالغ عددها ٢١٤ دائرة ، وكان من نتيجة هذا التعديل أن قررت فتح باب الترشيح في بعض الدوائر بعد أن انتهى موعده القانوني وقد اتخذت تلك الاجراءات بعد أن تأكد لديها ان الوفد قد نظم صفوفه تنظيما يكفل له الفوز في المعركة (١) • وجعل اسماعيل صدقي الادارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين في انتخاب المندوبين الثلاثينيين — الى الحد الذى لم ينتخب فيه سعد زغلول مندوبا ثلاثينيا — والضغط على هؤلاء في انتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة لانجاح مرشحيها واسقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة بالتهديد تارة والاغراء وافساد الأخلاق تارة أخرى ، كما أخذت الحكومة تسوف في اجراء الانتخابات وأخيرا حددت لاجرائها يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ • كما كان صدقي والأحرار أول من استنوا سنة تزييف الانتخابات وقد اتبعوها وحلفاؤهم على تعاقب السنين ، ومن سخرية القدر أن يكون اتباع هذه السنة المقوتة على يد حزب الأحرار الدستوريين، فكان أول عمل لهم في الحكم هو استلاب حرية الشعب في اختيار ممثليه والعبث بالدستور • ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدى المرة بعد المرة — كما سنرى فيما بعد — فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين — كما يذكر الرافعي ، وكان الباعث لهم على ذلك الوصول الى كراسي الحكم (٢) • فهم وقد أدركوا انهم لن يصلوا الى كراسي الحكم عن طريق الدستور ووفقا لأحكامه عولوا على الوصول اليها عن طريق تعطيله والاعتداء عليه •

وقد أجريت الانتخابات الجديدة ، ودخلها الوفد والأحرار الدستوريين

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٨ •

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٥ •

والحزب الوطنى وحزب الاتحاد الجديد ، وتدخلت الادارة جهد ما استطاعت ، فاغرت العمد ومأمورى البوليس ورجاله ورجال الادارة وهددتهم وفصلتهم ، كما منعت الناس من دخول لجان الاقتراع ، ووضعت فى جداول الناخبين أسماء لا وجود لها ، وعدلت فى النتائج النهائية - وعلى كل حال فلم تدع الوزارة وسيلة ممكنة للوصول الى غرضها المنشود الا اصطنعتها ، وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات وهذا العسف والتنكيل بالجماهير الشعبية فقد أظهرت نتيجة الانتخابات أغلبية للوفد وان كانت أقل مما حصل عليه عام ١٩٢٤ ، فقد حصل على ١١٦ مقعدا فى حين لم تحصل الأحزاب الأخرى الا على ٨٧ مقعدا بعد كل هذا الجهد الجهيد فى تزييف الانتخابات (١) • وهذا فى حد ذاته يوضح ان القوى المناوئة للجماهير رغم اتحادها فى مواجهتها — برغم ما بينها من اختلاف فى المصالح — الا انها لم تستطع أن تنال من ثقة الجماهير بقيادتها التى أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوزها ، والتى أخرجتها الجماهير من بين صفوف المتآمرين عليها وعلى مصالحها متصدية بعملها هذا لأوتوقراطية القصر وبطانته من المصريين الذين لا صلة لهم بالشعب ولا صلة للشعب بهم •

وبرغم فوز الوفد بالأغلبية فقد أصدرت الوزارة بيانا فى ١٣ مارس ١٩٢٥ أعلنت فيه ان الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية في الانتخابات، وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم مع اجراء تعديل فى تشكيل الوزارة يلائم نتيجة الانتخابات ، وكان هذا الاعلان لا يتفق مع الواقع فى شىء • وفى نفس اليوم رفع زيور استقالة وزارته الى الملك فؤاد الذى عهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى اليوم نفسه .(٢) • وقد تألفت هذه الوزارة من فريق من الأحرار الدستوريين والاتحاديين بحسبانهم بعض العناصر التى يتألف منها مجلس النواب الجديد • ولم يكن متوقعا أن يستمر هذا التحالف الجديد ، فقد كان تحالف مصلحة لا أكثر ولا أقل ، بحيث اذا استقام الأمر للقصر وتخلص من ضغط القوى الوطنية عمد الى

---

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٦ •

(٢) تألفت هذه الوزارة من كل من : أحمد زيور للرئاسة والخارجية ، يحيى ابراهيم للمالية ، اسماعيل صدقى للداخلية ، اللواء موسى فؤاد للحربية والبحرية ، عبد العزيز فهمى للحقانية ، توفيق دوس للزراعة ، اسماعيل سرى للأشغال ، يوسف نطاوى للمواصلات على ماهر للمعارف ، محمد على علوبه للأوقاف ، انظر الرافعى المرجع السابق ، ص ٢١٦ •

التخلص من الأحرار الدستوريين وغيرهم ممن يبدون أية معارضة أو نزعة للمعارضة لسلطته ورغباته (١) ٠

وعلى الرغم من هـذا التآلف بين الأحرار والاتحاديين ، فقد بدت نيات الوزارة ضـد الدستور بعـد ظهور نتيجة الانتخابات التى أكدت لشاغلى مناصبها ان الجماهير بعيدة عنهم تماما ، فبيتوا النية على الاعتداء على الدستور ، وقد مهد عبد العزيز فهمى وزير الحقانية لذلك وهو عضو اللجنة التى وضعت الدستور وصاحب الخطابات الشهيرة التى تحذر من تعديل الدستور ، مهد لذلك حين طعن على الدستور بقوله فى ١٧ مارس ١٩٢٥ فى غـرفة المحامين بمحـكمة الاستئناف « لقد اشتغلت بلجنـة الدستور ، وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر انه ثوب فضـفاض ، وبالرغم من هـذا الذى أظهره سـنحافظ عليه ونرعاه » (٢) ٠ كما أعلن عبد العزيز فهمى ــ بعد ان كانت الأغلبية التى حصل عليها الوفد لا تفارق مخيلته دون أن تعلم الجماهير بها ــ أعلن عن حق الملك فى حل مجلس النواب كتمهيد من جانبه للخطوة التالية التى ستتخذها الحكومة ضد الحياة النيابية فقال « ٠٠٠ فى هذا الدستور حق مقرز لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس فى كل وقت ومتى أراد ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد ، واننا نصرح لحضراتكم انه فى سبيل تأدية واجبنا اذا وضعت العراقيل أمامنا فاننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك الا أن يستعمل حقه فى حل المجلس » (٣) ٠

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من جانب عبد العزيز فهمى ، فقد أوضح ما تعانيه الرجعية من حقد وضيق بالحياة النيابية التى أظهرت مدى حساسية الشعب المصرى فى اختيار نوابه برغم كل الضغوط التى تعرض لها على أيدى جلاديه من بين صفوفها ، فالرجعية تريد أن تحرم الأغلبية من حكم البلاد كحق من حقوقها الشرعية التى كفلها الدستور ، ولعل ما أعلنه عبد العزيز فهمى حول حق الملك فى حل مجلس النواب كان محاولة لتهيئة الأذهان لهذا الاجراء ، وان كان عبد العزيز فهمى قد تراجع عن موقفه هذا فيما بعد كما سنرى ٠

وفى يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ افتتح البرلمان بمجلسيه على هيئة مؤتمر برئاسة محمد توفيق نسيم رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك فؤاد

---

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٦ ــ ٥٧ ٠
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢١٧ ٠
(٣) نفس المكان ٠

حفل الافتتاح الذى تلا فيه زيور خطاب العرش ثم انفض المؤتمر ، واجتمع مجلس النواب فى نفس اليـوم وبدأ فى انتخـاب رئيس له . وكانت المنافسة على هذا المنصب قائمة بين سعد زغلول وعبد الخالق ثروت ، وقد أسفرت عملية الانتخاب عن فوز للوفد فنال سعد ١٢٣ صوتا ونال ثروت ٨٥ صوتا (١) . وبذلك اتضح ان نتيجة الانتخابات العامة كانت فوزا للوفد حيث حصل على الأغلبية خلافا لما زعمت الحكومة فى بيانها فى ١٣ مارس الذى ذكرت فيه ان الأحزاب الأخرى نالت الأغلبيه ، كما كانت تصريحات عبد العزيز فهمى عقب الانتخابات توضح أو تشير من طرف خفى الى نتيجتها عندما طعن على الدستور وقرر حق الملك المطلق فى حل مجلس النواب ، وكان انتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ضربة قاصمة لوزارة زيور ، فقد ظهر انها لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، كما أصابها بخيبة أمل شديدة ، الا انها لم تلق بالسلاح ، فهى وان رسمت خطة صورية للاستقالة الا انها كانت بتوجيه من القصر وبتأييد من الانجليز كانت اجراء غريبا للاطاحة بالحياة النيابية ــ كما سنرى .

وفى مساء نفس اليوم استأنف مجلس النواب اجتماعه لانتخاب وكيلين له ، فانتخب كلا من على الشمسى وويصا واصف وهما وفديان . وفى خلال الفترة الواقعة بين جلستى الصـباح والمساء لمجلس النواب تقدم زيور باستقالته الى الملك فؤاد بعد انتخاب سعد زغلول رئيســا لمجلس النواب ، وقد بنى استقالته على تعذر التعاون بين حكومته والمجلس الجديد فقال « وبمجرد انعقاد المجلس الجديد وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ، ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها ، وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختــار لرئاسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنهــا . وبما ان هذا التصرف من نتيجتـه أن يجعـل مهمتنا فى القيام بواجبنا نحـو بلادنا مستحيلة ..... لهذا أتشرف برفع استقالتى واستقالة زملائى » (٢) .

ولكى تكتمل الحبكة المسرحية للرواية التى يقوم بتمثيلها على مسرح السياسة المصرية الملك فؤاد وصنائع القصر بتأييد من الانجليز ــ وقد كرهوا جميعا اعطاء الفرصة لقوة الجماهير كى توالى ظهورها على المسرح ،

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . البرلمان كتاب الاستقالة المرفوع من أحمد زيـور الى الملك فؤاد بتـاريخ ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، انظر الملاحق . ملحق رقم (٢)

فقد رفض الملك فؤاد قبول استقالة زيور وتأشر عليها من حسن نشأت بما يفيد عرضها على الملك وعدم قبولها • ومما يؤكد ان موضوع الاستقالة كان مسرحية ، انه فى نفس الوقت الذى تقدم فيه زيور باستقالته ، تقدم بطلب حل مجلس النواب وذكر فى خطابه بهذا الشان رفض قبول استقالته وكأنه يعلم تماما ومقدما ان الاستقالة مرفوضة فذكر فى خطابه الى الملك فؤاد ما يؤكد هذا المعنى فقال « .... ان ثقة جلالتكم الغالية التى شرفتمونى وزملائى بها برفض قبول استقالتنا » • ثم أخـذ يطالب بالخطوة التى رسمت منذ البداية بعد أن أسفرت الانتخابات عن رئاسة سعد وهو الاطاحة بالحياة النيابية برمتها فقال فى خطابه « ...... لهذا وأمام رغبة جلالتكم السامية فى المحافظة على سلامة البلاد وعلى قضيتها وتشريفكم لى ولحضرات زملائى بالبقاء فى الحكم للوصول الى هذه الغـاية ، لا أرى مندوحة من أن تعرض على جلالتكم حل مجلس النواب » (١) •

وبينما كان مجلس النواب يوالى اجتماعه فى المساء لانتخاب هيئة مكتبه اذ دخل زيور ومعه الوزراء فخاطب الأعضاء قائلا : « أتشرف باخبار المجلس ان الوزارة رفعت استقالتها الى جلالة الملك فأبى قبولها ، فأشارت على جلالته بحل المجلس ، فأصدر مرسوما يقضى بالحل وبدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢٥ على أن يجتمع المجلس الجديد فى أول يونية من نفس العام » (٢) • ويعتبر ذلك المجلس أقصر المجالس النيابية عمرا فى مصر بل ربما فى العـالم كله فلم يعش سـوى تسع ساعات وبدت المعركة للعيان ، فقد وضح ان القصر لايريد الوفد ولا زعيمه، وفى عبارة موجزة لا يريد الدستور ولا البرلمان (٣) • وان دل هذا على شىء فانما يدل على أن سير الأحداث قد أكد للملك فؤاد ان أى محاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستورى هى محاولة مقضى عليها بالفشل وان الأمة المصرية لا تقبل حياة برلمانية مزيفة • كما أدرك انه لا يستطيع اشباع النزعة الأوتوقراطيـة لديه الا عن طريق ابطـال النظام النيـابى نفسه (٤) • وهذا ماحدا به الى أن يحل البرلمان للمرة الثانية لنفس السبب

---

(١) دار الوثائق القوميـة : وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب احمد زيـور رئيس الوزراء الى الملك فؤاد بطلب حل مجلس النواب بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، أنظر الملاحق • ملحق رقم (٣) •

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٢٩ •

(٣) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٧ •

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٠ •

الذي حله من اجله في المرة الاولى ٠ وهنا سؤال يطرح نفسه وهو مدى دستوريه حل المجلس للمرة الثانية ٠

كن هذا الاجراء بحل مجلس النواب الجديد يتضمن اعتداء جسيما على الدستور فمن حيث حل البرلمان فالاصل أن الحكومة تملك حل البرلمان أو على الأقل مجلس النواب ، وقد أخذ الدستور بهذه القاعدة فنص على ان تملك حق حل مجلس النواب ، على ان الحكومة لا تقدم على اتيان هذه الوسيلة الا اذا احتدم الخلاف بينها وبين البرلمان ، وذلك بقصد الاحتكام الى الامة بوصفها مصدر السلطات ـ وتاكيدا لهذا المعنى اوجب الدستور انه اذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر « مادة ٨٨ من الدستور » (١) ٠ وقد قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والالم ، لانه كان مفهوما أن يبقى وأن تستقيل الوزارة ، الا ان الأخيرة باتفاقها مع السراى والانجليز استصدرت المرسوم بحل المجلس منتهكة بذلك حرمة الدستور وارادة الأمة ، وكان الباعث على هذا تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسى الحكم (٢) ٠ وعلى الرغم من حل المجلس فان الملك لم يكن ينوى أيضا تنفيذ ما ورد في مرسوم الحل من اجراء انتخابات جديدة في الموعد الذى نص عليه الدستور لان مثل هذا العمل كان يعتبر عبثا ، فان الوزارة سوف تضطر طبعا الى حل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية اذا هى لم تحصل على أغلبية فيه ٠ وفى الحقيقة فان الوزارة استصدرت مرسوما في ٢٦ مارس ١٩٢٥ يقضى بوقف عمليات الانتخاب بدعوى ان قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وانها بصدد وضع قانون للانتخاب يكفل هذا التمثيل الصحيح (٣) ٠والوزارة بهذا الذى أعلنت عنه تنفذ ارادة القصر والانجليز ، وتوضح رغبة القصر في الاطاحة بالحياة النيابية برمتها حتى تستأثر بكل السلطة في البلاد دون منازع ٠

استتب الأمر للقصر بعد أن تخلص من الوزارة الوفدية ثم من مجلس النواب الوفدى للمرة الثانية ، ومن ثم شرع يتجه للخلاص من الأحرار الدستوريين الذين استعان بهم زيور في وزارته ، والذى كان التآلف بينهم وبين الاتحاديين صعبا ، فقد كانت نظرة كل من الحزبين المشتركين في الحكم تختلف عن نظرة الآخر للأمور ، فان آراء ومفاهيم كلا الحزبين

(١) فؤاد العطار : المرجع السابق ، ص ٥٥٠ ٠
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢١٩ ٠
(٣) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ٠

ـ بالرغم من الرغبة المشتركة التي تحركهما وهي تفتيت نفوذ الوفد ـ كانت متباينه لحد لا يمكن معه دوام الوفاق الذي قام بينهما • فالاتحاديون يرون في الصراع ضد الوفد خطوة أولى نحو اعادة قيام الحكم الفردي في مصر ، وحيث هم يعيشون في كنف القصر فهم يعملون على تدعيم حكمه لضمان استمرارهم في السلطة • والأحرار الدستوريون لم يكن اغفال الدستور بالنسبة لهم سوى اجراء وقتي فرضته الظروف ، ولكن الدستور سوف يعود حتما عندما تسمح الظروف بعودة الحياة النيابية • ولهذا فقد ساورهم القلق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية(١)•

وفي الوقت الذي ساور الأحرار الدستوريين القلق ، كان الملك فؤاد يتحين الفرص للخلاص منهم ، وقد مهد سير الأحداث لتلك الخطوة ، فعندما استفحل نفوذ القصر انعكس ذلك على حزب الاتحاد وأنصاره فأغدق العطاء لهم ، وكان من نتيجة ذلك ان أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون الى حزب الاتحاد ، فكان هذا بداية الشقاق بين الأحرار وحزب الاتحاد بعد أن أخذ حزب الأحرار يتراجع الى الصف الثاني ، فبدا الأحرار يقفون في وجه المد الخاص بحزب الاتحاد بعد أن كانوا يؤيدونه في بداية تاليفه ، فهم يؤيدونه طالما ان ذلك ليس على حسابهم وعلى حساب حزبهم • وبدأت جريدة الأحرار « السياسة » تنتقد السياسة المالية التي كانت تتبعها الوزارة ، والتي كانت في يد رئيس حزب الاتحاد • ثم نددت الصحيفة بخطة تعديل قانون الانتخاب التي تقوم بها الوزارة ، وتوقعت لها الفشل ورمتها بالرجعية ، لانها كانت ترمي الى تضييق حق الانتخاب بفرض شروط معينة للناخب ، واستمرت الجريدة على خطتها في مهاجمة الوزارة وتصرفاتها بعد ان كانت من أشد المؤيدين لها ، ولعل ذلك كان احساسا من جانب حزب الأحرار بأفول نجم وزرائه داخل الوزارة وارتفاع نجم الوزراء الاتحاديين ، وقد أيقنت الجريدة ان الوزراء من حزبها خارجون من الوزارة مختارين أو مرغمين ان لم يكن اليوم فغدا ، فبدأت تدافع عن حرية الصحافة ، وتعارض في تأجيل الانتخابات ، وتدافع عن الدستور وتعلن ان البلاد تنتظر عودة الحكم النيابي الى مجراه الطبيعي (٢) •

حدث ذلك في الوقت الذي طفت فيه مسألة الخلافة الاسلامية على سطح الأحداث ، فبعد الغاء تركيا لذلك المنصب أخذ الملك فؤاد يرنو ببصره اليها مستهدفا من وراء ذلك هدفين أولهما : أن يكتسب مهابة خليفة

(١) مارسيل كولومب : المرجع السابق ، ص ٥٨ •

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٢ ـ ٨٣ •

المسلمين بين ملوك العالم الاسلامي وشعوبه ، وثانيهما أن يستفيد من هذا المركز الديني السامي في توطيد دعائم سلطته الزمنية في مصر على حساب الحكم الدستوري — وكان حسن نشأت يروج لهذه الفكرة بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر الى الحد الذي تكونت فيه لجان للخلافة في بعض المدن المصرية للدعوة لهـذه الفكرة (١) • وفي غمرة موجـة الحماسة المتدفقة لهذه الفكرة ظهر كتاب الشيخ علي عبد الرازق « الاسلام وأصول الحكم » الذي ذهب فيه الى ان الخلافه ليست نظاما دينيا . كمـا ذكر ان الدين الاســلامي برىء من نظـام الخلافه • فكان ذلك ذريعة أمام القصر كي يشتد في معاملة الشيخ علي عبد الرازق خاصة وانه قد سفه أحلام الملك فؤاد في تولي منصب الخليفة ، فقرر محاكمته أمام هيئة كبار العلماء التي قضت باخراجه من هيئة العلماء ، فكان ذلك الحـكم بمثابة هجـوم سافر من القصر على حـزب الأحرار ، فعلي عبد الرازق شقيق محمود باشا عبد الرازق أحد زعماء الحزب ، كما ان أسرة عبد الرازق من أساطين الحزب ، فكان ولابد أن يعمل الحزب على حماية أحد أفراد أسرة من كبار الأسر التي تنتمي اليه — وقد حاول عبـد العزيز فهمي وزير الحقانية حمايته فهو المكلف بفصل على عبد الرازق من منصب القضاء الشرعي ، باعتبار ان ذلك من اختصاص وزارته (٢) •

وكان زيور يصطاف حينئذ في أوربا ، فطلب يحيى ابراهيم — رئيس الوزراء بالنيابة — من عبد العزيز فهمي تنفيذ الحكم الصادر بفصل علي عبد الرازق من منصبه ، ولكن عبد العزيز فهمي لم يستجب لذلك الطلب وأحال الأمر الى لجنة أقسام القضـايا بوزارة الحقـانية لتبدي رأيها في الموضوع • وعرض يحيى ابراهيم الأمر على القصر الذي رأى في موقف عبد العزيز فهمي مخالفة لرغباته تستلزم اخراجه من الوزارة ، فصارحه يحيى ابراهيم بألا سبيل الى التعاون معه وطلب اليه أن يستقيل ولكنه رفض ، فأصدر القصر على الفور مرسوما بتكليف علي ماهر وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية ، ومعنى هـذا اقالة عبد العزيز فهمي من منصبه في سبتمبر ١٩٢٥ • وان دل هـذا على شيء فانما يدل على مدى استفحال نفوذ القصر الذي استغل فرصة كتاب علمي للاطاحة بحزب الأحرار ليفرض على البلاد وزارة قصر حقيقية • فكان كتاب علي عبد الرازق هو المحك الذي استند اليه القصر حتى يتخلص من وزراء حزب الأحرار •

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٨٤ •

(٢) نفسه : ص ٥٨٦ •

وكانت اقالة عبد العزيز فهمى نذيرا بانتهاء التآلف بين الاتحاديين والأحرار ، اذ تقدم الوزراء الدستوريون الآخرون باستقالتهم تضامنا مع رئيس حزبهم بل ان اسماعيل صدقى أرسل من أوربا استقالته تضامنا معهم (١) . ولكن القصر لم يلق بالا لهذه الاستقالات وانما سرعان ما عين فى المناصب التى خلت رجالا معروفين بالولاء له ، وذلك حتى قبل ان يعود زيور من أوربا لأخذ رأيه فيمن سيتعاون معه من الوزراء ، ووضح بذلك مدى ما يتمتع به القصر من حريه العمل كما يشاء ، فعين كلا من أحمد ذو الفقار ، ومحمد توفيق رفعت ونخلة المطيعي الذين انضموا لحزب الاتحاد ، وبذلك أصبحت الوزارة مؤلفة دما ولحما من حزب الاتحاد . وهكذا وقف القصر ومعه هذه الحفنة الضئيلة من الوزراء فى جانب ، ووقفت غالبية الشعب وقياداته الوطنية فى الجانب الآخر (٢) . وقد أحدث طرد عبد العزيز فهمى من الوزارة دويا هائلا فى الرأى العام السياسى وبخاصة فى الدوائر الحزبية ، وان كان قد استثار كثيرا من شماتة الوفديين ، ولكنه ـ من ناحية أخرى ـ كشف عن شدة خطر الأوتوقراطية وعدم تورعها عن ارتكاب أى شىء فى سبيل تحقيق سطوتها . بحيث ظهرت الحاجة الى التآزر والتآلف لدرء هذا الخطر الذى لا يقل شناعة عن خطر الاحتلال (٣) . ولعل ذلك يدعونا الى تعرف موقف القوى السياسية المختلفة من أوتوقراطية القصر التى ضربت أطنابها فى البلاد وأصبحت تنذر بخطر جسيم وربما قضى نهائيا على الحياة النيابية والدستور .

أدركت الأحزاب مدى خطورة مثل هذا الاتجاه بالنسبة الى المستقبل، فاذا كان القصر قد طرد وزيرا من وزارة تعمل بوحى من توجيهاته وطوع بنان الملك ، فان ذلك مقدمة لحكم القصر المباشر متخطيا القوى السياسية الأخرى ومتجاهلا قوة الأمة التى نص الدستور على انها مصدر السلطات، فبرغم تشفى الوفد فى الحزب الذى كان البادىء بالاعتداء على الدستور ، والذى استخدم سلاحا خطيرا ضد الوطنيين ، فقد استخدم ذلك السلاح ضد الأحرار الدستوريين . ولو كانت أحكام الدستور سارية المفعول لما استطاع الملك أن يصول ويجول الى حد طرد أحد الوزراء كما لو كان موظفا صغيرا . وحقيقة الأمر ان الوفد والحزب الوطنى أدركا خطورة

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ـ ٢٨ .
(٢) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٨ .
(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٨ .

الموقف فتنـــادى الجميع بضرورة التعـــاون فى مواجهة ذلك الخطر الاوتوقراطى ٠

أما عن موقف الانجليز من تلك الازمة ، فقد كان ينم عن اليقظة الكاملة فى متابعة تطور الاحداث داخل البلاد ، فالانجليز يرون التدخل لمنع قيام وزارة « زغلولية » فى الوقت الذى لا يؤيدون فيه الحكم المطلق المتمثل فى أوتوقراطية القصر ، ولكنهم يرضون عن قيام حكم يشترك فيه حزبان على الأقل ، حيث يكون ميزان القوى متكافئا ، فلن تكون السلطه فى يد القصر ولا فى يد الوفد ، وعلى كل حال ففى أعقاب اقالة عبد العزيز فهمى طالب المستر نيفل هندرسون القـائم بأعمال المندوب السامى (اذ لم يكن لورد لويد خليفه اللنبى قد وصل بعد) الملك فؤاد ببقاء الأوضاع كما هى ، أى ان تعود الأوضاع الى ما كانت عليه ، وعلى ذلك حاول القصر اعادة الأمور الى نصابها ، كما حاول ترضية الأحرار الدستوريين الذين رفضوا هذه الترضية وأصروا على موقفهم ، كما قرروا الاحتجاج على اقالة رئيس حزبهم من الوزارة (١) ٠ وكان ذلك الموقف من جانب الأحرار هو ما تخشاه السياسة البريطانية ، فقد أخذت الأحزاب السـياسية فى التقارب لمواجهة خطر الأوتوقراطية المتفشى فى البلاد ٠

تمادت وزارة زيور فى اتخـاذ مختلف الاجراءات لكبت الحـريات والتنكيل بخصومها ، فكانت فرصة هيأت للأحزاب أن تتقارب وتتعاون ضدها ٠ فمن اجراءاتها انها أوعزت الى حكمدار القاهرة باصدار منشور أباحت فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا فى الطريق أو راكبا عـربة أو سـيارة ليسالوه ما شاءوا من الأسئلة ويسوقوه الى القسم اذا رأوا هذه البيانات غير كافية ، وأن يفتشوه تفتيشا دقيقا ٠ فكان هذا المنشور امعانا فى الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم ٠ كمـا اشتدت الحـكومة فى عرقلة الاجتماعات التى اعتزمت الأحزاب المعارضة عقدها فمنعت اجتماع الحزب الوطنى فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ ٠ كما حوصر « بيت الأمة » بالجنود ومنعت اجتماع الوفد فى يوم ١٣ نوفمبر وهو عيد الجهاد الوطنى واعتدى البوليس على المجتمعين بالقوة والضرب (٢) ٠ كما أطلقت الوزارة يد الادارة فى العسف والتنكيل بخصومها تهديدا لهم وارهابا لكى ينضموا الى جانبها ويؤيدونها فى سياستها ٠ وهكذا استبيحت الحرمات وأهدرت الحقـوق والحريات ، وكانت حادثة قـرية « اخطاب »

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٩٠ ٠

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣٠ ــ ٢٣١ ٠

بمديرية الدقهلية أبرز الحوادث التى وقعت فى هذا العهد وأكثرها دلالة على سياسة الوزارة الباغية (١) ٠

وعلى الرغم من هذه الاجراءات الشديدة التى اتخذتها الوزارة ، فقد استطاع الأحرار الدستوريين عقد اجتماع فى ناديهم فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ خطب فيه عبد العزيز فهمى فأعلن خطأه لقبول اشتراكه فى الحكم وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء ودعا الى وجوب التمسك بالدستور فقال « ان من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار ، ان هذه الأمة لن تسكت عن حقها ، انها قديمة العهد فى طلب الدستور وحكم الدستور » (٢) ٠ وكان ذلك تراجعا من جانب عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين الذى تمثلت فى تصريحاته المؤيدة للدستور والحكم الدستورى بادرة ائتلاف بين الأحزاب لمواجهة الخطر الأوتوقراطى المدعم بالرجعية ـ كما كان دليلا كافيا على ان محاولة الملك فؤاد أن يملك ويحكم دون مشاركة الأحزاب الجماهيرية ، انما هى محاولة فاشلة على طول الخط ٠

---

(١) عمد ضابط بوليس نقطة البلدة الى التنكيل بأهلها وأهل البلاد المجاورة لاكراههم على ترك العمل مع محمود الأتربى باشا لأنه وفدى فارتكب الضابط من أعمال الاجرام ما كان موضع الاستنكار العام ٠ انظر عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ ـ ٢٥ ٠

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣١ ٠

الفصل الثالث

الائتلاف وعودة الحياة النيابية

كان طرد الأحرار الدستوريين من وزارة زيور بادرة ائتلاف بين الأحزاب السياسية المصرية اتقاء لخطر أوتوقراطية القصر الذى استشرى وخاصة على الحياة النيابية وعلى الدستور الذى يكفل حقوق الأمة ويحمى مكاسبها فى مواجهة القصر والانجليز ، فقد تراجع الأحرار الدستوريين عن تأييدهم لوزارة زيور ، وساورهم القلق منذ وافقوا للمرة الثانية على حل البرلمان فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ ٠ فأخذوا يتململون من ائتلاف أدركوا انه أكثر اضرارا بمصالح البلاد وبمصالح حزبهم ، ومن ثم أخذت جريدتهم « السياسة » تندد بتصرفات وزارة زيور التى ترمى الى نقل مقاليد السلطة فى البلاد الى القصر ، هذا فضلا عما يكنونه من عداء تقليدى للقصر ٠ كما كانت تصرفات الوزارة التى تستهدف كبت الحريات دافعا لهم ولغيرهم من الأحزاب السياسية للوقوف صفا واحدا فى وجه تلك المحاولات والتصدى لها ٠

استصدرت وزارة زيور فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ مرسوما بقانون عرف « بقانون الجمعيات والهيئات السياسية » ويقضى أن تقوم كل هيئة سياسية أو جماعة باخطار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها جميعا وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية ، وأن تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث فى كل هذه البيانات ـ وكل جمعية أو هيئة سياسية لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس

الوزراء ، ولا يعترف بالشخصية المعنوية الا للجمعيات التى يصادق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى (١) ٠

ومن الواضح أن الوزارة باستصدارها ذلك المرسوم بقانون كانت تستهدف أن تجعل الأحزاب السياسية والهيئات والجمعيات تحت رحمتها ورهن ارادتها ، فقد خولها ذلك القانون حق حل تلك الهيئات متى أرادت، ولعله من المؤكد أن الوزارة كانت تهدف من وراء تطبيقه الى القضاء على الأحزاب السياسية التى لا يرضى عنها القصر ، ولعل هذا أيضا كان مقدمة للاطاحة بأساليب الحكم الدستورى ، فبعد ما فض القصر والوزارة على البرلمان بحله وتأجيله ، اتجهت أنظارهما للقضاء على الأحزاب السياسية الركيزة الثانية من ركائز الحكم الدستورى فى البلاد ٠ ومن الجدير بالذكر ان ذلك المرسوم بقانون قد أحدث ردود فعل لدى الأحزاب السياسية القائمة ٠ وان كانت السمة الغالبة على تصرف تلك الأحزاب هو تجاهل ذلك القانون والاصرار على عدم الاستجابة لأحكامه ٠

وبرغم ما أبدته الأحزاب من تجاهل واصرار على عدم الاستجابة لما نص عليه القانون ، فانها رأت فيه محاولة جريئة لاضعافها ان لم يكن للقضاء عليها ، وسيطرة القصر على البلاد سيطرة تامة ، فاحتجت عليه احتجاجا شديدا (٢) ٠ ففى ٤ نوفمبر ١٩٢٥ اجتمع الوفد برئاسة سعد زغلول وأعلن أن ذلك المرسوم مخالف لنص المادة ٤١ من الدستور وأن تنفيذه يعد جرما كبيرا فقرر اهماله وعدم الاستجابة لأحكامه ٠ أما الحزب الوطنى فقد اجتمعت لجنته الادارية فى ٣٠ أكتوبر وقررت عدم الرضوخ لذلك القانون الباطل غير مكترثين بما تفعله الحكومة كرد فعل من جانبها لموقف الأحزاب السياسية من قانونها (٣) ٠ ونتيجة لهذا الموقف من جانب الأحزاب السياسية ، منعت الوزارة نشر ذلك القانون فى الجريدة الرسمية، كما انها لم تعمل على تنفيذه ، فقبر ذلك القانون الجائر لمجرد الموقف الذى وقفته الأحزاب منه ، فكان هذا دليلا على مدى ما تعانيه الوزارة من ضعف (٤) ٠

أما الأحرار الدستوريون فقد دعا حزبهم الى اجتماع عام فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ، خطب فيه عبد العزيز فهمى عقب اقالته فحمل حملة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ٠
(٢) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٦١ ٠
(٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، ص ٢٣٣ ــ ٣٦ ٠
(٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ ٠

سافرة على القصر ونزعته الأوتوقراطية ، وطالب بعودة الدستور والبرلمان بأى قانون من قوانين الانتخاب ، ثم ذكر ان القضية الوطنية لن تحرز تقدما الا عن طريق البرلمان ، والوزارة البرلمانية هى الأداة الوحيدة للدفاع عن القضية الوطنية . وعلى ذلك فقد برز العداء التقليدى الذى يكنه الأحرار للقصر ، ولعل هذا يوضح ان تعاون المصلحة بينهما باشتراكهما فى وزارة زيور كان تعاونا مرهونا بظروفه ، فالقصر كان يرى فى الاستعانة بهم محاولة منه للاطاحة بالوفد وانتقال مقاليد السلطة اليه ، بينما هم يرون أن يكون من نتيجة ذلك التعاون أن تنتقل السلطة اليهم ، فلما تأكد لهم ان القصر استخدمهم كأداة لتحقيق مآربه ، كان ذلك كافيا كى يبرز العداء بينهما من جديد (١) .

وعلى كل حال ، وفى أعقاب طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة ، وبرغم تشفى الوفد فيهم لاشتراكهم فى تعطيل الحياة النيابية ، الا ان سياسته شهدت تغيرا ملحوظا هدفه انقاذ الحياة النيابية واعادة الدستور ، فاتجه الى فكرة توحيد الصفوف وقيام الائتلاف بين الأحزاب السياسية — بعد ان كان يرفض هذه الفكرة من قبل — اتقاء لخطر أوتوقراطية الملك فؤاد التى فاقت كل وصف ، كما سعى الى تحسين علاقته مع الانجليز لكسب حيادهم فى المعركة الدائرة على الدستور ، أو دفعهم للتدخل لمصلحة الحياة النيابية (٢) .

مقدمات الائتلاف :

أدرك الوفد شدة خطر الانقسام على القضية الوطنية وعلى الحياة النيابية على السواء ، كما أدرك ان الأغلبية التى يستند اليها لا قيمة لها من الناحية العملية ما دامت الحياة الدستورية معطلة لهذا انتهزت فرصة طرد عبد العزيز فهمى من الوزارة ليفاتح الأحرار الدستوريين فى الائتلاف (٣) . ويذكر الدكتور هيكل موضحا ذلك بقوله « ... وانى لجالس ذات صباح فى شرفة الكونتننتال ، اذ أقبل على حفنى بك محمود شقيق محمد باشا محمود ، وبدأ يحدثنى حديثا أثار بادىء الرأى عجبنى . وكان حفنى فى ذلك الحين وفديا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين اليه . وقد بدأ حديثه بالثناء على .. ثم انه أشار الى امكان التفاهم بين الأحرار

---

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٦١ .
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩١ .
(٣) نفسه : ص ٥٩٤ .

الدستوريين والوفد ، وبعد أن انحسم ما بين الاحرار الدستوريين والاتحاديين • قلت وقد تولتني الدهشة : كيف وقد كنا الى أسابيع مضت فى خصومة أعنف الخصومة » • وقد علق هيكل موافقة الأحرار على هذا السعي من جانب الوفد نحو الائتلاف بقوله « ونحن الآن ننتظر عودة اخواننا وأصدقائنا الأحرار الدستوريين الذين سافروا الى أوربا وهم عما قريب عائدون ويومئذ يكيف الأحرار الدستوريين سياستهم على هدى مبادئهم » (١) •

وعلى كل حال فقد جرت الاتصالات بين الجانبين كى يتم الائتلاف ، وبالرغم من رفض عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين أن يلتقى بسعد زغلول ، وان كان لم يرفض فكرة ائتلاف الأحزاب ، فقد كان محمد محمود وكيل الحزب داعية الائتلاف ومؤيده ولعل أخاه حفنى محمود أفضى اليه بما دار بينه وبين هيكل باشا وذكر له ان فى الامكان اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لانقاذ الدستور والحياة النيابية • وقد نقل ذلك محمد محمود بدوره الى كل من عدلى يكن وعبد الخالق ثروت وحافظ عفيفى فلقى منهم تأييدا لفكرة الائتلاف ، كما أيدها اسماعيل صدقى بعد ان كان غير متحمس لها فى البداية ــ فقد كان يرى اعادة العلاقات بين القصر والأحرار الى ما كانت عليه ــ وان كان تأييد صدقى يفتقد الحماسة (٢) • وعلى العموم فقد كان ذلك فى حد ذاته كافيا لأن تظهر بوادر الائتلاف بين الحزبين أولا ، فقد أخذت صحف الفريقين تندد بتصرفات الوزارة الاتحادية دون أن يتعرض أى منهما للآخر بما يعرقل نمو فكرة الائتلاف • وعلى ذلك فلم يبق سوى اعلان الائتلاف رسميا فى اجتماع عام ، وقد تأجل ذلك بعض الوقت حتى تحدد يوم ١٩ فبراير ١٩٢٦ موعدا لعقد المؤتمر الوطنى فى فناء منزل محمد محمود •

الدعوة لعقد البرلمان من تلقاء نفسه :

وقد رأت صحف الوفد أن تدعو لعقد مؤتمر وطنى عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية • ولكن هذه الفكرة سرعان ما أفسحت الطريق لفكرة أخرى نالت قدرا من النجاح ، ففى ٨ نوفمبر بدأ أمين الرافعى فى كتابة سلسلة مقالات فى جريدة « الأخبار » دعا فيها الى وجوب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر

---

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ ــ ٤٤ •
(٢) نفسه ص ٢٥٠ ــ ٢٥١ •

١٩٢٥ ، من غير حاجة الى دعوة من الملك ، وذلك تنفيذا لاحكام الدستور، مستندا في ذلك على المادة ٩٦ من الدستور التي تقضي بأن « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العـادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الملك الى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور » (١) • وقد واصل أمين الرافعي دعوته على صفحات جريدته عدة أيام متتالية ، حتى لقيت قبـولا لدى كل الأحزاب القـائمة ، فاعتنقتها جميعا ورحبت بها •

اغتبطت الأحـزاب بهـذه الفـكرة ، فاجتمع الحـزب الوطني في ١٣ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد أن صار أمر حله باطلا وملغي ، فنص قراره على أن « •• يدعو الحزب الوطني أعضاءه في مجلس النواب والشـيوخ وكل من ينحو نحوهم ويسـير سيرتهم أن يذهبوا الى البرلمـان في يوم السبت ٢١ نوفمبر سـنة ١٩٢٥ الساعة العـاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبهم الوطني حيال أمتهم وحيال وطنهم وحيال دستور البلاد وحيال حزبهم وحيال مبـادئهم • فاذا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار في أداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الجـديد ، وليشهدوا العالم على انتهـاك حرمة الدستور ، وليسـجلوا على العـابثين عبثهم حتى يحاسـبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد •• (وتعود) الحياة البرلمانية للبلاد » (٢) • كما وقع النواب والشيوخ الوفديون في ٢٠ نوفمبر احتجاجا الى الرأى العام أعلنوا فيه تمسكهم بنيابتهم عن الأمة ، وانهم لا يفترون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا الى ذلك سبيلا • واجتمع حزب الأحرار الدستوريين في مساء ٢٠ نوفمبر ، وقرر مثل هذا القرار (٣) •

أدركت الحكومة مدى خطورة الأمر فأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، كان أولها بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء في ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ جاء فيه « يظهر ان في نية بعض النواب السابقين لمجلس النواب المنحل بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٥ مارس الماضي ، أن يجتمعوا يوم السبت ٢١ نوفمبر الجاري بدعوى ان الدستور يخولهم هذا الحق ، فترى الحكومة من واجبها أن تلفت نظرهم الى ان صفتهم النيابية قد زالت من يوم صدور مرسوم الحل ، وعلى هذا يكون كل اجتماع يعقدونه غير مشروع • وترى الحكومة

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٣٢٠ ، مادة ٩٦ من الدسـتور •
(٢) نفسه ، ص ٢٣٩ •
(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٩٥ •

أيضا أن تخطر حضرات أعضاء مجلس الشيوخ بانه فى حالة حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ • وعلى ذلك فكل اجتماع لمجلس الشيوخ قبل دعوة مجلس النواب الجديد يكون غير مشروع كذلك • وتنبه الحكومة بان كل اجتماع للبرلمان يعقد فى غير المكان المعين له يكون هو أيضا غير مشروع • وتعلن انها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى أى مكان آخر ، وعلى ذلك ترجو الحكومة من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع » (١) • وعلى كل حال فقد جمع بلاغ رئاسة مجلس الوزراء بين عنصرى النصح والتهديد ، فهو ينصح النواب والشيوخ بعدم عقد اجتماع غير مشروع • من وجهة نظره ـ ويهددهم فى نفس الوقت بان صفة النيابة التى كانوا يتمتعون بها قد زالت وان الحصانة البرلمانية التى تحميهم قد رفعت عنهم منذ صدور مرسوم حل المجلس ، وهى بذلك تهددهم باتخاذ اجراءات شديدة ضدهم •

أما البلاغ الثانى فكان بلاغ وزارة الداخلية الذى أشار فى ديباجته الى بلاغ رئاسة مجلس الوزراء فقال « تنفيذا للقرار الصادر من رئاسة مجلس الوزراء اليوم ، والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأى مكان آخر •• تعلن وزارة الداخلية الجمهور بانها قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار والمحافظة على الأمن العام فى سائر أنحاء المدينة ، وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة وليكن فى علم الجمهور ان تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم باطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك ، وتقضى هذه التعليمات بالقاء القبض على كل مشاغب • وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمهر ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة وقد خول للبوليس الحق فى القاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر • وقد صدرت الأوامر للمديريات بتنفيذ هذه التعليمات فى جميع أنحاء القطر » (٢) • وبالاضافة الى ما اتسم به بلاغ مجلس الوزراء من محاولة الوزارة رفع الحصانة البرلمانية عن النواب ، فقد اتسم بلاغ الداخلية بتهديد الجماهير ـ كل

---

(١) السياسة ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ •

(٢) نفس المكان •

الجماهير بما فيهم النواب وغيرهم ، وفى هذا البلاغ الاخير تسفر الحكومة عن وجهها فى معاداة الجماهير وتحدى ارادة الأمة • لذلك فقد رأت الحكومة أيضا أن توجه بلاغا الى الطلبة تحذرهم فيه من مغبة الاشتراك فى الموقف وهى بذلك تحاول عزلهم عن قوة الجماهير الشعبية ، فى حين أن الطلبة هم دائما دعائم الحركة الوطنية وعدتها فى كفاحها المستمر • فوجهت وزارة المعارف بلاغا خاصا بهم حذرتهم فيه وحثت مدرسيهم على اقناعهم بالابتعاد عن الاشتراك فى المسائل السياسية كما أنذرتهم بشديد الجزاء (١) •

وعقب صدور البلاغات الثلاثة سالفة الذكر ، عقد حلمى عيسى وزير الداخلية عدة اجتماعات ليتشاور ويتدبر الموقف مع كبار رجال الجيش والبوليس حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لوضع هذه البلاغات موضع التنفيذ ، فاجتمع مع كل من على باشا جمال الدين وكيل الداخلية ، ومحمود القيسى باشا مدير الأمن العام ، واللواء سفنكس باشا مفتش عام الجيش المصرى ، والمستر كين بويد مدير ادارة الأمن العام الأوربية ، ورسل باشا حكمدار العاصمة • وصرح حلمى عيسى بعد الاجتماعات بانه تقرر منع عقد البرلمان يوم السبت القادم ، وأنه تقرر اتخاذ احتياطات دقيقة واجراءات شديدة لتنفيذ هذا القرار ، وان الرأى استقر على أن تتولى قوة من الجيوش المصرية بقيادة سفنكس باشا الالتفاف حول دار البرلمان وسد الطرق المؤدية اليه ، وعلى أن تتولى قوة كبيرة من رجال البوليس وبلوك الخفر المحافظة على النظام فتمنع كل تجمهر ، وتشتت كل مظاهرة وتلقى القبض على كل من يتظاهر (٢) • وعلى الرغم من اصدار الحكومة لبلاغاتها المختلفة ، وتصريحات الوزراء عن تشدد الحكومة فى موقفها ، وانها ستتصدى لمحاولة عقد البرلمان فى داره أو فى أى مكان آخر ، فان النواب والشيوخ هذا فضلا عن الجماهير الشعبية لم ترضخ لهذا الأسلوب التهديدى ، ومن ثم الاجماع على ضرورة التنديد بأسلوب الحكم المطلق السافر فى البلاد وما يتضمنه من تخط لارادة الأمة ، فقد أخذ النواب والشيوخ القاطنون فى الأقاليم يفدون الى القاهرة استعدادا للقيام بواجبهم الوطنى فى اليوم الذى حدد لذلك (٣) •

وفى اليوم التالى لصدور تلك البلاغات خرجت الصحف المصرية

---

(١) السياسة ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ •

(٢) مصر ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ حديث لمحرر الجريدة مع حلمى عيسى وزير الداخلية عقب الاجتماعات •

(٣) نفس المكان •

تهاجم الحكومة بشدة وتنعى تصرفات وزرائها ، فهاجمت جريدة «الأخبار» الناطقة بلسان الحزب الوطنى حلمى عيسى وزير الداخلية وعلى ماهر وزير المعارف هجوما عنيفا ونددت بتصرفاتهما ، كما أعلنت الجريدة انه من الواجب على رئيسى مجلسى النواب والشيوخ أن يحتجا لدى الوزارة بشدة على احتلال البرلمان بقوة مسلحة وأن يحملاها مسئولية خرق المادة ١١٧ من الدستور (١) • وعلى الرغم مما اتخذته الوزارة فان ذلك كان دافعا للنواب والشيوخ على أن يزداد اصرارهم على تنفيذ أحكام الدستور (٢) •

أما عن موقف الوفد المصرى من بلاغات الوزارة ، فقد وجه سعد زغلول نداء الى الأمة فى ١٩ نوفمبر جاء فيه « بنى وطنى أثبت بلاغ الوزارة أن القوة برهانهم القاطع وان العنف أسلوبهم الصادع ، وانهم ماضون فى احراج الصدور واستفزاز الشعور ، فلا تهيجوا باهاجتهم ولا تتأثروا باثارتهم وقابلوا الاستفزاز الغبى بالوقار العاقل •••• ولكى لا يتخذوا من هياجكم حجة يقومون بها ضعفهم ويبرروا عسفهم ، واعلموا ان القوة التى يضعون فى طريق نوابكم صفوفها ويقلدونها سيوفها ، ستكون أكبر مظاهرة يتجلى فيها حقكم المهضوم ويظهر باطلهم الغشوم وتسجل عليهم عار تعطيل الحياة النيابية » (٣) •

كان نداء سعد الى الأمة ينم عن موقف هادىء من جانبه اتسم بالحنكة والمقدرة على تقدير الأمور ، ومحاولة لكى يفوت على الوزارة فرصتها فى الاصطدام بالجماهير واسالة الدماء ، فهو مطالبة من جانبه للجماهير كى تلتزم بالصبر والهدوء • وبرغم ما اتسم به نداء سعد من محاولة تهدئة الجماهير ، فقد وصفته بعض الصحف البريطانية بانه كان تشجيعا منه للقيام بالمظاهرات فقالت « وقد شجع زغلول باشا فى السر أو فى العلن جماعة من الشبان والطائشين فأصبحوا مستعدين للقيام بالمظاهرات » (٤) •

أما حزب الأحرار فقد اجتمع مجلس ادارته برياسة عبد العزيز

---

(١) تنص المادة ١١٧ من الدستور على « لا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب من رئيسه » عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ٣٢٢ نص الدستور بملاحق الكتاب •

(٢) الأخبار ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ •

(٣) كوكب الشرق ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ •

(٤) الأهرام ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، تلغرافات خصوصية للأهرام ، جريدة الديلى تلغراف ، لندن فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ •

فهمى وأصدر قرارا يوضح عدم استسلامهم لما انتوته الحكومة من منع عقد البرلمان فى ٢١ نوفمبر فجاء فيه « لن يحول هذا القرار (قرار الحكومة) دون أداء نواب البلاد وشيوخها واجبهم وبرهم بيمينهم ولو كلفهم ذلك ما كلفهم من تضحية ··· ولا سبيل لاتقاء نتائج هذا التصرف من جانب الحكومة الا أن تنجلى القوة المرابطة حول البرلمان كى يجتمع أعضاؤه فى داره لأداء واجبهم المقدس فقد اعتزمت الأمة واعتزم نوابها أن تعود الحياة النيابية باجتماع البرلمان الحاضر ، وخير لمصر ومن فيها جميعا أن تستمر هذه الحياة الدستورية » (١) ·

وعلى الرغم من اجماع الأحزاب السياسية واصرارها على ضرورة عقد البرلمان رغم تهديد الحكومة ووعيدها ، فقد انتشرت قوات البوليس فى صباح السبت ٢١ نوفمبر معسكرة فى كل الطرق المؤدية الى دار البرلمان بعضهم على متون الجياد وبعضهم أقلتهم السيارات ، كما كان ضباطهم مسلحين جميعا · أما رجال الجيش فقد سارعوا منذ يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر بمعداتهم فى دار البرلمان ، فما ان جاء صباح يوم ٢١ نوفمبر حتى كانت دار البرلمان تموج بالجنود شاكى السلاح على امتداد أسوارها ، كما صفت كتائبهم على مداخل الشوارع المؤدية اليها · وكان يشرف على قوة الجيش اللواء سفنكس باشا ، وعلى قوة البوليس اللواء رسل باشا وفضلا عن هذا الحصار التام لدار البرلمان فقد ارتقى بعض الجنود أسطح المنازل القريبة من دار البرلمان استطلاعا للموقف وكأنها معركة حربية (٢) ·

كانت هذه هى حالة المنطقة الواقع فيها دار البرلمان ، كذلك فقد فتحت الكبارى التى تصل ما بين القاهرة والجيزة والقليوبية لمنع وصول الجماهير من هذين الاقليمين الى القاهرة كما أرسلت قوى احتياطية من بوليس القاهرة الى كل من بنها والجيزة لتدعيم قواتها ، أما حركة المرور داخل مدينة القاهرة فلم تكن ممنوعة الا فى المفارق المؤدية الى دار البرلمان (٣) · وفى الصباح أضرب كثير من طلبة المدارس الثانوية والخاصة والعالية تأييدا لاجتماع شيوخ الأمة ونوابها واحتجاجا على تعطيل الحياة النيابية ، وكان بعض هؤلاء يمرون وهم منصرفون من مدارسهم أمام قصر عابدين فيهتفوا بحياة الملك وحياة الدستور ، فطاردتهم قوة من البوليس كانت مرابطة أمام القصر · وفى الساعة التاسعة صباحا توجه محمد فتح الله

---

(١) السياسة ، ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ·
(٢) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ ·
(٣) نفس المكان ·

بركات باشا الى بيت الأمة فتدفقت الجماهير أمامه لتحية سعد زغلول عند خروجه ، فنصح لهم فتح الله بركات بأن ينصرفوا تفاديا لاحتكاك تحت القوى بهم ، ولكنهم ظلوا يهتفون لسعد وللدستور ، وعندما لم يستجيبوا لنصح فتح الله بركات ، أطل عليهم سعد زغلول وصاح بهم قائلا « ان كنتم تحبون سعدا فان سعدا يدعوكم أن تنصرفوا بسلام وأن تدعوه يعمل لوطنه » (١) .

وكان ثلاثة وثلاثون عضوا من أعضاء النواب والشيوخ يقيمون فى فندق الكونتننتال منذ يوم ٢٠ نوفمبر فى انتظار بقية الأعضاء القادمين الى الفندق ليذهبوا منه جميعا الى دار البرلمان ، وقد ظل الشيوخ والنواب يفدون تباعا حتى اكتمل عددهم بعد الساعة العاشرة مائة وسبعة وسبعون شيخا ونائبا . كما توافد لفيف آخر من الزعماء يتقدمهم محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى وأخذ بعض مندوبى الصحف المصرية والأجنبية ومراسلى وكالات الأنباء أماكنهم مع هؤلاء جميعا . وكانت قوة من رجال البوليس قد احتلت حديقة الأزبكية فى مواجهة الفندق وشدت الحبال على جانبى مدخله واصطفت خلفها قوة أخرى من الجنود بقيادة بيكر بك ومساعده اليوزباشى محمد فهمى مصطفى معاون بوليس الموسكى. هذا عدا ثلاث سيارات كانت محملة بالجنود وقوة من فرسان البوليس وقوة أخرى من المشاة كانت عند مدخل الفندق تمنع الجماهير من الاحتشاد. ثم مرت مواكب للطلبة والشبان فهتفوا هتافا عاليا للنواب (٢) . وعندما وصل سعد زغلول الى الفندق ، أقبل عليه النواب والشيوخ ، فلما أخذ مكانه أقبل عليه بعضهم وطلبوا اليه أن يذهبوا الى البرلمان فأبى ذلك وطلب عقد الاجتماع فى الفندق حيث هم تفاديا للاصطدام بالقوة فأذعن الجميع لرأيه ، وأعلن انعقاد الجلسة فخرج من هم غير النواب والشيوخ ، وعقد المؤتمر من النواب والشيوخ (٣) .

تناقش المجتمعون فى الوضع القائم وأصدروا قرارا يقضى بانه « تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر) وأرادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول اليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم فى فندق الكونتننتال وتكامل عددهم القانونى وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرروا بالاجماع ما يأتى :

---

(١) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٢) نفسه .
(٣) نفسه .

أولا ــ الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانيا ــ قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور .

ثالثا ــ اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلس فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء .

رابعا ــ نشر هذا القرار فى جميع الصحف (١) .

وبعد أن أصدر المؤتمر قراراته شكل لجنة من بين أعضائه لتتولى تبليغ هذه القرارات الى الملك فؤاد ، فتألفت اللجنة من فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وبعد ذلك انصرف الشيوخ الى قاعة أخرى ، وعقد سعد جلسة مجلس النواب ، ثم استكملت الاجراءات القانونية فى الجلسة ، فأعلن سعد ذلك بقوله « نحن الآن منعقدون انعقادا قانونيا ، فلننتخب رئيسا للمجلس ووكيلين ثم لننتخب السكرتيرين والمراقبين » . وعلى ذلك انتخب سعد رئيسا ومحمد محمود وعبدالحميد سعيد وكيلين ثم استكملت انتخابات بقية هيئة المجلس(٢) وبعد أن أتم مجلس النواب اجراءات الجلسة الأولى ألقى سعد خطبة شكر فيها الأعضاء لانتخابه رئيسا للمجلس مؤكدا لهم جميعا انه ممثل الدستور فى هذا المجلس لا ممثل لحزب من الأحزاب فقال « وانى أعلن لحضراتكم جميعا بأنى من هذه الساعة ليس لدى شعور حقد ولا انتقام ولا تفضيل لواحد على الآخر فكلنا خدام للوطن يجب أن نتعاضد .... وأن نتعهد أن نكون كتلة واحدة ، ومن خالف هذا العهد كان خائنا لبلاده » . وطالب سعد الأعضاء جميعا بأن يقسموا قسما واحدا يعلنون فيه التضحية بالنفس والمال فى سبيل الدستور فأقسم الأعضاء مبتهجين (٣) . ثم تحدث محمد محمود وكيل المجلس فأكد على ما قاله سعد ثم قال « وانا نتعهد أمام الله والوطن أنا واخوانى اما أن ننفذ الدستور واما أن نموت فى سبيله » (٤). وعند خروج سعد والنواب من خلفه متجهين الى بيت الأمة هتفت الجماهير المحتشدة على جانبى الطريق بحياة سعد وحياة الدستور ، فجد البوليس

---

(١) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٢) نفسه .
(٣) نفسه .
(٤) نفسه .

فى تفريق تلك المظاهرة واعتقل بعض الطلبة الذين أودعوا سجن عابدين (١) . وهكذا أسفر عقد البرلمان فى فندق الكونتننتال عن اعلان الائتلاف بين الأحزاب فى مواجهة خطر أوتوقراطية القصر التى تستهدف الانفراد بالسلطة وسلب مكاسب الأمة التى كفلها الدستور ، وبذلك تدخل مسألة الصراع على الدستور وعودة الحياة النيابية مرحلة جديدة تقف فيها كل الأحزاب السياسية فى جانب والقصر يسانده الانجليز فى جانب آخر .

وعقب ذلك الانتصار الذى أحرزته الأمة ضد وزارة زيور باجتماع برلمانها واحياء حياتها النيابية ، خرجت جميع الصحف المعبرة عن رأى الأحزاب المؤتلفة مزهوة بنشوة النصر منددة بتصرفات الوزارة . ولكن سعد زغلول من جانبه أخذ يؤكد على التزام الجماهير للهدوء فوجه شكره للأمة فى ٢٢ نوفمبر على حسن تصرفها فقال « بنى وطنى بالأمس أدهشتم العالم بما أبديتم من فطنة ، وما لبستم من وقار وما أظهرتم من حكمة واعتدال ، كشفتم بحسن نظامكم عن سخف الوزارة .... فاستمروا على هذه الخطة الراشدة تفوزوا بتحقيق الأمل وحسن العاقبة » (٢) .

وعلى الرغم من قرار مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة ، فانها ظلت تمارس مسئولية الحكم مخالفة بذلك نص المادة ٦٥ من الدستور التى تقضى بضرورة استقالة الوزارة فى حالة عدم ثقة مجلس النواب بها ، فخرجت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية بمقال هاجمت فيه الوزارة جاء فيه « .... وما كان للوزارة أن تصادم الأمة فى شعورها وتبقى فى مراكزها على الرغم من كره الرأى العام لها وعدم ثقة البرلمان بها .... ما كان للوزارة ذلك لولا انها تعتمد على ثقة الانجليز وقوة الاحتلال اذ يجدونها أداة مطيعة ... ان الانجليز لا يستفيدون من تعضيد الوزارة الحاضرة وانما ينالهم ضرر بليغ ، ان الأمة تعلم ان الوزارة آلة فى أيديهم فاذا تركوها تحارب الدستور وتقاوم النواب بالقوة ، قالت الأمة بحق ان الانجليز يريدون ألا يكون لمصر دستور ... وكلما ساء ظن الأمة بالسياسة الانجليزية وأغراضها تأخر يوم الوفاق بين مصر وانجلترا وزادت المشكلة المصرية تعقدا (٣) . ولعل الوفد بهذا كان يريد أن يستمر فى حملته للفت الأنظار اليه محاولا تبصير المسئولين الانجليز بحقيقة الموقف والاعلان عن

---

(١) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٢) كوكب الشرق ، ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٣) نفسه ، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ .

رغبته فى تسوية المسألة المصرية مع انجلترا على يديه بعد أن تعود الامور سيرتها الأولى فى البلاد وتعود الحياة الدستوريه ٠

أما عن موقف الانجليز من الصراع الدائر بين الأحزاب المؤتلفة وبين الوزارة والقصر ، فيرويه لويد المندوب السامى فيذكر انه أحس بقلق بالغ لارتباط الأحزاب الثلاثة فى قضية واحدة ٠ على اعتبار ان سياسة انجلترا التى أعلنتها فى تصريح ٢٨ فبراير فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية ، كانت تقتضى منه التدخل بالقوة فى حالة تطور الموقف الى صدام داخلى خطير ، ولكنه تدارك ذلك الموقف وخشى أن يتأثر مركز انجلترا فى مصر ، اذا كان تدخله سيؤدى الى مواجهة جميع الأحزاب السياسية ، اذ من شأن ذلك أن يؤخر فرصة انجلترا فى احراز تسوية سياسية مع زعماء تلك الأحزاب فى المستقبل ولكن كانت يده مغلولة كما يذكر هو فكان ولابد من الانتهاء من المفاوضات المصرية الايطالية حول الحدود الغربية ــ وقد انتهت هذه المفاوضات فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بتسليم واحة جغبوب لايطاليا ، وبذلك تخلص لويد من أغلاله وبدأ يعمل على ازالة أسباب ما حدث بالبلاد نتيجة لمحاولة حسن نشأت فرض أوتوقراطية القصر على البلاد ، فطلب الى الملك عزله وتم له ما أراد فى ١٠ ديسمبر ١٩٢٥ (١) ٠

كان عزل حسن نشأت حادثا ارتجت له البلاد بالفرح ، لأن الرأى العام اعتبره تمهيدا لعودة الحكم الدستورى ، ولكن غرض لويد الحقيقى من عزله كان محاولة من جانبه لتقدمة ترضية للأحرار الدستوريين عما لحق بهم من مهانة على يد نشأت بطرد رئيسهم من الحكم ، وفى نفس الوقت مقدمة لسحبهم من الائتلاف مع الأحزاب الأخرى ، واقناعهم بالاشتراك من جديد فى وزارة زيور ٠ ومن الانصاف للأحرار الدستوريين أن نذكر ان زيور كان لا يفتأ يعرض عليهم المناصب الوزارية ولكنهم تمسكوا بالرفض (٢) ٠ وهكذا كان موقف المسئولين الانجليز من الأوضاع التى مرت بها البلاد فى فترة الصراع ، فهم على الرغم من ادراكهم التام لحقيقة وضع وزارة زيور وانها وزارة تصادر الأمة فى عواطفها فقد سعوا الى تدعيم مركزها بعودة الأحرار مرة أخرى الى صفوفها ، ولكن الأحزاب المصرية كانت قد أقسمت على الكفاح من أجل الدستور فى اجتماع الكونتيننتال فكان ولابد من المضى الى آخر الشوط مهما كانت التضحيات ومهما كانت المغريات ٠

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩٧ ٠

(٢) نفسه ، ص ٥٩٨ ٠

وعلى طريق الكفاح من أجل الدستور وعودة الحياة النيابية الى البلاد، سعى بعض زعماء البلاد لدى بعض الأمراء من الأسرة المالكة كى يتقدموا الى الملك بطلب اعادة الحياة النيابية ، وذلك نتيجة لما بذله حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني وبعض أصدقائه من مساع لدى الأمير يوسف كمال والأمير عمر طوسون (١) • فكان ذلك أسلوبا جديدا لجأ اليه المؤتلفون لبذل كافة الجهود للوصول الى هدفهم فى عودة الحياة النيابية واحياء العمل بالدستور ، فكانت عريضة الأمراء الى الملك (فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥) التى جاء فيها ما يلى « نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم ، نرفع التماسنا الى ذاتكم الجليلة ـ يا صاحب الجلالة ، لما تراءى لنا ان الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغا من الخطورة وانه يجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالتكم اعادة النظام النيابى الى البلد طبقا لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا اياه ، هذا ما مع يليق بذاك المقام الأعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام » (٢) • وكانت لعريضة الأمراء هذه التى ظاهرت النواب فى موقفهم من الوزارة ، ردود فعل لدى الصحف الفرنسية التى أشارت الى ان استقالة زيور باتت محتملة فى ظل هذا الاجماع على التنديد بوزارته (٣) •

وبرغم كل هذ التطورات والتحركات من جانب الوطنيين فى مواجهة وزارة زيور فى محاولة من جانبهم لاسقاطها ، فانها أعلنت عن ضرورة اجراء انتخابات جديدة بعد أن تتم تعديل قانون الانتخاب • ومعنى ذلك مضيها فى خطتها الخاصة بتحدى ارادة الأمة بكل طوائفها وأحزابها (٤) • وفى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ أصدرت مرسوما بقانون الانتخاب المعدل •

موقف القوى السياسية من قانون الانتخاب الجديد :

ضيق ذلك القانون حق الانتخاب ، فقصره على كل من بلغ سن الثلاثين ، وأباحه لمن بلغ سن ٢٥ بشروط مالية وأدبية ، ومن بينها أن

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير سياسية ، مذكرة بدون تاريخ •

(٢) حملت هذه العريضة توقيعات كل من عمر طوسون ، كمال الدين حسين ، محمد على ، يوسف كمال ، اسماعيل داود ، عمر حليم ، منعيه داود ، سليمان داود ، عمرو ابراهيم ، منعيد طوسون ، حسن طوسون ، على فاضل ، عثمان فاضل وعباس ابراهيم حليم ، أنظر الملاحق • ملحق رقم (٤) ، عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ •

(٣) الاهرام ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ ، تلغرافات خصوصية للأهرام باريس فى ٢٥ نوفمبر جريدة الاكسليسيور الفرنسية •

(٤) الاتحاد ، ٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ •

يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكالوريا) أو لشهادة مماثلة .
كما جعل الانتخاب على درجتين (١) • وقد ارادت الوزارة باصدار هذا القانون ان تظهر مدى استخفافها باجتماع البرلمان في ٢١ نوفمبر ، وبقرار مجلس النواب بعدم الثقة بها ، خاصة وانه صدر بعد عقد اتفاقية تسليم واحة جغبوب (٢) • فكان ذلك من جانبها تحديا لارادة الامة •
وقوبل ذلك القانون بعاصفة من الاستنكار من جميع الأحزاب ، فعقب صدوره دعا حزب الوفد الأحزاب المؤتلفة الى عقد اجتماع بالنادى السعدى يتشاورون فيه حول ما يجب عمله في مواجهة تصرفات الحكومة ومنها قانون الأنتخاب فلبى معظم أعضائها تلك الدعوة، وفي يوم ١١ ديسمبر اجتمع نحو مائتي فرد من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني ،فألقى فيهم سعد خطبة قال فيها «٠٠٠ وأبدى سروري خصوصا في القرارات التي أصدرتها الأحزاب المؤتلفة في موضوعين من أهم الموضوعات التي تمس كيان الأمة وحياتها ، وهما موضوع نزول الوزارة الزيورية عن جغبوب لايطاليا ، وموضوع قانون الانتخاب الذى استصدرته نكاية فى الدستور ، وكيدا للامة، ولابد أن يترتب على هذه القرارات أثرها المرغوب فيه ٠٠ » ثم تلاه محمد محمود فشكر سعد على دعوته وأشاد بالاتحاد بين الأحزاب ثم تحدث بعده عبد الحميد سعيد (٣) • وهكذا أعلنت الأحزاب استنكارها لصدور ذلك القانون معلنة عدم التزامها به خاصة وانه حرم الكثيرين من المصريين الذين بلغوا سن الرشد من حق الانتخاب • كذلك فان الانجليز لم يكونوا راضين تماما عن اصداره ، فقد وصف لورد لويد اصداره بانه عمل غير حكيم من زيور فى تلك الأحوال السياسية ، كما ذكر انه أصدره رغم نصيحته (٤) •

وبعد صدور القانون شرعت وزارة الداخلية فى ارسال الأوراق والدفاتر الخاصة بتنفيذه الى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة التى نص عليها القانون والتى كان اعدادها يستغرق وقتا طويلا لتقسيم المواطنين الى الفئات الأدبية والمالية التى نص عليها القانون • وقد سرت فى الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التى ستجرى على أساسه ، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد فى مختلف المديريات

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩٨ •
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ •
(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين • تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى مدير الأمن العام بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٢٥ •
(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩٩ •

للامتناع عن تنفيذه • وكان عمد « تلا » بمديريه المنوفية أول من اعلنوا هذا الاضراب وارسلوا برقية بذلك الى وزارة الداخليه ، وكانت هيئه الوزارة لا تزال بالاسكندريه ، فسافر مدير قسم الادارة بوزارة الداخليه الى الاسكندريه على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته فى شأن هذا الاضراب بصفته وزيرا للداخليه أيضا • فكلفه بالتوجه الى مديريه المنوفية وتخيير موقعى هذه البرقية بين العدول عن الاضراب أو العزل من العمودية فأصر عشرة منهم على الاضراب فصدر قرار من الوزارة برفتهم ، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية ، وأضرب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساس هذا القانون (١) • وخشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ قانون الانتخاب ، فقدمت العمد الممتنعين الى المحاكمة أمام محاكم الجنح ، هذا فضلا عن انها عينت بعض العمد بدلا من المضربين (٢) • كما اعتزمت الاعتماد على لجان من معاونى الادارة وبعض معلمى المدارس الابتدائية والاستغناء عن العمد فى هذا العمل ، وان كانت فى نفس الوقت قد وجهت انذارا للعمد الآخرين بقولها « ان فيما حدث عبرة بالغة للعقلاء من العمد والمشايخ وجميع الأفراد المخدوعين ببعض الأحزاب » (٣) •

وعلى الرغم مما اتخذته الوزارة من اجراءات حيال العمد المضربين ، فقد انتشرت حركة الاضراب عن تنفيذ القانون فى معظم المديريات وارتفعت الأصوات تؤيد موقف هؤلاء العمد المضربين (٤) • وقد زادت الوزارة فى تخبطها وتخطيها لاختصاصاتها فأصدرت الأوامر الى النيابة العامة باجراء التحقيق مع بعض الأحرار الدستوريين بتهمة تحريض العمد على الاضراب ، ومن هؤلاء أحمد عبد الغفار ووهبة القاضى وأبو حسين بك (٥) • ومن الواضح فعلا أن الأحزاب على اختلافها كانت هى المحرك الرئيسى لحركة الاضراب ، ومما يؤكد ذلك ان حسن يس رئيس لجنة الطلبة التنفيذية وهو وفدى ، كان قد أرسل تحية باسم الطلبة الى عمد البلاد المستقيلين (٦) • كما أخذت الصحف تندد بتصرفات الوزارة

(١) عبدالرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ — ٤٩ •

(٢) الاتحاد ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ ، حيث عينت عيسوى بك راضى عمدة بناحية ساحل الجوابر ، والشيخ أحمد مصطفى عمده بناحية زاوية البقلى بمديرية المنوفية •

(٣) الاتحاد ، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ •

(٤) الأهرام ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥ •

(٥) الاتحاد ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥ •

(٦) الاتحاد ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ •

حيال العمد قائلة ، انه حتى ولو استطاعت الوزارة اجتياز عقبة تكوين لجان الانتخاب على أية صورة ، فلن تستطيع أن تضغط على أبناء الامة لينزلوا الى ميـدان الانتخـاب رغم ارادتهـم (١) · وفى يوم ٣ يناير عام ١٩٢٦ ، صدر الحكم فى قضية عمد تلا ، فحكم محمد توفيق رضوان قاضى المحكمة بتغريم سبعة من العمد مبلغ مائة قرش واثنين منهم مبلغ خمسين قرشا وتبرئة سبعة وعشرين منهم كانت وزارة الداخلية قد عزلتهم من مناصبهم (٢)

كان لذلك الحكم رد فعل قوى وصل مداه الى الصحف الأجنبيه التى علقت عليه بقولها « ان النقطة المهمة فى الحكم هى ان النيابة طلبت أن تطبق على العمد الذين امتنعوا عن تسلم دفاتر الانتخاب مادة من قانون العقوبات توجب محاكمة الموظف الذى يستقيل ويكون من شأن استقالته اخلال بالراحة العامة ، فصرح القاضى فى الحكم بأن خطر الاخلال بالراحة العامة لم ينشأ من استقالة العمد بل من أن الحكومة حاولت تطبيق قـانون الانتخاب ضـد ارادة الأمة » (٣) كما كان ذلك الحكم دافعا للأمة كى تتمسك بموقفها فى مقاطعة الانتخابات التى دعت اليها الوزارة (٤) · ويؤكد القضـاء استقلاله مرة أخرى فيصدر فى ٧ يناير ١٩٢٦ حكما من محكمة « بنى مزار » بتبرئة العمد والمشايخ الذين قدموا استقالاتهم تفاديا لمخالفة الاجماع على مقاطعة الانتخاب (٥) ·

استمرت الوزارة على خطتها فى الاستخفاف بالائتلاف القائم ، برغم اعلان مجلس النواب عدم الثقة بها ، فظلت بذلك الأزمة الدستورية قائمة مما كان له أثره الواضح على الأوضاع الداخلية للبلاد ، فقد تأثرت مختلف الأوضاع بهده الأزمة ، فمن الناحية الاقتصادية تدهورت أسعار القطن الى حد كبير ، مما اضطر الحكومة انقاذا للموقف الى أن تدخل سوق القطن مشـترية ، ولكنها لم تتدخل الا عند هبـوط سـعر القنطار من ٣٥ الى ٣٠ ريالا (٦) · كذلك عم الاضطراب البلاد ، وانتقل الى أوساط الطلبـة مما أدى الى أن أقفلت وزارة المعارف مدرستى الجيزة الثانوية والسعيدية

(١) الوطن ، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ ·
(٢) الأهرام ، ٤ يناير ١٩٢٦ ·
(٣) الأهرام ، ٥ يناير ١٩٢٦ ، تلغرافات خصوصية للأهرام لندن فى ٤ يناير نقلا عن جريدة « التيمس » ·
(٤) كوكب الشرق ، ٥ يناير ١٩٢٦ ·
(٥) الأفكار ، ٨ يناير ١٩٢٦ ·
(٦) السياسة ، ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ ·

الثانوية في وجه طلابهما ، كذلك أثر ذلك الاضطراب على الاسواق التجارية على اختلافها حتى شل الحركة الاقتصادية (١) ٠

وألقت الصحف المعبرة عن الأحزاب المؤتلفه مسئوليه هذا الاضطراب الذى كانت تمر به البلاد على الحكومة الانجليزية لا على الوزارة الزيوريه التى كانت تحارب الأمة بسلاح مستعار وقوة مستمدة من المحتل ، اذ لولا تأييده لهـذه الوزارة لاضـطرت الى الاسـتقالة نزولا على ارادة الأمة ، وأشارت الصحف الى عودة حاله البلاد الى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بسبب تجاهل وزارة زيور ان بالبلاد دستور وبرلمان (٢) ٠ وقد أوضح سعد زغلول ذلك بقوله : « ان فى مصر الآن قوتين تعمل كل منهما ضـد الأخرى وهمـا قوة الشعب المصرى وقوة الوزارة ، فلابد أن تستسلم احداهما للأخرى ، والا فلا مفر من اصطدامهما ، على أن الشعب ليس هو الذى يستسلم ، ولا أستطيع أن أتكهن عن شكل الاصطدام » ٠ ثم عبر فى حديثه عن مساندة بريطانيا للوزارة فقال : « ان مصر بدون حكومة دستورية منـذ سـنة ، ولا تجسر الوزارة أن تواجه البرلمان ولا أن تجرى انتخابات قانونية ، وهى ليست سوى ديكتاتورية متنكرة فى شكل وزارة تحميها بريطـانيا ، لقد قيل لنا ان مصر مستقلة ولكن من المسـتحيل أن تكون مسـتقلة وهى فى الوقت ذاته مسـتندة الى دولة أجنبية » (٣) ٠

وعـلى كل حال فقد كانت الحكومة البريطـانيه سندا قويا لوزارة زيور ، فعلى الرغم من اقالتها اللنبى لموقفه المتشدد من وزارة سعد دون الرجوع اليها ، الا ان خلفه لورد لويد كان شخصية أكثر جرأة وغطرسة ومن غلاة الاستعماريين الانجليز ٠ وقد أعلن قبل مجيئه الى مصر اعجابه بسياسة لورد كرومر وأعماله ، فكان ذلك الاعلان من جانبه بمثابة الخطة التى ينوى سلوكها فى مصر ، وهى التدخل فى شئون البلاد ، وقد أوضحت تصرفاته بعد وصوله الى مصر ما أعلنه من قبل ، فقام بعدة زيارات للأقاليم يتفقد فيها أحـوال البـلاد والأهالى ، واستقبل استقبالا رسميا فى كل مكان (٤) ٠ كذلك فلم يعتبر نفسه ممثلا لدولة أجنبية عليه أن يقدم أوراق

---

(١) كوكب الشرق : ٢٥ ديسمبر ١٩٢٥ ٠

(٢) نفسه ٠

(٣) الأهرام ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، تلغرافات خصوصية للأهرام ، لندن فى ٢٨ ، جريدة « ديلى مايل » ٠

(٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٠٢ ٠

اعتماده الى الملك فؤاد وظل دون تقديم هذه الأوراق طوال الفترة التى باشر فيها مهام منصبه (١) .

نهاية الأزمة الدستورية وعودة الحياة النيابية :

ورغم قيام الائتلاف بين الأحزاب ، فقد أدرك المؤتلفون ان الأمر بيد بريطانيا خاصه وان الوزارة ماضيه فى تحديها لارادة الامة بعد أن أعلن النواب عدم ثقتهم بها ، ففى ذلك الوقت برز اتجاه من جانب الأحرار الدستوريين وغيرهم يرمى الى تحسين العلاقات مع انجلترا على اعتبار ان ذلك قد يؤدى الى خلاص البلاد من أزمتها . ومن هذا المنطلق أقام محمد الشريعى وغيره حفلة لتكريم لورد لويد فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ بفندق الكونتننتال ، وقد ألقى فيها المندوب السامى خطبة شكر فيها أعيان المصريين على حفاوتهم به ، وأعرب عن رغبته الصادقة فى أن يكون رسول سلام بين مصر وانجلترا ، كما تعرض فى خطابه للأزمة الدستورية فقال « ومن الأمور التى أود أن تفهموها ، اننا بعد الخبرة والتقاليد الطويلة أصبحنا نؤمن بالحكم الدستورى والحكم الوطيد المنظم والحكم العادل ... صدقونى انى أتمنى لحياتكم الدستورية كل نجاح ، وبهذه الروح أقول لكم سيروا فى حذر ، واحذروا أن يولد الشقاق الحزبى العداء بينكم ويشل تقدم بلادكم » (٢) .

ولم يكد لويد يفوه بهذه التصريحات حتى خرجت الصحف الوفدية تطالبه بأن يتبع القول العمل ، فقالت جريدة البلاغ « ... فاذا كان لويد يريد حقيقة أن يكون عند قوله ان الصداقة تثبت بالأعمال لا بالأقوال ، فليتقدم لنا هذا العمل ، وما هو الا أن تكف السياسة البريطانية عن المساعدة على العبث بالدستور وتعطيل الحياة النيابية ، أما اذا بقيت السياسة الانجليزية تؤيد فى الخفاء العبث بالدستور فكل صداقة يدعيها الانجليز للمصريين دعوة ينفيها العيان وينقصها البرهان » (٣) . وكان من رأى لويد ان من المتعذر استمرار الحكم المطلق الذى يفرضه القصر على البلاد وذلك بسبب المعارضة القوية التى كانت تواجهه ، كما فشل فى اقناع الأحرار الدستوريين بالتعاون مع حكومة زيور تدعيما لها كى تستمر

(١) الاخبار ، ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٢) كوكب الشرق ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقام بترجمة خطاب المندوب السامى محمد شفيق من موظفى دار المندوب السامى .

(٣) البلاغ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ .

تجربتها في الحكم ، واخيرا فانه كان يرغب في أن يحول دون عودة الوفد برئاسة سعد زغلول — الى الحكم مرة أخرى · وعلى هذا فقد فكر لويد في أن يقوم باتصالات مع الساسة المصريين للخروج من هذا المأزق السياسى بما يرضى الأطراف المتنازعة . الانجليز والقصر والأحزاب . فتباحث مع عدلى يكن الذى كان بدوره يتصل بسعد وبكثير من السياسيين للتشاور معهم — ومع ان رجال الأحزاب أظهروا فى هذه المباحثات الكثير من التروى والاعتدال ، أملا فى أن يسوى الخلاف بينهم وبين المندوب السامى ومع أنهم ذهبوا فى ذلك الى عدم عقد مجلس النواب بعد اجتماعه الأول فى فندق الكونتيننتال رغم الصيحات المطالبة بانعقاده ، فقد فشلت المباحثات بسبب تمسك كل من الفريقين بوجهة نظره ، فقد أصرت الأحزاب على ضرورة اعتبار البرلمان الذى انعقد فى الكونتيننتال البرلمان الشرعى للبلاد وبالتالى يجب تنفيذ قراره بعدم الثقة بالوزارة بما له من صلاحية دستورية بينما أصر اللورد لويد على اجراء انتخابات جديدة بعد ازالة القيود التى تضمنها قانون الانتخاب الجديد (١) ·

وعلى أثر فشل المحادثات بين الأحزاب وبين المندوب السامى ، عقد رؤساء الأحزاب اجتماعا ضم سعد زغلول وعدلى ومحمد محمود بمنزل الأخير ، قرروا فيه التمسك بقرار الأحزاب المؤتلفة القاضى بعدم الثقة بالوزارة فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ (٢) · وقد حدث ذلك بعد أن أصر لويد على اجراء الانتخابات ، وعلى ذلك فشلت هذه الاتصالات وفشلت تجربة التودد الى المندوب السامى ، نتيجة لتشدد الأحزاب وتمسكها بموقفها فى محاولة لايجاد تقاليد دستورية راسخة ، وبحيث يصبح قرارها بعدم الثقة بالوزارة محل احترام فاما أن تستقيل أو يوحى اليها الانجليز بالاستقالة · وقد كان اصرار لويد على موقفه ، تعبيرا عن رغبته فى ألا يسلم للأحزاب بهذه الأمور التى تطالب بها ، فهى فوق ما تظهره من تقهقر الانجليز أمام الأحزاب ، فهى تتضمن طرد زيور من الحكم ، وقد عبر لويد عن ذلك بقوله « اننا لا نستطيع أن نقول لزيور باشا أن يترك الوزارة ، لأن هذا القول من جهتنا يعد نكرانا للجميل لا حمدا للصنيعة » (٣) ·

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٣ ·
(٢) وادى النيل ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٥ ·
(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٣ ·

وقد جعل موقف لويد هذا الأحزاب تدرك تماما ان حل الأزمة الدستورية انما هو بأيديهم اذا ما استخدموا أساليب أخرى بعد فشل الاتجاه الى تحسين العلاقات مع الانجليز ٠

ومن الواضح ان اصرار لويد على اجراء انتخابات جديدة ، كان محاولة من جانبه لتقويض دعائم الائتلاف القائم بين الأحزاب ، عندما تتصادم مصالحهم ، وقد أدرك النواب هذه الحقيقة فعبر أحدهم عن ذلك بقوله « ٠٠٠ المعركة الانتخابية هى بمثابة تمزيق داخلى ، فوق انها هزة عنيفة تزلزل كيان الأمة » (١) ٠ ولجأت الأحزاب الى استخدام أسلوب آخر بعد فشل محاولتها تحسين العلاقات مع الانجليز ، فرأت أن تستنفر الشعب للقيام بعمل حاسم يزعزع الوزارة ويضطرها الى النزول على ارادتها ، فخرجت بعض الصحف تؤكد ان حل الأزمة بأيدى المصريين وحدهم ، لو انهم استخدموا سلاح المقاومة السلبية أو عدم التعاون مع الوزارة ولكن تلك الحملة لم تؤت ثمرتها المرجوة فقد عجزت عن تحريك الجماهير الشعبية ضد الوزارة والقصر ، فرأت أن تتبع أسلوبا آخر ٠

ألفت الأحزاب المؤتلفة فى يناير ١٩٢٦ لجنة تنفيذية لتنظيم الجهود المشتركة بينها تدعيما للائتلاف القائم (٢) ٠ كما اتفقت كلمة الأحزاب على عقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها ، هذا فضلا عن اصرارها على مقاطعة الانتخابات ـ وأصدرت الأحزاب المؤتلفة بيانا فى هذا الشأن جاء فيه « تجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورا من الأدوار العصيبة فى حياتها السياسية ، انها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها ٠٠٠ غير انها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت اليها يد الاستبداد تعبث بدستورها٠٠٠ تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب وامتنعت عن دعوته وانقضى الميعاد المحدد فى الدستور لانعقاده ٠٠٠ وسارع نواب البلاد الى الاجتماع فى

---

(١) الأهرام ٣٠ ديسمبر ١٩٢٥ ، من مقال لعبد المجيد نافع نائب ميت أبو خالد الوفدى بالدقهلية ٠

(٢) ضمت هذه اللجنة كلا من : فتح الله بركات ٠ على الشمسى ٠ علوى الجزار وويصا واصف عن الوفد ٠ حافظ رمضان ٠ أحمد لطفى ٠ عبد الحميد سعيد ٠ محمد زكى على وأحمد وجدى عن الحزب الوطنى ٠ محمد محمود ٠ محمود عبد الرازق ٠ حافظ عفيفى وأحمد عبد الغفار عن الأحرار الدستوريين ٠

٢١ نوفمبر ١٩٢٥ من تلقـاء أنفسهم .... وجددوا يمينهم باحترام الدستور وانقاذ الحياة النيابية . ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بارادة الشعب ولا متعظة باجمـاع نوابه ولا حافلة بآرائهم ، بل هى مصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بارادة الأمة ... وازاء هذه الحالة الخطيرة ... فقد اتفقت كلمة الاحزاب المؤتلفة على :

أولا ـ على مقاطعة الانتخابات تنفيذا لقراراتها السالفة التى تلقتها الأمة بكل تأييد ، فامتنع كثير من عمدها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات .

ثانيا ـ على عقـد مؤتمر يجمع شـيوخ الأمة ونوابهـا وذوى الرأى والمكانة فيهـا لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسـبا للخروج منهـا ، وسترى الحكومة ان هى استمرت قيمة ذلك الاجماع » (١) .

وفى ظل تلك الأوضاع السائدة ، رأت الأحزاب قبل انعقاد المؤتمر المقترح أن تتقدم بآخر ورقة لديها فى محاولة للخروج من الأزمة القائمة ، فقدمت بلسان ٧٢ عضوا من أعضـاء مجلس الشـيوخ اقتراحا جديدا لحل الموقف ، يقضى بأن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ، ثم تعيد الحياة النيابية بوسيلة من وسيلتين : اما بعقد برلمان الكونتنتال ، واما باجراء انتخابات جديدة ، بمقتضى القانون رقم ٤ لسـنة ١٩٢٤ ، الذى صدر فى عهد وزارة سعد ، والذى نص على حق الانتخاب المباشر ، على أن يكون ذلك بطريقة تطمئن اليها البلاد (٢) .

كان ذلك الاقتراح من جانب الشيوخ ينطوى على بعض التراجع ، وربما كان محاولة لمسايرة وجهة نظر المندوب السامى مع الابقـاء على بعض ماء الوجه . فهـو يدل على مدى اسـتعدادهم للتنـازل عن برلمـان الكونتنتال وقبول الدخول فى الانتخابات بعد أن أعلنت الأحزاب رفضها لخوض معركتها ، وربما كان فى ذلك مرونة مارستها قيادة تلك الأحزاب كى تصل الى هدفها فى عودة الحياة النيابية عن أى طريق مهما كان ، وهى تعلم تماما ان دخول الانتخابات طبقا لأى قانون من قوانينها سيتمخض عن نتائج فى صالحها . وعلى الرغم مما أبداه الشيوخ من تنازلات الا ان زيور رفض اقتراحهم لأنه يؤدى قطعا الى انهاء حكمه ، كما عزم على منع

---

(١) عبد الرحمن الرافعى . المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ـ ٥٣ .
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٤ .

انعقاد المؤتمر بالقوة . على ان اللورد لويد عندما وجد الأمور ستتطور الى نزاع يهدد الأمن تهديدا خطيرا ، لم ير مفرا من التدخل لدى زيور بقبول هذا الحل الوسط ، فنصحه بقبول اقتراح الشيوخ باجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون انتخاب ١٩٢٤ . وبناء على هذه النصيحة التى رضخ لها زيور ، أصدرت الوزارة فى مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٢٦ بلاغا رسميا أعلنت فيه انها ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل ، وتجرى انتخابات جديدة على مقتضى قانون الانتخابات رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (١) .

وقبلت وزارة زيور الأخذ بنصيحة المندوب السامى الخاصة بقبول اقتراح الشيوخ ، وليس هذا من جانب المندوب السامى والحكومة الانجليزية انتصارا للحياة الدستورية فى البلاد ضد استبداد الحكومة والقصر ، ولكنها سياسة رسمتها حكومة المحافظين فى انجلترا تلافيا لحدوث أزمة خطيرة فى مصر وقد لخص لويد تلك السياسة قبل مجيئه الى مصر بقوله انه يريد أن ينقذ مصر من الملكية المستبدة والوطنية المتطرفة (٢) .

وعلى كل حال ، ففى مساء ١٨ فبراير أرسل زيور خطابا الى الشيوخ يعلنهم فيه بموافقة مجلس الوزراء على اقتراحهم فقال « ... بانه توخيا لخطة الوفاق التى سلكتها الحكومة الحاضرة فى أعمالها على الدوام ، وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان ، قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق بوقف العمل بقانون الانتخاب الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (٣) . وأحدثت موافقة الوزارة على اقتراح الشيوخ ردود فعل قوية لدى الأحزاب المؤتلفة وأحدثت بينها انقساما فيما يختص بموضوع الانتخابات وقبول الدخول فى معركتها ، وكان صدور المرسوم الملكى باجرائها محاولة من جانب الوزارة والمندوب السامى لتجريد المؤتمر الوطنى المزمع عقده فى ١٩ فبراير بمنزل محمد محمود من أنيابه ، فكانت مسألة الانتخابات من الموضوعات الهامة التى كان مقيضا للمؤتمر أن يبحثها ويقرر فيها قراره النهائى .

وفى ظل هذا التضارب فى الآراء حول مسألة الانتخابات ، أخذ الوفد يهيىء المناخ المناسب الذى يسوده الهدوء لعقد المؤتمر . فعلى الرغم

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٥ .
(٢) الافكار ، ٨ يناير ١٩٢٦ .
(٣) الأهرام ، ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

من ان الاتجـاه كان قائما للقيام بمظـاهرات فى حالة منع الوزارة عقـد المؤتمر ، فقد رأى الوفد من جانبه أن يمهد لان يسود الهدوء من جانب الحكومة أيضا فوجهت سكرتاريته نداء الى الطلبة فى ١٨ فبراير تحثهم فيه على التزام الهدوء والسكينة بقولها « ترجو سكرتارية الوفد من حضرات طلبة المدارس عموما أن يخلدوا الى الهدوء والسكينة اخلادا تاما ابان انعقاد المؤتمر . وأن يبتعدوا عن محل انعقاده ، وألا يسعوا فى مقابلة أحد من حضرات أعضـائه وأن يتركوا العـادلين لمصلحة الوطن يعملون فى جو هادىء .. وللوفد فى حكمة الطلبة وصادق وطنيتهم وبعد نظرهم ما يحقق رجاءه فيهم ويضمن انقضاء مدة انعقاد المؤتمر فى سلام واطمئنان » (١)

وفى حقيقة الأمـر ، فان لويد بضغطه على الوزارة لقبـول اقتراح الشـيوخ كان يأمل فى ايقـاع الخلاف فى المؤتمـر بين الوفد والأحـرار الدستوريين لان الأحرار كانوا قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذى صدر سنة ١٩٢٤ ، ولكن تمسكوا ببقاء مجلس ١٩٢٥ . أما رجال الحزب الوطنى ومنهم أمين الرافعى صاحب فكرة اجتماع الكونتننتال فقد تشبثوا ببرلمان ١٩٢٥ . ولهذا كان لويد يتوقع أن ينقلب المؤتمر حربا بين الأحـزاب . وعلى كل حال فقد أوقع اقتراح الشـيوخ الأحـزاب فى تناقض ، فهاجم أمين الرافعى الشـيوخ (٢) . وفى ظل هذا الجو الكهرب والموحى بانهيار الائتلاف بدأ المؤتمر جلساته .

عقد المؤتمر فى حديقة منزل محمد محمود فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، وقد دعى اليه أعضاء مجلس النواب المنتخب فى مارس ١٩٢٥ ، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا فى المجلس الأخير ، وأعضاء مجلس ادارة الأحزاب المؤتلفة ، وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون . ويذكر الرافعى ان عدد الحاضرين بلغ ١٠٩٧ عضوا ، منهم ٩٠ من الشـيوخ ، ١٩٢ من نواب مجلس ١٩٢٥ ، ٦٥ من أعضـاء المجلس السـابق ، ٧٥٠ من أعضـاء الهيئات الأخرى (٣) . بينمـا تذكر مصـادر أخرى ان عـدد المدعوين لهـذا المؤتمر بلغ ١٢٠٠ من نواب الأمه وشيوخها وغيرهم ، فلبى الدعوة ١١٦٦ وأرسل المتخلفون لأعذار قهرية برقيات اعتذار (٤) . ومهما يكن عدد الحاضرين ونوعياتهم فان المؤتمر كان

---

(١) الاهرام ، ١٨ فبراير ١٩٢٦ .
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٠٥ .
(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .
(٤) الأهرام ، ٢٠ فبراير ١٩٢٦ .

تعبيرا عن روح أمة أرادت الانتصار لحقوقها المغتصبة في ظل الحكم الأوتوقراطى . بدأ المؤتمر جلساته وجرت مناقشات حول دخول الأحزاب معركة الانتخابات ، وانقسم المؤتمرون الى فريقين ، أحدهما مؤيد والآخر معارض ومتمسك بقرارات برلمان الكونتننتال وقرار الاحزاب بمقاطعة الانتخابات ، وقد تحدث المعارضون من رجال الحزب الوطنى فى بداية الجلسة فقال سعيد طليمات بك « ان مجلس النواب انعقد يوم ٢١ نوفمبر وقرر ان مجلس النواب قائم واجتماعه صحيح وبعد ذلك تآلفت الأحزاب واتفقت على مقاطعة الانتخابات وأصدرت بيانا ، بعد ذلك لا أفهم معنى للدخول فى الانتخابات » (١) . ثم تحدث أمين الرافعى فقال « نحن اجتمعنا اليوم لانقاذ الدستور وانى أعتبر الدخول فى الانتخابات الآن ثورة على الدستور . ونشارك الحكومة فى جريمة الاعتداء على الدستور. وقد قررتم أيها النواب والشيوخ عدم دخول الانتخابات وأن المجلس قائم، وهذه سابقة فاذا قبلنا الآن الدخول فى الانتخابات فانما نقر الوزارة على ان حلها للمجلس الثانى صحيح ومعناه ان الاجتماع الذى تم فى ٢١ نوفمبر باطلا » (٢) .

وازاء هذا الرفض من جانب رجال الحزب الوطنى لدخول الانتخابات، وقف سعد زغلول وطلب من المجتمعين أن يدون كل منهم كشفان الأول بالموافقين على دخول الانتخابات ، والثانى بالمعارضين ويقدما للجنة التى تشكل لهذا الغرض لفحصهما والفصل فيهما فى الجلسة التالية . وقد لقيت هذه الفكرة معارضة من البعض وتأييدا من البعض الآخر ، فقد أيدها كل من مكرم عبيد وابراهيم الهلباوى وأحمد خشبة وسعد زغلول ، وقد تحدث مكرم فقال « أنا أريد الدخول فى الانتخابات لأخلص من زيور ، وما نحن برجال ثورة ولكن يجب أن نثور لوجود زيور ، وأن ندخل الانتخابات لنحل السلاسل التى نحن مقيدون بها للحصول على قانون الانتخابات الاصلاحى للحصول على الدستور ، وقد ذقنا مرارة الانقسام فى عهد زيور ولم نجد سبيلا لنصرة الأمة ببرلمانها فلم يكن أمامنا الا سبيل واحد وهو دخول الانتخابات » (٣) . ثم تحدث الهلباوى مؤيدا فكرة دخول الانتخابات لاحياء الدستور ، ثم تحدث سعد زغلول فقال

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) نفس التقرير السابق .

(٣) نفس التقرير السابق .

« كنت من المؤيدين لاجتماع الكونتننتال وأرجو أن تسمحوا لى بأن أقول شيئا في هذا الموضـــوع ، أنا شايف ان الملحوظات التى أبداها حضرات الهلباوى بك ومكرم عبيد بك هى جديرة بالالتفات فيما يتعلق بالدخول فى الانتخابات التى ستحصل ، لأن الحالة الأولى كانت انتخابات باطلة بالقانون الذى أصدره زيور باشا بعد سقوط الوزارة السعديه • والذى لفت فكرى الى ذلك هو معالى صـــدقى باشا (١) • واننـــا نريد أن ننقذ الدســـتور من أيدى العـــابثين به والطريقة هى ان ندخل فى حـــركة الانتخابات » (٢) • ثم تحدث أحمد خشبة باشا فأكد على أهميـــة وفائدة دخـــول الانتخابات على مقتضى قانون انتخـــاب ١٩٢٤ (٣) • وبالرغم من هذا الانقسام البادى فى جلسة المؤتمر الأولى حول مسألة الانتخابات ، فقد رأى المؤتمر فى ختام جلسته أن يحيل كل الاقتراحات الى اللجنـــة التى شكلها من بين أعضائه لدراسة هذه الاقتراحات (٤) • وقد تكونت هذه اللجنة من كل من : عبد الخالق ثروت ، محمد فتح الله بركات ، محمد محمود ، واصف غالى ، مصطفى النحاس ، محمد على علوبة ، ويصا واصف ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، أحمد عبد الغفار ، عبد الحميد سعيد ، أحمد لطفى ، محمد زكى على ، أحمد وجدى • وقد انتهت اللجنة من دراسة هذه المسألة وأصدر المؤتمر قراراته وهى تأليف وزارة موثوق بها من الأمة الى أن ينعقد البرلمان ، وقف أى اجراء تشريعى ووقف النظر فى الميزانية ، دعوة الأمة الى الدخول فى الانتخابات ، وأن يهتم كل موظف وكل فرد فى القيام بواجبه فى اتمام هـــذه الانتخابات للتعجيل بعودة الحياة النيابية للبلاد التى حرمت منها طويلا (٥) •

وعلى الرغم مما أبداه رجال الحزب الوطنى من تمسك بموقفهم الخاص بعدم دخول الانتخابات ، فقد استطاع الوفد والأحرار الدستوريون التأثير عليهم حتى عدلوا عن موقفهم وقد سبب ذلك أزمة للحزب الوطنى كما يشير أحد تقارير الأمن العام الذى جاء فيه ما يلى : «••••ان الحزب الوطنى

---

(١) سعى اسماعيل صدقى لمقابلة سعد زغلول فى بيت الأمة وتم اللقاء بينهما فى ١٦ فبراير ١٩٢٦ ومن المؤكد أن يكون ما ذكره سعد عن موضوع الانتخابات قد تم فى هذا اللقاء ، كوكب الشرق ، ١٧ فبراير ١٩٢٦ •

(٢) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمنـــاء بالقصر الملكى بتـــاريخ ١٩ فبراير ١٩٢٦ •

(٣) نفس التقرير السابق •

(٤) نفس التقرير السابق •

(٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ •

قرر العمل باخلاص مع الحزبين الآخرين وانه كانت هناك تأثيرات خفية من قبل السعديين (هكذا) والأحرار على كل من حافظ بك رمضان وعبد الحميد بك سعيد حتى عدلا خطتهما واعتدلا • وأن الحزب الوطنى كان قد أرسل الى الجهات تعليمات بالعمل على مناوأة الانتخاب وبث الدعوة بين الاهلين • ولما عاد الحزب الوطنى واعتدل وأرسل بقراره الثانى الى الجهات فكانت النتيجة أن أغلب المتطرفين تذمروا وأظهروا استياءهم الشديد وقرروا العمل مستقلين عن الحزب وزعمائه ••• وقررت لجنة الحزب بالاسكندرية الانشقاق على الحزب » (١) • وفى صبيحة اليوم التالى للمؤتمر خرجت الصحف معبرة عن فرحتها لاجراء الانتخابات بمقتضى قانون سنة ١٩٢٤ ، وفى نفس الوقت عبرت عن عدم اطمئنانها لأن تجرى وزارة زيور الانتخابات فقالت « ••• وبقاء هذه الوزارة متربعة فى كراسى الحكم لا يمكن معه للأمة أن تطمئن الى اجراء الانتخابات فى معزل عن كل تأثير • ان هذه الوزارة أقدمت فى الانتخابات الماضية على تسخير قوى رجال الادارة جميعا لخدمة حزب الاتحاد ••• فاذا جرت الانتخابات الجديدة فى عهدها استحال علينا الاطمئنان اليها وخشينا عليها من تدخل رجال الادارة جميعا لخدمة حزب الاتحاد ••• فاذا جرت الانتخابات الجديدة فى عهدها استحال علينا الاطمئنان اليها وخشينا من تدخل رجال الادارة وكان قد برز الى السطح فى ذلك الوقت اقتراح يقضى باسقاط وزارة زيور واجراء الانتخابات فى ظل وزارة تؤلف من الأحزاب المؤتلفة (٣) • ولكن ذلك الاقتراح لم ير النور •

وفى ٢٢ فبراير أصدرت وزارة زيور مرسوما باجراء الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب المباشر ، وفى أول ابريل صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢٢ مايو موعدا لاجراء الانتخابات لمجلس النواب (٤) • وعلى اثر تحديد موعد الانتخاب تقدم كل حزب من الأحزاب الثلاثة المؤتلفة بقائمة مرشحيه للجنة المؤتمر التنفيذية • وقد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على عدم التنافس فى الانتخابات صونا للوحدة وجمعا للكلمة ومنعا لأسباب الفرقة والانقسام ، فاتفقت على توزيع الدوائر فيما بينها ، وأن يتعهد كل

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٦ •

(٢) كوكب الشرق ، ٢٠ فبراير ١٩٢٦ •

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٦ •

(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ •

حزب بألا يرشح أحدا من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره وقد نشرت بيانا بذلك الاتفاق في ٣ ابريل ١٩٢٦ وقعه زعماء الأحزاب المؤتلفه، وخصص فيه ١٦٠ دائرة للوفد ، ٤٥ دائرة للأحرار ، ٩ دوائر للحزب الوطنى على أن يسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث دوائر أخرى (١) . وأجرت وزارة زيور الانتخابات في موعدها وأسفرت عن فوز الوفد بـ ١٦٥ مقعدا والأحرار ٢٩ مقعدا ، والحزب الوطنى بخمسة مقاعد ، وعشرة مقاعد للمستقلين ، وخمسة لحزب الاتحاد (٢) . وعلى الرغم من ان الدستور نص على أن يتولى الحكم زعيم الأغلبية البرلمانية ، الا ان لويد والحكومة البريطانية أصرا على عدم عودة سعد زغلول الى الحكم مرة أخرى. وقد دار صراع طويل حول هذه المسألة الدستورية ، استمر طوال الفترة البـاقية من حكم زيور الى أن تدارك سعد الأمر بحكمته وآثر مصلحة الوطن ، فتنازل عن حقه في تأليف الوزارة بعد أن كانت براءة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشي في قضية مقتل السردار دافعا للتمسك بحقه الدستورى في تأليفها . ومن الواضح ان الوفد في ذلك الوقت قد سلك خطة الاعتدال والبعد عن التطرف والتهييج حتى يكفل عودة الدستور والحياة النيابية الى البلاد وأن يقوى أواصر الائتلاف القائم ، فقبل أن يتولى عدلى يكن تأليف الوزارة ، فألفها من الوفديين والأحرار الدستوريين ورفض الحزب الوطنى الاشتراك فيها .

ومهما يكن الأمر حول تنازل سعد عن تولى الوزارة ، فقد أعلن ان تنحيه عن قبول تأليف الوزارة راجع الى أن صحته لا تحتمل متاعب المنصب ، وفي ٧ يونية ١٩٢٦ قدم زيور استقالته وعهد الملك في نفس اليوم الى عدلى تأليف الوزارة ، واجتمع البرلمان في ١٠ يونية برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك جلسة الافتتاح ، وألقى عدلى خطاب العرش فنوه بعودة الحياة الدستورية قائلا « اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة ، كما اعتزمت تقوية نظـام الحـكم الدستورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده » . كذلك اجتمع مجلس النواب وانتخب سعد رئيسا ، ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين (٣) . وهكذا عادت الحيـاة النيابية الى البلاد في ظل ائتلاف الأحزاب ، بعد أن ظلت معلقة منذ حل البرلمان الأول

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .
(٢) نفسه ، ص ٢٦٠ .
(٣) نفسه ، ص ٢٦٣ ــ ٦٤ .

فى شهر نوفمبر ١٩٢٤ ، اذ لا يمكن اعتبار برلمان ٢٣ مارس ١٩٢٥ عودة للحياة النيابية (١) ٠

وقد صور الشعر فرحة الأمة بتوحيد الصفوف وانتصار الدستور فقال شوقى فى قصيدته بهذه المناسبة :

صرح على الوادى المبارك ضاحى

متظاهر الاعلام والأوضاح

ينهار الاستبداد حول عراصه

مثل انهيار الشرك حول (صلاح)

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ ــ ٦٣ ٠

الفصل الرابع
تصدع الائتلاف، إنقلاب محمد محمود

ظل الائتلاف بين الاحزاب المصرية هو طابع الحياة السياسية فى البلاد ، منذ انتهاء انقلاب زيور على الدستور وعودة الحياة النيابية عام ١٩٢٦ وحتى منتصف عام ١٩٢٨ ، الذى شهد تصدع ذلك الائتلاف ، فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الأحزاب المؤتلفة فان ضرورات الوضع فى مصر جعلتها تجمع على ضرورة قيام الائتلاف بينها برغم ما بينها من خلافات حول أسلوب مواجهة استبداد القصر وعلو المد الاستعمارى .

كانت صيغة الائتلاف هى أنسب الصيغ بالنسبة الى الأحزاب المؤتلفة وكان المأمول أن تستطيع البلاد احراز بعض التقدم والمكاسب للقضية الوطنية فى ظل توحيد الصفوف ، كما كان ذلك الائتلاف يجنب البلاد مغبة الدخول فى المهاترات والمنازعات والانقسام . وعلى كل حال فرغم عدم تحقيقه ما كان مأمولا منه ، الا ان البلاد استعادت فى ظله بعض الاستقرار والهدوء .

وعلى الرغم مما تعرض له الائتلاف من أزمات منذ البداية ، فان حكمة الزعماء اقتضت تخطى هذه الأزمات واظهار الكثير من المرونة والتروى فى معالجة الأمور ابقاء للوحدة والائتلاف . وكانت أولى هذه الأزمات متصلة بتولى سعد رئاسة الوزارة عام ١٩٢٦ ، باعتباره رئيس الأغلبية البرلمانية، كما كانت الأزمات التى تعرضت لها وزارة عدلى مبررا لفض الائتلاف

وكذلك الحال بالنسبة الى وفاة سعد زغلول ــ داعية الائتلاف والمدافع عن بقائه ــ في عهـد وزارة عبد الخـالق ثروت ــ هذا الى بعض الازمات التى تعرض لها ثروت فى علاقاته بالانجليز وفشـل مفاوضاته مع أوسـتن تشمبرلن وزير خارجية انجلترا ، ورغم ان هذه العوامل والأزمات كانت كفيلة بالقضاء على الائتلاف ، الا انه كان أفضل صيغة لمواجهة أوضاع البلاد في ذلك الوقت ٠

وبعد استقالة عبد الخالق ثروت تولى مصطفى النحاس زعيم الوفد وخليفة سعد زغلول تأليف الوزارة وذلك محافظة على طابع الائتلاف ٠ وكان الانجليز منذ فشل مفاوضـات ثروت ــ تشمبرلن يرون العمل على فض الائتلاف القائم بين الاحزاب اذ لم يحقق لهم بغيتهم في عقد معاهدة تحدد علاقة مصر بانجلترا ٠ كذلك فان الأحرار الدستوريين كانوا يرون فى وفاة سعد زغلول داعية الائتلاف فرصة كى يستأثروا بالحكم وحدهم ، فتآمروا مع الانجليز والقصر على الحياة النيابية مرة أخرى رغبة منهم فى الحكم والمناصب ٠ ولعل هذا يفرض عدة تساؤلات ، منها ، الى أى حد كان الاتفـاق قائما بين القوى السـياسية المختلفة (الانجليز ٠ القصر ٠ الأحرار الدستوريين) على فض الائتلاف ، وما هى الدوافع التى حدت بكل منهم الى التآمر ضد الدستور والحياة النيابية؟ لعل الصفحاتالتالية تجيب على هذه التساؤلات ٠

كانت وزارة عدلى يكن عـام ١٩٢٦ أولى الوزارات الائتلافية التى تشكلت فى أعقاب فشل تجربة زيور ، وقد ضمت كلا من الوفديين والأحرار الدستوريين ورفض الحزب الوطنى الاشتراك فى عضويتها ٠ وقد استمرت تلك الوزارة في الحـكم دون أن يكون لهـا برنامج معين ، وان كانت قد اتخذت بعض الاجراءات التى أزالت بها ما ارتكبته وزارة زيور من أخطاء دستورية ٠ وفى أثناء جلسة مجلس النواب فى ١٧ ابريل عام ١٩٢٧ اشتم عدلى عدم ثقة المجلس فى وزارته فتقدم باستقالته فى ١٩ ابريل بعد أن كان قد اتفق مع وزرائه على ألا يرأس أحدهم الوزارة التالية أو يشترك فيهـا ٠

وفى ذلك الوقت تعـرض الائتلاف لهزة عنيفـة ، ولكن عنـدما بلغ سعد زغلول نبأ استقالة عدلى سارع بالعودة الى القاهرة ــ وكان بعزبته « مسجد وصيف » ــ ليحاول معالجة الأمر ، ولكن عدلى أصر على استقالته وعلى الاتفاق الذى أجراه مع وزرائه ٠ ولكن وان أستطاع سعد اقناع عدلى وثروت بأن يتولى الأخير رئاسة الوزارة ابقاء على الائتلاف الذى لا بقـاء

للحياة النيابية الا فى ظله ، وبذلك أحل عدلى ثروت والوزراء جميعا من اتفــاقهم معه ، فألف ثروت الوزارة الجـــديدة من زملائه فى وزارة عدلى باستثناء عدلى ذاته (١) .

وفى بداية عهد وزارة عبد الخـالق ثروت تعرضــت لازمة حاده مع انجلترا عـرفت بأزمة الجيش ، فعنــد نظر ميزانيــة الدولة عن عـــام ١٩٢٧/١٩٢٨ بمجلس النــواب ، وكل الى لجان المجلس المختلفة ابداء ملاحظاتها على مشروع الميزانية ـ وكلفت لجنة الحربية بدراســة ميزانية وزارة الحربية ، فتقدمت لجنة فرعيــة متفرعة عن اللجنة الأصلية بعـدة مقترحات منها الغاء منصب سردار الجيش المصرى ، وتحسين أسلحة الجيش المصرى ومعداته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واخراج مفتش عام الجيش (وهو انجليزى) من عضوية مجلس الجيش . وقد نما الى علم المنــدوب السامى والصحف البريطانية خبر هــذه المقترحات ، فكان أن أخذت الحكومة البريطانية موقفا متشددا وأرسلت بمذكرة شديدة اللهجة الى ثروت ، واتبعت ذلك بارسال ثلاث بوارج حربية الى مينائى الاسكندرية وبور سعيد كنوع من التهديد ، واعتبرت ذلك عملا عدائيا ضــدها ، فما كان من ثروت الا أن استسلم لكل ما جاء بمذكرة الحكومة البريطانية ، وأعرب عن أمله فى أن تسود سياسة حسن التفاهم بين الطرفين (٢) . وهكذا سلمت حكومة ثروت بأن تكون للانجليز اليد الطولى فى الجيش المصرى .

وكانت استجابة ثروت لمطالب الحكومة البريطانية مقدمة للمفاوضات التى جرت بين حكومة الائتلاف وبين الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية ، فعنــدما سافر ثروت فى معيــة الملك فؤاد الى أوربا فى رحلته الرسمية فى صيف عام ١٩٢٧ ، اعتقد ثروت ان الفرصة مناسبة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز وكسب ثقتهم ، وعلى كل حال فقد بدأت المباحثات بينه وبين أوستن تشمبرلن وزير الخارجيه بتأييد من سعد ، ولكن وفاة سعد زغلول فى ذلك الوقت أحدثت أزمة داخلية حول من يتولى زعامة الوفد خلفا له ، وقد حسمت بتولى النحاس منصب الزعامة . وكان لورد لويد يرى ان وفاة سعد والأوضاع الداخلية فى مصر لا تشجع على استمرار المباحثات ، بينما كانت الوزارة البريطانية ترى عكس ذلك ، وعلى كل حال فقد أسفرت تلك المحادثات عن مشروع معاهدة بين الطرفين.

---

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ ـ ٧٥ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٢٧٢ ـ ٧٤ .

رأت الحكومة البريطانية ان يعرضه ثروت على زملائه الوزراء وأن يباشر توقيعه ، وهددت فى حالة الرفض بأن تتشدد الحكومة البريطانيه وتدقق فيما احتفظت به فى تصريح فبراير ١٩٢٢ من الحقوق (١) • وطالبت الحكومة البريطانيه مرارا بسرعة التصديق على مشروع المعاهدة وتوقيعه ، وذلك رغم ادراكها للمصاعب التى كانت تعترض ثروت فى سبيل توقيع مشروع معاهدة غير كاملة ، ورغم عدم اقتناع ثروت بالمشروع وعدم رغبته فى أن يطلع أحد عليه الا أن ضغط النحاس باشا والوزراء عليه لكى يعرضه عليهم ، أدى به الى دفع وثائق المشروع الى النحاس باشا يوم ٨ فبراير ١٩٢٨ ، وأخبر اللورد لويد بذلك فى نفس اليوم (٢) •

وفى ذلك الوقت جرت اتصالات بين النحاس وعدلى وثروت انتهى فيها الرأى الى رفض المشروع • وحين أحال ثروت المشروع الى النحاس أدركت الحكومة البريطانية « من أين تأتى الرياح » وتأكد لديها ان الموقف فى يد النحاس رئيس الأغلبية البرلمانية ، فسعت للتعامل معه مباشرة فطلب لويد لقاءه فى ٢٦ فبراير ١٩٢٨ ، فلما التقيا أوضح لويد للنحاس الخطورة التى ستنجم عن رفض مشروع المعاهدة والمسئولية العظمى التى تقع على عاتقه باعتباره زعيم الأغلبية ، فصرح له النحاس بأن المشروع مخيب للآمال وأصر على الرفض ، وكان قد اتفق مع ثروت على عرضه على مجلس الوزراء ورفضه ، وأن يعرضه النحاس على الوفد ليتولى رفضه أيضا • وعرض ثروت المشروع على مجلس الوزراء وان لم ينصح بقبوله بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه ، فرفضه المجلس لانه من وجهة نظره لا يحقق مطالب البلاد ويجعل الاحتلال البريطانى لمصر مشروعا ، كما كان الوفد قد رفضه أيضا • فلما علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه مجلس الوزراء من عدم قبول المشروع ، عمدت الى استخدام أسلوب التهديد فأرسلت دار المندوب السامى مذكرة الى وزارة ثروت فى ٤ مارس ١٩٢٨ « استباحت لنفسها فيها التدخل فى التشريع الداخلى بحجة ان المفاوضات قد فشلت — وقد جاء فى المذكرة ما يلى : « ولكن لما كانت المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر •••• فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى اجراء

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٤٦ •
(٢) نفس المكان •

ری فی نظرها ان الحالة تقتضيه » (١) • ولكن قبل وصول تلك المذكرة كان ثروت قد تقدم باستقالة وزارته الى الملك فی ٤ مارس ١٩٢٨ بعد أن أبلغ الحكومة البريطانية برفض قبول المشروع • وقد عهد الملك فؤاد الى النحاس تأليف الوزارة وبقى الائتلاف قائما رغم ما تعرض له من أزمات فی أواخر عهد وزارة ثروت (٢) •

ألف النحاس وزارته من الوفد والأحرار الدستوريين ودخلها وزراء جدد لأول مرة • وقوبل تأليفها من الأمة بالغبطة والابتهاج ، وقد أعلن النحاس انه يعتمد آكثر ما يعتمد على ثقة البرلمان الذى يمثل الأمة وعلى تأييد الرأى العام ، وفی جلسة ٢٠ مارس انتخب مجلس النواب ويصا واصف رئيسا له خلفا لمصطفى النحاس • وعلى الرغم مما قوبلت به وزارة النحاس من الغبطة والسرور من جانب الأمة ، فان الانجليز كانوا قد بيتوا النية على التصدى لها ووضع العراقيل فی وجهها بعد أن اتضح لهم موقف الوفد من المشروع • وهكذا انتقلت أزمة عدم قبول المشروع الى وزارة النحاس اذ قد وصل رد الحكومة البريطانية وكانت وزارة ثروت فی حكم المستقيلة ، فكان على وزارة النحاس أن تعالج الأزمة (٣) • وقد تولى النحاس الرد على مذكرة الحكومة البريطانية بخطاب أرسله يوم ٣٠ مارس ١٩٢٨ الى المندوب السامى قال فيه « أتشرف باحاطة فخامتكم علما بانی اطلعت على مذكرة سلمتموها الى سلفی عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان •••• ولا يسع الحكومة المصرية فی الجواب على هذه المذكرة الا أن تبدأ بالاعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التى لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فی تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر • فان تلك المذكرة اذا نظر فيها من ناحية القانون الدولى تبين انها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسى ، اذ ان هذا التدخل لا يجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى••• يضاف الى ما تقدم ان هذه المذكرة المشار اليها تهيىء السبيل لتدخل مستمر فی ادارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فی التشريع والرقابة على أعمال الادارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة •••• لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو انها سلمت بمبدئه

---

(١) عبد الرحمن الرافعی : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٣٢ •
(٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ – ٨٤ •
(٣) عبد الرحمن الرافعی : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٣٢

لا سلمت ذاتها وأنكرت وجودها ، بل انها كحكومة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الادراك ما عليها من واجبات » (١) ٠

وعلى الرغم مما حواه رد النحاس على المذكرة البريطانية من تشدد واضح تجاه التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية ، فان الحكومة البريطانية لم تكن تتوقع ذلك من خليفة سعد ، الا ان ذلك الموقف والمواقف التالية ستؤكد لهم مدى صلابة النحاس وتشدده ٠ فكان أن بيتت الحكومة البريطانية وسلطاتها في مصر بالاتفاق مع القصر والأحرار الدستوريين الاطاحة بوزارته وبالائتلاف القائم ، وعلى العموم وبعد أن تلقى المندوب السامي رد النحاس على المذكرة اتصل بحكومته وأبلغها فحوى الرد ، فكلفته بالرد على خطاب النحاس ، فرد عليه المندوب السامي في ٤ ابريل ١٩٢٨ وجاء في رده ما يلي : « ٠٠٠ وقد كلفت أن أبلغكم ان حكومة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر » ٠ وقد أكد الرد البريطاني على تصريح ٢٨ فبراير والمسائل المحتفظ بها فيه فقال « أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك » (٢) ٠ ولم يكترث النحاس برد الحكومة البريطانية وانما عرض الأمر على مجلس النواب في جلسة ٥ ابريل ١٩٢٨ وشرح الموقف كله للمجلس ، وأكد تمسك حكومته بوجهة نظرها ، فلقى ذلك تأييدا من الحزب الوطني والأحرار الدستوريين ٠ فقد تحدث عبد الحميد سعيد في الجلسة قائلا « ان الحزب الوطني ليؤيد الحكومة في خطتها تلك الخطة الحازمة ، خطة الدفاع عن استقلال مصر وسودانها٠٠٠ واليوم لا توجد هيئات سياسية ولا أحزاب ، بل ان الأمة المصرية جميعها تؤيد الحكومة فيما تفعله لمصلحة البلاد » ثم تحدث عبد المجيد ابراهيم صالح عن الأحرار الدستوريين مؤيدا موقف الحكومة فقال « أنا كحر دستوري أتقدم بدوري بعظيم الشكر للحكومة على خطتها المملوءة حزما وعزما وأستطيع أن أقول بأعلى صوتي من فوق هذا المنبر ان جميع الأمة المصرية كشخص واحد تؤيد الحكومة في هذه الخطة ٠ واليوم يوم مصر لا يوم الأحزاب » (٣) ٠

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٣٣ ــ ٣٥ ٠

(٢) نفسه ، ص ٣٦ ٠

(٣) مضابط مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين ، بتاريخ ٥ ابريل ١٩٢٨ ، ص ٦٢٦ ٠

أزمة قانون الاجتماعات :

وعلى الرغم من تأييد الأحـزاب المؤتلفة للنحـاس فى موقفه ، فان الحكومة البريطانية لم تلق السلاح بل أصرت على موقفها – ففى ٢٩ أبريل أرسلت دار المندوب السامى بمذكرة جديدة الى النحاس تتضمن انذارا من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا (١) · بحجة أنه يعرض سـلامة الأجانب للخطر ، وطلبت أن يصلها الرد بعـدم الاستمرار فى نظر المشروع قبل السـاعة السابعة من مساء يوم ٢ مايو ، فان لم يفعل فان الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى ان الحالة تستدعيه · وقد كشف المستر هندرسون عن هذا العمل فى أثناء المناقشات التى جرت فى البرلمان البريطانى (عقب طرد لويد من منصبه بعد سنة من هذا التاريخ) فذكر ان اللورد لويد كان قد أشار على حكومته بطرد النحاس من الحكم وحـل البرلمان اذا لم يسحب قانون الاجتماعات من البرلمان (٢) · ورأت وزارة النحاس تفاديا للأزمة تأجيل نظر المشروع الى الدورة البرلمانية المقبلة ، وأرسل النحاس الى المندوب السامى رده على الانذار البريطانى فى الموعد الذى حددته الحكومة البريطانية وقد جاء فى هذا الرد ما يلى : «···ولا يسع الحكومة المصرية أمام واجباتها فى صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على

(١) كانت وزارة يحيى ابراهيم التى أصدرت الدستور ، قد أصدرت قانونا ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات على نحو يجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية ، تسمح بها ان شاءت وتمنعها باسـم الأمن والنظام ان شـاءت · وكان الانجليز يحرصون على بقاء هذا القانون ويرون فيه ضمانا لحماية الأجانب التى هى احدى المسائل المحتفظ لهم بها فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ · وقد طعن سعد زغلول قبل توليه الوزارة على هذا القانون أشد الطعن ، ورأى فيه حدا من حرية الشعب فى اظهار شعوره بطريقة سليمة ، واستمر يطعن عليه ويراه دليلا على ميول رجعية تحكمت فى الوزارة التى أصـدرته · وكان هذا القانون من القوانين الواجبة العرض على البرلمان فى أول اجتماعه ، وكان النواب والشيوخ الوفديون يرون الغاءه ، أو تعديله على الأقل تعديلا يكفل حرية الاجتماع على أوسع صوره · وفى وزارة سعد أصدر النواب قرارا فى هذا الشأن ، فلما حل المجلس الأول ، ثم حل المجلس الثانى يوم انتخابه ، ثم قامت وزارة زيور ، لم يفكر أحد فى الغاء القانون أو تعديله لان الهيئة التشريعية لم تكن قائمة ، فلمـا اجتمع برلمان الائتلاف وانتخب سعد لرياسة مجلس النواب ، بقى هذا القانون لم يحركه أحد · ولما تولى النحاس رياسة الوزارة ، بدأت لجنة الشيوخ المختصة تنظر القانون تمهيدا لعرضه على المجلس وكان التيار الجارف فيها ميالا لالغائه · هنالك تدخل الانجليز باسم حماية الأجانب ، وأصروا على بقاء القانون · انظر محمد حسين هيكل : المرجع السـابق ص ٢٨٦ – ٨٧

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧٢ ·

دستورها أن تسلم بما تضمنه الانذار البريطانى الأخير من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصرى ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فان هذا التصريح كان ولا يزال تصريحا من جانب واحد ، وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلا هذه الصفة .... وقد كان لى الشرف أن أوضح لفخامتكم فى أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات ان ليس فى مقدور أية حكومة دستورية ان تعبث بالمبدأ الدستورى القاضى بفصل السلطات فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ الا فقرة تتعرض بالشكل سقطت عرضا . ثم سمحت لنفسى أن أبين لفخامتكم ان مشروع القانون بما تضمنه من نصوص ، وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ، ومناقشات المجلسين المثبتة فى مضابط جلساتهما لا يعرض أمن الأجانب لخطر بل يرمى الى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة (١) . وحاول النحاس فى رده أن يؤكد اصراره على رفض ما جاء بالانذار الأخير فقال « ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء فى ذلك الانذار فتعبث بحق مصر الأزلى عبثا خطرا بل وما كان لها أن تعتقد ان الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبغى اذلال أمة عزلاء من كل سلاح الا قوة حقها وصدق طويتها . ولذلك فان الحكومة المصرية مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم والمسالمة التى كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالأمس فى حدود حقها الدستورى الى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات فى مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك ، وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية الخطة الودية » (٢) .

اعتبرت الحكومة البريطانية رد النحاس كافيا وذلك رغم عدم ارتياحها للائتلاف الذى لم يحقق بغيتها فى عقد المعاهدة وان لم يكن لورد لويد قد اعتبره خروجا على مطالب بريطانيا . كما انها لم ترتح كثيرا لوزارة النحاس فرغم استجابة النحاس لمطالبها بشكل أو آخر ، فانه حاول أكثر من مرة أن يؤكد استقلال مصر وعدم السماح بالتدخل فى شئونها والحفاظ على دستورها ، كما انها حملته مسئولية فشل مفاوضاتها مع ثروت ورفض مشروع المعاهدة . لهذا كله سعت الحكومة البريطانية الى الاتفاق مع القصر والأحرار الدستوريين على العمل على فض الائتلاف وطرد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٤٠ .
(٢) نفسه جـ ٢ ، ص ٤١ .

النحاس من الحكم. فمنذ رفض قبول مشروع معاهدة ثروت ــ تشمبرلن نجدها تعمل على صدع الائتلاف القائم ، برئاسة النحاس الذى لمست فى مواقفه تشددا واضحا ــ ومن ثم مطالبة لويد لحكومته باقالة النحاس وحل البرلمان فى حالة رفض سحب قانون الاجتماعات من البرلمان المصرى. ولعل ذلك يوضح ان الحكومة البريطانية ساندت قيام الائتلاف بين الأحزاب أملا فى عقد معاهدة تحدد العلاقات بينها وبين مصر وتنظمها ، فلما لم تحقق بغيتها سعت الى انهاء الائتلاف حتى تصبح يدها مطلقة تتصرف فى أمور البلاد كما تشاء فى ظل انقلاب دستورى آخر . وهكذا نجدها تطلق يد القصر من جديد للاطاحة بالائتلاف أولا ، ثم بالحياة النيابية مستخدمة هذه المرة الأحرار الدستوريين . أما القصر فكان يرى أن بقاء الائتلاف يكفل استمرار الحياة النيابية سليمة والدستور وأحكامه مطبقة مما يحول دون تدخله المباشر فى الحكم وانفراده به ، فكان يترقب الفرص للاطاحة بالائتلاف والدستور أو على الأقل تعطيله ، وهو يعلم تمام العلم أن الحكومة البريطانية لا تعترض على تصرفه فى هذا الشأن (١) .

وأما الأحرار الدستوريون فقد كانوا يرون ان موت سعد زغلول قد أزال من أمامهم خصما لا يقهر ــ فالأمة ، فى رأيهم ، لم تلتف حول الوفد الا بسبب عبادتها لشخص سعد ، وبالتالى فانهم توقعوا انفضاضهم عن الوفد بعد موت سعد وخصوصا اذا صدمت فى شخص خليفته (٢) . وعلى هذا الأساس فقد سعى الأحرار الدستوريون بالاشتراك مع الانجليز والقصر الى حياكة الدسائس ضد وزارة النحاس بهدف القضاء على الائتلاف ، ولهذا كانوا هم أبطال الانقلاب الثانى على الدستور .

وعلى الرغم من ان أزمة قانون الاجتماعات قد تأجلت ، فان رد النحاس على الحكومة البريطانية لم يجد قبولا لدى لويد الذى اعتبره انكارا لتصريح ٢٨ فبراير وتهربا من المطالب التى تضمنها الانذار البريطانى ، لهذا كتب الى حكومته موصيا بضرورة ارغام النحاس على تقديم تعهد كتابى بأن القانون لن ينظر فى أثناء توليه منصبه . على ان الحكومة البريطانية قنعت برد النحاس وأوضحت للمندوب السامى انها تؤثر ترك المستقبل لظروفه . ولم يقنع لويد بهذا الرد بل ازداد اقتناعا

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ج ٢ ، ٤٥
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٦٨ .

بالمضي في خطته المتطرفة ـ طرد النحاس وحل البرلمان ـ ولكن تشمبرلن لم يوافق وأذعن لويد لوزير خارجيته الى حين (١) ٠

ورغم ان موقف النحاس من أزمة قانون الاجتماعات قد عزز مركزه في البلاد ـ الا ان الأحرار الدستوريين لم يعجبهم تصرفه هذا فشنوا عليه حملة عنيفة واصفين موقفه من الأزمة بالضعف ومتظاهرين بالتطرف ، ففى ٣ مايو فى صباح اليوم التالى لرد النحاس على الانذار البريطانى . قدم محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين استقالته من الوزارة ، ولكن النحاس استطاع اقناعه بالعدول عنها حرصا على بقاء الائتلاف (٢) ٠ ورغم حرص النحاس على بقاء الائتلاف ، فقد شهدت الأيام التالية لمحاولة محمد محمود الاستقالة معارك صحفية ضارية بين صحف الوفد وصحف الأحرار الدستوريين مؤذنة بانهاء الائتلاف ، ثم انتقلت المعركة من الصحف الى مجلس النواب حيث استطاع الأحرار الدستوريون ضم الحزب الوطنى اليهم فى مهاجمة الوفد داخل المجلس ، فكان ذلك دليلا جديدا على ان الائتلاف منتهى لا محالة حاصة وان صحف الفريقين قد اشتدت فى موقفها مما لم يبق معه أمل فى لم الشمل مرة أخرى ٠ وعلى كل حال فقد أجمعت الأطراف المختلفة على فض الائتلاف ٠

وبدأ القصر يمهد لحدوث الأزمة ، فعطل توقيع المراسيم الخاصة بالحركة الادارية ، ولكى تتم المؤامرة تقدم محمد محمود وزير المالية باستقالته فى ١٧ يونية ١٩٢٨ ، ثم تقدم جعفر ولى وزير الحربية ـ وهو من الأحرار الدستوريين ـ هو الآخر فى ١٩ يونية باستقالته (٣) ٠ ثم جاءت استقالة أحمد محمد خشبة وزير الحقانية ـ وكان لا يزال وفديا فى ٢١ يونية بمثابة صدمة كبيرة للوزارة لانها اتخذت حجة ضد الوزارة لوفديته ، وفى ٢٤ يونية استقال ابراهيم فهمى كريم وزير الأشغال وكان مستقلا ٠ وكانت حركة الاستقالات هذه كفيلة بفض الائتلاف ، فى الوقت الذى أثيرت فيه قضية أخرى أريد بها التشهير والطعن فى شرف ونزاهة النحاس وبعض الوفديين الآخرين ٠ ففى الوقت الذى قدمت فيه استقالات الوزراء ، ظهرت على صفحات الصحف فى أواخر يونية ١٩٢٨ صور « زنكغرافية » محرفه لاتفاق على الأتعاب فى قضية الأمير أحمد سيف الدين ٠ وكان مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٧٣ ـ ٧٤ ٠
(٢) نفسه : ص ٦٧٤ ٠
(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٤٦ ٠

المحامين قد عقدوا اتفاقا فى فبراير عام ١٩٢٧ للدفاع عن الأمير لرفع الحجر عن أملاكه ، ومن الواضح ان هذا العقد قد تم قبل تولى النحاس رياسة الوزارة بفترة طويلة وفى وقت لم يكن متوقعا أبدا انه سيتولاها • وقد أشارت الصحف الى ان الأتعاب فى هذه القضية بلغت ١١٧ ألف جنيه، واتهمت النحاس بالمبالغة فى الأتعاب ومحاولة استغلال سلطته كرئيس للوزراء ووجهت اليه أقذع الاهانات والشتائم ، واتهمته بالسرقة والنصب وغيرهما (١) • ولعل هذه الحملة الضارية من جانب حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى توضح المدى الذى وصلت اليه الأمور ، فقد أرادا النيل من كرامة النحاس وكرامة الوفد كحزب جدير بالاحترام يحظى بثقة الجماهير ، خاصة بعد المعارك التى خاضها النحاس ضد السلطات والحكومة البريطانية وخرج منها مؤكدا للجميع انه هو المدافع عن حقوق البلاد فى مواجهة الانجليز والقصر ــ وعلى الرغم من ثبوت براءة النحاس وزميليه فى العام التالى ، فقد واصلت المعارضة مخططها لاقالة النحاس • الذى كان عليه أن يتقدم باستقالة وزارته فى أعقاب استقالة الوزراء حتى لا يترك الأمور تتطور الى ما وصلت اليه • ومهما يكن الأمر فقد اتخذت كل هذه المسائل ذريعة لفض الائتلاف ، وبالتالى لاقالة وزارة النحاس فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، وفى مساء نفس اليوم كان مجلس النواب مجتمعا برياسة ويصا واصف ، فتوجه مصطفى النحاس الى المجلس وبصحبته واصف غالى وزير الخارجية وعلى الشمسى وزير المعارف ومحمد نجيب الغرابلى وزير الأوقاف ومكرم عبيد وزير المواصلات ــ وتلا الأمر الملكى رقم ٣٧ باقالة الوزارة ثم عقب عليه بحمد الله على ان الاقالة جاءت ونحن حائزون لثقة ممثلى الأمة (٢) • وفى نفس اليوم خرجت الصحف الوفدية « البلاغ » و « كوكب الشرق » كما لو كانت على علم بما سيكون عليه مصير الوزارة ، فقد كتب عباس محمود العقاد مقالا فى جريدة « البلاغ » هاجم فيه محمد محمود وصدقى وحافظ رمضان ودافع عن النحاس وزميليه وفند ما نسب اليهم من اتهام فى قضية الوثائق(٣) •

---

(١) الأخبار ، ٢٣ يونيه ١٩٢٨ • نشرت جريدة الأحرار الدستوريين مقالا بعنوان « مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه . ويسعون كما يسعى أحط الانذال لابتزاز أموال هذا الأمير ابتزازا » السياسة ٢٤ يونيه ١٩٢١ •

(٢) مضابط مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، الهيئة النيابية الثالثة ، ص ١٥٥٧ •

(٣) البلاغ . ٢٥ يونيه عام ١٩٢٨ ، وكانت هذه القضية قد أطلق عليها قضية الوثائق •

أما جريدة كوكب الشرق فقد أدركت ان الموقف ليس فى صالح الوفد تماما ، فهاجمت أحزاب الأقلية لموقفها المعادى ودافعت عن النحاس ، كما حاولت استرضاء القصر واستعداءه على تلك « الأحزاب التى تتـآمر مع المحتلين » ونشر فى نفس الجريدة مقال بعنوان « اضطلاع الأغلبية بأعباء الحكم فيه صيانة الدستور وسير الأمور فى مجراها الطبيعى » ، ذيل بنداء الى الملك والى ممثل بريطانيا لحل الأزمة الدستورية التى كانت تلوح فى الأفق . ومن الطبيعى أن تفشل تلك المحاولات التى بذلتها صحف الوفد لتجنب الاقالة والدفاع عن النحاس وزميليه اذ لم يكن ثمة ما يثنى القصر عن تنفيذ الخطة المحكمة التى دبرها لاقالة الوزارة . وفى مساء يوم الاقالة وبعد انتهاء جلسة مجلس النواب اجتمعت هيئة الوفد المصرى فى بيت الأمة برياسة مصطفى النحاس ووجهت نداء الى الأمة جـاء فيه ما يلى : « اذكروا وقد ائتمروا بالدستور فعطلوه عاما وبعض عام ... اذكروهم وقد ائتلفت الأحزاب وضحى الوفد ما ضحى فى سبيل هذا الائتلاف... رفض الوفد والأمة معه مشروع معاهدة ثروت باشا التى أريد فرضها على البـلاد فرضا ، ومن ذلك اليـوم بيتوا النيـة على هـدم الوفد وفض الائتلاف » (١) . كما خرجت بعض الصحف المصرية بحملة عنيفة نددت فيها باقالة الوزارة ، فذكرت جريدة الأهرام « ان جمهور الاسكندرية بهت لنبأ الاقالة وان أحـدا لم يكن يتوقع الاقالة بسبب صدع « الائتلاف » لان الائتلاف ليس مفروضا على السلطة النيابية التى تمثل الشعب ، ويظهر أن أوراق قضية الأمير سيف الدين التى سرقت وبيعت واستعيرت لتكون سلاحا فى الحملة الشخصية على حضرات رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وجعفر فخرى بك من نواب الاسكندرية ... ولكن هذا لا يليق أن يكون سببا لأزمة سياسية فى قطر كهـذا تضره الأزمات السياسية أيما ضرر ... ولا يضير زعيم الوفد أن تسقط وزارته الحالية ، وانما الضير يصيب البلاد من كثرة تساقط الوزارات » (٢) . كما نددت صحف الوفد باقالة الوزارة وأكدت ان اليد الانجليزية وراء هذا الاجراء وقد كتب عباس العقاد فى ذلك ما يلى : « كل قوة غير دستورية فى مصر هى قوة انجليزية بلا جدال فما يتم فى هذا البلد على غير سـنة الدستور وارادة

---

(١) البلاغ ، ٢٨ يونيه ١٩٢٨ .

(٢) الأهرام ، ٢٦ يونيه ١٩٢٨ ، الاسكندرية فى ٢٥ يونيه ـ لمراسل الأهرام الخاص

الرأى العام انما يتم بارادة انجليزية صرح الانجليز أو لم يصرحوا وظهروا بأصبعهم فيه أو لم يظهروا » (١) ٠

وفى اليوم التالى للاقالة لمحت معظم الصحف الى ان ذلك مقـدمة للاطاحة بالحياة النيابيه وتعطيل الدستور (٢) ، وعبر البعض الآخر عن ان الاقالة كانت متوقعة « لا من يوم وقوع الخـلاف بين الوفد والأحـرار الدستوريين ، والخلاف مع الأحرار الدستوريين اتخذ حجة فقط ، بل من يوم اشتدت الأزمة بين انجلترا ومصر بشأن مشروع المعاهدة الذى نجم عن رفض الاحتجاج على قانون الاجتماعات ٠٠٠ ولقد عرفنا من صحف لندن ومن أقوال مراسليها منذ أسبوعين ان بعضهم أفتى أو ارتأى جواز اقالة الوزارة بعد انفصام عرى الائتلاف » (٣) ٠ ورأت المقطم ان تأليف وزارة جديدة من غير حزب الأغلبية لن ينال ثقة مجلس النواب ، فاما أن تستقيل واما أن يحل البرلمان ، وهو الأرجح (٤) ٠

أما الصحف البريطانية ، فقد انقسمت ازاء الاقالة الى فريقين أحدهما معارض لما حدث ومستنكر لحرمان حزب حائز على أكثرية ساحقة فى مجلس النواب من تحمل مسئولية حكم البلاد (٥) ٠ أما الفريق الآخر فقد حاول أن ينفى تدخل انجلترا فيما حدث وان الأزمة التى كانت تجتازها مصر انما هى « مسألة مصرية داخلية » ، « وقد كان للساسة المصريين فى الأشهر القليلة الماضية وقت كاف للتبصر فيما أظهروه من التهور والتسرع فى رفض أفضل شروط عرضتها الحكومة البريطانية على ثروت باشا ٠٠٠ وان السياسة الوحيـدة التى يجب أن تتبعها مصر هى سياسة الولاء نحـو بريطانيا » (٦) ٠ كذلك أعرب ذلك الفريق المؤيد لاقالة الوزارة عن رأيه فى النحاس ورئاسته للوزارة وعن رغبته فيما يكون عليه خليفته فقال « ولا يمكن أن يقال ان النحاس باشا نجح نجاحا ظاهرا فى رئاسة الوزارة ، نعم انه كان حائزا على تأييد تام من الوفد ، وهو التأييد الذى لا تكون السلطة السياسية بدونه الا ضعيفة جدا ، ولكنه أظهر انه غير حائز

---

(١) البلاغ ، ٢٦ يونيه ١٩٢٨ ٠

(٢) على سبيل المثال : كوكب الشرق ، ٢٦ يونيه ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ٠

(٣) الأهرام ، ٢٦ يونيه ١٩٢٨ ٠

(٤) المقطم ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ٠

(٥) الأهرام ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٦ يونيه ، أقوال جريدة « برمنجهام بوست » ٠

(٦) نفسه ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٦ يونيه ، أقوال جريدة «المورنن بوست»

على مقدرة زغلول باشا ، ويشاع انه لم يحصل أو لم يستطع أن يحصل على ثقة جلالة الملك التـامة ، وقد احتفل بتسلمه منصب الحـكم بتحدى بريطانيا فى مشروع قانون الاجتماعات . فالسياسة التى اتبعها فى هذا الصدد قلما تعد على انها صادرة عن دهاء أو حسن تقدير للأمور ، وزاد الطين بله توجية تهم خطيره ضد نزاهته السياسية .... ومن المستحب أيضا ان تكون الوزارة التى تخلف وزارة النحاس باشا قادره على الاعراب عن التبدل الأخير فى الشعور السياسى نحو بريطانيا وأن تصرف جهدها الى استبقاء الحكم الجيد الذى كان ثمرة الحكم البريطانى » (١) .

وعلى الرغم من الدور الذى قام به محمـد محمود لفض الائتلاف واقالة وزارة النحاس فقد تردد ان القصر كان أميل الى تولية اسماعيل صدقى رئاسة الوزارة خلفا للنحاس ، فبعدما أعد صدقى حقائبه للسفر الى أوربا وتوجه الى القصر ليستأذن ، تلقى تعليمات من القصر بأن ينتظر قليلا . ولكن واقع الأحداث التالية أكد ان اليد الطولى كانت لبريطانيا فى هـذا المجال ، فقد استطاع لويد أن يفرض محمـد محمود ليتولى رئاسة الوزارة بدلا من اسماعيل صدقى الذى رشحه القصر من قبل ــ وقد أيد صدقى نفسه فى مذكراته اتفاق القصر معه على أن يتولى الحكم ، كما انه كان قد فرغ من اعداد أسماء أعضاء وزارته (٢) . وعلى العموم فقد وجه الملك فؤاد ــ فى نفس يوم اقالة النحاس ــ خطابا الى محمد محمود يكلفه فيه بتشكيل وزارة جديدة . ولكن المشاورات التى جرت لتأليف الوزارة استغرقت يومين فتم تشكيلهـا يوم ٢٧ يونيـة . وفى ذلك الوقت كان مجلس النواب قد انعقد فى انتظـار تأليف الوزارة الجـديدة ولما لم يتم تأليفها رفع جلسته لليوم التالى . ويصف أحد تقارير الأمن العام هذه الجلسة قائلا ... « وكان موجودا بشرفه الزائرين بمجلس النواب نحو أربعين طالبا من الطلبة الوفديين ، وعند انصرافهم من دار البرلمان قابلهم نحو ستين طالبا من الطلبـة المنتمين للحـزب الوطنى وحـزب الأحـرار الدستوريين والجمعية الشبان المسلمين ، فهتف كل فريق بحيـاة زعمائه فتداخل البوليس وفرقهم بالحسنى » (٣) . وفى يوم ٢٧ يونيـة عرض محمـد محمود على الملك فؤاد قائمة بأشخاص وزارته ، وقد ضمت تلك

---

(١) الأهرام ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٦ يونيه ، أقوال جريدة «المورننبوست»

(٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٦٨٠ ــ ٦٨١ .

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . تقارير الأمن العام ، تقرير سرى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٦ يونيه ١٩٢٨ .

القائمة أسماء كل من أحمد محمد خشبة وابراهيم فهمي كريم ، وهما اللذان استقالا من وزارة النحاس فكافأهم محمد محمود وأشركهم فى وزارته تقديرا منه للدور الذى لعباه فى الاطاحة بالائتلاف . وقال محمد محمود فى خطابه الى الملك « ... وسيكون رائدنا أن يظل الدستور فى حمى جلالتكم ركن الحكم الركين وعماده المتين ، وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد وأمانيها .. كذلك سيكون نصب أعيننا السعى فى تمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام ، وسنحرص فى هذا السبيل على توثيق حسن التفاهم مع الدولة الانجليزية وسائر الدول الأجنبية» (١). ولعل فى قول محمد محمود توثيق حسن التفاهم مع الدولة الانجليزية ما يتنافى مع السبب الذى بنى عليه استقالته من الوزارة ، وهو أن يمضى النحاس فى رفض الانذار البريطانى فى أزمة قانون الاجتماعات . وعلى كل حال فقد صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة فى ٢٧ يونية ١٩٢٨ .

كان الشغل الشاغل للجماهير ـ بعد اقالة الوزارة النحاسية وفض الائتلاف ـ الخوف على الدستور والحياة النيابية ، ففى أعقاب اقالة النحاس اتخذ الوفد بعض التدابير فى حالة حل البرلمان أو تأجيله كما يشير الى ذلك أحد تقارير الأمن العام الذى جاء فيه ما يلى : « علمنا ان الطلبة سيتوجهون مساء اليوم للبرلمان ، فاذا ما حلته الوزارة أو أجلته فسيقومون بعمل مظاهرة » (٢) . وفى مساء يوم ٢٨ يونية عقد مجلس النواب برئاسة ويصا واصف ، وعند حضور النحاس ومكرم عبيد الى دار المجلس قابلهم الأعضاء والطلبة بالهتاف لهما وللوفد ، ثم وقف زكريا مهنا وهتف بحياة الدستور عدة مرات ثم قال « لعنة الله على من يعتدى على الدستور » فردد الطلبة والأعضاء هتافه ، ثم شرع رئيس المجلس فى تلاوة المراسيم ، وفى ذلك الوقت أراد عبد العزيز الصوفانى أن يتكلم فرفض رئيس المجلس وحدثت مشادة بينهما ، فأمر رئيس المجلس باخراجه من الجلسة ، ولكن توسط بعض الأعضاء وانتهى الخلاف ، فقرأ ويصا واصف المرسومين ، الأول بتشكيل الوزارة والآخر بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، ولما حاول حسن يسن ويوسف الجندى الكلام منعهم رئيس المجلس وأنهى الجلسة معلنا انعقاد المجلس يوم السبت ٢٨ يوليو من تلقاء نفسه (٣) . ولم يكن موضوع

---

(١) فؤاد كرم : المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٢٨ .

(٣) مضابط مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، الهيئة النيابية الثالثة ، ص ١٥٧١

تأجيل البرلمان كمقدمة للاطاحة بالحياة النيابية وتعطيل الدستور ليخفى على المصريين الذين سبق أن توقعوه كما تكهنت به بعض الصحف البريطانية فقالت « وسيستعمل الملك حقه الدستورى فيؤجل انعقاد البرلمان شهرا • وقد حدث اجراء شبيه بذلك فى وزارة زيور باشا عام ١٩٢٤ وتبع ذلك حل المجلس اذ لم يتحسن الجو السياسى ، وعلى مسلك الوفديين يتوقف مصير الأمور ، فاما أن يتكرر ما حدث فى سنة ١٩٢٤ فيعيد التاريخ نفسه ، واما أن يتغلب العقل والروية » (١) • وهكذا بدا الانقلاب الثانى على الدستور وهو الانقلاب الذى كان الأحرار الدستوريون هم أبطاله ومنفذوه فانحدروا بذلك الى منحدر شديد الخطورة ، وعادت البلاد القهقرى بعد أن جربت حياة الدستور والحرية •

---

(١) السياسة ، ٢٨ يونيه ١٩٢٨ ؛ لندن فى ٢٧ يونيه لمراسل السياسة الخاص •

الفصل الخامس

مقاومة الانقلاب وعودة الحياة النيابية

كان تأجيل انعقاد البرلمان مقدمة لحل البرلمان وتعطيل أحكام الدستور وحكم البلاد بمراسيم ملكية لها قوة القوانين ، فقبل انقضاء الشهر الذى حدده مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان ، استصدرت الحكومة مرسوما ملكيا آخر لحل البرلمان فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، كما نص المرسوم على تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات . ومنذ تولت وزارة محمد محمود الحكم ، اتخذ حزب الوفد تجاهها أسلوبا عنيفا ، ردت عليه الوزارة بصورة أعنف مما خلع على الوزارة اسم وزارة « اليد الحديدية » فقد اتخذت اجراءات ضيقت على الجماهير وحرمتها من التعبير عن رأيها . وأدى ذلك الى ازدياد الاصرار على مواصلة الكفاح من أجل الدستور وعودة الحياة النيابية ، فقد شهدت تلك الفترة صراعا مستميتا بين الوزارة وحزب الوفد ، انتهى بانتصار ارادة الأمة ـ ممثلة فى حزب الوفد ـ وعودة العمل بالدستور وفشل الملك فؤاد فى محاولته الثانية لاقامة حكم القصر الأوتوقراطى .

أحدث تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ردود فعل داخلية وخارجية ، فقد انقسمت حياله الصحف البريطانية الى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض . فالفريق المؤيد أبدى عطفه على شخصية محمد محمود ونفى ان لبريطانيا دخلا فيما اتخذته الوزارة من اجراءات فقال « تحافظ المقامات الرسمية فى لندن كل المحافظة على موقف حيادى دقيق بازاء الحوادث الحالية بمصر وتعدها مسألة داخلية بحتة . على انه يلوح انها تنظر نظرة

ودية الى الوزارة الجديدة ، لان محمد محمود باشا معروف شخصيا في لنـدن بخلاف النحاس باشا ، لذلك يستطيع أن يعتمد على عطف شخصي عليه في قيامه بمهمته » (١) . كذلك عبرت صحيفة أخرى عن هذا المعنى فقالت « ان المقـامات الرسمية تنظـر الى الوزارة المصرية الجـديدة بعين الاستحسان ، وما ذلك الا لانه يرجى منها أن تعزز التعاون بين بريطانيا ومصر » (٢) . والى جانب ما أظهره ذلك الفريق المؤيد من عطف على محمد محمود وثنائه على اختيار الملك له لرياسة الوزارة ، فقد شن هجوما على شخص النحاس ووصفه بانه لا يملك من الحنكة السياسية والادارية ما كان يملكه سلفه سـعد زغلول (٣) . والحق ان الانجليز هم الذين اختاروا محمد محمود بل فرضوه على الملك فؤاد ، وان استمر الانجليز يذهبون الى أن كل ما يحدث في مصر لا دخل لهم به وانه لا يزيد عن كونه مسألة داخلية ، وقد أكد مستر تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ذلك عندما توجه اليه مستر « مالون » بسؤال في مجلس العموم البريطـاني حول الموقف في مصر عقب تأجيل انعقاد البرلمان ، فأجاب بانه ليس لديه مايقوله عن الحوادث الأخـيرة في مصر فلم يكن للحـكومة البريطـانية دخل فيها (٤) .

أما الفريق المعارض ـ وهو من حزب العمال ـ فقد حمل انجلترا مسئولية ما حـدث بمصر وذهب الى أن « نشر الوثائق المتعلقة بقضـية سيف الدين واقالة النحاس باشا وتعيين محمد محمود باشا وحل البرلمان المزمع كلها حـركات مدبرة في حملة منظمة لسـياسة كلف اللورد لويد بتنفيذها . ويسهل كل السـهولة ادراك هذه السياسة التي ترمي الى احباط الحركة الوطنيـة وافهام المصريين ان لا أحـد يجرؤ على معارضة بريطانيا ويتسنى له أن يأتيهم أو يأتي بلادهم بشيء ، وان الذين يعارضون انجلترا يهـدمون هدما ، أما الذين يتزلفون اليهـا فيوفون أجـرهم بغير حسـاب .... على انه اذا لم يكن هناك سـوى ارغام مصر على قبـول الديكتـاتورية البريطانية ، فان السـير أوستن تشمبرلن واللورد لويد يكونان من الخاسرين في الدور الذي يلعبانه فانهما يجلسان انجلترا في

---

(١) الأهرام ، ٢٩ يونيه ١٩٢٨ ، لندن . لمراسل الأهرام الخاص .

(٢) نفسه ، ٢٩ يونيه ١٩٢٨ ، اقوال جريدة « سكتسمان » لندن في ٢٨ يونيه .

(٣) نفسـه ٣٠ يونيه ، وأل يوليو ١٩٢٨ ، قوال جريدة « شـيفلد » ومجـلة « افريكان وورلد » .

(٤) الأهرام ، ٥ يوليو ١٩٢٨ ، لندن في ٤ يوليو ـ لمراسل الأهرام الخاص .

مصر على حراب » (١) . ولعل هذا الموقف من جانب حزب العمل يتمشى مع محاولته زحزحة المحافظين عن الحكم حتى يتولى هو مقاليد الامور في انجلترا ــ وفعلا حدث ذلك في العام التالي ــ وان لم يستمر حزب العمال على هذا الموقف عند توليه الحكم .

أما عن الموقف الداخلي في البلاد ، فقد اهتز كيان الوفد الى حد كبير، وظهرت الأحزاب الأخرى بمظهر العداء له وربما حدث ائتلاف فيما بين تلك الأحزاب في مواجهته الى الحد الذى سفهت فيه نضاله من أجل الدستور والحياة النيابية ، وقد عبر الحزب الوطني عن ذلك فقال « ونحن وان كنا نأسف لانصراف الأغلبية الى الحرص على الدستور والمنافحة عنه دون الحرص على القضية الكبرى بحذافيرها ، فانا نرى ان الحياة النيابية وسيلة لا غاية أو هي بعض الغاية المنشودة ، ونرى الى جانب ذلك ان الانجليز أوشكوا أن تنجح سياستهم في تحويل التيار الوطني الى نزاع حول الحياة البرلمانية وما يستتبعها من قبض على زمام الحكم وتمتع بمزايا النيابة وأبهتها وكفى ..... وما دامت القضية المصرية معلقة وما دام للانجليز سلطان ولهم تدخل واشراف ظاهر وخفى فـان الحياة النيابية لن تكون كما يجب أن تكون » (٢) . وعلى العموم فقد كثرت المهاترات بين الوفد وبين خصومه خاصة وأنه كان يدرك تماما أن الاقلية انتزعت حقه في الحكم ، فكانت حملة شديدة ضد خصومه وتصديه لهم عنيفا . وفي وسط ذلك الجو الملتهب وجد محمد محمود نفسه حائرا لا يعرف طريقه وماذا يفعل بعد انقضاء مهلة الشهر التي أجل خلالها انعقاد البرلمان ــ لهذا حاول أن يستميل الوفد ويستقطب بعض غضبه تفاديا لحدوث أزمات عنيفة لا تستطيع وزارته التي لا تستند الى أى سند شعبي مواجهتها ، فعرض على الوفد الاشتراك في وزارته بأربعة وزراء ولكن الوفد ــ وقد فقد الثقة بهم ــ رفض ذلك العرض بعد أن تأكد لديه ان الأحرار الدستوريين لا يؤمن جانبهم ، فهم سبق لهم أن لعبوا الدور الأكبر في الاعتداء على الدستور ، ثم ها هم الآن يعيدون الكرة . وتقدم محمد محمود بعرض آخر وهو أن ينعقد البرلمان في الموعد الذى أجل اليه (٢٨ يوليو) دون أن تتقدم الوزارة اليه ببرنامجها ودون أن تطرح مسألة الثقة بها حتى تنتهي الدورة القائمة (٣) . ورفض الوفد العرض الجديد متمسكا بموقفه ورأيه في وزارة محمد محمود ، وقرر متابعة

(١) الأهرام ٣ يوليو ١٩٢٨ ، لندن في أول يوليو ــ أقوال جريدة «صنداى ووركر»
(٢) الأخبار ، ٣٠ يونيه ١٩٢٨ .
(٣) الأهرام ، ١٠ يوليو ١٩٢٨ .

خطته فى مهاجمتها والتصــدى لتصرفاتها حتى يزحزحها عن حكم البلاد ويعيد الدستور والحياة النيابية ٠

كانت محــاولة محمد محمــود ضــم الوفديين الى وزارته معــروفة النتــائج ، ومن المؤكد أنه كان يعــرف ذلك تمــاما ٠ ولكنه تذرع برفض الوفد لكى يواصل تنفيذ المخطط الذى رسمه هو والقصر والانجليز ، ففى ١٨ يوليو وقبل أن تنتهى مدة تأجيل انعقاد البرلمان ــ تقدم الى الملك فؤاد بطلب حل مجلسى البرلمان ، موضحا ان ما دفعه الى ذلك هو رفض الأغلبية التعاون معه ، مما أوجد انقساما خطيرا فى البلاد ، امتدت أثاره الى دوائر الحكومة والى أفراد الأمة مما أدى الى اضطراب العلاقات بين الطرفين ٠ كما أشار محمد محمود الى ان حكومته قد حاولت تلافى أسباب هذا الانقسام والعمل على معالجته فلم تجد لذلك سبيلا الا أن تطلب تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات وحل مجلسى البرلمان بحجة ان وجودهما لا يهيىء للوزارة العودة بالبلاد الى حالتها الطبيعية ، وتأجيل الانتخابات حتى تتضح ارادة الأمة على وجهها الصحيح وتعديل قانون الانتخاب (١) ٠ وحاولت الوزارة تبرير مطالبتها بحل البرلمان وتأجيل الانتخابات رغبة منها فى الخلاص من الوضع القائم « والحاجة الى نظام ثابت مرض يعيد للبلاد وحدتها ويهيىء لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانيها » (٢) ٠ وحررت الوزارة عريضة بهذا المعنى حملت توقيعات من كان موجودا من الوزراء بالعاصمة ٠ أما من كان متغيبا منهم بأوروبا فقد تقدم بخطاب الى الملك فؤاد يؤيد مسلك الوزارة فى حل البرلمان ، فتقدم نخلة المطيعى وزير الزراعــة وحافظ عفيفى وزير الخارجية بعــد عودتهما من أوروبا بهــذه الخطابات الى الملك (٣) ٠ وهــكذا أجمع الوزراء على حــل مجلسى البرلمان وتعطيل الحياة النيابية بالبلاد لمدة ثلاث سنوات ٠ وفى ١٩ يوليو صدر الأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بحل مجلسى النواب والشيوخ وايقاف تطبيق بعض مواد الدستور وجاء فيه « ٠٠٠ يحل مجلسا النواب والشيوخ

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين الدستور ٠ كتاب خطى من وزارة محمد محمود بتوقيع الوزراء الى الملك فؤاد بطلب حل مجلسى البرلمان بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢٨ انظر نص الكتاب الأصلى بالملاحق ٠ ملحق رقم (٥) ٠

(٢) نفس الكتاب السابق ٠

(٣) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ٠ الدستور ــ خطابان خطيان من كل من نخلة المطيعى وحافظ عفيفى الى الملك فؤاد بتاريخ ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٨ ، انظر الملاحق ملحق رقم (٦) ، ملحق رقم (٧)

ويوقف تطبيق المادتين ٨٩ ، ١٥٥ من الدستور » (١) • وبناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا • وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير اجراء الانتخابات والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنا آخر • أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات فسنتولاها طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون (٢) •

موقف القوى السياسية والشعبية من الانقلاب

● **موقف الوفد :**

عمل الوفد جاهدا منذ اقالة وزارة النحاس وما أشيع حوله شخصيا وحول بعض زملائه من اتهامات على تأكيد ثقة جماهيره به وبزعيمه ، فبذل جهودا لدى النواب والشيوخ وأوحى اليهم باستكتاب عرائض فى دوائرهم الانتخابية تعبر عن ثقتهم بالوفد وبزعيمه ـ وقد تزعم هذه الحركة لاستعادة ثقة الجماهير بوفدها كل من أحمد ماهر والنقراشى (٣) • كما لجأ الوفد الى أسلوب آخـر غير الاكثار من أسلوب عرائض الثقـة ، فقد أوعز الى رؤساء لجانه بالقاهرة والأقاليم بالاكثار من عمل حفلات التكريم للنحاس ، هذا فضلا عن أن هذه الحفلات ستكون فرصة لالقاء خطب حماسية ضـد وزارة محمد محمود فى أغلب أنحاء البلاد لاثارة الرأى العام ضدها (٤) • كما حاول الوفد ترويج فكرة أن الانجليز لا يلبثون أن يغيروا موقفهم من الوزارة فيقلبون لها ظهر المجن كما فعلوا مع وزارة زيور من قبل (٥) • وهكذا دأب الوفد على محاولة استعادة ثقة جماهيره التى زعزعتها الى حد كبير وثائق قضية سيف الدين ، وأن يؤكد لها انه لن يبتعد عن الميدان طويلا ، ولم يعدم وسيلة للتنديد بوزارة محمد محمود والتصدى لها •

---

(١) تنص هذه المواد على ضرورة اجراء الانتخابات خلال شهرين على الأكثر فى حالة حل مجلس النواب وعلى أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكام الدستور الا فى زمن الحرب ، او تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت شروط انعقاده •

(٢) الوقائع المصرية ، ع ٦٤ غير عادى بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٢٨ •

(٣) د• الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقارير سياسية ، تقرير بتاريخ ٢ يوليو ١٩٢٨ •

(٤) نفسه : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار بوليس مصر الى مدير عموم الأمن العام بتاريخ ٣ يوليو ١٩٢٨ •

(٥) نفس المصدر : تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٦ يوليو ١٩٢٨ •

وقد نجحت محاولات الوفد هذه وأقبلت الوفود على بيت الأمة لاعلان ثقتها بمصطفى النحاس زعيم الوفد وتأييدها للحزب فى سياسته ، وأبدت روح التضحية والاخلاص فى سبيل صيانة الدستور من عبث العابثين ، فجاءت وفود من الاسكندرية وبنى سويف والدقهلية خطب فيهم مصطفى النحاس منددا بتصرفات وزارة محمد محمود التى لا تمثل الأمة – فى رأيه – بحال من الأحوال وبالتالى لا تهتم بالحياة النيابية ولا بالدستور ، وانما تعمل على العبث بهما (١) . وعندما استوثق الوفد من استرجاعه قسطا كبيرا من ثقة جماهيره اشتد فى مهاجمة الوزارة وخاصة بعد حل البرلمان . فقد قوبل تعطيل الدستور وحل البرلمان بالسخط والاستنكار فى كافة أرجاء البلاد باعتباره حرمانا للأمة من حقوقها التى اكتسبتها بعد نضال مرير . وكان الوفد أول من عبر عن مظاهر الاحتجاج والاستنكار لما حدث فوجه النحـاس نداء الى الأمة فى ٢٢ يوليـو دعاها فيه الى النضال من أجـل دستورها وحريتها وحياتها النيابية ، وحاول استثارة حماسة جماهيرها لاظهار تمسكهم بالدستور وقد جاء فى النداء ما يلى « ...... ان الدستور قائم طالما انكم تريدونه ، محترم اذا كنتم أنتم تحترمونه ، فكونوا واثقين من حقكم ثقتكم من أنفسكم ، ذاكرين دروس نهضتكم فليست هذه المحنة مهما اشتدت بأقسى مما رأيتم فى أيام الأحكام العرفية الانجليزية » . كما حاول الوفد فى ندائه أن يستعيد التلاحم الذى كان قائما بينه وبين الجماهير . فذهب الى أن « وفدكم الذين زعموه فئة قليلة ، وخصصوا مع ذلك لمحاربته سنوات طويلة ، انما هو رمز ارادتكم ، وصوت نهضتكم فلو يهدم أبدا وان تألبت عليه قواتهم اذ الوفد أمة لا نفـاذ لرجالها .... وسيبقى الوفد رافعا علم الجهاد كما رفعه سعد من قبل عاليا ظهورا ، فما كفاح اليـوم الا ذلك الكفاح القديم قد تجـدد لتخليص الدستور من أيدى الرجعيين » (٢) . وهكذا ألقى الوفد القفاز فى وجه وزارة محمد محمود وسعى الى اثارة الجماهير ضدها .

● موقف الحزب الوطنى :

لم يسع الحزب الوطنى رغم ما كان بينه وبين الوفد من خصـومة الا الاحتجاج على تعطيل الدستور . فأصدر فى ٢٦ يوليو بيانا مسهبا جاء فيه « .... لم يكن الدستور منحة فتسترد وقد بذلت فيه الأمة أنهار الدماء والمال وجاهدت الأمة لاسترداده الأعوام الطوال . فكم يكون حكم التاريخ قاسيا على ابن من أبناء هذه الأمة مد يده بسوء الى ذلك

---

(١) الأهرام ، ١٧ يوليو ١٩٢٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ص ٥٨ – ٦٠ .

الدستور » (١) . وختم الحزب بيانه بدعوة الأمة المصرية الى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها (٢) .

● موقف الانجليز :

أما الحكومة البريطانية فرغم ما صرحت به مرارا من انها لا دخل لها بما حدث في مصر ، فقد ادلى تشمبرلن وزير خارجيتها بتصريح في مجلس العموم دل على اقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب فقال « لقد جعل الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من حق ملك مصر والشعب المصرى ، وعندما تدخلت بريطانيا لما رأت عزم الحكومة منصرفا الى اجازة قانون يهدد الأمن والنظام لم تكن تعتمد الا على هذا التصريح أيضا .... لن تسمح لأى سلطة سواء كان هناك دستور أم لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات التى أشار اليها التصريح... فمهما كان نوع الحكومة التى يختارها الملك وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا فى حسابهم هذه التحفظات ، ويعطوا بشأنها الترضيات اللازمة الى أن يحين الوقت الذى يستعدون فيه لأن يعقدوا معاهدة مع انجلترا » (٣) . وجرت محاولة تنفى تدخل انجلترا فى الأمر على اعتبار انها لا تهتم بشىء سوى الحفاظ على التحفظات الأربعة وقد عبرت احدى الصحف عن ذلك بقولها « ... على انه لا يهم الحكومة البريطانية سواء من الوجهة القانونية أو الرسمية اذا كان الدستور المصرى قد انتهكت حرمته ولا يهمها لأية غاية انتهك ..... وان الحكومة البريطانية لا تهتم بالتجربة التى يقوم بها محمد محمود باشا الا اذا مست هذه التجربة فى وقت من الأوقات تحفظا من التحفظات الأربعة . وتوجد فى دور الحكومة رغبة جلية صادقة فى عدم الاشتراك فى أى رأى يتعلق بالأمر » (٤) . وتعلق الجريدة على ذلك الموقف من جانب الحكومة البريطانية بقولها « ... ومع ذلك من دواعى الدهشة أن ترضى الحكومة بالتمسك بموقفها الرسمى وعدم الاكتراث بشئون مصر الداخلية ، لانه ما دام الوفد متمتعا بالأغلبية وما دامت الحياة النيابية معطلة فى مصر ، فان التأثيرات السياسية تميل الى اتباع طرق العنف والشدة ، والواقع انه لا يتوقع أحد ممن يؤمنون بالحقائق أن يتقبل الوفد فى صمت وسكون

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ج ٢ ص ٥٤ ــ ٥٧ .

(٢) نفسه ، ص ٥٧

(٣) نفسه ، ص ٥٣ .

(٤) الأهرام ، ٢١ يوليو ١٩٢٨ لندن فى ٢٠ يوليو أقوال جريدة « المانشستر جارديان »

شكلا من أشكال الحكم القهرى مدة ثلاث سنوات » (١) . ومن الواضح ان تلك الصحيفة تنعي على الحكومة البريطانية موقفها وكذلك تتنبأ مقدما بموقف الوفد . ولم تكن تلك الجريدة وحدها هى التى تنبأت بموقف الوفد ، بل أجمعت معظم الصحف البريطانية على ذلك وتنبأ بعضها بان الوفد سيأتى بما يخل النظام (٢) . ورأى البعض الآخر اقرار الانقلاب الذى حدث مستندة فى ذلك على ان الوفد عندما يكون فى المعارضة لا فى الحكم فانه يكون « قوة مفسدة » فى البلاد . وهكذا فان « القرار الخاص بحكم البلاد من دون برلمان أمر يكاد يكون لا مناص منه لانه متى حبطت الوسائل الدستورية المعتادة ، فان الحكم المطلق يصير البديل الوحيد للفوضى » (٣) . عبرت الصحف الفرنسية عن رأيها فى حل البرلمان ، فنبهت الى خطورة الحالة الناجمة عن هذا الاجراء ملمحة الى الأسباب الكامنة وراءه من حيث أن محمد محمود لم يتمكن من نزع سلاح المعارضة الوطنية فوجد نفسه فى مأزق لا منفذ له ، لأن مجلس النواب سيقترع ضده حتما اذا تقدم اليه ـ ومن هنا لم ير الملك وسيلة غير حل البرلمان . كما لمحت الى أن المقامات السياسية وجدت فى الانقلاب « مقدمة لمشاكل جديدة تحول دون استمرار الأمة فى سيرها السلمى نحو الاستقلال » (٤) . وقد انقسمت الصحف الفرنسية الى فريقين أحدهما مؤيد للانقلاب على الدستور ومقر لما حدث من اجراءات تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات والآخر معارض ويحمل بريطانيا المسئولية .

وزارة محمد محمود والحريات :

وليت وزارة محمد محمود الحكم وهى تدرك تماما انها غير ممثلة للأمة ولا هى وليدة ارادتها ، فاعتزمت أن تمضى فى الحكم رغم ارادة الشعب ، وفى سبيل ذلك عطلت الدستور ، ولجأت الى سياسة الاضطهاد واهدار الحريات لتثبيت مركزها المتداعى ، مما أطلق عليه أنصارها اسم « اليد الحديدية » ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة (٥) . وعندما أرادت حكومة محمد محمود التصدى للوفد ، قامت بضربه فى الهيئات

---

(١) الأهرام ، ٢٨ يوليو ١٩٢٨ .
(٢) نفسه ، ٢١ يوليو ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٠ أقوال جريدة « الديلى اكسبريس »
(٣) نفسه ، لندن فى ٢٠ أقوال جريدة « سكتسمان » .
(٤) نفسه ، باريس فى ٢٠ أقوال جريدة « البتى باريزيان »
(٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٧٠ .

والطبقات التى تؤيده ، فقد أصدرت أوامرها الى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة فى محاولة من جانبها لعزلهم عن الحركة الوطنية ، ومن خالف أوامرها كان عرضة للعزل من وظيفته (١) . كما حاولت الوزارة عزل الطلبة عن الحركة الوطنية فأصدرت فى ١٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون بحفظ النظام فى معاهد التعليم ، يعاقب على دعوة طلبة المدارس او الكليات الى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها ، أو تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام اليها أو الى حضور اجتماعات سياسية ، أو الاشتراك بأية طريقة فى تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة الى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية (٢) . كما أصدرت الوزارة قانونا جديدا لتأديب المحامين ووسعت من سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس ، وأبلغتهم انهم غير مسئولين عن أعمالهم الا أمامها (٣) . وأعادت العمل بقانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١ ، والذى يجيز تعطيل الصحف والغاءها اداريا . واستنادا الى هذا القانون ألغت رخص مائة صحيفة وعطلت كثيرا من صحف المعارضة ، فعطلت جريدة « البلاغ » ومجلة « روز اليوسف » أربعة أشهر ، وجريدة « وادى النيل » تعطيلا نهائيا وأنذرت جريدة « الأهرام » وجريدة « لا باترى » الفرنسية وجريدة « كوكب الشرق » ثم عطلت نهائيا « كوكب الشرق » و « الوطن » و « الأفكار » و « روز اليوسف » (٤) . كما أصدرت القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات بما لم يكن يحلم به الانجليز أنفسهم وذلك تضييقا لحق الاجتماع ، واستخدمت أساليب الضرب والحبس والايذاء فى قمع حركات المقاومة (٥) . وقد أسفرت هذه الاجراءات التى اتخذتها الحكومة عن اشتداد الجماهير فى التصدى لها ومقاومتها والكفاح من أجل الدستور والحياة النيابية .

(١) عبد الرحمن الرافعى فى المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧١ .
(٢) نفسه ، ص ٧١ ــ ٧٢ .
(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٨٨ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٧٠
(٥) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٨٨ .

منع الحكومة انعقاد البرلمان واصرار النواب على عقده :

وعندما تلى مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر فى جلسة مجلس النواب فى ٢٨ يونية ١٩٢٨ جاء فى قرار المجلس انه « يؤجل انعقاد المجلس شهرا على أن ينعقد من تلقاء نفسه فى الساعة السادسة من مساء يوم السبت ٢٨ يوليو » (١) . ولما كان النواب والشيوخ يعتبرون مرسوم حل البرلمان باطلا فقد اعتزموا عقد البرلمان فى داره فى الموعد المحدد ، وقد قرروا ذلك فى اجتماع عقدوه بالنادى السعدى يوم ٢٤ يوليو ، وقد جاء بقرارهم « ومن حيث ان هذا القرار ما زال قائما ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور لان ذلك باطل بطلانا أصليا لمخالفته لدستور البلاد . ومن حيث أننا أقسمنا اليمين على احترام الدستور الذى هو حق الأمة المقدس ، لذلك سيجتمع المجلسان فى يوم السبت ٢٨ يوليو ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء تنفيذا لأحكام الدستور » (٢) . وقد وقع معظم النواب والشيوخ ذلك القرار وأعلنوه للأمة ، وقرروا الوصول الى غايتهم سلميا دون حدوث صدامات بينهم هم وجماهيرهم وبين سلطة الوزارة ، خاصة وان تلك الرغبة فى عقد البرلمان كان يحول دونها اغلاق الحكومة أبواب قاعتى مجلس النواب والشيوخ التى ختمت بالجمع الأحمر وتسلمها مفاتيحها . فاتفق فى اجتماع ٢٤ يوليو على أن يطلب ويصا واصف باعتباره رئيس مجلس النواب ، ومحمود بسيونى باعتباره وكيل مجلس الشيوخ - اذ بقى منصب رئيس المجلس شاغرا بعد وفاة حسين رشدى - الى محمد محمود باعتباره وزير الداخلية أن يسلمهما مفاتيح البرلمان وفض الجمع عن أبوابه وقد كتب كل منهما خطابا له بهذا المعنى (٣) .

وكان رد وزارة محمد محمود على طلب رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ ، أن حشدت قوات البوليس والجيش واتخذت جميع التدابير التى تكفل عدم اجتماع مجلسى البرلمان فى دورهما فقد أقفلت جميع الطرق المؤدية الى دار البرلمان ، ثم بثت العيون والارصاد للتجسس على المكان الذى يختاره أعضاء البرلمان للاجتماع فيه لمنعه ،

---

(١) مضابط مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، جلسة ٢٨ يونيو ١٩٢٨ . ص ١٥٧٢ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ج ٢ ص ٦٠ .
(٣) نفسه ص ٦٠ - ٦١ .

ولكنهالم تهتد اليه (١) • وعنـدما لم ترد الحكومة على الخطابين سـالفى الذكر ، توقع النواب والشيوخ أن تمضى الوزارة فى خطتها متحـديه ارادتهم فتعمل على منع الاجتماع بالقوة • واتخذ النواب قرارا بضرورة سلوك خطة سلمية تتيح لهم عقد البرلمان دون الاصطدام بقوى الحكومة • فانتخب أعضاء مجلس النواب الوفديين نائبا عن كل مديرية أسروا اليه بأن مكان الاجتماع سيكون دار مراد الشريعى (٢) • وفى هذه الحالة أمكن النواب أن يفوتوا على الحكومة خطتها الخاصة بمقاومة عقد البرلمان وظل أمر مكان الاجتماع سرا لدى عدد قليل من النواب ، واستطاع كل منهم أن يصطحب معه نواب مديريته الى دار الشريعى وان لم يكن عدد النواب الذين حضروا كبيرا ، وذلك بسبب الطريقة التى اتبعت فى ابلاغ النواب بمكان الاجتماع وما أحيط به من سرية تامة ، هذا فضلا عن ان وزارة « اليد الحديدية » قد بذلت الكثير من الجهد لاحباط فكرة اجتماع البرلمان فى أى مكان ، خاصة وان محمد محمود كان أحد أبطال اجتماع الكونتننتال عام ١٩٢٥ فكان على علم ببعض التدابير التى تتخذ فى تلك الأحوال • وعلى العموم فان هذه العوامل مجتمعة لم تساعد على أن يحضر الاجتماع عدد كبير من النواب • ويشير أحد التقارير الى ان عدد الحاضرين كان سبعين نائبا (٣) • وفى نفس الوقت يشـير الى النواب أنفسـهم ذكروا عقب الاجتمـاع ان عددهم كان ١٧٥ نائبا (٤) • وعلى الرغم من التفاوت الهائل بين الرقمين فمن الواضح ان كاتب التقرير يحاول تبسيط الأمور والاستهانة بشأن الاجتماع فيذكر ان عدد النواب لم يشكل أغلبية • فى حين ان النواب أنفسهم يشيرون الى انهم أغلبية المجلس • ومهما يكن عدد النواب ، فقد كان ذلك الاجتماع تاريخيا مما أعاد الى الأذهان تجربة الكونتننتال عام ١٩٢٥ ، فقد اجتمع مجلس النواب برياسة ويصـا واصف وسكرتارية يوسف الجندى وعبد الرحمن عزام • وقرر النواب ان البرلمان قائم وأن الوزارة ثائرة على الدستور وأعلنوا عدم ثقتهم بها وأصدروا بذلك قرارا تاريخيا ينم عن تمسك الوطنيين بحقوقهم وحقوق الأمه جـاء فيه « نظرا لأن الحـكومة حالت بقوة الجيش والبوليس دون

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ •

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير رقم ٩٤٢ بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٢٨ •

(٣) نفس التقرير السابق •

(٤) نفس التقرير السابق •

اجتماع البرلمان في داره ، اجتمع كل من مجلسى الشيوخ والنواب بدار آل الشريعى وصادق كل منهما على ما يأتى : لقد جاهد الشعب المصرى من نصف قرن مضى فى سبيل الدستور الذى هو حقه المقدس حتى ناله ٠٠٠٠٠ وبينما ظل السلام يرفرف على الأمة اذ ببضعة أشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ بثورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلابا خطيرا فى حياتها السياسيه والاجتماعية ٠٠٠٠ فعطلوا الدستور وعطلوا البرلمان وقضوا على الحريات التى كفلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع واعلنوا فى البلاد حكم ارهاب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد فى داره » (١) ٠ كما أشار القرار الى عدم دستورية حل المجلسين واعتبر أمر حله باطلا بطلانا أصليا وذلك لان مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقا (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحا الا اذا كان الأمر الصادر بحله مشتملا حتما على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين ٠ كما أشار القرار الى أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الأولى من الدستور ٠ وفى ختام القرار قرر المجلس ما يأتى :

أولا — ان البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور ٠

ثانيا — يقرر المجلس ان هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم ٠

ثالثا — ان كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلا ٠

رابعا — ان كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقيات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها يعتبر باطلا وغير ملزم للأمة ٠

خامسا — يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته الى السبت الثالث من شهر نوفمبر ١٩٢٨ (٢) ٠

واتخذ مجلس الشيوخ نفس القرار وان لم ينص على عدم الثقة بالوزارة التى هى من اختصاص مجلس النواب وحده ، وانما نص على عدم تأييد المجلس للوزارة ٠ وفى نهاية جلسة المجلسين أقسم النواب

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٦٤ — ٦٥ ٠
(٢) نفسه ، ص ٦٦ ٠

والشيوخ اليمين على أن يحافظ كل منهم على الدستور ويدافع عنه بكل ما أوتى من جهد وعزم (١) • فكان ذلك أولى الخطوات التى اتخذها الوطنيون للدفاع عن دستورهم والتصدى لوزارة « اليد الحديدية » •

سفارة الوفد الى أوربا :

منذ بداية انقلاب محمد محمود والوفد يسعى لمناوأة الوزارة فى كل مكان ، فبعد ان استرد ثقة جماهيره به ، عمل على ان يكسب الرأى العام الأوربى عامة والبريطانى خاصة الى صف قضية الديمقراطية فى البلاد • فالى جانب الدكتور حامد محمود الذى كان موجودا فى انجلترا فى ذلك الوقت ، قرر الوفد ان يرسل بعض أعضائه للحاق به للقيام بدعاية واسعة النطاق والتنديد بتصرفات المندوب السامى جورج لويد توطئه لاستبداله على اعتبار أن جميع الأزمات التى مرت بها البلاد ــ وعلى رأسها أستقالة وزارة النحاس وتعطيل البرلمان ــ كانت بفعل تدبيره (٢) •

ركز الوفد أهمية كبرى على النشاط الدعائى له فى أوربا ، فعندما كان الدكتور حامد محمود بلندن زوده الوفد بمبالغ كبيرة من المال للقيام بدعاية كبيرة هناك • ولكنه لم يستطع النشر فى الصحف البريطانية ولهذا قرر نقل نشاطه الى باريس (٣) • ولم يفت ذلك الموقف من جانب الصحافة البريطانية فى عضد الوفد فقرر ايفاد مكرم عبيد سكرتيره العام ليلحق بالدكتور حامد محمود فى لندن ويشترك معه فى القيام بحملة دعائية واسعة النطاق وقد سافر مكرم عبيد يوم ٤ أغسطس ١٩٢٨ ولكنه لم يصل الى انجلترا الا بعد أن مر ببرلين ليكسب لصف الحياة النيابية فى مصر قرارا من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد هناك فى شهر أغسطس (٤) • وكانت مصر قد قررت الاشتراك فى ذلك المؤتمر قبل حدوث الانقلاب ، ولكن عندما تقرر افتتاحه كان الدستور معطلا ورغم ذلك فقد قرر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٦٦ •

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الامناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٢٨ •

(٣) نفسه ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٢٨ •

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٣ •

المعطل حضوره ، فحضره عن النواب ويصا واصف رئيس المجلس ومكرم عبيد ومحمد صبرى أبو علم وأحمد حافظ عوض ، وحضره عن الشيوخ مراد الشريعى وكامل صدقى وعلوى الجزار والدكتور عبد الحميد فهمى ، فدافعوا عن حق الأمة فى الدستور (١) • وقد ألقى مكرم عبيد خطبة طويلة فى المؤتمر ضمنها اقتراحا ليوافق عليه المؤتمر يقضى « باستنكار الديكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر » • وقرر المؤتمر « استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى ايقاف النظام البرلمانى ، وان كل تعديل للنظام البرلمانى لا يمكن قبوله الا اذا كان جاريا طبقا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد » (٢) • ومن الواضح ان صدور هذا القرار هو بمثابة الادانة العالمية للانقلاب واستنكار حدوثه ، وان لم يشر الى الحراب البريطانية رغم ان التشهير ببريطانيا قد وقع فعلا فى أوسع المجالات العالمية •

وعلى أى حال فقد وصل مكرم عبيد الى انجلترا ليقود حملة دعاية نشطة استهدفت:

أولا ـ الدفاع عن الحياة النيابية ، وتفنيد الحجج التى ساقها محمد محمود لتعطيلها •

ثانيا ـ التشهير والتنديد بحكومة محمد محمود أمام الرأى العام البريطانى •

ثالثا ـ اقناع هذا الرأى العام البريطانى بمسئوليته عن قيام الحكم الأوتوقراطى فى مصر •

رابعا ـ ازالة أى شك تبادر الى الأذهان فى تطرق الضعف الى الوفد بعد وفاة سعد زغلول واقناع الرأى العام البريطانى بان تجاهل الوفد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة •

خامسا ـ قطع الطريق أمام محمد محمود حتى لا يتمكن من ابرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصرى (٣) • وفى لندن قد اتبع مكرم عدة أساليب لتحقيق هذه الأهداف منها الكتابة فى الصحف ، والقاء الخطب فى الاجتماعات التى تعقد لهذا الغرض ، والاتصال بأعضاء مجلس

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٦٧ •
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٣ •
(٣) نفسه ، ص ٦٩٤ •

العموم البريطاني ثم القيام بالمظاهرات المنظمه في لندن . وكل هذه الأساليب لم يكن من بينها الاتصال المباشر بالحكومه البريطانيه وانما كانت محاولات لاقناع الرأى العام البريطاني وتحريكه للضغط على حكومته كي تتخلى عن الحكم القائم في مصر ، وتعددت محاولات مكرم لاقناع الرأى العام فكتب مقالا ندد فيه بتصرفات وزارة محمد محمود وألقى بالمسئولية على عاتق الحكومة البريطانية فقال « ان الشعب المصرى يعتقد ان جانبا كبيرا من تبعة هذه الأمور كلها تقع على عاتق انجلترا ، لان الوزارة المصرية لا تجرؤ على احداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكنة على تأييد القوات البريطانية ، وكل انسان في مصر يعرف ذلك » . ومن ثم أكد مكرم على استحالة هدم الوفد وندد بالسياسة التى لا تحقق الا الضغينة والبغضاء وتزيد حل المسألة المصرية بصعوبة (١) . ومن ناحية أخرى شرع مكرم يجرى اتصالات بأعضاء البرلماني البريطاني وعلى الأخص أعضاء حزب العمال المستقل ، مما يدل على أمل المصريين في أن يحصلوا عن حزب العمال على شيء برغم سابق تجربتهم معه في وزارة سعد . وعلى العموم استطاع مكرم أن يحضر اجتماعا عقده فرع الحزب في لندن وخطب فيه مدافعا عن مصر ، ثم أعقب ذلك الاجتماع توجيه عدة أسئلة في مجلس العموم من جانب المعارضة الى وزير الخارجية كي يدلي للمجلس ببيان عن دور بريطانيا في الانقلاب الأخير في مصر ، وكان من نتيجة ذلك أن تألفت لجنة داخل مجلس العموم من جميع الأحزاب برئاسة اللورد بنتنك *Bentinck* للعناية بالمسألة المصرية (٢) .

وهكذا استطاع وفد الدعاية في أوربا عامة وفي لندن خاصة أن يحقق كسبا للقضية الوطنية فقد أثار قطاعا من الرأى العام البريطاني لا يستهان به ضد الحكومة البريطانية وتجلى ذلك في مناقشات مجلس العموم البريطاني التى بلغت حد توجيه الاتهام للحكومة البريطانية بأنها مسئولة عن الديكتاتورية القائمة في مصر . كما استطاع الوفد أن يسعى الى تدبير المظاهرات في لندن ، ففي أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود لها ، دبر عقد اجتماع لمندوبى عشرين جمعية مصرية في بريطانيا والبلاد الأوربية تقرر فيه رفع عريضة الى الملك يطلب اعادة الحياة النيابية ، ثم خرج المجتمعون وعددهم ٨٧ وركبوا عددا من السيارات سارت بهم في شوارع لندن الرئيسية في شكل مظاهرة الى المفوضية المصرية يحملون

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٤ ــ ٦٩٥ .

(٢) نفسه ، ص ٦٩٥ .

لافتات كتب عليها « مصر تحتج على تعطيل البرلمان » و « وزارة محمد محمود لا تمثل الشعب » . ثم قدم مندوبا جمعيتي لندن وباريس العريضة الى رجال المفوضية لتقديمها الى الملك (١) . وعلى العموم فقد نجحت سفارة الوفد الى اوربا مما شجعه على تنظيم حركة فى جميع المديريات لارسال وفود الى الاسكندرية لاستقبال العائدين من أوربا الذين حضروا تمثيل مصر فى المؤتمر البرلمانى الدولى (٢) . كذلك أعلن الوفد عن تنظيمه لحفله كبرى تقام فى مدينة الاسكندرية بعد وصولهم مباشرة احتفاء بهم وتعبيرا عن فرحة الوفد ومن خلفه الجماهير بهذا النصر الذى حققوه لصالح قضية الديمقراطية وصيانة الحياة البرلمانية .

وفى الداخل لجأت صحف الوفد الى وسيلة فعالة لمناوأة وزارة محمد محمود فدعت الجماهير وعامه الشعب للامتناع عن دفع الضرائب (٣) . ونتيجة لما اتخذته الحكومة من اجراءات ضد الصحافة وتعطيلها وضد حرية الاجتماع وكبت الحريات انتشرت الاجتماعات السرية وتفشى طبع المنشورات الثورية التى كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها (٤) . وفى نفس الوقت الذى ساد فيه النضال السرى ضد وزارة محمد محمود ، لجأ الوفد الى وسيلة أخرى علنية ، فقد حاول استخدام جرائد بعض الدول العربية بعد تكميم أفواه الصحافة فى مصر ، فقام بدعاية واسعة النطاق فى جرائد لبنان وفلسطين وسوريا ضد وزارة محمد محمود . وقد كان لصحف تلك البلاد مراسلون فى القاهرة استطاع كتاب الوفد أن يتصلوا بهم ليرسلوا الى صحفهم ما يرى الوفد نشره ضد الوزارة ، كذلك حاول الوفد ـ بعد تعطيل جرائده اليومية نهائيا ـ اصدار جريدة يومية أخرى كانت متوقفة عن الصدور ، وقد حاول كل من توفيق دياب ومحمود عزمى اصدارها ولكن تبين لهما ان وزارة الداخلية قد ألغت رخص كل الجرائد اليومية التى لا تصدر بانتظام (٥) .

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٦ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٣) الأهرام ، ٢٢ يوليو ١٩٢٨ لندن فى ٢١ » من حديث محمد محمود لمراسل جريدة « التايمز » بالاسكندرية .

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٩٢ ـ ٦٩٣ .

(٥) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٩ اغسطس ١٩٢٨ .

ولم يقتصر تكميم أفواه الصحف على الصحف المصرية بل امتد الى بعض الصحف الأوربية ، ويشير الى ذلك أحد تقارير المفوضية الملكيه المصرية بجنيف مؤكدا ما حاولته الحكومة بكل أجهزتها من عدم التعرض للانقلاب الذى حـــدث أو التنــديد به داخليـا وخارجيا فقال التقرير « ... أما الحالة بعد صدور الأمر الملكى بتأجيل البرلمان ، فانى عملت كل اللازم هنا مع جميع الجرائد بأن تكون فى حيز الاعتدال وفعلا حصل ما رجوته ولم يحصــل أى شىء مطلقا يحقق أى مسعى يراد منه تغـير الحقيقة ، أو يحقق أى غرض يراد منه بيان ان التأجيل فى غير محله(١) . وربما أشار ذلك التقرير الى بعض المحاولات التى بذلت للنشر فى جرائد جنيف لمهاجمة الانقلاب ، ومن المحتمل أن تكون سفارة الوفد الى أوربا قد حاولت وتصدت لها المفوضية الملكية المصرية بجنيف . وعلى العموم فان محاولة الوزارة اخفاء مخازيها امتدت الى خارج مصر ، وان كنت أعتقد انها لم تحقق نجاحا يذكر فى هـذا الشأن فحرية الصحافة مكفولة فى أوربا ، ولكنى أعتقـد انها نجحت فى فرض سياسة الارهاب واتخـاذ المعارضين بالشدة والحزم أكثر مما يتطلبه الموقف .

الوفد والقصر :

وحين أخفقت الجهود التى بذلهـــا الوفد فى مختلف المجالات لجأ الى التقرب من القصر . فمنـــذ بداية الانقلاب والوفد وجماهيره يرون ضرورة الرجوع الى القصر للاستنكار والاحتجاج على تعطيل الحياة النيابية فى محاولة منه لتخفيف حدة التوتر القائم بينهما (٢) . وذلك برغم ما بين الطرفين من علاقات سيئة . وقد أكد فتح الله بركات ــ أحد أقطاب الوفد على أيام سعد زغلول ــ على ضرورة تحسين العلاقة بالقصر فقال « والرأى عندى ان الوفد لا تقوم له قائمة ما لم يحسن صلاته بالعرش ويزيل الأثر السىء الذى تركته بعض الآراء المتطرفة فى مهاجمة صاحب التاج الذى يجب أن يكون مقدسا . ولست أرانى بحاجة الى التدليل بالفائدة الكبرى التى يجنيها الشعب من اخلاص أحزابه للسدة الملكية » (٣) . وعلى كل

(١) د. الوثائق القومية ، تقارير سياسية ، تقرير من جنيف دون توجيه بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٨٨ .

(٣) دار الوثائق القومية وثائق عابدين . تقارير الأمن العام ، تقرير بدون توجيه بتاريخ ١٧ يناير ١٦٢٩ . ومرفق به نص حديث فتح الله بركات مع مراســـل جريدة « فتى العرب » التى تصدر فى دمشق .

حال فسواء كانت تلك رغبة الوفد أم ان فتح الله بركات كان يعبر عن وجهة نظره هو ، فان واقع الأحداث التالية يوضح ان الوفد لجأ الى هذا الأسلوب دون اقناع كامل من جانبه مما يوضح ان الوفد لم يترك سبيلا لمناوأة الوزارة والدفاع عن قضية الحياة النيابية والدستور الا واتخذه ٠

ومما يوضح ان الوفد كان يبذل مساعيه لدى القصر على كره منه هذه الواقعة التى يرويها أحد التقارير ٠ فقد ظهرت فكرة التوجه الى ساحة الملك من جانب بعض النواب الوفديين بطلب عودة الحياة النيابية ، ولكن تلك الفكرة لقيت معارضة من النحاس باشا زعيم الوفد ـ ويصور هذا التقرير ذلك بقوله « منذ ثلاثة أسابيع اجتمع كل من يوسف رشاد باشا وعشرة من أعضاء الوفد والنواب والشيوخ السابقين لدى دولة مصطفى النحاس باشا فى بيت الأمه ، وقد اقترح رشاد باشا ان يؤلف وفد من الشيوخ والنواب يحمل عريضة لحضرة صاحب الجلالة الملك موقعة من سائر النواب والشيوخ والوزراء الوفديين السابقين يلتمسون من جلالته اعادة النظر فى مرسوم حل البرلمان والنظر فى اعادة الحياة النيابية ٠٠٠ وان الذين يوقعون على هذه العريضة هم من رعايا جلالته المخلصين وانهم اذا كانوا قد تحدوا مرسوم الحل باجتماعهم مرتين فانما كان تحديهم موجها للوزارة التى أشارت على جلالته بتعطيل الحياة النيابية » (١) ٠ وقد أحدث ذلك الاقتراح الذى تقدم به يوسف رشاد انقساما فى الرأى ، فقد أيده البعض وعارضه البعض الآخر (٢) ٠ فقد عارضه النحاس على أساس أن « عملا كهذا بعد طرد زعيم الوفد وزملائه من الحكم ، وما جرى حتى الآن لا يمكن بعده أن يتوجه الوفديون نحو القصر ، الذى لم يكلف حتى مدير الغربية بتعزيته فى وفاة والدته » ٠ وبعد نهاية الاجتماع توجه النحاس الى النادى السعدى حيث التقى بعدد من النواب والشيوخ فأبلغهم بما دار بينه وبين يوسف رشاد الذى كان قد أصر على عرض الأمر على « أم المصريين » السيدة صفية زغلول ،

---

(١) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، تقارير الأمن تقرير بدون توجيه بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٢٨ ٠

(٢) كان المؤيدون كل من يوسف رشاد ، اللواء على فهمى ، الشيخ أحمد أبو سديره والشيخ محمد نصار وكان المعارضون كل من فخرى عبد النور ومحمد صبرى أبو علم والنقراشى وراغب اسكندر وعبد الحميد البنان ٠

فأخبرته ان من رأيهـا ألا يظهر الوفد بمظهر العداء للقصر (١) ٠ ورغم الانقسام الذى أحدثه هذا الاقتراح فى صفوف الوفد ، فانه لم يؤثر على نضاله خاصة وقد تجلت براءة زعيمه النحاس باشا وزميليه فى قضية الوثائق ٠

الوفد وحكم البراءة فى قضية الوثائق :

كانت وزارة محمد محمود قد أقدمت فى ٨ ديسمبر ١٩٢٨ على احالة مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى الى مجلس تأديب المحامين ، بدعوى اخلالهم بشرف مهنتهم لاتفاقهم فى ١٧ فبراير ١٩٢٧ مع والدة أحمد سيف الدين على أتعـاب باهظة لرفع الحجر عنه وتسلم أملاكه ، واتهمتهم الحكومة بالمبالغة فى الأتعاب ، وان الاتفاق روعى فيه ما لهم من المراكز السـياسية وما لهم من النفوذ ٠ وعلى كل حال فقد نظرت القضية أمام مجلس التأديب وكان مؤلفا برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف وعضوية كل من محمود سامى ، وبهى الدين بركات ، وعبد الحكيم عسكر المستشارين بالمحكمة وعبد الخالق عطية المحامى مندوبا عن نقابة المحامين ٠ وقد ترافع عن النحاس وزميليه كل من مكرم عبيد ، حسن صبرى ، محمد نجيب الغرابلى ، محمود بسيونى، سلامة ميخائيل ، محمد يوسف وكامل صدقى ٠ وأصدر المجلس حكمه ببراءة النحاس وزميليه فى ٧ فبراير ١٩٢٩ وأثبت المجلس فى أسباب حكمه تزييف بعض عبارات الترجمة العربية التى نشرت لبعض الوثائق المحررة أصلا بالتركية ، وتصيد الشهود فى القضية ليشهدوا زورا لصالح الاتهام (٢) ٠

أثار ذلك الحكم قلق الوزارة على مصـيرها فقد كان ادانة لها على تصرفاتها وعلى مبررات قيام حكمها ، وكان من نتيجته أن استعاد الوفديون ثقتهم بأنفسهم وثقة جماهيرهم بهم مما أدى الى اشتدادهم فى موقفهم من تلك الوزارة ٠ وعلى العموم فقد أثار ذلك الحكم غضب الوزارة وقلقها فاصدرت فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ مرسوما بقانون بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة ، فجعلت محاكمة المحامين من اختصـــــاص محكمة النقض والابرام بصـفة مجلس تأديب بدلا من هيئة التأديب التى كانت مؤلفة

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير بدون توجيه ولا توقيع بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٨ ٠

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٧٥ ـ ٧٦ ٠

بموجب اللائحة القديمة ، والتى كان ينوب فيها عضو عن مجلس نقابة المحامين ، فنص المرسوم الجديد على أن يحاكم المحامون أمام محكمة النقض والابرام بحيث لا يكون للنقابة ممثل فى هيئة المحاكمة وجعل اجتماعها بجلسة سرية (١) . وقد أثار ذلك الاجراء الذى اتخذته الحكومة دهشة المحامين فى مصر ، ففى أعقاب صدور حكم البراءة استنكر المحامون تقديمهم للمحاكمة ، وعبر أحد المحامين عن ذلك بقوله « ... لأول مرة فى تاريخ المحاماة فى مصر تقدم قضية تأديبية عن أتعاب المحاماة وواجبات المحامين بالشكل الذى ظهر فى تقرير الاتهـام فى تلك القضية ، ولذلك نظـر المحامون المصريون جميعا الى هذه القضية نظرة أخرى ، لان الفصل فيها يعتبر دستورا أو تقاليد للمحاماة فى مصر ، وخاصة وان حكم المجلس قد تضـمن ان للمحامى الحق فى أن يقـدر لنفسـه ما يشـاء من الأتعاب .. الخ » (٢) . وملخص الأمر ان حكم البراءة كان بمثابه عودة الروح للوفد ، فقد تأكد لديه ان ذلك الحكم سيكون له رد فعله المباشر لدى الدوائر السياسية فى لندن ، وانه سيكون فاتحة عهد جديد تغير فيه انجلترا سياستها . وساد هذا الاعتقاد لدى الوفد الى الحد الذى جعله يفكر فى ايفاد مكرم عبيد فى سفارة أخرى الى انجلترا ليقوم بالدعايه هناك لصالح الوفد والحياة النيابية (٣) . وان لم يكن للحكم تأثير على السياسة البريطانية ولا على موقف القصر من الوفد ، فالاتفاق بينهما قائم والمصالح مشتركة فى تعطيل الحياة النيابية ، ولم يكن ينتظر من بريطانيا أن تتخلى عن تأييدها لمحمد محمود دون أن يكون لذلك ما يبرره (٤) .

وفى أعقاب صدور حكم البراءة لجأ الوفد الى الأسلوب الذى رفضه النحاس من قبل ، فبدأ فى التوجه الى القصر الملكى بطلب اعادة الحياة النيابية الى البلاد ، وأخذ يعد العرائض التى كان من المتوخى أن تتقدم بها مختلف القطاعات التى تؤيده فى الشعب المصرى ، وقد أعد الوفد صيغة موحدة للعريضة جاء فيها « يتشرف الموقعون على هذا من أفراد شعبكم المتعلق بعرشكم الكريم بأن يفزعوا الى سـدتكم العلية مما نزل بالبلاد بسبب تعطيل الحيـاة النيابية تعطيلا فعليا أدى الى حرمانها من

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٧٦ .
(٢) الأهرام ، ١٨ فبراير ١٩٢٩ .
(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٢٩ .
(٤) نفسه : تقرير سرى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٩ .

حرياتها المقدسه ، والى تصرف الوزارة فى شئون الأمة المحبوبة من غير رقابة ممثليها .... لذلك نلتمس من جلالتكم أن تصدروا أمركم الكريم بعودة الحياة النيابية فعلا الى البلاد » (١) . كما أوعز الوفد الى النواب والشيوخ من أعضائه بارسال برقيات الى الملك يلتمسون منه اعادة الحياة النيابية (٢) . وفى نفس الوقت أوعز الى لجانه المركزية بأقسام القاهرة بكتابة عرائض الى القصر تتضمن الاشارة الى حكم البراءة وأثره ، وأن تتضمن العرائض أيضا مطالبة الملك باقالة وزارة محمد محمود . ويشير أحد تقارير الأمن العام الى ذلك بقوله « وبما ان وزارة دولة النحاس باشا أقيلت عندما نسب اليها أمور مخدشة بالشرف عقب ظهور وثائق قضية الأمير سيف الدين ، وبما أن القضاء أظهر براءة دولة النحاس باشا وشهد لهم بالنزاهة والشرف ، فقد انتهى سبب الاقالة بمجرد حكم القضاء ، ولذلك (فمقدمو) العريضة يلتمسون من جلالة الملك إعادة الحياة النيابية بأسرع وقت ممكن واقالة الوزارة الحالية التى لا تمثل البلاد والتى تحكم على غير ارادة الأمة » . وقد ترك الوفد لكل لجنة من لجانه أن تكتب العريضة بالصيغة التى تراها على الا تخرج عن هذا المضمون ، ثم تذهب وفودها الى سراى عابدين لتقديمها ، وقد طالب الوفد باسراع خطى حركة تقديم العرائض الى القصر حيث اعتقد انها هى السبيل لاعادة الحياة النيابيه (٣) . وحدد لبدايتها يوم ٢١ فبراير على أن يتوالى تقديم العرائض تباعا بهدف لفت نظر القصر الى أن الوفد أصبح حينئذ أقوى مما كان عليه قبل اقالة النحاس .

وأخذت الوفود تتتابع على القصر منذ يوم ٢١ فبراير لتقديم عرائضها ، وكان أول تلك الوفود ، وفد مديرية الغربية ، ويصور أحد تقارير الأمن العام هذه الحركة فيقول « ... وقد كلف النحاسيون كل واحد من النواب والشيوخ السابقين وأصحاب الحركة والكلمة النافذة فى بلادهم أن يؤلفوا وفودا ويذهبوا بها الى سراى عابدين ، حيث يقدمون العرائض ملتمسين من صاحب الجلالة الملك اصدار الأمر بعودة الحياة النيابية بعد تعطيلها ، وعلمت أن من نتائج هذه الحركة أن وفدا

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى دون توجيه ومرفق به نص العريضة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٩ ، البلاغ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .

(٢) نفسه : تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ .

(٣) نفسه ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٢٩ .

من مديرية الغربية سيقصد الى سراى عابدين العامرة غدا » (١) ٠ كذلك حضرت وفود الى بيت الأمة من الجيزة والحوامدية وبولاق ، وكان النحاس وبعض أعضاء الوفد فى استقبالهم وكان أهم تلك الوفود وفد عمال شركه السكر بالحوامدية وقد حاولت الحكومة منع ذلك الوفد من الحضور الى بيت الأمة ، فأصدر مأمور مركز الجيزة أمره الى مدير المصنع بمنعهم ، وقد أنذر المدير العمال وهدد من يذهب منهم بالعقاب والرفت ، ولكن العمال تحـدوا ارادة المدير ولم ينفع معهم التهـديد ، وقد وقف النحاس فيهم خطيبا فرحب بهم وأشاد بجهادهم وحثهم على التماس طلب اعادة الحياة النيابية من الملك (٢) ٠ كذلك حضرت وفود من السـيدة زينب ومن مديرية الشرقية ٠

ورأت الحكومة أن تتصدى لهذه الحركة التى نظمها الوفد فتحول بين الوفود وبين تقديم عرائضها وقد استخدمت فى هذا السبيل قوتها المسلحة ، فتصدى رجال البوليس لجميع الوفود وألقى القبض على بعض أفرادهم ، فعنـدما حاول وفد مديرية الشرقية تقـديم عريضته منعه البوليس فصاح أفراده قائلين « اقبضوا علينا جميعا فلابد من تقـديم مظلمتنا فتداول قادة قوة البوليس فى الأمر وكانت مشكلة من كل من القائمقام فريزر والبكباشى محمود كامل محسن والصاغ رضا عقـدة ، ولكن يبدو ان رأى قادة البوليس استقر على ضرورة الحيلولة بينهم وبين مقصدهم ، فأنذرهم البكباشى محمود كامل بان أمامهم مهلة خمس دقائق يتفرقون فيها فاذا لم ينسحبوا فسيطلق جنوده النار عليهم ٠ فهتف أفراد الوفد قائلين « نموت فى ساحة مليكنا ولا ننسحب الا بعد تقديم عرائضنا » فقبض البوليس على بعض قادتهم (٣) ٠ وبعد أن حيـل بين الوفود وبين تحقيق هدفها لجأت الى وسيلة أخـرى تمكنها من تقـديم عرائضها ، فأرسلت برقيات الى الديوان الملكى توضح فيها ما اتخـده البوليس حيالها ، ومن هـذه البرقيات برقية أرسلها الدكتور حسن كامل عن وفد الغربية قال فيها « يتشرف وفد الغربية المؤلف من شيوخ ونواب وأعيـان ومحامين وأطبـاء بأن يبلغوا معاليكم بان الوفد أراد

---

(١) د٠ الوثائق القومية ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٢٩ ٠

(٢) نفسه ٠ تقارير الأمن العام ٠ تقرير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٢٩ ٠

(٣) كوكب الشرق ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ ٠

التشرف برفع مطالبه لجلالة مليك البلاد باعادة الحياة النيابية ، فمنعته الوزارة بقوة البوليس من دخول السراى الملكية فنرجوا أن ترفعوا للأعتاب الملكية ظلامتنا من الحيلولة بين جلالة الملك وشعبه » (١) . كذلك جاء برقيات من الزقازيق بتأييد وفد الشرقية فى مسعاه لاعادة الحياة النيابية الى البلاد ، باعتباره المعبر عن رأى المديرية (٢) .

حدد الوفد لحركته أن تكون فى أيام ٢١ ، ٢٦ فبراير ويوم ١٥ مارس ، وعلى الرغم مما اتخذته الحكومة من اجراءات فى يوم ٢١ فبراير ، فقد قررت وفود من العباسية والجمالية والوايلى أن تتوجه فى يوم ٢٦ الى القصر بعرائضها ، ولكن الوزارة أرادت أن تفوت على هؤلاء فرصتهم ، وكانت العرائض التى سيتقدمون بها معدة بمكتب أحمد أغا المحامى وكان قد نما الى علم بوليس قسم الوايلى ذلك فاستصدر أمرا من النيابة بمصادرة تلك العرائض وفعلا تمت مصادرتها (٣) . كما حاول وفد من مديرية الدقهلية التقدم بعريضته فتصدى له البوليس واعتدى على أفراده وأهين أعيانه وحدثت معركة بين الوفد وبين البوليس أصيب فيها بعض الشرطة ، ولعل هذا يوضح مدى ضراوة تصرفات الحكومة ضد وفود ٢٦ فبراير (٤) . وعلى الرغم مما تعرضت له وفود يومى ٢١ ، ٢٦ فبراير فقد واصل الوفد الحركة ،و فى يوم ١٥ مارس جاءت وفود من عابدين والبحيرة والشرقية ، ويصور أحد تقارير الأمن العام ذلك بقوله « ... اجتمع بعض الأشخاص من مديريات مختلفة ومن مدينة القاهرة ، أكثرهم من مديرية البحيرة فى جوامع الفتح . والشامية وعابدين قبل صلاة الجمعة ..... وفى الساعة الواحدة خرج من فى الجوامع وانضم اليهم من كانوا خارجها واجتمعوا فى شوارع البستان وعبد المنعم وميدان المدبولى وعندها أرادوا اختراق «الكردونات» من العساكر قاصدين الوصول الى سراى عابدين ولكن لم تمكنهم من ذلك ، فأمرناهم بالانصراف فهتفوا بحياة جلالة الملك والحياة النيابية وحياة مصطفى النحاس باشا ، ولما كررنا عليهم الأمر بالانصراف لم

---

(١) كوكب الشرق ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .

(٢) البلاغ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .

(٣) دار الوثائق القومية ، تقارير الأمن العام ، تقارير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتواريخ ٢٤ ، ٢٥ فبراير ١٩٢٩ وكذلك مذكرة أحوال قسم الوايلى رقم ١١٠ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٩ .

(٤) نفسه ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى بدون توجيه ولا تاريخ .

يذعنوا ، ووجدنا انهم مجتمعين بهيئة مظاهرة وان وجودهم مما يحدث اخلالا بالأمن العام أمرنا العساكر بتفريقهم وأحدثوا بهم الاصابات . وتمكنا من القبض على المتظاهرين » (١) · كما حرر البوليس لهم محاضر جنح وتولى حسين محمد وكيل النيابه التحقيق معهم (٢) ·

وفي الوقت الذى حاولت فيه الوفود تقديم عرائضها الى القصر الملكى ، كان الوفد يقوم بنشر نداءات وبيانات الى المواطنين ، يندد فيها بتصرفات وزارة محمد محمود ، ومن ذلك النداء الذى وجهته اللجنة السعدية للسيدات ، للمواطنين ونددت فيه بتصرفات الوزارة واهدارها لحقوق الأمة وتعطيل دستورها (٣) · كذلك شاركت تلك اللجنة فى حركة العرائض فتقدمت الى القصر الملكى باحتجاج على تصرفات الوزارة ضد الوفود التى جاءت الى القصر الملكى (٤) وهكذا شاركت المرأة فى الكفاح من أجل عودة الحياة النيابية ·

محاولات الوزارة تثبيت دعائم حكمها المتداعى :

اشتد سخط الأمة على حكومة محمد محمود التى أدركت ان النظام الذى اصطنعته أخذ يتداعى فعملت على تثبيته بابتداع تشريعات لحمايته، فاستصدرت فى ٢٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون بفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (الذى قضى بتعطيل الحياة الدستورية) أو على الازدراء به ، واستصدرت فى اليوم نفسه مرسوما آخر بقانون

(٢،١) د· الوثائق القومية ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٩ ، ومرفق به تقرير مأمور قسم عابدين الذى يوضح أن المقبوض عليهم هل كل من الشيخ عثمان الصاوى نائب سابق ، حسن يس نائب سابق، زكريا مهنا نائب سابق ومن الزقازيق ، لطفى المسلمى المحامى ، فتحى المسلمى ، خليل محمود ، سليمان أحمد المحامى أمين أيوب ، حسين محمد أيوب ، على على باشا ، ومن ههيا توفيق السقاوى ، حسن على راضى الشيخ على حتحوت ، ومن بلبيس عبد العزيز بك الزاهد نائب بلبيس وآخرون هم رفاعى مصطفى رفاعى تاجر ، عبد الحميد الأشقر ، عبد الحميد عشماوى ، محمود حموده وأحمد أبو النور تاجر ببور سعيد ·

(٣) نفسه ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٢٩ ·

(٤) نفسه تقرير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٩ مارس ١٩٢٩ ومرفق صورة الاحتجاج ـ انظر الملاحق · ملحق رقم (٨) ·

بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق اقامة أى اجتماع(١)٠ وقد أحدثت تلك القوانين ردود فعل قوية لدى الجماهير فأصدر الوفد نداء الى الأمة ندد فيه بتصرفات الحكومة وبعدم دستورية القوانين التى أصدرتها ، واتهمها فيه بمحاولة قلب نظام الحكم وذلك بتعطيلها الحياة النيابية (٢) ٠ كما وجهت اللجنة السعدية للسيدات نداء للمواطنين تحثهم فيه على استمرار النضال ضد تلك الوزارة المعتدية على دستور البلاد وعلى حريتها ٠ وقد أكد ذلك النداء للمواطنين ان مصير البلاد بأيديهم لا بيد الوزارة (٣) ٠ كذلك فان أحد تقارير الأمن العام يشير الى أن الوفد كان قد أعد للأمر عدته ، فشكل من بين أعضائه عدة كوادر حزبية ، فاذا تم القبض على مجموعة منهم حلت محلها مجموعة أخرى ــ وليس ذلك الأسلوب بجديد على الوفد ــ وكان ذلك من وجهة نظر الوفد ان القبض على بعضهم ومحاكمتهم سيكون فرصة لاحداث الشغب فى البلاد مما سيجعل الحكومة البريطانية والعالم يشعرون بان البلاد غير راضية عن الحالة وانها تؤيد الوفد (٤) ٠ ورغم ان حركة العرائض والنداءات التى وجهها الوفد الى الأمة نجحت الى حد ما فى لفت نظر الحكومة البريطانية ، فانها لم تكن هى التى دفعتها الى التخلى عن مناصرة وزارة محمد محمود وانما جاء هذا التخلى نتيجة للمفاوضات التى دارت بين الوزارة وبين الحكومة البريطانية بهدف الوصول الى تسوية للمسألة المصرية ٠

مفاوضات محمد محمود ــ هندرسون :

أخذت الظروف الداخلية فى انجلترا تتطور لصالح مصر ، فقد جرت الانتخابات العامة فى أواخر مايو عام ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول العمال على الأغلبية ، فألف مكدونالد زعيم حزب العمال الوازرة ٠ ولم تكد حكومة العمال تتولى الحكم حتى قامت باقصاء اللورد لويد عن منصبه

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٧٦ ٠

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٩ ٠

(٣) نفسه ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ أول ابريل ١٩٢٩ ، أنظر الملاحق ٠ ملحق رقم (٩) ٠

(٤) نفسه ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٩ ٠

وقد أوضح هندرسون وزير الخارجية سبب اقالته في بيان ألقاه في مجلس العموم البريطاني ذكر فيه ان فحصه للمكاتبات التي تبودلت بين سلفه وبين اللورد لويد قد أظهر له بوضوح ان الموقف الذي اتخذه لويد كان بعيدا عن التمشي مع سياسة المستر تشمبرلن الخاصة بالاقلال من التدخل في الشئون المصرية الخالصة الى أقصى حد . ولذلك أرسل اليه هندرسون برقية في يوليو ١٩٢٩ أفرغها في قالب يفهم منه انه يدعوه للاستقالة (١) . وباقصاء لويد عن منصبه تمهد السبيل لسقوط نظام محمد محمود — وقد صرح هندرسون بذلك للنحاس باشا أثناء مفاوضاته معه سنة ١٩٣٠ (٢) .

كان محمد محمود لا يرى الدخول في مفاوضات مع الحكومه البريطانية بشأن المسألة المصرية حتى لا يكون ذلك مقدمة لسقوط وزارته ، خاصة وانه يعلم تماما أنه ليس بمقدوره عقد معاهدة مع انجلترا بسبب افتقاده للسند الشعبي ، هذا بالاضافة الى عدم امكان اقرار المعاهدة الا اذا صادق عليها البرلمان — ومعنى عودة البرلمان انتهاء حكمه . لذلك ظل محمد محمود لا يرى ضرورة الدخول في مفاوضات وان تكن الأحداث قد فرضت عليه التفاوض مع هندرسون وزير خارجيه انجلترا .

سافر محمد محمود الى لندن في صيف عام ١٩٢٩ لحضور الحفل الذي أقامته جامعة اكسفورد لتقليده لقب دكتور في القانون ، وكان يرى أن يحادث الحكومة البريطانية بشأن أمور ثلاث هي الامتيازات ودخول مصر في عصبة الأمم والسودان ، ولكن حكومة العمال كانت راغبة في معالجة المسألة المصرية برمتها ، وقد صرح محمد محمود للدكتور هيكل الذي كان موجودا بلندن بانه لا يمكنه تجاهل العرض البريطاني وانها فرصة تهيأت له يعالج فيها ما استعصى على غيره ، وخاصة وان الرفض غير ممكن ، وعلى هذا فلم يكن في استطاعة محمد محمود أن يرفض طلب الانجليز ويظل رئيسا للوزراء ، كما لم يكن يستطع أن يفاوض ويظل رئيسا للوزراء بعد الاتفاق ، ومعنى هذا ان مصير وزارته قد تحدد في نفس اللحظة التي طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه التفاوض في المسألة المصرية (٣) .

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٧ — ٦٩٨ .
(٢) نفسه ، ص ٦٩٨ .
(٣) نفسه ، ص ٧٠١ — ٧٠٢ .

أزعجت الوفد فكرة تفاوض الحكومة العمالية مع محمد محمود ، فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية فى يوم ٢٣ يونيو ١٩٢٩ لتلفت نظر الحكومة البريطانية الى « تجرد محمد محمود باشا من أى صفة تخوله حق التفاوض عن مصر » وأرسلت تلغرافات بذلك الى رئيس مجلس النواب البريطاني والمستر مكدونالد رئيس الوزراء والمستر هندرسون وزير الخارجية • وفي الوقت نفسه كان مكرم عبيد فى انجلترا يحتج بشدة على صفحات الجرائد البريطانية باسم الأمه المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة لا تمثل الشعب ويؤكد ان أى برلمانى مصرى لابد أن يرفض هذه التسوية • وسرعان ما دبر مكرم عبيد اجتماع المؤتمر المصرى للجمعيات الأوربية التى قام أعضاؤها بمظاهرة أثناء وجود الملك ومحمد محمود فى لندن ، وكان من بين اللوحات الست عشرة التى حملها المتظاهرون لوحة كتب عليها « الصداقة بين مصر وانجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع برلمان مصر » وأخرى تعلن ان « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصرى » (١) •

وعلى أى حال فقد دارت المحادثات بين محمد محمود ومستر هندرسون وتوصل الطرفان الى عدة مقترحات حققت تقدما فى بعض المسائل وخاصة فيما يتعلق بالنصوص العسكرية التي أقرت انسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة ، واعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها هى المسئولة منذ ذلك الوقت عن أرواح الأجانب وأموالهم الى جانب عدة أمور أخرى خاصة بالجيش وبالسودان • ورغم ما أحرزه محمد محمود من تقدم فقد عاد الى مصر فى ٣ أغسطس ١٩٢٩ وهو مقتنع بأن المقترحات التى توصل اليها هى أقصى ما يمكن للمستر هند رسون ان يشير على حكومته بقبوله ، ولكن كانت العقبة التى واجهته هى امكانية التصديق على تلك المقترحات فى مصر • فقد رفض الوفد بلسان صحفة وبلسان رئيســـه أن يدلى برأيه فى المقترحات » الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا • لان مناقشة هذه المقترحات فى ظل الديكتاتورية تضليل ونقمه وفتنة ، وفى ظل الدستور نور ورحمة وعصمة » • وقد أكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة مادامت هذه الوزارة قائمة ، فيجب ان تزول اذن وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية » • وقد دعم هذه النظرية بأنه « لا معنى لتقرير

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٧٠٢ •

مصير الأمة وهى مقهورة فى الداخل مهدرة حقوقها وحريتها » (١) . ولما أدرك محمد محمود ان الموقف يفلت من يده ، راح يدعو الى ائتلاف ، ولكن الوفد رفض الدعوة فقال النحاس فى الاحتفال بذكرى وفاة سعد « يتغنى محمد محمود باشا اليوم بعبارات التضافر والتلويح بغصن الزيتون لاعادة الائتلاف ... فيالها من دعوة جريئة يوجهها الى الأمة وأظفاره لا تزال ناشبة فى عنقها ويده لا تزال تقطر من دماء حريتها » . كذلك فسرت صحف الوفد دعوة محمد محمود على أنها الحرص من جانبه على الحكم وتثبيت دعائم وزارته . ومن ثم فان اصرار الوفد على موقفه من مشروع المعاهدة كان دليلا على ان وزارة محمد محمود مستقيلة لا محالة (٢) .

أما عن موقف الحكومة البريطانية من المقترحات ، فانها قد أوضحت لمحمد محمود فى مناسبات متعددة أصرارها على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية . وقد صرح مستر هندرسون والدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى بأن هذه المقترحات التى انتهت اليها المحادثات انما قصد بها أن تعرض على الشعب المصرى لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه ، وقد فهم من هذا التصريح أن وزارة محمد محمود قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة أخرى تجرى الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم (٣) .

أما عن موقف القصر من الوزارة ، فلم تكن العلاقة بين محمد محمود والملك على مايرام فى ذلك الوقت ويذكر اللورد لويد ان الملك فؤاد كان يعمل على الاستغناء فى أقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين ، ونقل ميزان القوى الى الذين لم يكونوا يخفون ايمانهم بالحكومة الأوتوقراطية ومنهم على ماهر وزير المالية وبعض الوزراء الآخرين . وكانت العلاقات داخل الوزارة سيئة بين محمد محمود وعلى ماهر ، ويبدو ان على ماهر كان وراء سوء العلاقات بين الملك ومحمد محمود ، ويشير أحد تقارير الأمن العام الى ذلك بقوله « .. ان دولة محمد محمود باشا طلب اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه للمصاريف السرية لأن المصاريف السرية التى كانت مقررة منذ أن تولت هذه الوزارة الحكم قد

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٧٠٥ .

(٢) نفسه ، ص ٧٠٦ .

(٣) نفس المكان .

تفذت عن آخرها فلم يوافق على ماهر على اعتماد هذا المبلغ ، ثم انه قابل جلالة الملك وعرض عليه الأمر وأفهم جلالته بأن دولة محمد محمود باشا يأخذ هذه المبالغ ويصرفها فى الدعاية عن نفسه وأن المصاريف السرية السابق اعتمادها صرفت جميعها فى زيارات دولته للمديريات وعمل الزينات الفخمة التى كانت تقام لدولته · فلم يوافق جلالته على اعتماد هذا المبلغ » (١) كما أخذت العلاقات بين الملك فؤاد ومحمد محمود تزداد سوءا ، ففى أثناء تواجدهما فى أوربا اتجهت نية الملك فؤاد الى تعديل الدستور · وكان ذلك التعديل كما يذكر الدكتور هيكل يرمى الى قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة فى مستهل الدورة البرلمانية · وقد ناشد الدكتور هيكل محمد محمود عندما عرض عليه رغبة الملك فى التعديل ألا يفكر فى هذا الأمر ، اذ ان كل تعديل فى الدستور فى هذا الظرف لا يمكن أن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور (٢) · وعلى ذلك فقد رفض محمد محمود اجراء أى تعديل فى الدستور خشية على مشروع معاهدته ، وقد أعقب ذلك زيادة الجفوة بين الملك فؤاد ومحمد محمود ·

وهكذا كانت الحوادث منذ عودة محمد محمود باشا الى مصر تدل كل يوم على حرج مركز وزارته ــ ورغم ما بذلته حكومته من جهود مضنية لكسب الرأى العام الى صف مشروع المعاهدة الى حد تأليفها « جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة » للترويج لها داخل البلاد (٤) · الا انها لم تستطع أن تكسب شيئا طالما كان الوفد رافضا نظر المشروع الا تحت قبة البرلمان · وعلى كل حال فقد عانت وزارة محمد محمود فى أواخر أيامها من ضعف شديد ، جعلها لا تستطيع مواجهة الحملة الشديدة التى شنها عليها الوفد الذى أشارت صحفه الى انه اذا لم تستقل الوزارة فلتكن اقالة · ولما أدرك الأحرار الدستوريون ان كرامتهم أصبحت فى كفة الميزان قدم محمد محمود استقالته فى ٢ أ كتوبر ١٩٢٩ ، فقبلها الملك فى اليوم نفسه ، وكان قد تردد أن الملك سيعهد الى على ماهر

دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار بوليس اسكندرية الى مدير عام الأمن العام بتاريخ ٣١ مارس ١٩٢٩ · أنظر الملاحق ، ملحق رقم (١٠) ·

(٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٣٠٤ ·

(٣) على شلبى : المرجع السابق ، ص ٣٧ ·

تأليف الوزارة (١) ، ولكنه عهد الى عدلى يكن فى ٣ أكتوبر تأليف الوزارة الجديدة لاجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية ٠

ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النحاس باشا لمكاتب التايمز أشار فيه بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب القائم ، كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية ٠ ويبدو انه اشترط هذه الخطوة فى المقابلة التى جرت بينه وبين السير برسى لورين – خليفة لورد لويد – قبل استقالة محمد محمود باشا ٠ فبعد هذه المقابلة بأيام قدم محمد محمود استقالته ٠ وهكذا انتهت هذه المحنة الدستورية التى كان قد قدر لاستمرارها ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ولكن الحوادث جعلتها لا تستمر لأكثر من خمسة عشر شهرا تقريبا (٢) ٠ وعلى ذلك انتهت تجربة محمد محمود بالفشل ٠

وفى ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ تقدمت وزارة عدلى يكن بخطاب الى الملك فؤاد بطلب البدء فى اجراءات الانتخابات بعد أن أعدت للأمر عدته فقالت فى خطابها « مولاى منذ تفضلتم جلالتكم باصدار المرسوم بتأليف الوزارة لم تزل عاملة على تحقيق ما أخذته على نفسها من اعادة الحياة الدستورية وفقا لارادتكم السامية ، ولقد دأبت فى اعداد العدة لاجراء الانتخابات لمجلس النواب ٠ فبدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقا لنتائج الاحصاء الأخير ، ثم ثنت بتقسيم هذه الدوائر الى دوائر فرعية ٠ والآن وقد فرغت الوزارة من هذا العمل تستطيع أن تستأذن جلالتكم فى الشروع فى الاجراءات المرسومة لتلك الانتخابات لتتم فى نهاية السنة الحاضرة وليمكن عقد البرلمان فى صدر السنة المقبلة للقيام بمهمته الجليلة ٠ فاذا وافق ذلك جلالتكم تفضلتم باصدار أمركم الكريم مؤذنا بانفاذ أحكام الدستور وبالبدء فى اجراء الانتخابات » (٣) ٠ وفى نفس اليوم الذى طلبت فيه الوزارة اجراء الانتخابات ، صدر الأمر الملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ ونصه « بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير خطى غير موقع بتاريخ ٢ اكتوبر ١٩٢٩ ٠

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٧٠٨ ٠

(٣) نفسه ، الدستور ، كتاب الوزاره الى الملك فؤاد لاجراء الانتخابات بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ ٠ وثيقة خطية ، انظر الملاحق ٠ ملحق رقم (١١) ٠

دستورى للدولة وعلى أمرنا رقم ٤٦ الصادر فى ١٩ يولية ١٩٢٨ وعلى كتاب الوزارة المرفوع الينا بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ أمرنا بما هو آت:

مادة ١ : يعمل بالمواد ١٥ ، ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ من الدستور ٠

مادة ٢ : يحدد بمرسوم تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب وبدعى الى الاجتماع فى ١١ يناير ١٩٣٠ مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب ، ومجلس الشيوخ الذى كان قائما فى تاريخ اصدار أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ المتقدم ذكره » (١) ٠

وفى ٢ نوفمبر استصدرت الوزارة مرسوما آخر بتحديد يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ لاجراء الانتخابات و ٢٩ منه للاعادة وبدعوة البرلمان للانعقاد يوم السبت ١١ يناير ١٩٣٠ ٠ كما قامت وزارة عدلى فى ٢ نوفمبر بفض الأختام التى كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ يولية ١٩٢٨ وسلمت مفاتيحه الى سكرتير مجلس الشيوخ (٢) ٠ ثم أسفرت الانتخابات عن فوز كبير للوفد برغم امتناع الأحرار الدستوريين عن دخولها ، وبعد أن أتمت وزارة عدلى مهمتها قدم عدلى استقالته فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ فأسند الملك الى النحاس زعيم الأغلبية تأليف الوزارة فى أول يناير ١٩٣٠ وبذلك منيت تجربة محمد محمود فى الاعتداء على الدستور بفشل ذريع ٠

---

(١) د٠ الوثائق القومية : الوقائع المصرية ع ٩٧ غير اعتيادى بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٩

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٩٧ ٠

ملاحق القسم الأول

وتضم ١١ ملحقا رئيسيا

حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم

مولاي

لما قبلت مسئولية الحكم تلبية لدعوة جلالتكم كان أول اهتمامي أن عرضت على توقيعكم السامي المرسوم الذي صدر في ٥ ديسمبر الماضي بتأجيل دور الانعقاد العادي للبرلمان مدة شهر.

وإن لهذا التأجيل الذي كان في إقراره مطابقاً تمام المطابقة لنص المادة ٣٩ من الدستور قد دعت إليه مقتضيات الحالة السياسية.

وأذكر في هذا الشأن أن الوزارة الحالية قد ألفت في الوقت الذي نفذت فيه الحكومة البريطانية بالقوة جانباً من الشروط التي فرضت على الوزارة السابقة بعد الاعتداء المشئوم الذي وقع على حياة السردار سير لي ستاك باشا، واحتلت جمارك الإسكندرية تنفيذاً لما نوهت به من ذلك خطورة من إجراءات القهر.

عندئذ قدمت الوزارة السابقة استقالتها معترفة بأن الظروف قد جعلتها عاجزة عن القيام بمهمتها وأنها رأت أن استقالتها كانت خير وسيلة لوقاية البلاد من شر مصائب أخرى (ينظر كتابا الاستقالة المؤرخان ٢٣ و٢٤ نوفمبر)

ولما قبلت في تلك الساعة العصيبة عبء الحكم الشاق جاعلاً أمام ناظري سلامة وطني العزيز كان أول ما عنيت به أن أستوثق من أن الحكومة البريطانية [illegible] عملاً بما [illegible] استقلال البلاد.

ولما كانت من هذه الجهة شرعت، وللنية تحدوني، في القيام بمهمة سعيت [illegible] إعادة صفو العلاقات مع تلك الحكومة [illegible] بالدستور [illegible] القومية.

[illegible] كان من المستحيل [illegible] الجلسة [illegible]
[illegible] تماماً [illegible] الوزارة [illegible]
[illegible] سياسة [illegible]
[illegible]
[illegible]

ولو استمرت المناقشات البرلمانية في هذه الظروف لما نتج عنها سوى تهييج الخواطر وزيادة الحالة السياسية سوءاً وسد السبل المؤدية إلى حل الاشكال.

فلهذا رأيت من واجبي وواجب زملائي الوزراء، الذين وقع الاختيار عليهم من بين ساسة جميعاً لاعتبارات حزبية، أن نحمل وحدنا امام جلالة الملك وامام البلاد المسئولية السياسية الخطيرة الناشئة عن الحالة.

لذلك طلبنا تأجيل دور انعقاد البرلمان بصورة محتمة.

ومع ذلك كنا لا نزال نرجو أن نستطيع التقدم الى مجلسيه للحصول على موافقتهما وتعضيدهما.

فقد قطعت المحادثات مع الحكومة البريطانية شوطاً تقدم تقدماً حسناً لا أننا مع بقائنا في حدود سلطتنا تماماً أمكننا أن نحصل على تخفيف بيّن في الشروط التي فرضت على مصر وعلى الاخص سيادة مبادئ الدستور. وقد ألغيت الجمارك وأعيد صفو العلاقات مع الحكومة البريطانية. ~~[illegible]~~ وما زلنا دائبين على السعي في سبيل استعادة مقومات الدولة وتخفيف ما ترتب عليها من المتاعب تخفيفاً بيناً مما كان نتيجة للسياسة البعيدة عن الحكمة التي اتبعت في العهد الاخير.

وان الصبغة السياسية المستقلة التي لوزارتنا وصدق نياتنا والنتيجة الحسنة التي أدت اليها اعمالنا الاولى والاحساس بشدة الاخطار التي تعرضت لها البلاد والشعور الذي خالج البلاد بأجمعها ولا يزال يخالجها بالحاجة إلى الخروج من عهد حوادثه مملوءة بالاضطرابات العقيمة واعمال العنف والمنازعات الداخلية بين افراد الامة - كل هذا كان يجب عقلاً أن يحدث انقلاباً في آراء الاغلبية البرلمانية.

غير أن ذلك لم يحدث.

ان اغلبية اعضاء البرلمان قد انساقوا لما وقعوا فيه من الاغلاط فأرادوا أن يعربوا عن رأيهم مقدماً في سياسة الحكومة غير مكترثين بما يقضي به واجبهم السياسي وما يحتمه العدل من عدم جواز الحكم على الوزارة قبل سماع دفاعها وتمحيصه في مناقشات قانونية.

وقد رفعت هذه الأغلبية إلى جلالة الملك بواسطة رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ عرضاً من العرائض وجهت فيها إلى هذه الوزارة واعمالها بلهجة عنيفة لوماً مطلقاً في عبارة كلها غير قائم على اساس، فضلاً عن ظهورها بمظهر عداء غير صادر عن روية مما لا يمكن تبريره او الدفاع عنه.

وبهذا قد احدثت اغلبية مجلس النواب، بطرق غير دستورية، حالة خلاف بين هذه الوزارة والبرلمان فلم تتمكن الوزارة من ان تأخذ على مسئوليتها دعوة البرلمان إلى الانعقاد.

ولهذا الخلاف لا يمكن فضه الا باستقالة الوزارة او بحل مجلس النواب. واني بما انا عليه من الحرية والاستقلال عن كل شهوة او مطمع سياسي وكل رابطة حزبية لم أكن لأتردد لحظة

في تقديم استقالتي لو كان في استطاعتي ان اجاري رغبتي الشخصية وانا موقن ان في هذا العمل نفعاً للبلاد

ولكن لا دخل في الامر للشخص . فان الاغلبية البرلمانية متشبثة بالاستمرار على نفس الخطة السياسية التي جعلت القضية القومية في خطر من جراء علاقاتنا ببريطانيا العظمى واستخدمت الادارة الداخلية في البلاد لمصلحة حزب من الاحزاب .

فاستفتاء الامة في هذه الحالة السياسية قد اصبح ضرورة محتمة .

مولاي

ان الاماني القومية ليست وقفاً على حزب من الاحزاب بل هي متأصلة في نفس جلالتكم الشريفة وفي نفوسنا ونفوس المصريين جميعاً

ان الحرص التام على الدستور لهو واجب مقدس علينا وعلى كل محب لخير بلاده فان ذلك الدستور الذي جادت به مواهب جلالتكم الابوية يمنح للبلاد اعظم ضمان لحريتنا ولرقينا المدني .

على انه يجب ان تقرر البلاد من هم الذين يؤتمنون على الاماني القومية وصيانة الدستور وانماء حرياتنا ورقينا ، ذلك الملك المشاع الذي لا يقبل التجزئة .

ولنا مل الثقة ان الدوائر الانتخابية ستشعر شعوراً تاماً بان مستقبل الامة يتوقف على انتخابها لممثليها في الوقت الحاضر

ان الدرس القاسي المستفاد من الحوادث الاخيرة واختلال نظام الادارة التي خضعت للخلافات السياسية وما طرأ اليوم على اعظم المسائل الحيوية التي تهم نظام حياتنا القومية ورقينا الفكري والمعنوي من تعطيل حلها بسبب هذا الصراع بين الاحزاب ، كل ذلك لما ينبغي ان يهدي الناخبين الى السبيل الجديد الواجب سلوكه في مصلحة البلاد .

وانا نرجو ونتمنى ان تدرك الطبقات الراقية من الامة ان استقلالنا لا يمكن تشييده في يوم بل هو يتم بما يبذل من الجهود على مدى سنين عديدة ويقوم على اسس رقينا المدني ذلك الرقي الذي هو وحده يكسبنا تدريجاً ما تحتاج اليه الامم المتمدنة من القوة والثقة ، وان الطبقات المشتغلين بالزراعة وهم الذين يعرفون من تجاربهم الخاصة ما يلزم من تعهد طويل وجهد شاق وجلد وتضحية ليؤتي البذر ثمره ، يدركون ما بين عملهم في زراعتهم وبين العامل للخزينة العامة من الشبه والتماثل ، فيعملون جميعاً على انتخاب ممثلين ذوي خبرة واخلاص يصح ان يؤتمنوا على مستقبل هذه الامة ليتعهدوه بالحكمة والتبصر .

واني بهذا الشعور اتشرف بان اعرض باسم مجلس الوزراء على اعتاب جلالتكم المرسوم الملحق بهذا الذي يقضي بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد الى الاجتماع .

ولا زلت لمولاي العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

رئيس مجلس الوزراء
(احمد زيور)

القاهرة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

ملحق رقم (٢)

حضرة صاحب الحضرة الملكية مليكنا المعظم

مولاى

لما عرفنى مولاى باصدار امره لى بتشكيل وزارتى الاولى رأيت وجوب استفتاء الامه فى شأن السياسه التى جرت على البلد تلك النكبات والكوارث والتى اقر زعيمها بعجزه عن القيام بمهمته وبأن استقالته خير وسيله لوقايه البلاد من شر مصائب اخرى · فعرضت على مولاى حل مجلس النواب وامر جلالته بذلك · وقد حصلت الانتخابات الجديده وعلى اثرها قدمت استقالتى فامرتمونى جلالتكم بتشكيل وزاره برلمانيه فشكلتها من زملائى الذين تولوا معى اعباء الحكم · وبمجرد انعقاد المجلس الجديد وقبل بحث برنامج الوزاره الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت فى المجلس روح عدائيه تدل على الاصرار على تلك السياسه التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جليه فى ان المجلس اختار لرئاسته زعيم تلك السياسه والمسئول الاول عنها ·

وبما ان هذا التصرف من نتيجته ان يجعل مهمتنا فى القيام بواجبنا نحو بلادنا مستحيله وليس فى وسعنا ان نأخذ على عاتقنا ماقد يجره من الاضرار العظيمه بسلامه البلاد وقضيتها ·

لهذا اتشرف برفع استقالتى واستقاله زملائى راجيا من مولاى التكرم بقبولها

ومازلت لمولاى العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

احمد زيور

القاهره فى ٢٨ شعبان ١٣٤٣

٢٣ مارس ١٩٢٥ م

تأشيره رفعها حضره صاحب الدوله الرئيس الى حضره صاحب الجلاله الملك المعظم تفضل جلالته بعدم قبولها

حسن نشأت

١٩٢٥/٣/٢٣

ملحق رقم (٣)

رياسه مجلس الوزراء

في مصر

حضره صاحب الجلاله الملك المعظم

مولاي

ان ثقه جلالتكم الغاليه التي شرفتموني وزملائي بها برفض قبول استقالتنا يوجب علينا التفاني في اداء واجبنا المقدس نحو جلالتكم ونحو البلاد . على اننا كما تشرفت بالعرض لمولاي في كتاب استقالتنا لا يمكننا العمل مع مجلس النواب الجديد الذي ظهر لاول وهله مايدل على اصراره على تلك السياسه التي جرت على البلاد نكبات ومصائب لم يحجم زعيمها ان يقر بها في كتاب استقالته ومع ان الظروف التي قضت بتلك الاستقاله ... وحل مجلس النواب تكاد لاتزال باقيه كما هي . وحيث ان هذا يدل على ان حضرات النواب الذين ظهروا بهذا المظهر لم يتدبروا مصلحه البلد في الوقت العصيب الذي تمر فيه ولاشك مطلقا في ان اسر الناخبين ماقصدوا ان يودوا بالبلاد الى مثل ماتودي اليه هذه الروح التي آثرت الشخصيات على المصلحه العامه لهذا وامام رغبه جلالتكم الساميه في المحافظه على سلامه البلاد وطمأنينتها وتشريفكم لي ولحضرات زملائي بالبقاء في الحكم للوصول الى هذه الغايه لا ارى مندوحه من ان نعرض على جلالتكم حل مجلس النواب

واني مازلت العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

احمد زيور

القاهره في ٢٨ شعبان ١٣٤٣ — ٢٣ مارس ١٩٢٥

ملحق رقم (٤)

حضرة صاحب العظمة الملكية الجليلة [illegible]

نتشرف نحن الموقعون على هذا اعضاء عائلة جلالتكم برفع التماسنا الآتي الى ذاتكم ان شاء الله

يا صاحب الجلالة

لما تراءى لنا ان الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغا من الخطورة وانه يجب اتخاذ تدابير سريعة خاصة جئنا نلتمس من جلالتكم اعادة النظام النيابي الى البلد طبقا لنص الدستور الذي تكرمت جلالتكم بمنحها أمته

هذا مع ما يليق بذلك المقام الأعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام

عمر طوسون — كمال الدين حسين — محمد علي — سعيد داود — سعيد طوسون

يوسف كمال — اسماعيل داود — سليمان داود — حسن طوسون — عثمان فاضل

عمرو ابراهيم — عمر حليم — عباس حليم — علي فاضل

ملحق رقم (٥)

مولاي

تفضلتم جلالتكم فأخذتم في سنة ١٩٢٦ بمبدأ الائتلاف واعتبرتموه منهجاً ملائماً لحاجة البلاد يجنبها مضار التحزب والانقسام ويرضي المطامع في حكومة ثابتة وطيدة.

وقد كان من الواجب لنجاح ذلك النظام أن تتعاون العناصر المؤلفة له تعاوناً قلبياً، وأن تصرف جهودها إلى تحقيق وجوه الإصلاح المختلفة وأن تتحرى الأعمال في جهات الحكومة جميعاً على سنن العدل والمساواة.

ولم يشك أحد حين قام الائتلاف في أن الأغلبية قد طابت به نفوسهم وخلصت له نياتهم. وإذ كان المصريون في الواقع متفقين في المقاصد والوسائل ولم يكن بينهم خلاف يرتكز على تشعب الآراء أو تباعد ما بين وجهات النظر فقد كان المفروض أن الانقسام الذي كان شخصياً في أصله ونشأته صائراً حتماً إلى الزوال فيعود المصريون كما بدأوا متحدين.

على أن فئة قليلة قضت لها المصادفة المحضة في هذا العهد الأخير بمكان الزعامة من حزب الأكثرية مازالت، في حرصها على الاستئثار بالأمر، تلتمس أسباب المنافرة وتسترسل في حزبية شديدة الخطر على المصالح العامة، مدعية أن الانقسام جاء من انفرادها بالتمسك بحقوق البلاد، جاهدة في نشر ذلك الوهم عاملة على توسيع نطاق الانقسام واستدامة أسبابه.

ومما يؤسف له أشد الأسف أن آثار الانقسام نقلت إلى دوائر الحكومة وكان لها شأن غير ضئيل في أعمال الموظفين وأحوالهم. ولا يخفى ما يترتب على ذلك من إفساد نظام الأعمال وتعريض مصالح الجمهور للعسف والعبث ومن نشر القلق والاضطراب بين الموظفين.

كذلك انتقلت هذه الآثار إلى أفراد الأمة فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم بل انقلبوا بعضهم حرباً على البعض وتزعزعت أسباب التراحم والتضامن في الأسر.

ثم انتهى الأمر إلى أن أصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطغيان تلك الفئة واستبدادها مستعينة بالأكثرية المضطرة إلى ما تؤثره أو ما أرادته بيد رجل مخدوع غيرها وأغريت حتى شرها وبالبطش في غيرها. وكذلك عجزت تلك الحياة النيابية عن تحقيق أخص ما يرجى منها من إنفاذ الإصلاحات المختلفة في المرافق العامة للبلاد.

تلقاء هذه الحالة اقتضت حكمة جلالتكم الآن أن تعالج الأمر بالوسائل الحاسمة إنقاذاً للبلاد مما يتهددها من خطورة دائمة ونظام حكم عاجز مضطرب، فأقلتم الوزارة السابقة وعهدتم بالحكم إلى هذه الوزارة.

ولقد أطالت الوزارة النظر في الشؤون الحاضرة تتلمس وجوه العلاج لها فلم تجد لذلك سبيلاً إلا أن تعمل على تخليص البلاد من تلك المؤثرات المصطنعة كيما تعود الأحوال إلى سيرتها الطبيعية. ولن تعود الأحوال إلى تلك السيرة إلا إذا علم الناس حقائق الأمور وتكشفت لهم أسباب التغرير واستبانوا كيف كان الانقسام مصطنعاً لمصلحة تلك الفئة القليلة وكم جر على البلاد من بلاء وشقاء. كذلك لن تصل الأمور إلى قرارها إلا إذا خلص الأفراد مما كان يرهقهم من ضروب الاعتداء والتشهير بالباطل فأمنوا أن يبدوا آراءهم في غير حرج، وإلا إذا اعتقد الجميع أن المرافق العامة ومصالح الدولة يجري الأمر فيها بالحق والعدل.

ولكن المؤثرات المصطنعة التي أفضت بالبلاد إلى الحالة التي تشهد منها لا يمكن أن تنقطع أسبابها في الوقت القصير. على أن الوزارة ترجو أن تكون ثلاث سنين كافية في هذا السبيل.

كذلك لا تنقطع أسبابها مع بقاء العوامل التي سهلت قيامها وكفلت لها القوة والانتشار. ولما كان البرلمان في حالته الحاضرة لا يعين على الوصول إلى الحالة الطبيعية التي تتوق إليها البلاد وجب ألا يكون من ناحية أخرى عقبة في سبيل الأخذ بالأسباب الموصلة لها.

لذلك لا ترى الوزارة بداً من حل المجلسين وتأجيل الانتخابات إلى الوقت الذي يرجى فيه أن تتجلى إرادة الأمة على وجهها الصحيح.

كذلك ترى الوزارة أن ينظر في قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون في تعديله إصلاح للحالة التي سبق وصفها. على أن النظام النيابي والمسئولية الوزارية لن يمسهما التعديل بحال من الأحوال.

وما كانت الوزارة لتتقدم بحل المجلسين وتأجيل الانتخابات طواعية واختياراً ولكن يلجئها إلى ذلك إلجاءً ضرورة الخلاص من الحالة الحاضرة، والحاجة إلى نظام ثابت مرضي، يعيد للبلاد وحدتها ويهيئ لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانيها. والوزارة شديدة الإيمان بأنها تصدر في ذلك عن حاجات الأمة الحقيقية وإجماع أهل الرأي فيها.

وقد اعتزمت الوزارة أن تأخذ نفسها في إدارة الشؤون العامة في خلال تعطيل الحياة النيابية، بإجراء العدل، وبتحقيق المساواة في غير تحيز أو حزبية، وبتأمين الحريات في حدود القوانين، وبتنفيذ الإصلاح في المرافق العامة، الذي طال على البلاد أمد انتظاره. وترجو أن توفق إلى ما قصدت له في ظل عطف جلالتكم وبفضل تأييد الأمة.

فإذا حازت الاعتبارات المتقدمة قبولاً من جلالتكم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم بحل مجلسي النواب والشيوخ وإيقاف المواد ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور.

وإن الوزارة وهي ترفع إلى سدتكم العلية آيات إخلاصها لتبتهل بالدعاء بأن يحفظ للبلاد ذات جلالتكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله.

١٨ يوليه سنة ١٩٢٥

زيور

ملحق رقم (٦)

مولاي

اطلعت على الكتاب الذي وضعه زملائي اثناء غيابي عن البلاد طالبين
به من جلالتكم اصدار امركم الكريم بحل المجلس وايقاف المواد ٨٩ و١٠٥ و١٠٢
والجزء الاخير من المادة ١٥ من الدستور واني اتشرف بان ارفع الى سدتكم
العلية ان ذلك الكتاب جاء تعبيراً صادقاً لما كنت احس به نفسي ويختلج
له خاطري، ولذلك فانني اوافق على جميع ما به، وارجو ان تتفضل جلالتكم
باعتباري مؤيداً لزملائي متضامنا معهم في امر ذلك الكتاب جملة وتفصيلاً.

واني لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

١٩٢٨
٢٨ يوليه

وزير الزراعة
المطيعي

ملحق رقم (٧)

مولاي

اطلعت على الكتاب الذي رفعه زملائي أثناء غيابي عن البلاد

ملتمسين به من جلالتكم اصدار امركم الكريم بحل المجلسين

وايقاف المواد ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ والجزء الأخير من المادة

١٥ من الدستور واني اتشرف بان ارفع الى سدتكم العليه

ان ذلك الكتاب جاء تعبيرا صادقا لما كانت تجيش به

نفسي ويتجه له خاطري ولذلك فاني اوافق على جميع ما جاء به

وارجو ان تتفضل جلالتكم باعتباري مؤيدا لزملائي متضامنا

معهم في ذلك الكتاب جملة وتفصيلا

واني لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

١٩ يوليه ١٩٢٨ حافظ عفيفي

ملحق رقم (٨)

محافظه مصر اداره الضبط فرع ب • القلم المخصوص

تقرير سرى سياسى رقم ٥٢٤ فى ١٩٢٩/٣/١٩

حضره صاحب المعالى كبير الامناء لحضره صاحب الجلاله الملك

نتشرف بان نخبر معاليكم ﷺ باننا علمنا بان اللجنه السعديه للسيدات اجتمعت امس وقررت عمل احتجاج لا رساله للصحف لنشره ونرسل لمعاليكم مع هذا صوره الاحتجاج

حكمدار بوليس مصر

تحريرا فى ١٩ مارس ١٩٢٩ ا • جورجيو

صوره الاحتجاج

تتقدم لجنه السيدات السعديه رافعه علم الثناء والولاء لجلاله مليك البلاد ولعرشه المفدى متقدمه الى ذاته العليه وسدته المباركه واعتابه الرجيه برفع شكايتها من جراء ماألم بشعبه الكريم ووطنه المحبوب فى عهد هذه الوزاره وفى حكمها المستند على محض أفرادها القائم على مجرد اشخاصها •

ياصاحب الجلاله

لم يكن لابناء شعبك من رجاء سوى القصد الى بابك ولم يتوجه الى رحاب فى العالم كله سوى رحابك ولم يقصدوا الى جناب عظيم بعد الله القدير سوى جنابك ليستردوا بالنيابه الشرعيه حياتهم ويتكلموا بذاتك المرضيه ذاتهم قاصدين الى سماء سدتك متوجهين بارواحهم واجسامهم الى مجد كعبتك فوقفت بينهم وبين ساحتك وزاره ارصدت لهم جنودها وصوبت على جماعتهم حديدها • وداست على كرامتهم سنابك خيلها وفظائع ويلها وبدلت نهارهم العادل بظلم ليلها واسالت على التراب دماءهم وكادت لولا عنايه الله ورعايه جلالتك تمزق اشلاءهم وتطير فى فضاء الجو اللانهائى اعضاءهم بما لم يتحدث بمثله القرون الغابره ولم تجر بنظيره المظالم الجائره بعد تصريح معالى كبير الامناء الذى طمأننا النفوس على حقها واراح القلوب بايمانها واسعد الضمائر فى مستقرها وحقق رجاء الله فى مليكها وقوى شعورها فى الثقه والولاء لمالك عرشها ووارث مجدها وبانى حضارتها وناظم دستورها

ياصاحب الجلالــــه

ان اللجنه بمحض رجائها قد اوفدت وفودها الى صاحب الحق وتوجهت بايمانها الى موسر الصدق واقبلت بصادق شعورها لاسترداد دستورها من اليه مرجعها وفى زماره يقيم عدلها ويستقر بشرفها وسبلها • فما كان لهذه الوزاره ان تبدل سلمها حربا وتحول ايمانهـا كفرا وتستقبل امنها الوديع بجورها الشنيع وتصلت عصيها الغليظه وايديها القاسيه على كرامه الكرماء واخلاص النفوس العزلاء وتتخذ من رحاب المليك المفدى معقلا تحول بين الرعيه وراعيها وتفرق بين الدوله وحاميها مستنده فى ذلك كل حق مشروع وقانون عادل مستنده الى حراب الغاصب ضد امانى الامه الكامله واستقلالها المقدس ودستورها المحفوظ فالى جلاله الملك ترفع لجنه السيدات احتجاجها وتألمها الصارخ من جور هذا الحكم مؤملة كل الامل وراجيه اصدق الرجاء فى حكيم عدلكم رد الحياه النيابيه الى الامه المصريه تعزيزا لمجد الكنانه التى اعطاكم الله ملكها واسعد بعهد جلالتكم مجدها وقوى بمعونتكم واخلاص الشعب بنهضتها ودستورها •

ان لجنه السيدات السعديه تشاطر الامه المصريه ولاءها لجلالتكم ورد حقها المسلوب

فى ظل عنايتكم سائله الله تعالى تحقيقها منيتها فى دوامكم وبقاء ولى عهدكم مستنده بعـــد نصر الله الى عدل مبرتكم وكريم معونتكم فليحيى جلاله الملك وليحيى الدستور ولتحيى الحياه النيابيه

ملحق رقم (٩)

محافظه مصر • اداره الضبط فرع ب • القلم المخصوص

تقرير سرى سياسى رقم ٦٠٣ فى ١٩٢٩/٤/١

حضره صاحب المعالى كبير الامناء لحضره صاحب الجلاله الملك

نتشرف بان نرسل لمعاليكم مع هذا صوره النداء الذى وضعته اللجنه السعديه للسيدات وسيطبع ويوزع وتفضلوا سليم زكى

توقيع بخطه

تحريرا فى اول ابريل ١٩٢٩

نداء من لجنه السيدات السعديه الى الشعب الكريم

ايها المواطنون الاعزاء

ان وزاره الحكم المطلق التى تقوم فيكم بالامر قيام الاستبداد وتجعل سلطه الحكم فى مصر ينبوع الجور والاضطهاد قد ساءها ان تراكم اوفياء لاوطانكم فى نكبتها ابرارا بنهضتكم فى ظلام [illegible] محنتها وان ترى حماه الدستور مؤيدين بقلوبكم ورحاب الملك المفدى عامرا بوفودكم فعمدت الى تجديد تعاليمها الفرديه فى شكل تشريعى واصدار وسائل الجور فى ثوب قانونى لتحملكم على الرضوخ [illegible] لارادتها ضد ارادتكم وتنال بقوه اغتصابها ماعجزت عنه أمام قوه رغبتكم تثبيت قواعد حكمها رغم تخطى ثقتكم وتقدمت اليكم بذل العبيد فى وطن الحريه وحرمت لكم اللحود فى مهد الوطنيه وجاءت قوانينها الاخير مناقضا لمبادئ الحق والعدل مباينا لقواعد الحريه والحياه الدستوريه فى جميع امم الارض وشعوبها غير حافله بقداسه الشهداء ولا مباليه بكرامه الاحياء ضاربه بكم وبحقكم عرض القضاء •

ايها المصريون

ان مصير البلاد لكم لا لها وقد تقع نتائج عسفها على مستقبل عيشكم قبل ان تقع عليها ولقد قابلتم كل تصرفاتها بسكوتكم وثورتها على الدستور بعظيم ثباتكم فظنت أن فى سكوتكم مناما وان فى سلامكم استسلاما فتوسعت فى منح السلطات لعمالها واتخذت من التشريع مبررا لسوء اعمالها فاعيروا قوانينها مسامع اعراضكم ولاتمكنوا نهال اعتداءها من نيل شعوركم ولاتكونوا شركاءها فى الجنايه على الدستور

ان لجنه السيدات السعديه تؤيد باجماعها الوفد المصرى فى بيانه الحكيم وتأمل لهذا الشعب الكريم قرب النجاح بصدق ايمانه وتناديكم ايها المصريون عن بكره أبيكم ان تسيروا خلف زعمائكم جنودا مؤيدين وان تدعوا لحساب المستقبل جزاء المعتدين ثقه منكم بانكم تشدون فى الحياه سلما لاحربا وتشهدون على الايمان حقا لا باطلا وتسلكون فى نهضتكم نورا لا ظلاما واعرضوا عما تسوقه المظالم الى الاشباح وسجلوا حب الدستور وحماته فى قراره الارواح وحتى كان اليقين لكم فى الجهاد ظهيرا لسيكون الله لكم فى تحقيق المراد عونا ونصيرا •

صوره طبق الاصل (سليم زكـــى)

فى اول ابريل ١٩٢٩

ملحق رقم (١٠)

حضرة صاحب السعادة مدير عام الامن العام

اتشرف ان ابلغ سعادتكم ما ياتى :-

يتحدث الوفديون عن موقف الوزارة ويقولون فيما بينهم انه اصبح حرجا جدا وان جلالة الملك اصبح لا يقبل ان تكون الوزارة الحالية باقية فى الحكم . وان احد اسباب هذا الخلاف هو معالى وزير المالية على باشا ماهر وانحصر هو ان دولة محمد باشا محمود طلب اعتماد مبلغ ثمانية الف جنيه للمصاريف السرية لان المصاريف التى كانت مقررة منذ ان تولت هذه الوزارة الحكم قد نفذت عن آخرها . فلم يوافق على باشا ماهر على اعتماد هذا المبلغ . ثم انه قابل جلالة الملك وعرض عليه الامر وافهم جلالته بان دولة محمد محمود باشا ياخذ هذه المبالغ ويصرفها فى الدعاية عن نفسه . وان المصاريف السرية السابق اعتمادها صرفت جميعها فى زيارات دولته للمديريات وعمل الزينات الفخمة التى كانت تقام لدولته وكان يقال بانها من جيوب الشعب وهى فى الحقيقة من المصاريف السرية ولذلك فانها نفذت جميعها بسرعة . وان دولته طلب الآن اعتماد مبلغ آخر فلم يوافق جلالة الملك على اعتماد هذا المبلغ .

كما انه افهم جلالته ايضا بانه لم يسبق لاى رئيس وزارة ان عمل مثل ما يقوم به الآن دولة محمد باشا محمود . وذكر جلالته بان وزارة المغفور له سعد باشا لغت المصاريف السرية ولم تعتمدها فى ميزانيتها .

ومن هنا اوغر معالى على ماهر باشا صدر جلالة الملك واساء الى دولة محمد باشا محمود عند جلالته فاصبح دولته يعمل فى الوزارة بدون استطلاع جلالة الملك معتمدا على فخامة المندوب السامى .

ومن اجل ذلك يقال ان زيارة دولة توفيق نسيم باشا لدولة محمد باشا محمود فى مكتبه بالوزارة ومكثه معه مدة طويلة كان لاجل سبب يتعلق بهذا الموضوع .

فنخطر سعادتكم بذلك . وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ..

فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٩

حكمدار بوليس
الاسكندرية

ملحق رقم (١١)

مولاي

١- منذ تفضلتم جلالتكم بإمضاء المرسوم بتأليف الوزارة لم تزل عاملة على تحقيق ما أخذت على نفسها من إعادة الحياة الدستورية متفقة مع إرادتكم السامية ، ولقد بدأت في اعداد العدة لإجراء الانتخابات لمجلس النواب ، فقامت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقاً لنتائج الإحصاء الأخير ثم قامت بتقسيم هذه الدوائر إلى دوائر فرعية . والآن وقد فرغت الوزارة من هذا العمل تستطيع أن تستأذن جلالتكم في الشروع في الإجراءات المرسومة لتلك الانتخابات لتتم في نهاية السنة الحاضرة وليمكن عقد البرلمان في صدر السنة المقبلة للقيام بمهمته الجليلة.

٢- فإذا وافق ذلك جلالتكم تفضلتم بإمضاء أمركم الكريم مؤذناً بإنفاذ أحكام الدستور وبالبدء في إجراء الانتخابات داعياً إلى اجتماع مجلسي البرلمان - مجلس النواب الذي تسفر عنه الانتخابات . ومجلس الشيوخ مشكلاً كما كان وقت صدور الأمر الملكي بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨.

٣- والوزارة تبتهل إلى الله بالدعاء أن يحفظ للبلاد في ذات جلالتكم ملاذها الأكبر وذخرها الأجل.

[illegible]

بولكلي في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

القسم الثاني

إنقلاب اسماعيل صدقي

١٩٣٠ - ١٩٣٥

إعـــداد

مصطفى النحـــاس جبر

الفصـــل الأول

الانقلاب ومغزاه السياسى والاجتماعى

تولت وزارة مصطفى النحاس الثانية (١) الحكم فى أول يناير ١٩٣٠ بعد انتخابات اكتسح الوفد فيها خصومه اكتساحا وبعد أن ظلت البلاد ترزح تحت حكم أوقف العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات (٢) ولكنه لم يستطع أن يستمر هذه المدة تحت ضغط المعارضة الشعبية . وكان حل المسألة الوطنية — من وجهة نظر الوفد المصرى — يقتضى تمكينه من ارساء قواعد الدستور حتى يستطيع مواجهـة الانجليز مدعما بثقة الأمـــة .

والواقع أن الانجليز قد فشـــلوا فى محـاولة ابرام « معـاهدة » هندرسون — محمد محمود (٢)لأن الأخير لم يكن يستندالى الأغلبية الشعبية، وبالتالى فهو لم يكن مستندا الى أى نوع من الحكم الدستورى . لذلك فان الانجليز اضطروا الى التخلى عن « اليد الحـــديدية » (*) لمحمد محمود فى أخريات ١٩٢٩ وبالتالى الى اجراء انتخابات جديدة فى البلاد باشراف وزارة محايدة يرأسها عدلى يكن . ويعود الوفد الى الحكم فى يناير ١٩٣٠

(١) تولى مصطفى النحاس الحكم لأول مرة عام ١٩٢٨ .

(٢) تولى محمد محمود الحكم بعد اقالة وزارة مصطفى النحاس الأولى فى يونيو ١٩٢٨ واعلن حل البرلمان ووقف العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات .

(*) أطلق محمد محمود على أوجهانه ١٩٢٨ اسم « اليد الحديدية » .

وقد أعلن عزمه على مواجهة خصومه وخاصة السراى وأن من أغراض حكمه الأولى « العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه » (١) واعتزام الوفد هذا ، كان جزءا لا يتجزأ من سياسته الوطنية كما قدمنا ففد كان من الصعب عليه ــ باعتباره صاحب الأغلبية الشعبية ــ أن يكافح والخنجر في ظهره سواء من جانب السراى وأشياعها أو الانجليز وحلفائهم . ونعتقد تأسيسا على ذلك أن تصلب الوفد فى مفاوضات هندرسون ــ النحاس بشأن السودان ، انما كان تكأة لجولة جديدة مع الانجليز ، فأراد الوفد أولا أن يدعم نفسه فى الداخل من الوجهة الديمقراطية فى سبيل ارساء وحماية الدستور .

ونلمس خطوات الوفد فى هذا الاتجاه منذ مجيئه الى الحكم فى يناير ١٩٣٠ ففضلا عن اعلانه عن برنامج حكمه المتقدم ذكره ، فقد تقدم مصطفى النحاس بمشروع قانون يحتوى على « الضمانات الكافية التى تحول دون حل البرلمان القائم لذا جعل ايقاف وتعديل الدستور خيانة يعاقب من يرتكبها أمام محكمة جديدة من قضاة غير قابلين للعزل » (٢) ولقد تضمن المشروع « محاكمة الوزراء الذين ينقلبون على الدستور أو يبددون أموال الدولة العامة » (٣) وكان ذلك « كثيرا على الملك الذى أبى الموافقة » على المشروع « فتطور الخلاف وضاقت شقته حتى أصبح صراعا بين العرش والوفد » (٤) .

على أن الصراع بين القصر والوفد كان يمتد الى عدة خطوات ديمقراطية أخرى فقد وضعت وزارة الوفد « مشروع قانون انشاء محكمة النقض والابرام فى صيغته النهائية وقد رفعته الى القصر لصدور المرسوم باحالته الى البرلمان ، فتعطل فى السراى » (٥) . كذلك « قام الخلاف بين الوزارة والسراى على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة ، فقد وضعت السراى أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم

---

(١) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٠ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة » ١٩٣٢ ، ص ١٢ .

(٢) ب.ج الجود : « مصر » ــ ترجمة راشد البراوى ــ مطبعة الاعتماد ، القاهرة . ص ١٣٧ ــ ١٢٨ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة . الجزء الثانى ــ الطبعة الاولى النهضة المصرية ١٩٤١ . ص ١٠٧ .

(٤) ب.ج. الجود : المرجع السابق ذكره ص ١٣٧ ــ ١٣٨ .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، المصدر السابق ذكره ص ١٠٣ .

الوزارة » (١) ولما كانت تلك الخطوات من شأنها أن تعزز الحكم الديمقراطى فى البلاد وتقلل من سلطة الملك ، فقد لجأ هذا الأخير الى التخلص سريعا من الحكم البرلمانى ٠٠ وما أن واتته الفرصة حتى أسرع ـ بتأييد من القوى المعادية للديمقراطية الوطنية ـ بالاطاحة بحكومة الوفد ٠ أما هذه الفرصة فقد كانت قطع مفاوضات هندرسون ـ النحاس لعدم قبول الوفد « مشروع هندرسون بحذافيره » (٢) فرفع « الاحرار الدستوريين » عريضة الى الملك فؤاد فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ مليئة بالمطاعن التى كالوها لوزارة الوفد وختموها بالضراعة الى الملك « أن يتلافى الأمر بحكمته » ٠ وقد استجابت السراى لهذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن امضاء المراسيم لتشل عمليا وتضطرها الى الاستقالة » (٣) ٠

على ان خطة القصر فى ضرب الوفد كانت موضوعه من قبل ان يتولى النحاس الحكم! وذلك ردا على تشدد الوفد اذا ماحدث ٠ فقد بعث توفيق دوس « باشا » ـ وهو صنيعة للقصر وقط سابق فى حزب الأحرار الدستوريين ولاحق فى حزب «الاتحاد» الذى أنشأته السراى سنة ١٩٢٥ ـ بعث بمقال الى «الديلى تلجراف» فى ٨ نوفمبر ١٩٢٩ قال فيه «وفى استطاعتى أن أؤكد لكم أن المستقبل ليس على مايراه المستر « بارتلت » ـ وهو مراسل هذه الجريدة فى مصر ـ من الظلام فان الوفديين الذين كنت على الدوام خصما لهم قد تعلموا كثيرا من الماضى ـ ولى ـ أى لتوفيق دوس ـ ما يبرر هذا الاعتقاد ـ والمرجو أنهم سيدركون حينما يعودون الى الحكم أن مصير الحياة البرلمانية فى أيديهم لو صودق على المعاهدة ٠ وعلى ذلك سيحاولون أن يحكموا على صورة خير من الصورة التى اتبعوها فى الحكم فاذا لم ينجحوا سيكون الشعب المصرى نفسه ، لا الملك فؤاد ، هو الذى سيسقط نظام هذا الحكم طالبا ما تسمونه « الدكتاتورية العادلة الحسنة » وسيكون من أشد بواعث الأسف أن نرى الدستور يزول ولكن ذلك يفيد فقط أن مصر دلت على عدم صلاحيتها لهذا الحكم فى الوقت الحاضر » (٤) ٠

نستطيع أن نلمس من هذا التقاء مصالح السراى والانجليز عند نقطة أساسية وهى ضرورة كسر صلابة الوفد واكتسابه للين مطلوب

---

(١) نفس المصدر ص ١٠٧ ٠
(٢) نفســه ٠
(٣) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصدر السابق ذكره ص ١٠٧ ـ
(٤) جريدة « كوكب الشرق » ٢٩ يونيو ١٩٣٠ ٠

هو من ناحية السراى عدم تمسك الوفد بالديمقراطية والتعرض لسلطه الملك . ومن ناحية الانجليز قبول الوفد للمعاهدة بحذافيرها حتى تكسب بها استقرارا لمصالحها فى مصر والسودان · لذلك نميل كثيرا الى الاعتقاد بأن الانجليز باركوا عملية الانتقام من حكومة الوفد « بواسطة العناصر والسلطات المحلية المصرية عقابا لها ــ أى لحكومة الوفد ــ على عدم قبول المشروع برمته ، مثلما كان الموقف تماما عندما رفضت الوزارة البرلمانيه ــ وهى وزارة الوفد أيضا ــ سنة ١٩٢٨ مشروع تشمبرلن » (١) ·

حقيقة الأزمة بين الانجليز والوفد :

على الرغم من أن مصطفى النحاس تكلم بعد قطع مفاوضاته مع انجلترا عن كسب صداقة الانجليز ! ــ وهو كلام ردده خصومه والحاقدون عليه ليقللوا من مكانة الوفد بين الجماهير الا أن الانجليز كانوا يعرفون جيدا ما هى خطة الوفد وموقف مصطفى النحاس · حقيقة أن فشل مفاوضات هندرسون ــ النحاس كان بسبب السودان ولكن المطالب « الباهظة » حسب تعبير جريدة « ديلى ميل » التى قدمها الوفد بخصوص السودان كان يتوقع رفضها وأنه ــ أى الوفد ــ لم يكن يزمع امضاء المعاهدة « التى رأوا ــ أى الوفديون ــ فيها قضاء على أعمالهم كمحرضين وطنيين » (٢) ونحن نعتقد تماما بصحة الرأى الذى أضافته نفس الجريدة بأن الوفديين قد عادوا الى مصر ليقولوا « لقد رفضنا ما عرضته علينا بريطانيا وبذلك احتفظنا بحقوق مصر وفى الوقت نفسه حصلنا على بعض مزايا جديدة وقد دونت هذه المزايا وستبقى كنقطة ابتداء لأية مفاوضات جديدة بين انجلترا ومصر قد تحدث فى المستقبل » (٣) ·

اذن فالوفد فى نظر المحافظين الانجليز الذين تمثلهم « الديلى ميل » قد اتخذ من تشدده فى مفاوضات النحاس ــ هندرسون ومن تعلله بمسألة السودان ذريعة لعدم توقيع المعاهدة التى كان لا يراها وقتئذ فى صالح الوطنيين ، وأنه اتخذ من آخر بند فى المعاهدة ــ أو المفاوضة ــ نقطة ارتكاز لوثبة وطنية جديدة كان يعد لها بحماية مكانته فى السلطة والحكم ازاء خصومه فى الداخل وخاصة الملك · وأكد الرأى السابق ما ذهب اليه بعض الانجليز من أن مسلك حكومة الوفد بعد قطع

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٠٧ ·
(٢) جريدة « الاهرام » ١٤ يونيو ١٩٣٠ ·
(٣) نفس المصدر

المفاوضات لا يعدو أن يكون « القيام بمناورة بحيث تقف في مركز منيع لا تمكن مهاجمته ويمكنها أن تباشر شئون مصر الداخلية بما فيه فائدتها الخاصة وأن تنتهز كل فرصة لتقطيع أوصال النفوذ البريطاني شيئا فشيئا » (١) ٠

على أن الأزمة السياسية الخاصة بالمفاوضات بين الانجليز والوفد لم تكن هي المشكلة الوحيدة بينهما ، وانما كانت تتمثل كذلك في سياسة الوفد الاجتماعية والاقتصادية في ظل الأزمه الاقتصادية العالمية والمحلية فكان مما نقمت منه هذه الدوائر الانجليزية ـ مشروع وزارة النحاس الخاص بانشاء بنك التسليف الزراعي وما توقعه الأجانب من أن انشاءه سيضر بمصالح البنوك الأجنبية (٢) . فقد رأت الدوائر المالية الاجنبية أو المتمصرة في مشروع قانون انشاء بنك التسليف الزراعي ما يغل يدها عن استغلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية ، فانضمت هذه الدوائر الى الساعين لاسقاط الوزارة (٣) ٠

والواقع أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدات في أواخر العشرينات وبدأ انعكاسها على مصر كانت مما أثار مخاوف الانجليز بجانب السياسة الوطنية للوفد ـ فقد لاحظت انجلترا « أن الأزمة الاقتصادية والمالية ليست مما يسهل الأمور في هذه الحالة » ويقصدون بذلك تسهيل الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني ـ لقد أثار مشروع بنك التسليف الزراعي مخاوف المصالح الاستعمارية ، واكد هذه المخاوف أن الوفد كان يسعى الى تأمين سلطانه ازاء الرجعية والملك والانجليز ٠ولقد أشارت جريدة « التايمز » الى قانون محاكمة الوزراء الذين يعتمدون على الدستور ـ والذى عزم الوفد على اصداره وعطله الملك ـ بقولها « ليس في النظم الدستورية الحاضرة ما يشبه العقوبات الوحشية التي تفرضها هذه المقترحات الا أن يكون نظام روسيا السوفيتية (٤) ٠ وكانت « التايمز » وغيرها بهذا لا تعنى اخافة أصحاب المصالح الرجعية في مصر فحسب ، بل تعنى كذلك حماية المصالح الاستعمارية ٠ فقد اعتبرت « النير ايست » المشروع « عرقلة لادارة البلاد لكي تصدر أحكام اجرامية على المصريين

(١) نفس المصدر

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصدر السابق ذكره ص ١٠٦ ٠

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٠٣ ٠

(٤) جريدة « الأهرام » ١٨ يوليو ١٩٣٠ ٠

الذين يحاولون اعلاء مصالح بلادهم حسب معتقداتهم » (١) غير أن عرقلة ادارة البلاد التى يزعمونها لا تعنى فى الواقع الوطنى الا عرقلة الادارة الاستعمارية .

واذن فما دام الوفد سائرا فى طريق التشدد وما دام يريد تأكيد ذلك التشدد باجراءات اقتصادية يزيد من خطرها تأمين سلطاته باصدار قوانين دستورية تغل أيدى المصالح الرجعية والملك فى مصر عن العمل... ما دام الوفد ينهج مثل هذا السبيل فان ثمة خطرا كبيرا يهدد مصالح انجلترا خاصة وأن الوفد فى نظر هذه المصالح جميعا يمارس سياسته من خلال نفوذه على الجماهير ومن خلال نفوذ الجماهير عليه .

تلك هى حقيقة الأزمة بين الانجليز والوفد التى شجعت الملك فؤاد على الاطاحة بالنحاس . ولكن الانجليز ادعوا فى ذلك الحين « الحياد وأن دار المندوب السامى والحكومة الانجليزية بوغتتا بالأزمة . على أن جرائد الوفد (٢) تشير وقتها الى ادانة الانجليز وتشجيعهم للانقلاب ، فدار المندوب السامى كانت تعلم أن مشروع قانون محاكمة الوزراء قدم الى القصر الملكى وأهمل توقيعه ، ولابد أنها وافت وزارة الخارجية بذلك فى حينه ، فمن غير المعقول ومما لا تستسيغه العقول ، ألا تكونا قد توقعتا حدوث أزمة بسببه ، واذن فلو أنهما أرادتا تجنب حدوثها وبعبارة أصرح ، لو لم يكن حدوث الأزمة مما يتوافق ومآربها وغاياتهما ، لكانت الاشارة البسيطة أو الايماءة المتواضعة ، حائلا دون وقوعها (٣) .

ان جوهر الأزمة اذن هو أنها تعبير عن احدى مراحل الصراع بين الوفد كممثل للقوى الوطنية وبين الاستعمار الانجليزى ، وكانت أزمة الصراع بين الوفد وبين كل القوى الرجعية حول الديمقراطية أساسا هى الدافع الى استغلال هذه القوى للصراع الوطنى الانجليزى ..... لقد حاولت كل القوى المعادية للوفد أن تجعله بين شقى الرحى ـ وحين فضل الوفد سياسة المواجهة مع السراى فان الانجليز قد تركوه يسقط ان لم يكونوا قد ساعدوا على تعميق هذه الأزمة التى أدت الى استقالة مصطفى النحاس فى ١٧ يونية ١٩٣٠ . ولكنه كان قد سجل فى استقالته عبارة تعنى ادانة لأعدائه ـ فقال مصطفى النحاس فى خطاب الاستقالة : « نظرا

---

(١) جريدة « الأهرام » ٤ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) جريدة « كوكب الشرق » ٢٨ يونيو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر .

لعــــدم تمكننا من تنفيـــذ برنامجنا الذى قطعنا على انفسنا العهـد بتنفيــذه » (١) موحيــا بهذه العبــارة بأن الانجليز والسراى والرجعيين جميعا هم أولئك الذين حالوا بينه وبين تنفيذ هذا البرنامج ٠

أزمة تأجيل البرلمان :

قدم مصطفى النحاس استقالته المشار اليها وهو يدرك أنه يدخل بذلك معركة أخرى أشد شراسة مما سبقها ٠ وكان اسراع الملك فى قبول الاستقالة فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ ثم تكليف اسماعيل صدقى بتشكيل وزارة جديدة دليلا على أن السراى قد أعدت جيدا للانقلاب فقد كان صدقى من أوائل المنتهكين للدستور فى عهد وزارة أحمـد زيور ١٩٢٥ ٠ ولمـا كان اسماعيل صدقى ممن لا يستندون الى أية قوة سياسية حقيقية فى البلاد . فقد بدا أن الأمور تتجه بوضوح الى اطلاق يد السراى ٠ وهكذا سارع الملك باصدار مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان شهرا ٠ ولما كان الوفد يعلم أن طريق تعطيل الدستور يبدأ بتأجيل اجتماع البرلمان فقد قرر أن يدخل المعركة منذ بدئها ٠

رأت اغلبية البرلمان ضرورة عرض مرسومى تشكيل الوزارة وتأجيل البرلمـان على البرلمـان نفسه ٠٠٠ وكان لذلك سابقة فى عام ١٩٢٨ حين تأجل البرلمان بعد انقلاب محمد محمود (٢) وقد رأت حكومة اسماعيل صدقى أن توافق شرط ألا يتعدى الأمر تلاوة المرسومين ٠ وقالت الحكومة فى خطاب رسمى وجهته الى رئيس مجلس النواب ، انها لا تشاطر النواب رأيهم فى وجوب عرض المرسومين على المجلس ولكنها لا تعترض « اذا كانت التقاليد التى يراد اتباعها هى عين ما اتبع فى سنة ١٩٢٨ كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة الثامنة والثمانين لمجلس النواب ، فان الاجتماع لمجرد التلاوة يكون صـــــورة مكررة لتنفيذ أمر أصبح نافذا معمولا به منذ نشره بالجريدة الرسمية » (٣) وأضافت الحكومة فى كتابها قولها انها علمت بأن رأى رئيس مجلس النواب أنه عقب تلاوة مرسوم تشكيل الوزارة قد « يطلب أحد الأعضاء الكلام وعندها ليس فى وسع الرئيس

---

(١) فؤاد كرم « النظارات والوزارات المصرية » القاهرة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٦٩ ص ٣١٢ ٠

(٢) أنظر الفصل الثالث ٠

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠ : نص خطاب اسماعيل صدقى الى رئيس مجلس النواب فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ ٠

عدم اجابة طلبه » ثم قالت الحكومة كذلك أنه يسرها « تأكيد من حضرتكم – أي من رئيس مجلس النواب – بأن الجلسة لن تتضمن الا تلاوة المرسومين وأنكم لن تبيحوا لأحد الكلام فيهما أو في أي شأن آخر » وتمادى الخطاب الرسمي للحكومة يعبر عن تدخلهما في استقلالية المجلس فطلبت من رئيس مجلس النواب أن يصلها التأكيد المطلوب قبل لساعة الواحدة من اليوم الذي وجهت فيه هذا الخطاب – ٢٣ يونيو ١٩٣٠ – بل وهددت بأن توفر للمرسوم الملكي « ما يجب له من الطاعة والاحترام وأن تتخذ لذلك كل ما تراه ملائما من الوسائل » (١) ٠

على أن « ويصا واصف » رئيس مجلس النواب – وهو واحد من الرعيل الأول للحركة الوطنية وعضو الوفد المصري – أجاب الحكومة بالرفض وقال « بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه الى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية في ادارة جلسات المجلس التي هي من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه » (٢) وحاول اسماعيل صدقي مرة أخرى أن يثني من عزم النواب فاتصل بويصا واصف تليفونيا وقال « انه يكتفي منه بأن يعد شفهيا أنه لن يمنح الكلمة لعضو يريد الخطابة أو اثارة المناقشات عقب تلاوة المراسيم » ولكن ويصا واصف أجابه « بأنه لا يستطيع ذلك » (٣) وعلى ذلك فقد أصدرت الحكومة أوامرها لبوليسها « بقفل أبواب البرلمان مع عدم التعرض للأعضاء بحال من الأحوال » (٤) كما عبر البلاغ الرسمي لها ٠

تحطيم سلاسل البرلمان :

أصرت حكومة صدقي على تحدي البرلمان ومنع اجتماعه ، وعهدت الى القوة العسكرية تنفيذ ذلك « وظهرت طلائع القوة في ميدان قصر النيل حيث تفرق جمهور من جنود البوليس ووقف كل واحد منهم مرتكنا الى بندقيته ٠ وابتداء من شارع قصر العيني وقفت جماعات أخرى مسلحة بالعصي القصيرة ورابط على مدخل سراي الاسماعيلية جماعة من البوليس راكبي الموتوسيكلات » ٠ أما القوة بمظهرها العنيف فقد طوقت

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) نفس المصدر رد رئيس مجلس النواب على رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقي في ٢٣ يونيو ١٩٣٠ ٠

(٣) جريدة « الأهرام » ٢٤ يونيو ١٩٣٠ بلاغ الحكومة الرسمي ٠

(٤) نفس المصدر ٠

دار البرلمان والأشغال والصحة فوقفت على المدخلين الشرقى والغربى مغلقة شارعى الشيخ يوسف والشيخ ريحان · وتقدم هذه القوة رجال من البوليس المصرى مقبعون بالخـوذات الفولاذية الى جانبهم جمـاعة من الضباط المصريين وبعض الضباط الانكليز مشاة وفرسانا (١) ·

وتضيف جريدة « الأهرام » التى قدمت وصف الارهاب الحكومى فى ذلك اليوم أن هـذه القوة لم تعترض « النواب والشـيوخ وكتاب الصحف من اختراق صف الجنود الواقف على مدخل شارع الشيخ يوسف فتجمهروا على البـاب القبلى لمجلس النـواب وكان هذا البـاب مثل بقية أبواب السراى مغلقا مربوطا بالسلاسل الحديدية من الداخل فدلت بذلك ـ أى الحكومة ـ على أنها تمنع الجمهور فقط (٢) ·

على أن « الأهـرام » فى ذلك الوصف لا تشـير الى عدم اعتراض القوة للنواب والشيوخ الا من ناحية شارع الشيخ يوسف كما تقدم ، ولا تشير الى بقية المداخل الأخرى · ومهما يكن من أمر رواية « الأهرام » التى اعتمدنا عليها لظاهر حيادها ·· الا أن الواضح أن هذه القوة أرهبت الكثير من أعضاء الشيوخ بصفة خاصة فضلا عن أن الكثيرين قد حيل بينهم وبين الوصـول الى البرلمـان فذكر علوى الجـزار ـ الذى ترأس مجلس الشيوخ ـ ان عددا كبيرا من الأعضاء قد حال البوليس بينهم وبين الدخول الى المجلس (٣) ·

والذى حدث أن النواب والشـيوخ كانوا مصـممين على اجتمـاع البرلمان فاخترقت سيارة مصطفى النحـاس ـ رئيس الوفد ـ نطـاق البوليس واخترقه معه عدد من النواب وتعالت الهتافات للدستور وسلطة الأمة وسقوط معطل الدستور · ورغم نجاح الكثير من النواب والشيوخ فى اختراق نطاقات البوليس بعيدا عن البرلمان وفى الطريق اليه فقـد وجدوا أبواب البرلمان مقفلة بالسلاسل الحديدية ·

فكر البعض من النواب فى تسلق الأسوار وهدد آخرون باقتحـام أبواب البرلمان بالقوة وعندما حضر مصطفى النحاس أشار بقوله « نحن هنا فى انتظار رئيس مجلس النواب حتى اذا جاء كان له أن يأمر بوليس البرلمـان بأن يفتحوا هذه المغـاليق بما له عليهم من حق السلطة التى

---

(١) نفس المصدر ·

(٢) نفس المصدر ·

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠ ·

لا تنازعه فيها الحكومة بحال وذلك امر معلوم لأن بوليس البرلمان لايتلقى أوامره الا من رئيس مجلس النواب أو الشيوخ اما الحكومة فلا سبيل لها عليه » (١) وحضر بعد ذلك « ويصا واصف » رئيس النواب وبعد مداولة قصيرة بينه وبين مصطفى النحاس نادى رئيس قوة البرلمان وسأله عن معنى اقفال الأبواب بالسلاسل فقال انه لا دخل له في ذلك فقال رئيس النواب انى آمرك بفتح هذا الباب فقال انه مغلق بالسلاسل فامره رئيس النواب بتحطيمها فامتثل قائد الحرس واستدعى بوليس الحريق بالبرلمان ثم حضر مع رجاله وطفقـوا يكسرون السلاسل والأغـلال ويحطمونها بعتلات وقواديم حديدية (٢) ٠

دخل النواب والشيوخ فى أعقاب ذلك حيث انعقدت جلستا النواب والشيوخ التاريخيتان وفى مجلس النواب رأس ويصا واصف الجلسة وتلا مرسوم تأليف الوزارة فتعالى الهتاف ضده » (٣) ثم نهض مصطفى النحاس رئيس الوفد ونائب سمنود وقال « نظرا للظروف التى تجتازها البلاد الآن ولما بدا من بوادر الاعتداء على الدستور أطلب من حضراتكم أن تقسموا معى وأنتم وقوف القسم الآتى ، كما أطلب الى كل مصرى أن يقسم هذا القسم بينه وبين الله : أقسم بالله العظيم أن أكون وفيا للقسم الذى أقسمته طبقا للدستور وأن أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية » (٤) وردد الأعضـاء القسم ثم تعالت الهتافات مرة أخرى عند تلاوة مرسوم تأجيل البرلمان ٠ أما فى مجلس الشيوخ فقد عقدت الجلسة برياسة علوى الجزار لأن عدلى يكن رئيس المجلس لزم مكتبه (٥) ٠

وكان واضحا تحدي النواب للمرسوم الملكى وتعالى الهتافات ضده ثم اقتحام البرلمان وتهديد بعض النواب بسحق رأس الملك (٦) ، كذلك كان واضحا من الجو العام ، أن الوفد مدرك لثقل عبء المعركة القادمة وأنه يدخلها بكل ثقله وبتحد صريح للملك ودفاع مخلص عن الدستور ـ كما سلف وكما سيتضح ٠ والواقع أن السراى واسماعيل صـدقى

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠

(٤) نفس المصدر ٠

(٥) نفس المصدر ٠

(٦) قال عباس محمود العقاد فى هذه الجلسة ان النواب مستعدون لسحق أكبر رأس تعتدى على الدستور وهاجت لذلك صحف حزبى « الاتحاد » و « الأحرار الدستوريين »

بسلوكهما الارهابى والمعادى لتقاليد الدستور قد أرغما فئات واسعة ـ حتى من بعض المعتدلين ـ على الاحتجاج والتذمر ٠ وقد شجع البعض من هؤلاء « المعتدلين » على اتخاذ موقف الاحتجاج أن الوفد قد اتخذ موقفا حاسما فى التصدى الفورى للاعتداء على الدستور ٠

ومصداقا لذلك نجد أن « عدلى يكن » رئيس مجلس الشيوخ ـ ومؤسس حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ اضطر للاحتجاج على دخول قوات مسلحة الى البرلمان وعلى اغلاق أبوابه (١) وهو ما لا يتفق مع موقف حزب الأحرار الدستوريين باعتباره مؤسسه السابق ٠٠٠ ورغم أنه هو نفسه كان قد صرح لاسماعيل صدقى بأنه لن يؤذن لأحد من الشيوخ فى الجلسة بالكلام (٢) ٠

فض دور انعقاد البرلمان :

أيدت القوى المعادية للديمقراطية اسماعيل صدقى فى خطواته٠وكان الملك بطبيعة الحال من وراء صدقى كما أن الصحافة الانجليزيه والاستعمارية كانت تؤيده كذلك ٠ وكان حزب الأحرار الدستوريين من القوى الأساسية التى أيدت صدقى مبررة ذلك بأن اسماعيل صدقى لم يعتد على الدستور وأنه لم يفعل الا ما هو حق للملك من تأجيل البرلمان (٣) وقد دلت الأحداث على أن الأحرار الدستوريين كانوا يعلمون ما يفعلون اذ أنهم ساروا فى هذا التأييد حتى أودى صدقى بالبرلمان ٠ وكما توقع الوفد المصرى فقد أسرع صدقى بفض دور انعقاد البرلمان فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ وقبل أن ينتهى أجل التأجيل ودل ذلك على أن السراى والقوى المعادية للديمقراطية كانت تعد العدة للحكم المطلق ٠

تعلل اسماعيل صدقى فى الكتاب الذى رفعه الى الملك بطلب فض دور انعقاد البرلمان بأن الدستور نفسه يبيح هذا ـ وكانت حجته التى استند عليها أن المادة ٩٦ من دستور ١٩٢٣ تحدد ذلك (٤) ومع أن المادة

---

(١) جريدة كوكب الشرق ٢٥ يونيو ١٩٣٠ : خطاب عدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ الى اسماعيل صدقى رئيس مجلس الوزراء ٠ وانظر أيضا جريدة الأهرام ٠

(٢) جريدة كوكب الشرق المصدر السابق : كتاب رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقى الى رئيس الشيوخ ردا على الخطاب السابق ٠

(٣) راجع جريدة السياسة ٥ يونيو ١٩٣٠

(٤) كتاب اسماعيل صدقى الى الملك بشان فض دور انعقاد للبرلمان فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ وثيقة خطية مركز تاريخ مصر المعاصر ـ انظر ملاحق البحث ٠

١٤٠ من نفس الدستور كانت تشترط لجواز فض دور الانعقاد ان يكون البرلمان قد فرغ من تقرير ميزانية الدولة كما جـاء فى كتاب الأغلبية المطلقة لمجلس النواب (١) ردا على صدقى وأن المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد أجرت على ميزانية المعاهد الدينية أحكام الدستور الخاصـة بميزانية الدولة ـ وكان البرلمان لم يفرغ بعـد من تقرير تلك الميزانيـة ـ ولكن اسماعيل صـدقى لم يعترف فى كتابه الى الملك بأن القـانون الأخـير يجرى مجرى الدسـتور ، وأشار الى الملك ـ نظـرا للمسئوليات الخطـيرة التى أخذتها الحـكومة على نفسها ـ فانها بحاجه شديدة للتفرغ للأعمال الكبرى » الخ ·· «وذلك بفض دور الانعقاد» (٢) واستجاب الملك فورا لطلب رئيس وزرائه وأصدر مرسوما بذلك فى نفس اليوم (٣) ١٢ يوليو ١٩٣٠ ولم يسكت النـــواب على هذا الاعتداء الجديد على الدستور ورفعت الأغلبية المطلقة للنواب كتابا الى الملك اتهمت فيه « الحكم القائم فى مصر » بأنه أوتوقراطى يتنافى مع نص المادة ٢٣ من الدســـتور التى نصت على أن جميع السلطات مصـــدرها الأمة (٤) وعددت مظاهر الاعتداء على الدستور ·

ولم تكن البلاد غافلة عن الخطر ، بعيدة عن الصراع الدائر . بل ان الاسراع من جانب الملك وصدقى بفض دور البرلمان كان ناجما عن الهلع الذى أصابهما من مقاومة الجماهير الدامية من أول يوليـو ١٩٣٠ ـ كما سيأتى ـ وخشية تطور الحوادث فقد ردت الحكومة على عريضـة النواب فى ٢٠ يوليو ١٩٣٠ بطلب عقد البرلمان دورة غير عادية بالرفض ثم ألحقته ببلاغ رسمى أعلنت فيه أنها ستمنع دخول الشيوخ والنواب الى البرلمان بالقوة المسلحة فى يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٣٠ وهو اليوم الذى تنتهى فيه فترة التأجيل وكان المجلسان قد حدداه للانعقاد · وقد طلبت الحكومة الى بوليس البرلمان أن يخلى مكانه لقوات الحكومة فلما أبى قبضت الحكومة عليه وانتزعته عنوة من مقره واستولت على السجل الذى

(١) عريضة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب : مؤرخة ٢٠ يوليو ١٩٣٠ وثيقة خطية ـ مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين ـ وانظر أيضا : جريدة الأهرام ٢٢ يوليو ١٩٣٠ ·

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر كتاب اسماعيل صدقى بشأن فض دورة الانعقاد المصدر السابق ذكره ·

(٣) الوقائع المصرية عدد ٦٧ غير اعتيادى فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ ·

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر عريضة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ ·

دون فيه رئيس القوة هذا الاعتـــداء ثم كسرت أبواب غـرف البرلمان واستقرت فيه (١) ٠

وكان مطلب النواب الخاص بعقد دورة غير عادية للبرلمان مؤسسا على أن استجواب الحكومة أمر ضرورى بعـد الاحـداث التى وقعت فى البلاد ٠٠٠ كما أنه من الضرورى الاقتراع على الثقة بها وحددوا لذلك الانعقاد الغير عادى جلسة ٢٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

والواضح أن تغيير موعد انعقاد البرلمان من ٢١ يوليو الى ٢٦ يوليو راجع الى أن النواب أرادوا اكتساب أسبوع يمكنهم فيه أن يعيـدوا تنظيم الصفوف بعد ما اتخذته الحكومة من اجراءات مباغتة وقبضت على حرس البرلمان ٠ كما أن الحوادث السابقة دلت على استهتار الحكومة بدماء المواطنين ، ولم يكن من المستبعد والأمر كذلك ومع التعجل فى عقـد جلسة البرلمان أن ترتكب الحكومة حوادث جديدة قد تؤدى الى حـرب أهلية ٠

وقد ادعى اسماعيل صدقى فى بيانه الذى عارض فيه عقد الدورة غير العادية للبرلمان المصرى أن طلب النواب هو فى حد ذاته « الرغبة فى معارضـة حق الملك فى ذلك الفض » (٢) وذهب صـدقى فى بيانه الى محاولة طمأنة القوى المعادية للدستور فى الداخل والخارج بقوله « ان الادلة ستتوافر فى أقرب الأوقات على ما لسياستها ـ أى الحـكومة ـ الحازمة التى تستوحى أصح العواطف وأصدقها (كذا) وتسترشد بأصلح المقاصد وأنبل الغايات لخير البلاد واسعادها من أحسن الآثار » (٣) وازاء ما اتخذته الحكومة بعـد ظهر ٢٠ يوليو ١٩٣٠ من حصار لدار البرلمان بالجيش والبـوليس واحتـــلاله من الداخل ببلوك الخفـر والقبض على حرسه (٤) فقد كتب عدلى يكن رئيس الشيوخ محتجا على تكرار مخالفة أحكام الدستور ٠٠٠٠ وكتب وكيلا مجلس النـواب فى نفس الوقت احتجاجا مماثلا ٠ وأما أعضاء البرلمان أنفسهم فلم يجدوا مفرا من الاجتماع

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين : بيان من الحكومة فى ٢٢ يوليو ١٩٣٠ بشأن طلب النواب عقد البرلمان دورة غير عادية ـ نه

(٣) نفس المصدر ٠

(٤) جريدة السياسة ٢٢ يوليو ١٩٣٠ كتاب من عدلى يكن رئيس مجلس الشيوخ الى رئيس مجلس الوزراء وكتاب من وكيلى النواب الى الأخير فى ٢٠ يوليو ١٩٣٠ ٠

خارج مبنى البرلمان ، مكررين حادثتى ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ حين اجتمع البرلمان فى الكونتننتـــال ودار مـــراد الشريعى (١) فاجتمعـــوا فى مبنى « النادى السعدى » الخاص بالوفد المصرى فى يوم ٢٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

فقد اجتمع النواب برئاسة عبد السلام فهمى جمعة وكيل المجلس وقرروا باجماع الحاضرين وهم ١٤٦ نائبا عدم الثقة بالحكومة لمخالفتها للمادتين ٤٠ ، ١٥٥ من الدستور حين رفضت دعوة البرلمان للانعقاد (٢) أما مجلس الشيوخ فقد اجتمع برياسة محمد فتح الله بركات لغيـاب الرئيس — عدلى يكن — ووكيل المجلس وقرر مجلس الشيوخ الاحتجاج على عدم استجابة الحكومة لعقد البرلمان واحتلاله ثم قرر المجلس رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانونى (٣) على أن نجاح الوفد فى عقد جلسة النواب بالنادى السعدى واعلان النحاس بطلان رفض عقد البرلمان واعلان المجلس كذلك عدم الثقة بالحـكومة مما يدل على عجز الحـكومة عن منع البرلمان من الاجتماع الا بقوة الجيش المسلحة التى احتلته مما دعا النحاس الى أن يعلن أن عقد جلسة النواب بالنادى السعدى ان هى الا تجنيب البلاد الحرب الأهلية (٤) ٠

وجاءت الخطوة الثالثة لنواب الأمة بعد الخطوتين الأولين — وهما اقتحام البرلمان المحاصر فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ واجتماع النادى السعدى — فى شـكل عريضـة جديدة للأغلبية المطلقة لمجلس النـواب مؤرخة ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ ٠ وقد طلبت العريضة الجديدة عقد اجتماع غير عادى للبرلمان للنظر فيما اعتزمته الحكومة من تعديل لقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (٥) وهو قانون الانتخـاب المباشر — وحملت العريضـــة على الحكومة حملة شديدة واتهمتها بأنها « لم تحفل بارادة الشعب ومضت فى حكم البلاد حكما أوتوقراطيا لا تستند فيه الى سلطة الأمة ٠ كمـا أدانتها بأنها أطلقت الأيدى فى الحريات العـــامة للقضاء عليها وبأنها زادت من وطأة الأزمة الاقتصادية ودفعت البلاد الى « طريق الهوان فى قيود الاستبداد المرهقة » وكذلك أدانت العريضة حكومة صدقى بأنها

---

(١) انظر الفصلين الثانى والثالث ٠

(٢) جريدة « الأهرام » ٢٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٣) جريدة الأهرام ٢٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٤) نفس المصدر ٠

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين ٠٠ عريضة خطية مرفوعة بتوقيعات الأغلبية المطلقة لمجلس النواب فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ — ملحق رقم (٩) ٠

قد دفعت جيش البلاد ليكون حربا على دستور البلاد ـ مشيرة الى الارهاب، والقتـــل اللذين قام بهمـا الجيش فى حوادث يوليـــو ١٩٣٠ كما سيأتى ـ وقد وضحت عريضة النواب خطه الحكومه فى تعـديل قانون الانتخاب بقولها : أنه « يسهل عليهـا تلفيق كشـوف الناخبين والعبث بعمليات الانتخاب ونتائجه وتمهد به لأساليب سنة ١٩٢٥ التى كشفت عنها حوادث « الخطب » و « المحلة الكبرى » وغيرهمـا (١) وأوضـحت العريضة كذلك أن الطريق الدستورى لتعديل قانون الانتخاب لا يكون الا عن طريق التشريع العادى » وهذا لا يكون الا باشراك البرلمان طبقـا لنص المادة ٢٤ من الدستور » وعن طـريق التشريع الاستثنائى الذى يكون فيما بين أدوار انعقاد البرلمان وذلك اذا قامت حالة « لا تحتمل التأخير كحالة وباء أو غرق أو حرب » أو « بدعوة البرلمان فورا الى انعقاد غير عادى وعرض مثل هذا التشريع عليه فى أول اجتماع له حتى اذا لم يعـرض أو لم يقـره أحد المجلسـين زال ماكان له من قوة القـانون (٢) وانتهت عريضة النواب الى أن الحكومة ليس فى نيتها دعوة البرلمان وانما هى تتجه الى حله وسلب ما للأمة من حق الانتخاب المباشر (٣) ٠

وقد برهنت خطوة الحكومة التالية على صدق حدس النواب ـ فلم يحفل صدقى بنداءات البرلمان ولا بمقاومة الجماهير وأقدم على تحدى كل الأمة بصـدور الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بحل البرلمـان ووضـع دستور جديد ٠

معنى الدستور الجديد :

ومما لا شك فيه أن الجماهير ـ وكان يقودها الوفد المصرى ـ كان لديها ما يدفعها الى مقاومة الانقلاب الملكى ـ الصدقى ٠ وأهم تلك الأسباب فى رأينا أن الجماهير كانت تتمسك بدسـتور ١٩٢٣ وخاصـة بعد أن عدل قانون الانتخاب فى عهد وزارة سعد زغلول فجعل مباشرا مما جعل الجمـاهير أكثر قدرة على التمثيل الديمقراطى ٠ ولا شـك أن الجمـاهير فى الانتخاب المباشر تكون أكثر قدرة على المشاركة الديمقراطية من الجماهير

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : عريضـة خطية بتوقيعات الأغلبية المطلقة للنواب فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٠

(٣) نفس المصدر ٠

المعزولة في الانتخاب ذي الدرجتين ٠ومهما كانت سلبيات المشاركه الجماهيرية المباشرة الا أن هذه الوسيلة هي التي يمكن أن تكتسب بها وعيها السياسي بسرعة وأما طريق فرض الوصاية عليها فلا يستفيد به الا من أطلق عليهم في التاريخ المصري « أصحاب المصالح الحقيقية » أو مجموعة العائلات المحدودة من كبار ملاك الأرض من الارستقراطية المصرية وكبار الصناعيين المرتبطين بالمصالح الأجنبية ٠

لقد تمكنت تلك المصالح من التزوير والتلفيق في ظل قانون الانتخاب غير المباشر الذي فرض عام ١٩٢٥ ثم حين استطاعت القوى الديمقراطية اعادة حق الانتخاب المباشر عام ١٩٢٦ فانه كفل لها فوزا كبيرا في ذلك العام ثم فوزا ساحقا كذلك عام ١٩٢٩ ٠ وكما كان لأعداء دستور ١٩٢٣ والانتخاب المباشر ما يدفعهم الى تلك المعاداة انطلاقا من اتجاه آخر يعادي مصالح الجماهير ـ فقد كان عليهم ايقاف المد الوطني الديموقراطي الذي يحمل في النهاية أضرارا بمصالحهم ومصالح حلفائهم ٠

لقد عارضت القوى المعادية لتطور البلاد دستور ١٩٢٣ بحجة انه لم يحقق في رأيهم « اقرار النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة الى خير الغايات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه » (١) وكان هؤلاء يقصدون « بالصالحين القادرين » النخبة الممتازة من العائلات الكبيرة وأن يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التي ولد في جوهرها » (٢) بمعنى ابعاد الدستور عن التأثير الجماهيري الذي حدث في ثورة ١٩١٩ ٠

ورغم أن هذه القوى المعادية للدستور لم تستطع في ظل قانون الانتخاب ذي الدرجتين أن تحقق نجاحا يذكر بل حققت فشلا ذريعا في انتخاب ١٩٢٣ وفشلا ملحوظا في انتخاب ١٩٢٥ ٠ ورغم أنها كذلك منيت بالهزيمة المنكرة في انتخابات ١٩٢٦ ثم ١٩٢٩ المباشرة ٠٠ الا أنها تبجحت بأن حكم القوى الوطنية المنبثق عن تلك الانتخابات جميعا ان هو الا « طغيان فئة قليلة اتخذت من الرعب الذي تنشرة بين الناخبين والنواب جميعا سببا للحكم والتحكم » (٣) بل أن هذه القوى ـ وهي

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر : وثائق عابدين ـ بيان مطبوع لحكومة اسماعيل صدقي عن التعديلات التي يراد ادخالها على الدستور وقانون الانتخاب ـ ص ١ ـ ٤ ٠

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ بيان مطبوع لحكومة صدقي المصدر السابق ذكره ص ١ ـ ٤ ٠

رجعية بطبيعة الحل ـ تمادت فى تبجحها فرغم انها هى التى كانت تنادى بحكم الاقلية وتضيق نطاق الانتخابات الا انها زعمت فى جراة غريبة بأن الفوز الساحق لفريق ـ تقصد الوفد ـ قد أسس « من ذلك اليوم ـ أى منذ تطبيق دستور ١٩٢٣ ـ فى مصر أوتوقراطية جديدة فى صورة برلمانية » (١) (كذا) ٠

ان مايمكن استخلاصه من ذلك كله أن هذه القوى قد عجزت بوسائلها التقليدية ـ وهى فرض القوانين الرجعية ـ عن الحصول على الاستقرار المطلوب لصالحها ٠ فرغم انها أجرت انتخابات ١٩٢٥ بقانونها هى وبأسلوب ادارى سمته التلفيق والتزوير وارهاب الناخبين الا أنها اضطرت الى حل البرلمان بعد ثمانى ساعات من عقده ولجأت الى انتخابات أخرى أكثر ايغالا فى التلفيق ثم لجأت مرة أخرى فى عام ١٩٢٨ الى تعطيل الدستور واعلان حكم ما يسمى « باليد الحديدية » (٢) ٠

غير أن هذه الرجعية لم تكن تخشى من النتائج السياسية لعمليه الانتخابات المباشرة فحسب بل كانت تخشى كذلك من نتائجها الاجتماعيه ويقول صدقى فى بيان حكومته فى هذا الصدد : انها « طرق لم تألفها البلاد من قبل ودعايات بعيدة عن أن تكون مقبولة فى شرعة الانتخابات (٣) « وكان صدقى راغبا فى أن لا يكون » الانتخابات معممة تستعمل فيها وسائل النضال المختلفة » (٤) ٠

على أن الرجعية المصرية فى عام ١٩٣٠ كانت أكثر هلعا من الحقوق التى كفلها دستور ١٩٢٣ منها فى السنوات السابقة ذلك أنها أدركت من واقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ضرورة تغيير الدستور من أساسه ٠ فقد شهدت السنوات من ١٩٢٧ ـ ١٩٣٠ تطورا فى وعى ونمو الحركة العمالية حتى أن الملك فؤاد « نزولا على رغبة المستعمرين » الذين « ثارت ثائرتهم » نتيجة حركة الطبقة العاملة وتضامنها « وتغلغل المذهب الاشتراكى فى مصر » توجه الى مكتب العمل الدولى فى جنيف سنة ١٩٢٩

---

(١) نفس المصدر ص ٦ ـ ٧ ٠

(٢) انظر الفصل الثالث ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين : بيان مطبوع لحكومة اسماعيل صدقى عن التعديلات التى يراد ادخالها على الدستور ٠٠ المصدر السابق ص ٥

(٤) نفس المصدر ص ٨ ٠

لاستقاء النظم العمالية التى يمكن تطبيقها فى مصر » (١) وقد يكون فى حركة الملك فؤاد ما ينبىء عن خوفه التشخصى بدرجة كبيرة الا ان ظهور اتحاد الصناعات ومكتب العمل كان تعبيرا آخر عن خوف المصالح الطبقية الرجعية ونعنى بذلك خوف رأس المال من العمل (١) . ونستطيع القول كذلك بأن الخوف من العمال فى تلك الفترة كان يحمل معه خوفا آخر من الفلاحين والجماهير الفقيرة . فقد عكست الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك آثارها على مصر واضطرت فقراء الفلاحين وصغار الملاك الى الافلاس ، وكان فى هذا وذاك ما يدفع الرجعية المصرية الى الخوف والهلع من أن تستطيع تلك الجماهير ـ المرهقة والتى تتطور كل يوم من واقع تلك الظروف ـ أن تفرض ارادتها على الوفد المصرى عن طريق الديمقراطية ... ولنا فى التأثيرات التى استطاعت الجماهير احداثها فى السنوات السابقة دليلا على ذلك ـ فالانتخابات الحرة عام ١٩٢٦ كانت مجالا لتنفس الحركة العمالية ومجالا أيضا للتشريع لصالح العمال نتيجة ازدياد النضال العمالى وانتعاشه (٣) .

وهكذا أيقنت المصالح الرجعية من ضرورة وقف النشاط الديمقراطى فى البلاد بضرب دستور ١٩٢٣ فى الأساس . لذلك فان البيان الذى رفعته حكومة صدقى ١٩٣٠ تطلب فيه تعديل الدستور وقانون الانتخاب انما كان فى جوهره الغاء لكافة الحقوق الديمقراطية الأساسية التى تضمنها دستور ١٩٢٣ ، وكان اعلاء سلطة الملك والقوى الجعية الممثلة فى السلطة التنفيذية واضحا ـ اذ تضمن بيان حكومة صدقى المشار اليه حملة شديدة على التوسع فى عدد النواب تبعا لازدياد عدد السكان وأشار الى أن مثله لم يكن يحدث فى مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية (٤) مع أن هذين المجلسين كانا صورة مشوهة تماما للديمقراطية وكانا من وضع المستعمرين الذين قضوا على المجلس النيابى الذى أنشىء

(١) سليمان النخيلى (الدكتور) الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من سنة ١٨٨٢ ـ ١٩٥٢ الاتحاد العام للعمال ج.ع.م الطبعة الاولى ١٩٦٧ ص ١٠٩ .

(٢) نفس المرجع : ـ الفصل الأول .

(٣) نفس المرجع ، وراجع كذلك عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة ١٩٦٨ ص ١٦٣ .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين ـ بيان حكومة صدقى بشأن التعديلات ـ المصدر السابق ذكره ص ٩ ـ ١٠ .

قبل احتلال البلاد عام ١٨٨٢ . وتضمن بيان حكومة صدقى كذلك المناداة بأن يقتصر انتخاب الدرجة الثانية على الذين يحوزون نصابا ماليا أو تعليميا كما استحسن البيان أن يكون مجلس الشيوخ معينا كله وان اكتفى البيـان بأن تكون نسبة المعينين « ثلاثة أخماس الأعضـاء » (١) وكانوا من قبل خمسين فقط .. وكانت « ديمقراطية » الدستور الجديد المقترح تعتمد على نماذج فاشستية فاستشهد بايطاليا واليابان على أنهما من « أرقى البلاد » (٢) وفى اتجاه اعلاء سلطة الملك ذهبت حكومة صدقى فى مقترحاتهـا الى أن يكـون تعيين الشيـوخ فى يده وحده وكان فى دستور ١٩٢٣ عن طريق وزرائه . لقد نادى بيان حكومة صدقى باختصار بأن « يمحى الماضى بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد » (٣) وأصدر الملك ترتيبا على بيان حكومته أمرا بوضع نظام دستورى للدولة وابطال العمل بدستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور جديد وحل البرلمان . كما تضمن أن يتولى الملك جميع السلطات التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بهـا البرلمـان حق وزير الداخليـة ومجلس الوزراء فى تعطيـل الصحف (٤) وقد جاء الدستور « الجديد منحة من الملك اذ انه هو الذى الغى دستورا وأصدر دستورا جديدا مع أن دستور ١٩٢٣ هو تعـاقد بين الملك والأمة ، ولا يملك فسخه ، وهذا التعاقد قد سـجل فى وثيقة رسـمية ، وهى اليمين التى أقسـمها الملك علنا أمام البرلمـان باحترام الدستور » (٥) .

وفضلا عن ذلك فقد جاء دستور ١٩٣٠ فى شكل انقلابى فقد نص دستور ١٩٢٣ على عدم جواز تعديله الا بقرار من مجلسى البرلمان . على أن خرق هذا النص كان يمكن أن يكون شكليا أما أن ينص (الدسـتور) الجديد على نصوص كثيرة تعلى من كفة السلطة التنفيذية على حساب البرلمان فمعنى ذلك أن الانقلاب كان كاملا شكلا وموضوعا فقد جاء فى (الدستور)

---

(١) نفس المصدر ص ١٤ ــ ١٥ .

(٢) نفس المصدر ص ١٤ ــ ١٥ .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين ــ كتاب وزارة اسماعيل صدقى بشأن الدستور الجديد ــ وثيقة خطية بتاريخ ٢١ اكتوبر ١٩٣٠ . انظر الملاحق ، ملحق رقم (١)

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين ــ أمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٣٣ ــ ١٣٤ .

الجديد أن ثلاثة أخماس الشيوخ يكونون بالتعيين وأن اقتراح القوانين المالية يكون من حق الحكومة وحدها • ثم ان «الدستور» الجديد قد ضيق من حق مجلس النواب فى الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة فأخضعه لبعض القيود والاجراءات (١) كما منح الملك حق حل مجلس النواب دون تحديد موعد اجراء الانتخابات الجديدة ومنح السلطة التنفيذية حق التشريع وتقرير اعتمادات مالية جديدة فى غيبة البرلمان التى أصبحت سبعة أشهر فى السنة كما جعل للملك كذلك حق اصدار قانون يقره البرلمان ويكفى لذلك عدم تصديقه لمدة شهرين كما منح للملك حق تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين • وبالاضافة الى ذلك فانه شجب حق المجلسين فى دعوة البرلمان غير العادية متى طلب أحدهما ذلك وقرر أن البرلمان لا ينعقد فى دورة غير عادية الا عند الضرورة التى يحددها الملك بالتالى (٢) ومعنى ذلك أن انقلاب ١٩٣٠ المعادى للدستور قد قضى على جميع الجوانب الايجابية والديمقراطية فى دستور ١٩٢٣ وعزز فى نفس الوقت سلطة الملك الرجعية فضلا عن دعم نفوذه بالسيطرة على رجال الدين • أما فيما يتعلق بقانون الانتخابات فقد جاء أكثر رجعية من القانون الأول ذى الدرجتين – فقد قرر القانون الأول الصادر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ أن المندوب ينوب عن ثلاثين ناخبا أما قانون صدقى فقد جعل المندوب ينوب عن خمسين ناخبا كما رفع سن الناخب الى ٢٥ سنة بعد أن كانت ٢١ (٣) وبذلك ضيق القانون كثيرا فى الدائرة العددية الديمقراطية وفى هذا الاتجاه فأنه إشترط فى المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوطا عليها ضريبة عقارية أو ساكنا فى منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها (٤) غير أن ما جاء بقانون الانتخاب من منع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول احدى المهن الحرة فى بلد غير القاهرة كان من أكثر مواده خطورة اذ أنه بذلك قد حرم الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين فى الثغور والأقاليم من أن يكونوا أعضاء فى البرلمان ، فى حين أنه أباح للعمد ومشايخ البلاد هذه

(١) شفيق شحاتة تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على – الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦١ ص ٢٩ •

(٢) عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ذكره ص ١٣٥ – ١٣٧ •

(٣) نفس المرجع ١٣٧ – ١٣٨ •

(٤) نفس المصدر •

العضوية وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم (١) . والخلاصة أن فرض دستور ١٩٣٠ الرجعى الانقلابى كان خاتمة « قانونية » لارهاب شنته القوى الرجعية والاستعمار بدأ منذ محاولة تطبيق الديمقراطية في مصر وانتهى فى النصف الثانى من عام ١٩٣٠ .

---

(١) نفس المصدر ص ١٣٨ .

الفصل الثانى

القوى التى اعتمد عليها الانقلاب

كان انقلاب صدقى ـ كما سبق القول ـ انقلابا تلاقت فيه مصالح السراى والانجليز فقد رحب الانجليز بأن يطيح القصر بالوفد الذى لم يقر معاهدة هندرسون ـ النحاس ، ولا شك أيضا أن الاستعمار الانجليزى لم يكن راغبا فى التغييرات التى أراد الوفد احداثها بالنسبة للديمقراطية. وعلى آية حال فان الانقلاب الذى صنعه القصر ونفذه صدقى لم يكن ممكنا أن يمضى فى خطواته الا بتأييد الانجليز . لقد كان الانجليز راغبين فى الحد من مطالب الوطنيين التى تجلت قبل وأثناء وبعد مفاوضات هندرسون ـ النحاس ، وقد عبر جورج لويد عن ذلك فقال : « مهما تكن المساعى التى بذلت لاسكات صخب الصائحين باعطائهم المنح فان النتيجة واحدة دائما ، وهى زيادة الصياح وزيادة المتاعب من كل وجه ، فالمنح ليست هى العلاج دائما وانما العلاج فى ايجاد حكومة حازمة عادلة حرة » (١) (كذا) كذلك فان الديلى اكسبريس قد أكدت ذلك بأن نادت بوجوب « أن تكون هناك يد حازمة من الاسكندرية الى سنغافورة » (٢) أما « مانشستر جارديان » فقد ذهبت فى ابداء مخاوفها

(١) جريدة الأهرام ٢٩ يونيو ١٩٣٠ خطاب « لويد » فى المادبة السنوية للقوات فى لندن عن الوضع فى مصر والهند .

(٢) نفس المصدر ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

من نمو الديمقراطية فى مصر الى القول بأنه اذا لم يحدث تدخل أجنبى فان الوفد يربح المعركة (١) فالمشكلة اذن عند الاستعماريين هى ضرورة وقف تقدم الديمقراطية فى البلاد ... فتقدم الديمقراطيه يعنى « زيادة الصياح وزيادة المتاعب » أى يهدد بنمو القوى الوطنية فى البلاد وزيادة خطرها .

والحق أن الدوائر الحاكمة فى لندن لم تعترف بتأييدها للانقلاب ، ولم يكن أحد ينتظر منها ذلك علانية . ولكننا نلاحظ تأييدا واضحا للانقلاب تفصح عنه صحافة الاستعمار البريطانى فى ذلك الحين ، هذا التأييد الذى كان ينشر أحيانا على أنه رأى « الثقاة » (٢) فى الشئون المصرية . أما الدوائر المسئولة فقد كانت تعلن « حيادها » أو تتهرب من الافصاح عن رأيها . فقد تكررت اجابة « هندرسون » وزير الخارجية ردا على سؤالين من نائبين بمجلس العموم ـ أحدهما عمالى والثانى من حزب الأحرار ـ عن تدخل انجلترا فى شأن الدستور المصرى وكانت اجابة هندرسون بأنه كان يجب اخطاره بهذا السؤال قبل ذلك الوقت (٣) .

على أن « الرافعى » يؤكد أن وزارة صدقى قد عرضت خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل اصداره ، واطلعت وزارة الخارجية الخارجية البريطانيا على نصوصه ، وكانت هذه على علم باليوم المحدد لصدوره . ثم يضيف «الرافعى» أن الوزارة كتمت أمر الغاء دستور ١٩٢٣ عن الجميع « عدا الانجليز الرسميين » وأن « الديلى ميل » قد أشارت الى ذلك وعلقت عليه بقولها « انه من المستحيل عمليا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل فى الشئون المصرية ، فما دامت بريطانيا واضعة جنودها فى القاهرة ، وأسطولها على مقربة من الاسكندرية فان عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلا للتأييد السلبى » (٤) .

واذا كانت بعض الصحافة الاستعمارية قد ذهبت فى أسلوب تأييدها الى تبرير الانقلاب فزعمت بأنه لم يقع حتى ذلك الوقت ـ منتصف يوليو ١٩٣٠ تقريبا ـ اعتداء على الدستور كما أنه لا يمكن القول بأن

(١) نفس المصدر .
(٢) نفس المصدر والدوريات الأخرى يونيو ١٩٣٠ .
(٣) جريدة مصر ٧ نوفمبر ١٩٣٠ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المرجع السابق ذكره ص ١٩٣٠ ـ ١٣١

الطرق التى يسلكها الملك فؤاد غير دستورية حتى حتى شهر نوفمبر القادم (١) فانها عادت فعبرت عن رأيها أو توجيهها لما يجب أن يحدث فى مصر فقالت « سكوتسمان » و « الثالث » - أى ثالث الطرق التى أمام الملك - أن يحاول تعديل الدستور بحيث يحرم عدد من سكان المدن من حق الانتخاب وبذلك يضمن غالبية برلمانية ضد الوفد .

والطريق الأخير هو المحتمل (٢) واذا لم تراودنا الأوهام فان « سكوتسمان » لم تكن ترجم بالغيب أو تتنبأ - فان الذى حدث فعلا كان أحد التعديلات الرئيسية فى الدستور الذى أصدره صدقى فقد حرم عددا من سكان المدن من حق الانتخاب فحسب بل حرمهم حق الترشيح كذلك . وعلى أية حال فان الانجليز وان لم يصنعوا انقلاب صدقى فقد باركوه .

القوى الاجتماعية للانقلاب :

والواقع أن مشكلة الانقلاب الحقيقية كانت هى القوى الاجتماعية التى يجب أن يعتمد عليها . فقد قضى « دستور » صدقى بمنع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول احدى المهن الحرة فى بلد غير القاهرة ، وبذلك حرم الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين فى الثغور والأقاليم من أن يكونوا أعضاء فى البرلمان فى حين أنه أباح هذه العضوية للعمد ومشايخ البلاد وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم .

كان هذا الاتجاه يعنى أولا عزل البرجوازية فى المدن عن ممارسة نفوذها السياسى والبرلمانى وهذه البرجوازية التى تضم الفئات السابقة هى عماد البرجوازية الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار وكان عزلها لمصلحة الانجليز والقصر يعنى أيضا اعتماد الانقلاب على فئات اجتماعية أخرى - ولما كانت الأزمة الاقتصادية فى مصر - وهى الأب الشرعى للانقلاب - قد انعكست آثارها أكثر ما تكون على الريف، فان حكما دكتاتوريا كان يستطيع حل هذه الأزمة لصالح كبار الملاك وعلى حساب فقراء وصغار متوسطى الفلاحين . ويعرب محمد حسين هيكل

---

(١) جريدة « الأهرام » ١٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) نفس المصدر .

(باشا) — قطب الأحرار الدستوريين — عن ذلك بأن الأعيان الذين يؤيدون حزب الاحرار الدستوريين كانوا يرحبون بصدقى • كما يفسر حسين هيكل سلوك الحزب فى البداية حين أيد صدقى بأنه كان عن خوف من انعزال الاعيان عنه بقوله « ونحن لو عارضناها — أى الحكومة — أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بليغا » (١) •

وقد كان الأحرار الدستوريين الذين رفعوا الى الملك عريضة يطلبون فيها الاطاحة بالوفد فى مايو ١٩٣٠ ، هم أيضا أول من أيد انقلاب القصر وصدقى — وكان أول محك جدى لموقف الدستوريين من تأجيل البرلمان الذى اعتبروه لا يتعارض مع الدستور ولم يناقشوا خطورة الخطوة التى منعت بها حكومة صدقى النواب والشيوخ من الاجتماع لتلاوة مرسومى تأجيل البرلمان وتأليف الوزارة الجديدة بل ولم يعترضوا على تدخل الجيش وعلى ارهاب الحكومة وأكثر من ذلك عدوا ما حدث من اقتحام النواب وكسر أغلال البرلمان « هزرا » وحماقة واتهموا الوفد بأنه يدبر ثورة على العرش وأن اقتصار قسم الاخلاص على الدستور وحده دون الملك نزوع الى الثورة على الملك (٢) كما أنهم قد سخروا من احتجاج عدلى يكن (باشا) رئيس مجلس الشيوخ الذى رأى فى اغلاق الحكومة لابواب البرلمان ودخول القوات المسلحة الى حرمه اعتداء على الدستور • وقد استمر تأييد الأحرار الدستوريين للانقلاب ومناهضة خطط المقاومة ضده حتى أنهم اتهموا الوفد بأنه « عصابة مجرمة » وذلك اشارة الى قيادته لمقاومة الاسكندرية التى ذهب ضحيتها مئات من الأهالى بين قتلى وجرحى نتيجة اعتداء قوات الجيش والبوليس عليهم، بل ان الأحرار الدستوريين فى هذه الجريمة ذهبوا الى انتقاد الحكومة ليس لجريمتها ولكن لأنها لم تعد العدة لمجابهة أهل الاسكندرية وقالوا « بأن الجيش كان يجب أن يعسكر ويجوس المدينة والحكومة تظهر بمظهر القوة وتضرب الفوضى بيد من حديد » (٣) وقد يكون مقبولا من الدستوريين أنهم برروا تأييد الحكومة فى البداية ولم يعارضوها بحجة

---

(١) محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات فى السياسة طبعة ١٩٥١ ص ٣٥١ •

(٢) جريدة « السياسة » ٢٤ ، ٢٥ يونيو ١٩٣٠ •

(٣) جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ •

أنها لم تفعل سوى تأجيل البرلمان ، أما حين فضت الحكومة الدورة البرلمانية قبل نفاذ موعد التأجيل ، وحين ارتكبت حوادث القتل والارهاب وتعطيل الصحف بالجملة (١) فقد كان تأييد الأحرار الدستوريين لها تدعيما واضحا للانقلاب ٠

والواقع أن « الدستوريين » كانوا يعتبرون حكومه صدقي تمهيدا لحكمهم — ثهم يتركونها تحرث الارض حتى يستفيدوا بثمارها ٠٠ لقد كانوا يريدون ان يدون صدقي أداة لتقليم أظافر الوفد واملوا في أن يستطيع صدقي أن يحرم الوفد من الحصول على الاغلبية البرلمانيه عن طريق الارهاب وعن طريق تشريع القوانين الرجعية ٠ لقد ظنوا بادئ ذي بدء أن اسماعيل صدقي يعمل لحسابهم ، ولعله أوهمهم بذلك ، وأنه سيجرى انتخابات على طريقة تكفل لهم الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد ، بحيث يصبحون هم أصحاب الحق في الحكم » (٢) ويعترف محمد حسين هيكل (باشا) بمصالح الأحرار الدستوريين في هذا التأييد بقوله « أما وصدقي باشا مناوئ صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون في المدن والقرى يطمعون في أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين ٠ وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين الى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو سكوتهم عن معارضتها » (٣) ويضيف هيكل الى ذلك بأن « السياسة » جريدة الحزب « لم تبخل على صدقي باشا في الشهور الأولى من حكمة بالتأييد الكامل » (٤) فالنظام الجديد قد اعتمد اذن من الناحية السياسية على تأييد السلطة ممثلة في القصر والانجليز واعتمد اجتماعيا وطبقيا على الأعيان وكبار الملاك ٠ ومصداقا للحقيقة الأخيرة فان لدستوريين كانوا يعلمون وقتها أن أى معارضة للدكتاتورية الصدقية كانت تجعلهم يخسران أنصارهم الأعيان « الذين يخشون على

---

(١) جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ نشرت في هذا العدد تعطيل صحف « كوكب الشرق » و «البلاغ» و «اليوم» تعطيلا نهائيا واستمرت في تأييد الحكومة بل ان مجلس ادارة حزب الدستوريين قد اجتمع في ١٩ يوليو ١٩٣٠ وأصدر قرارا باستمرار تأييده ٠

(٢) محمد زكي عبد القادر : « محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ » القاهرة روز اليوسف ١٩٥٥ ص ٧١ ٠

(٣) محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة ص ٣١٥ ٠

(٤) نفس المصدر ص ٣١٦ ٠

جاههم ومصالحهم » • وكان صدقي يعلم هذه الحقيقة كما كان موقف من تاييد كبار الملاك « حرصا على جاههم ومنافعهم » (١) وظل الموقف هكذا بين النظام الجديد وبين الدستوريين ــ فصدقي موقن من تاييد الطبقة التي يضمها حزب الأحرار الدستوريين ويعمل على مهادنته جهازها وهو الحزب حتى يضمن تاييده السياسى ، والحزب من ناحيه اخرى يضن أن صدقي يمهد له الارض ويعده للحكم • كانت سياسة الحزب الا يعقد صدقي وفى نفس الوقت أن يحتفظ بتأييد طبقته من الأعيان وان يستمر كذلك فى تضليل الراى العام فى كل بيان يعلن فيه تأييده للحكومه فيدعى بالقول « أنه يتمسك بأسس الدستور » (٢) دون أن يخرج هذا القول الى الفعل خاصة وأن الانقلاب كان يسير بخطى سريعة الى اهدار الدستور والحياة الديمقراطية • وقد ساقت سياسة الأحرار الدستوريين « الانتهازية » حزبهم الى الوقوع فريسة فى براثن صدقى فقد أبى ألا يكتفى بتعديل الدستور كما أرادوا هم ، بل ألغاه ووضع دستورا جديدا •

كان « الدستوريون » مع التعديل فى الدستور الذى يضمن لهم مصالحهم ، ولا يعلى كثيرا من سلطة الملك ــ يتضح لنا ذلك فيما رواه محمد حسين هيكل من أن محمد محمود (باشا) رئيس الحزب أثناء اخر مرحلة لتحرير مشروع الاتفاق مع « هندرسون » قد تكلم معه عن تعديل الدستور فقال » واذا كان فى تعديل الدستور مصلحة ، فهل نحجم عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف من الناس » (٣) وقد دارت فى عهد صدقى محادثات بينه وبين الدستوريين حول تعديل الدستور وعرض عليهم الأول نسخة من مشروع الدستور وحين هم « هيكل » بالكلام استوقفه محمد محمود بقوله « خير ألا نثير مناقشة الآن ، وأن ننظر المشروع الذى عرضه علينا صدقى باشا وندرسه • ونحن نكلفك يا دكتور هيكل بهذه الدراسة • ومتى أتممناها عدنا الى الاجتماع لبحث أنجع الوسائل التى تؤدى الى تفاهم واتفاق » (٤) •

---

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣١٨ •

(٢) نفس المرجع ص ٣١٦ • ادلى محمد محمود بتصريح قال فيه بعد انقلاب صدقى « انه يتمسك بأسس الدستور » ولم يزد على ذلك شيئا وكانت بيانات الحزب تعلن ذلك مع تاييد الحكومة •

(٣) نفس المرجع ص ٣٠٥ •

(٤) نفس المرجع ص ٣٢٠ •

لقد اتفق صدقي مع الأحرار الدستوريين حول تعديل الدستور ، واختلف الطرفان حول الاسلوب . فقد قابل صدقي هيكل يوما فقال « أنه يرى أن يكون صاحب العرش ،وسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم « فرد هيكل » أولا ترى دولتكم من الخير أن تجرى الانتخابات فاذا حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصا على تعديل الدستور عدلته بالطريقة المنصوص عليها فيه » (١) وهذا انما يعنى رفض الدستوريين لأن يكون الملك صاحب الكلمة العليا وأن مايرونه هو تعديل الدستور عن طريق انتخابات تتم وفقا لقانون جديد يضمن لهم الغلبة فيعدلون الدستور بما يوائم مصالحهم : ولم يكن الدستوريين يطالبون بأن تتم هذه الانتخابات وفق القانون القديم المباشر ، اذ لا معنى لهذا سوى حصول الوفد على الأغلبية خاصة وأنهم يعلمون أن تيار الوفد « كان جارفا في ذلك الحين » .

ان محور الخلاف بين الدستوريين وصدقي هو أنهم كانوا يرون تعديل قانون الانتخاب أولا - وأفصح قرار الحزب في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ عن ذلك فقال ان حزب الأحرار الدستوريين دائم الحرص على صيانة أسس الدستور الذي أرتضته الأمة منذ سنة ١٩٢٤ وعلى أن لا يعدل منه شيء الا ما يتصل بقانون الانتخاب (٢) .

لقد ظل الدستوريون يهادنون صدقي وصدقي يهادنهم حتى انتهى الأمر بتمكن الأخير من دفة الأمور فأبلغهم « انذارا نهائيا بأنه اتفق مع جلالة الملك على اصدار الدستور صبح الغد ، وأنه لم يبق له بتسويفه طاقة ، وأنه غير مستعد ليغير ويبدل كلمة ولا حرفا مما أبلغناه اياه » (٣) وعاد الدستوريون بعد هذا وقد انقطع مابينهم وبين صدقي وانتقلوا الى صف المعارضة (٤) بعد أن ثبتوا من وجود الانقلاب وبعد أن كسب صدقي من بين صفوفهم رجلا كحافظ عفيفي أشترك معه في الوزارة من البداية ثم كسب صدقي من بعده الكثيرين وكانوا أركان حزبه وبرلمانه الزائفين .

---

(١) نفس المرجع ص ٣١٦ .

(٢) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٣) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٤) نفس المرجع ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

لقد اعتمد الانقلاب على التأييد الطبقي للدستوريين ، ولكنه لم يشأ ان يعتمد في حكمه على الحزب ، وكان في ذلك الأسلوب ما يخدم القصر الذي يتناقض مع الدستوريين ـ فالملك يريد أن يحكم بمفرده وهم يريدون مشاركته هذا الحكم ٠

الحزب الوطني والانقلاب :

واذا انتقلنا الى موقف « الحزب الوطني » فاننا نجد أنه وقف موقفا سلبيا باستثناء اعلانه في أخريات يوليو ١٩٣٠ ، أن الحكم النيابي أداة في أيدي الامة وأن البطش به ليس طريقا للاصلاح » (١) ٠

غير أن « الحزب الوطني » اتخذ موقفا آخر أكثر وضوحا بعد صدور « الدستور » الجديد بأيام قلائل فاجتمع بلجنته الادارية في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٠ واصدار قرار بادانة جميع الأحزاب بما فيها الوفد بتهمة العبث بالدستور طيلة السبع سنين الماضية ثم أدان الحكومة الصدقية في نفس الوقت باعتبارها قد « أصدرت دستورا جديدا ممسوخا قام على فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسبا بل منحة تعطى وتسلب دون اكتراث بارادة الأمة وحقوقها » (٢) ٠

ومناقشة موقف الحزب الوطني تكشف عن التناقض الغريب بين ماضية وحاضرة فالحزب كان أيام « مصطفى كامل » هو حزب النضال من أجل الدستور واستمرار مطالبة الحزب بعد ذلك ٠٠ بجمعية ولجنة تأسيسية تقرر أحكامه وتوطد دعائمه » (٣) سير على نفس الاتجاه ٠ غير أن ذلك لايعني ـ وان اختلف الحزب حول طريقة وضع الدستور بعد ثورة ١٩١٩ فقد كان الوفد مختلفا كذلك ـ اهمال المكاسب «الديموقراطية» التي حصل عليها المصريون في دستور ١٩٢٣ وخاصة بعد تعديل قانون الانتخاب الى الانتخاب المباشر وبالتالي الدفاع عن تلك المكاسب ٠ والموقف من الحزب الوطني يعتبر غريبا اذا ما أدان « العبث بالدستور طيلة السبع سنين الماضية » وان يشرك الوفد في هذه الادانة في نفس الوقت وهو الحزب الوحيد الذي كان له شرف الدفاع عن الدستور وليس العبث به ٠ على أن الأعجب في موقف الحزب الوطني هو معايشته لذلك الانتهاك ليس لحرمة الدستور فحسب بل لكل القوانين في الفترة بين يونيو وأكتوبر ١٩٣٠

(١) جريدة الأهرام ٢٢ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٢) السياسة ٢٥ اكتوبر ١٩٣٠ ٠

(٣) نفس المصدر ٠

دون أن يتخذ موقف المعارضة الصادقة على الأقل لذلك الانتهاك . ان ادانة الكل وعدم تحديد المواقف هو فى واقع الأمر محاولة من جانب الحزب الوطنى لبلبلة الجماهير وبالتالى لدعم حكم صدقى ورغم أننا يمكن ان نختلف فى جدوى الادانة التى أعلنها الحزب لصدقى والاخرين بعد تمام الانقلاب . الا أن المواقف العمليــة هى المحك للحكم دون الاختلاف على صــدق هذا الموقف أو زيفة . لقد اضطر حزب الأحرار الدستوريين بعد اعلان صدقى لدستوره أن يشهر معارضــته الشــديدة له ولأى انتخــابات تجرى على أساسه وأن يعتبر أى اشتراك للحزب فى « أى عمل من أعمال الانتخابات التى يقتضيها نفاذ الدستور وتشير اليها نصوصه يعتبر اشتراكا مع الوزارة فى الاعتداء على حقوق البلاد » (١) الخ . أما الحزب الوطنى فقد شارك ــ رغم احتجــاج لجنته الادارية بعد صــدور « الدســتور » ــ فى الانتخابات الصدقية التى جرت فى ١٩٣١وقاطعتها البلاد بأسرها ــ وأكثر من ذلك فقد شــارك الحــزب الوطنى فى تزييف ارادة الناخبين باعلانه قبول الاشتراك فى انتخابات زائفة وفى برلمــان زائف هو نتاج لها . على أن من أخطر الأمور التى شارك فيها الحزب هو تقنين نظام صدقى الذى اعتمد على حزبين اداريين أولهما « حزب الاتحاد » الذى أنشأه القصر فى عام ١٩٢٥ وثانيهما « حزب الشعب » الذى كونته عناصر من كبار الملاك والموظفين ورجال الادارة الصدقية بمباركة القصر ، والذى جمعت تبرعاته وأشباه الرجال فيه تحت ارهاب السلطة وعسفها ، ويعنى ذلك افتقاد صدقى والقصر ونظامهما الى مساندة أى حزب سياسى حقيقى فى البلاد وكان اشتراك الحزب الوطنى فى انتخابات صدقى وبرلمانه هو بمثابة التقنين ومحاولة اضفاء الشرعية على هذا النظام . لقد أدان « عبد الرحمن الرافعى » ــ وهو أحد قادة الحزب ــ موقف الحزب من نظام صدقى وقال بأن صدقى اغتبط بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات ، لأنه رأى فى دخوله اقرارا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات واعتبر الحزب مؤيدا للنظــام الذى أصطنعه ، وكان يزهو فى أحاديثه بأن هذا مؤيد من ثلاثة أحزاب وهى حزب الاتحــاد ، وحزب الشــعب ، والحزب الوطنى » (٢) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المرجع السابق ذكره ص ١٤١ ــ ١٤٢
٦ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٢) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ قرار حزب الأحرار الدستوريين فى اجتماع ويقول الرافعى بصدد هذا الموقف « ان اللجنة الادارية للحزب قد انقسمت بشأنه ــ فكانت الأقلية (وكنت منها) الى جانب المقاطعة ولكن الأغلبية قررت عدم المقاطعة .

واذا اعتبرنا موقف الحزب الوطنى ـ قبل اشتراكه فى البرلمان الصدقى ـ « موقف تردد وضعف يخاف سطوة الكتلة الشعبية الممثلة فى الوفد ويستحى أن يكون نصيرا ظاهرا للسراى والحكم الاستبدادى » (١) فان الحزب قد أدان نفسه علانية وكشف عن سياسته الحقيقية حتى الانفضاح حين نكص عن بيان ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ الذى أدان فيه دستور صدقى بقوله « وزعمت الحكومه تسويفها لعملها أنها تقصد أصلاح مساوئ الماضى ولقد أبان الحزب الوطنى أكثر من مرة أن اصلاح هذه المساوئ يأتى عن طريق الجهاد القومى الصحيح وتنبيه الامة الى واجباتها وأن هذا الاصلاح لا يأتى بحال عن طريق المساس بالدستور » (٢) ذلك هو ما أعلنوه غداة دستور صدقى أما فى أول يوليو ١٩٣١ وفى الجلسة الخامسة لمجلس النواب الصدقى فقد أعلنوا كلاما آخر ٠٠ واذا علمنا أنه من أكتوبر ١٩٣٠ حتى يوليو ١٩٣١ لم يكن هناك من جديد الا تنفيذ الدستور الذى عارضه الحزب الوطنى والا اجراء الانتخابات الزائفة على أساسه وأساس قانون الانتخابات الرجعى ٠٠ واذا علمنا بذلك فاننا نقول ان بيان ٢٥ أكتوبر لم يكن الا تقربا زائفا من الرأى العام ٠ وأما موقف الحزب فى جلسة أول يوليو ١٩٣١ فهو ـ الموقف الحقيقى الذى صرح فيه مصطفى الشوربجى المحامى ـ وعضو اللجنة الادارية للحزب وأحد موقعى بيان ٢٥ أكتوبر بما يلى « أرى اننا فى مبدأ الحياة الدستورية رغم أننا بدأناها فى سنة ١٩٢٤ وأرانا الآن فى دور التجربة ٠ لذا يصح أن نرى اليوم خطأ فنعدل عنه عودا الى الصواب والعكس ٠ لا أستطيع القول أن هذه التعديلات انتقصت حقوق الأمة أو أن أقول أنها مؤدية بنا الى أسوأ او احسن مما كنا فيها « لقد كنا فى مرض ، بل فى غمرة من سوء الحال (٣) واستمر « الشوربجى » فى تأييد الانقلاب فذكر أن « قانون الانتخاب المعدل هو الذى أبعد هؤلاء (يقصد ممثلى الحياة النيابية السابقة) عن الكراسى التى تجلسون عليها اليوم » (٤) هذا الموقف السافر دفع عبد العزيز الصوفانى ـ عضو اللجنة الادارية للحزب ـ الى الاحتجاج على كلام الشوربجى فقال بأنه لا يوافق على هجوم الشوربجى على المجالس النيابية السابقة بل العكس يقرر « أن تلك الهيئات كانت مثالا حسنا » ثم هاجم

---

(١) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور المرجع السابق ذكره ص ٧٢ ٠

(٢) جريدة السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ ٠

(٣) مجموعة محاضر دور الانعقاد العادى الأول لمجلس النواب ١٩٣١ محضر الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ص ٥٠ ـ ٥١ ٠

(٤) نفس المصدر ٠

كلام الشوربجى كذلك بالنسبة لاقراره ماحدث من التعديلات فى الدستور وهاجم تبريره « بأن يترك للظروف المستقبلة اقرار أو انتقاد هذا النظام » ثم أعلن الصوفانى « ان مبدئى الحزبى لا يمكن أن يتجزأ ، واذا نطقت به فاننى أنطق به صحيحا صريحا ، اننا ننكر كل اعتداء يقع من أية هيئة كانت على سلطة هذه الأمة » (١) كان صوت «الصوفانى» فى المجلس آخر صدى من أصوات الحزب الوطنى الذى أسسه كامل وفريد ، فقد غادر القاعة على الفور — وعقب دفاع الصوفانى عن سلطة الأمة — نواب الحزب الوطنى وبينهم رئيس الحزب « حافظ رمضان » حتى اكتملت المهزلة بمنع الصوفانى من الكلام . وعاد « عبد الحميد سعيد » أحد المبرزين فى قيادة الحزب الى الجلسة ليعلن « بأن الحزب الوطنى لا يوافق على ماقاله حضرة عبد العزيز الصوفانى أفندى « وليصفق المجلس تصفيقا حادا متواصلا » (٢) على أن الأعجب من ذلك أن تنتهى تلك الجلسة بموافقة المجلس بالاجماع على الثقة بحكومة صدقى والموافقة على خطاب العرش (٣) رغم ادعاء الحزب الوطنى بأنه حزب معارضة .

الانتخابات الزائفة والارهاب :

سار صدقى فى طريقه معتمدا على تلك القوى الاجتماعية الرجعيه وعلى تلك الجماعات السياسية المشوهه الوطنية وعلى ارهابه الثقيل . وكان ارهاب صدقى أكثر مما شهدت البلاد من قبل فابتداء من يونيو ١٩٣٠ وحتى اجراء الانتخابات سير الجيش لحصار البرلمان مرتين وسقط عشرات من القتلى ومئات من الجرحى فى شوارع بلبيس والمنصورة والاسكندرية والقاهرة وبور سعيد والسويس وغيرها وكانت وسائل النشر تحارب كما لم تحارب فى ظل المعتمدين البريطانيين . ولم يمض كثير من الوقت حتى كانت أغلب الصحف قد عطلت أو ألغيت فقد عطلت نحو من ثلاثين صحيفة فى بحر شهرين(٤) وكان المرء يستطيع أن يطالع أنباء تعطيل أو انذار الصحف فى كل يوم يطالع النشرة الجوية . وسرى أمر مصادرة الحريات الى وسائلها المختلفة فاجتماع الجمعية العمومية للمحامين يمنع وتستخدم فى منعه القوة المسلحة حتى قيل أن مثل ذلك الاجراء « لم يقع مثله حتى أيام

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٥٣ .

(٢) نفس المصدر ص ٥٤ .

(٣) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٣٠ .

(٤) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٣٠ .

الأحكام العرفية ، أيام ان كانت السلطة العسكرية تطارد الاجتماعات » (١)
كذلك منعت الحكومه احتفال المصريين بعيد الجهاد الوطنى الذى دأب الوطنيون على الاحتفال به منذ ثورة ١٩١٩ .

واذا كانت حكومة صدقى قد عملت على مصادرة حرية الأبرياء ومهاجمة المنازل فانها قد عملت أيضا على مصادرة حرية العمل والرزق — فعزلت القضاة والعمد وكبار الموظفين (٢) وحتى لا يفلت الوطنيون من ذوى المهن الحرة من عسفها « ولكى تضطرهم الى الذل والاستكانه والانضمام الى صفها ، لم تتورع عن اقفال المحالج والمصانع لأسباب مفتعلة للتنكيل بأصحابها وجعلهم عبرة لغيرهم . كذلك اختصت الوزارة أنصارها والمنفذين لسياستها الارهابية بالمزايا والترقيات الاستثنائية وزادت عن ذلك منح بعض صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما سمى استبدالا لجزء من معاشهم ، خولفت فيها اللوائح والقوانين ، وضحيت فيها مصالح الدولة والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين » (٣) وبتلك الوسائل ضمنت الحكومة الأنصار سواء من الأعيان أو العمد أو الموظفين ورجال الشرطة والجيش . وهؤلاء جميعا هم من اعتمدت عليهم فى انشاء « حزب الشعب » الذى رأسه اسماعيل صدقى ، وهو الحزب الذى ولد ميتا كزميله «حزب الاتحاد» والذى لم يعد أن يكون لافتة فى أرض مهجورة من الجماهير .

هكذا وبهذه الوسائل أو تلك مهد صدقى لانتخاباته القادمة معتمدا على طبقة اجتماعية رجعية فى الريف ومعتمدا أيضا على كبار الرأسماليين الذين يشاركون الرأس مال الاستعمارى أمثال أحمد عبود ، الذى دأب على تأييد الانقلاب فى الخارج والداخل وعبد الرحمن البيلى رجل الرأسمالية المصرية الكبيرة ، وطاهر اللوزى وغيرهم من الذين أيدوا ودعموا الانقلاب أو اشتركوا فى برلمانه الزائف . ومصلحة الرأسمالية المصرية الكبيرة ومنها صدقى نفسه كانت من المصالح الأساسية فى الانقلاب الذى يكفل لها تعاملا مستقرا مع رأس المال الاستعمارى فى استغلال الجماهير وضرب العمال — فكان قانون صدقى الانتخابى يشترط فى المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنا فى منزل لا يقل

---

(١) جريدة السياسة ١ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٢) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٣٠ وانظر أيضا عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ص ١٧٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٤ — ١٧٥ .

ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها ، أو مستأجرا لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا ، أو حائزا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها .

وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان ... وكان معنى هذا حرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من انتخاب أعضاء البرلمان (١) ولم يكتف صدقى حماية لمصالح الرأسمالية المصرية الكبيرة بعزل العمال عن انتخاب أعضاء البرلمان بل سعى الى القضاء على نشاطهم وتركهم فريسة لرأس المال فأسرعت حكومته الى اغلاق دار الاتحاد العام للعمال فى ١٥ مارس ١٩٣٠ « وشنت على النقابيين حربا فى أرزاقهم فكانت تفصلهم ، وتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر ، وتزج بهم فى سجون بمختلف أنحاء القاهرة » (٢) .

وهكذا مهد صدقى لانتخابات مايو ١٩٣١ ، ومضى فى تلفيقها رغم مقاومة الوفد وانضمام الأحرار الدستوريين الى هذه المقاطعة ورغم « احتجاج رفعه رؤساء الوزارات والوزراء السابقون » فقد كان صدقى معتمدا فى انتخاباته على السلطة والارهاب وحدهما مصداقا لقول « الجود » وان أى رئيس وزارة فى مصر ، اذا توافر له الحزم والعزم قادر على أن يفعل مايشاء مادامت فى يده أداة الادارة والجيش والشرطة » (٣) .

وقد قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة تامة ، أشبهت فى روعتها واتساع مداها مقاطعة الأمة للجنة ملنر فى عام ١٩١٩ ، بل ان تضحيات البلاد من القتلى والجرحى فى هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تضحياتها فى مقاطعة لجنة ملنر ، وقد عمدت الحكومة الى تزوير عملية الانتخابات ، فأوعزت الى لجان الانتخابات أن تزور محاضرها بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذبا وزورا » (٤) .

وبصدد ما جرى فى انتخابات صدقى من تزوير فمن المهم أن ننقل بعض ما كتبه « جارفيس » ـ بك ـ فى كتابه « الصحراء والدلتا » ساخرا من عملية تلفيق هذه الانتخابات ـ قال « وفى مدة تلك الانتخابات كلها

---

(١) رؤوف عباس الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ دار الكاتب العربى ١٩٦٨ ص ٨٩ .

(٢) نفس المرجع ص ٩٤ .

(٣) ب.ج. الجود .. المرجع السابق ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصدر السابق ص ١٥٠ .

كانت ترد على سيناء الأنباء من القاهرة وسواها بمالا يصدق من الأرقام فان بنادر ومديريات كانت وفدية عن بكرة آبيها اقترعت « شعبية » ـ نسبة الى حزب الشعب » ـ بأرقام دلت على أن ۹۰ فى المئة من الناخبين سجلوا أصواتهم • « ويمضى جارفيس ـ فى سخريته بقوله : » وقد زعموا أنه فى أحدى الدوائر التى كانت تتولى الانتخابات فيها هيئة نشيطة أقفل الانتخاب فيها فى الوقت الكافى لمنع الحصول على أكثرية ١٠٥ فى المئة من غير عد أصوات الأموات فان انتخابات سنة ١٩٣١ أشتهرت بهذا الأمر وهو أن كل رجل مات فى الستوات الخمس السابقة للانتخابات بعث من لحده فى الوقت اللازم ليقترع ضد الوفد « أما كيف حدث ذلك الانتخاب الغريب الناجح فلسوف يبقى لغزا وسرا كاتما • فقد يصدق المرء اذا شاء أن الناخبين الذين قاطعوا الانتخاب أنبتهم ضمائرهم فى آخر ساعة فازدحموا على صناديق الانتخاب بضمائر صالحة » أو قد يصدق اشاعات مختلفة ووشايات فيها ما فيها من النميمة وهى أن صناديق الانتخاب ملئت بتذاكر الانتخاب اللازمة قبل ارسالها الى الدوائر الانتخابية أو أن المحافظ أو المدير كلف حكمدار البوليس فى محافظته أو مديريته وأعوانه أن يبذلوا وسائل الاقناع للحصول على النتائج المرضية » (١) • وكان مما سهل للحكومة القيام بمثل هذه العمليات أن أجهزة الدولة كانت قد هيأت لذلك « فاعتاد الموظفون فى عهد صدقى باشا التلفيق والتزوير فى الأوراق الرسمية « وألف » الموظفون الاداريون التزوير وفساد الضمير وأعتاد رجال البوليس والجيش التنكيل بكل معارض للحكومة دون مراعاة للعدل والقانون وأبيح لهم القتل وسفك الدماء فى هذا السبيل » (٢) لذلك فان المقاومة الجماهيرية التى واجهت تلك الانتخابات قد قوبلت من الجيش والبوليس بمنتهى القسوة والعنف واطلاق الرصاص وبلغ عدد القتلى فى تلك المقاومة فى القاهرة وحدها طبقا لبلاغ الحكومة الرسمى ثلاثة عشر قتيلا وفى الدقهلية كان الضحايا سبعة عشر وعدد آخر من القتلى فى ميت غمر وشبين القناطر وحلوان كما حدثت مصادمات دموية فى بعض القرى • ورغم أن « الوفد » قد قدم بلاغا الى النائب العام مؤيدا بالوثائق لما ارتكب فى تلك الانتخابات فان الأخير لم

---

(١) جريدة المصرى ٢ سبتمبر ١٩٣٨ ويقول الشهود المعاصرون لانتخابات صدقى أن الحكومة كانت تقوم باستحضار النشالين والمشبوهين من أقسام البوليس ليقوموا بالتصويت •• وان هذه العملية قد شاهدها نواب من حزب العمال البريطانى والصحافة الأجنبية •

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٧٤ •

يكترث . وأكثر من ذلك فقد كافأت الحكومة الذين اشتركوا فى الارهاب والتزوير (١) بل ان صـدقى قد أذاع عقب الانتخـابات تصريحا « بأن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفى جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى أى انتخـاب سبق » (٢) وكأمثلة للاحصـاءات الرسمية بشأن تلك الانتخابات فان بعض أحيـاء القاهرة الشعبية التى شهدت مقاومة شعبية دموية ضد الانتخابات كحى بولاق قد أعطيت نسبة ٣٨٫٥ ٪ لعدد الناخبين الذين حضروها كذلك أعطى لحى السيدة زينب نسبة ٣٩٫٥ ٪ وكانت النسبة فى حى الخليفة ٦٢٫٤ ٪ والجمـالية ٤٨٫٩ ٪ وباب الشـعرية ٥٨٫٥ ٪ أما النسـب فى مدينة الاسكندرية التى شهدت المقاومة المبكرة ضد صدقى فكانت أكثر ايغالا فى التلفيق فهى ٧٨ ٪ فى حى العطارين مثلا و ٨٫٧ ٪ فى مينا البصل . الا أنه فى النتائج العامة لم يستطع صدقى أن يحقق بوسائله بالنسـبة لنسب المدن « كالقاهرة ، والاسكندرية وبور سعيد والسويس ودمياط أكثر من ٥٠ ٪ وكان مما هبط بتلك النتائج فشل الارهاب الحكومى فى مدينة بور سعيد بالذات التى بلغت نسبتها طبقـا للاحصـاء الحكومى ٣٫٩ ٪ (٣) .

على أن صدقى قد استطاع الحصول على نتائج أفضل فى التزوير فى مناطق الصعيد حيث الاجراءات تكون بعيدة عن عيون المراقبين الأجانب مثلا فضلا عن ضعف وقلة العناصر المثقفة . بالاضافة الى قوة الاقطاع هناك ما كان يضيف الى سطوة الحكومة قوة كبيرة فكانت النسبة العامة فى بلاد الصعيد هى ٧٣٫٧ ٪ بينما كانت هـذه النسبة أقل فى الوجـه البحرى بنحو ١٢ ٪ (٤) .

ومهما يكن من أمر فان النسبة العامة فى القطر وهى ٦٦٫٨ ٪ (٥)

---

(١) نفس المصدر ص ١٥١ .

(٢) محمد حسنين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٤٥ .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ وزارة الداخلية ــ قسم الادارة ــ قلم الانتخابات كشف بيان نتيجة الانتخابات العامة للمندوبين عن الأقسـام الخمسينية لعمليات الانتخاب فى سنة ١٩٣١ مطبعة الداخلية ١٩٣١ ــ أنظر الملاحق ــ .

(٤) نفس المصدر وكانت النسبة فى الوجه البحرى هى ٦١٫٣٩٪ .

(٥) نفس المصدر : ويلاحظ أننا اعتمدنا هنا على الوثائق الرسمية ولم نعتمد على ما جاء من نسب فى المراجع الأخرى فقد ذكر محمد حسنين هيكل مذكرات فى السياسة ــ المرجع السابق ٣٤٥ ــ أن النسبة العامة فى القطر كانت ٧٦ $\frac{٧}{٨}$٪ .

دلت على التزوير الصارخ ففضلا عما بيناه بما يؤكد تزوير الانتخاب فان الحكومة غداة الانتخاب كانت في رعب بالغ من الجماهير حتى اضطرت الى اصدار مرسوم بقانون تاريخه ١٨ يونية ١٩٣١ أى بعد الانتخاب بنحو الشهر ـ يقضى بالحبس والسجن عن التعبير بواسطة الكتابة أو القول الخ ـ اذا تضمن هذا طعنا فى الملك أو قلب نظام الحكومة أو كراهية أو تحبيذ مبادىء الدستور أو تحريض الجند على عدم الطاعة أو العيب فى حق رئيس دولة أجنبية أو ممثلها أو نقد الحكومة بعبارات مؤذية أوفتح اكتتاب أو الاعلان عنه بقصد التعويض من الغرامات أو المصاريف ٠٠ وقد سرت أحكام هذا القانون الى تعطيل واغلاق ومحاكمة كتاب وأصحاب الصحف (١) لقد عجز الانقلاب عن الحصول على أى سند شعبى أو جماهيرى وكانت محاولاته فى سبيل الحصول على التأييد فاشلة اما بسبب اعتماده على الارهاب الحكومى المقنن أو لأن القصر والانجليز وهما دعامتاه الأساسيتان كانا مكروهين تماما من الجماهير ٠٠ كذلك فأن قاعدته الاجتماعية من كبار ملاك الأرض كانت واهية فهى فضلا عن تناقضها مع الجماهير وخاصة الفلاحين فانها كانت منقسمة على نفسها مما اضطرها الى أن تعلن ـ ممثلة فى حزب الأحرار الدستوريين ـ معارضتها للانقلاب بسبب الموجة الشعبية الطاغية من كراهية الانقلاب ٠

(١) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣١ مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٤ ص ٥٤٩ ـ ٥٥٩ ٠

الفصل الثالث
مقاومة الانقلاب

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا — واطمسوا النجم واحرمونا النسيما
واملأوا البحر ، ان أردتم ، سفينا — واملأوا الجو ، ان أردتم ، نجوما
واقيموا للعسف فى كل شبر — (كونستبلا) بالسوط يفرى الاديما
اننا لن نحول عن عهد مصر — أو ترونا فى الترب عظما رميما

(الشاعر : حافظ ابراهيم)

تصدى « الوفد » لمناهضة انقلاب اسماعيل صدقى ، ونهج فى ذلك أساليب النضال المختلفة ، استند فى بعضها الى الحقوق الدستورية وأستند فى الأخرى الى مواجهة أساليب الانقلاب بما يتفق معها ، فهو يلجأ فى الاجتماع الذى فرضه على الحكومة بعقد البرلمان فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ الى حقوقه الدستورية ازاء اغلاق الحكومة للبرلمان بالقوة . ثم يتطور بهذا الأسلوب الذى يشحذ فيه المقاومة الجماهيرية الى التمهيد لما يشبه اعلان العصيان المدنى بعدم شرعية الحكومة فيعقد مؤتمرا وطنيا يحضره النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديريات فى ٢٦ يونيو ١٩٣٠ (١) « بالنادى السعدى » ـ نادى الوفد المصرى ـ حيث يقترح « النحاس » « خطة عدم التعاون » كخطة عملية لمقاومة الاعتداء على الدستور . وفى المؤتمر ناقش « مصطفى النحاس » حق الملك «المطلق» فى تعيين واقالة الوزراء فقال انه

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ قرار الوفد المصرى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ «بيان مطبوع بالحروف ونسخ أخرى بالاستنسل» (أنظر الملاحق) ملحق رقم (٢)

مرهون بنصوص الدستور الذى ينص على أن «الوزراء» مسئولون بالتضامن أمام البرلمان وعلى أن أوامر الملك شفاهة أو كتـابة لا تخلى الوزراء من المسئولية فاذا قرر النواب عدم الثقة بالوزراء وجب عليها أن تستقيل فورا (١) وقد أقر المؤتمر اقتراح « النحاس » واتخذ فى هذا السـبيل ثلاثة قرارات « أولها » الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصرى من قوة ومال وتضحية « ثانيها » تقريرا مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنه تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما اذا لم تتقدم الوزارة الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل « وثالثها » القسم الذى أقسمه النواب فى جلسة البرلمان فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ (٢) .

وكان الهدف من « خطة عدم التعـاون » هو اللجوء الى أسـلوب ثورة ١٩١٩ فى مقاطعـة الحكـومة ولكنـه فى هذه المـرة كان « أقوى وأوسع » (٣) فانه شمل كمـا سيتضح ـ استقالات العمـد والمشايخ والمناداة بعدم دفع الضرائب ، كما شمل كذلك مقاومة اجراءات الحكومة المصادرة للحريات عن طريق الجماهير وتحديها بما يعنى شل قدرتها على السيطرة على أمن السلطة .

تعبئة الجماهير للمقاومة :

وقد هاجمت القوى المعادية للدستور ـ ممثلة فى حزب الأحرار الدستوريين الذى كان لا يزال مؤيدا لصدقى ـ خطة عدم التعاون ، كما عدت القسم باحترام الدستور دون شموله للملك تحريضا عليه (٤) وفى هذا كان « الدسـتوريون » يخشـون لجوء الوفد الى الجمـاهير أو كمـا يفهمون هم « حشد جمـوع الغوغاء التى نادت فى سـاحة القصر الملكى سنة ١٩٢٤ « سعد أو الثورة » (٥) وهو نفس فهم الاستعماريين الذين وصفوا خطط الوفد « بالصبيانية » (٦) .

على أن الوفد لم يعبـأ بهـذه القوى كما لم ينتظر موعد انتهـاء

---

(١) جريدة الأهرام ٢٧ يونيو ١٩٣٠ .
(٢) جريدة الأهرام ٢٧ يونيو ١٩٣٠ .
(٣) جريدة اليوم ٢٨ يونيو ١٩٣٠ .
(٤) جريدة السياسة ٢٩ يونيو ١٩٣٠ .
(٥) نفس المصدر ٢٥ يونيو ١٩٣٠ .
(٦) ب.ج. الجود : المرجع السابق ذكره ص ١٣٨ .

تأجيل البرلمان ، فقد كان يعلم من خبرته أن التأجيل هو الخطوة الأولى في حل البرلمان . فلجأ بسرعة الى تعبئة الجماهير ودعوتها الى المقـــاومة فنشر دعايه واسعة عن اعتزام رئيسه وأعضائه الطواف بالأقاليم . وحدد الشرقية مكانا لبدء هذه الجولة الكبيرة التى بدأت فى أول يوليو ١٩٣٠ فاستعـدت لها الحكومة بأن جابت « مظـاهرة كبيرة من رجال البوليس والحراس النظاميين » الشوارع الرئيسية فى مدينة بلبيس فى مظاهرة ارهابية ثم عسكرت فى ديوان المركز بعد ذلك « وفى مفـارق الطرق » المؤدية الى محطة بلبيس « وعلى جانبى شريط السـكة الحديد خصـوصا داخل المحطة حيث نظمت قوة كبيرة ببنادقهم وعصيهم لمنع الأهالى » من دخول المحطة لاستقبال رئيس الوفد ولكن الجمهور أراد ان يدخل المحطة أو يقف على شريط السكة الحديد ليتمكن من تحية زعيم الوفد فعظم على رجال الحفظ ذلك وصـــــاروا يضربون الأهالى بالكرباج والعصى ضربا مبرحا » (١) على أن الجماهير لم يفزعها الارهاب وانما حاولت اقتحام صفوف العساكر لدخول المحطة وعندئذ أطلق البوليس النار فى الهواء وقاومت الجماهير بالقاء الطوب فسقط قتيلان (٢) وذكرت مصادر صحفية مؤيدة للحكومة آنذاك أن القتلى كانوا ثلاثة وأنه أريقت دماء أخرى من الأهالى والبوليس (٣) . وهؤلاء الشهداء الثلاثة هم عبـاس عبد المنعم محمـد خريبة (١٩) سنة ومحمد رجب طرطور (١٧) سنة وعبد الجليل عبد العال الأشرم (١٤) سنة .

انتهت جولة « بلبيس » التى رمى الوفد فيها الى تجميع الجماهير فى مقاومة سلمية حول قسم الدفاع عن الدستور ، وجاءت حادثة « المنصورة » لتؤكد استمرار عدوان الحكومة على المحاولات السلمية للدفاع عن الدستور واصرارها على المضى فى خططها واستهانتها بدماء المواطنين .

وكان استعداد السلطة لزيارة المنصورة استعدادا حربيا ففى الثامن من يوليو ١٩٣٠ سافر الى المنصورة فى الصباح الميرالاى « فوربس بك » رئيس هيئة أركان حرب العمليات والميرالاى «عبد العظيم على بك» ــ الذى كوفىء فيما بعد نتيجة جهوده فى قتل الأهالى بجعله قائدا للواء الأول ــ والقـائمقام « لوكاس بك » مسـاعد حكمدار العاصـمة (٤) وقبل ذلك

(١) جريدة البلاغ ٢ يوليو ١٩٣٠ نقلا عن « الأهرام » .
(٢) جريدة البلاغ ــ المرجع السابق .
(٣) جريدة السياسة ٣ يوليو ١٩٣٠ .
(٤) جريدة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ .

كانت لجنة الوفد فى المنصورة قد أبلغت مدير الدقهلية بأنها ستقيم اجتماعا لاستقبال مصطفى النحاس وسماع خطابه عن الوضع الحالى وقد علم مدير الدقهلية بأن الاجتماع سيضم خمسة آلاف مدعو منهم ٢٣ يمثلون الصحافة الأجنبية ، واثنان يمثلان شركات الانتاج السينمائى و ٤٠ من أعيان القاهرة وعلى ذلك قرر مدير الدقهلية منع الاجتماع لأنه يعد اجتماعا عاما وأبلغ بذلك محمد بك الشناوى ومحمود بك نصير ـ من لجنة الوفد ـ يوم ٦ يوليو (١) وقد رد الأخيران ببرقية يعلنان فيها المدير بعدم اعترافهما بهذا المنع ووصفاه بالتعسف وعدم الاتفاق مع الدستور وذكرت برقيتهما أنها تلقى مسئولية النتائج المترتبة على منع الاجتماع على الادارة (٢) وردا على ذلك أرسل المدير يحمل لجنة الوفد مسئولية النتائج التى ستترتب على ما أسماه انتهاكا للمادة ٤ من قانون منع الاجتماعات العامة ، كما أرسل برقية أخرى الى رئيس الوفد يبلغ فيها بمنع الاجتماع أو على حد زعمه « لكى يمنع النتائج الخطيرة التى ستترتب على اصراره على الرغبة فى عقد الاجتماع(٣)، ولكن مصطفى النحاس رد مؤكدا أن منع الاجتماع يعتبر « اعتداء على الحرية التى يضمنها الدستور » ومحذرا بأن النظام والأمن العام لايعتدى عليهما الا بقيام رجال الأمن بالتدخل بالقوة ضد الأهالى المسالمين وغير المسلحين » وأنهى النحاس برقيته منذرا مدير الدقهلية بقوله » وعليك وعلى كل الذين يتعاونون معك والذين يوجهونك ، تقع مسئولية أى اعتداء على الدستور ، وكذلك كل فوضى تنتج للنظام والأمن العام من مثل هذا الاعتداء » (٤) .

على أن تحذير « النحاس » لرجل الأمن المسئول فى الدقهلية .. وكذا ... تحذيرات لجنة الوفد لم تسفر عن أى تراجع من جانب السلطة عن خططها فقد حاول المدير الاستيلاء على خيمة الاحتفال ولكنه عجز فى البداية لأن لجنة الوفد كانت قد جعلت عددا كبيرا من الأهالى يقيمون بها منذ ٧ يوليو ، وأخيرا تمكنت السلطة بعد تكليف حكمدار وقائد الكتيبة

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ حكم محكمة الجنايات فى مسألة الأحداث التى وقعت فى المنصورة فى ٨ يوليو ١٩٣٠ ـ صورة من حيثيات الحكم باللغة الفرنسية ـ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : حكم محكمة الجنايات .. المصدر السابق .

(٤) نفس المصدر السابق .

الثانية وبمساعدة رئيس النيابة بالمنصورة من طرد الأهالى وممثلى الصحافة من خيمة الاجتماع فى صباح ٨ يوليو (١) ٠

لكن السلطة واجهت حشدا من الجماهير لم يسبق له مثيل فبرغم الاستعدادات الحربية من الجيش والبوليس والخفراء المسلحين بالمترليوزات والبنادق والعصى والخوذات ٠٠ هذا الاستعداد الذى وصفه مراسل «الأهرام» بأن الاجنبى الذى لا يكون واقفا على حقيقة الحال يعتقد ما يراه أنه قادم على معركة حربية (٢) برغم ذلك كله فان جماهير كبيرة تمكنت من دخول مدينة المنصورة حتى أكد البعض أن عددها كان يفوق المليون (٣) وكان هذا يعنى استجابة الجماهير لنداء لجنة الوفد المركزية ونداء لجنة الطلبة الذى نشر صبيحة يوم ٨ يوليو والذى دعا الجماهير الى ضرور ةأن تتم الزيارة كما دعاهم الى عدم السماح « لأى شخص بأن يعتدى على كرامتكم » وأن القوا على أى شخص يتحداكم مسئولية انتهاكه للقانون » (٤) وهكذا حولت جهود الوفد مركز الحكومة فى المنصورة الى موقع الاتهام فنجح عن طريق الجماهير فى أن يضع السلطة أمام خيارين كلاهما مر : فاما أن تتراجع السلطة وتتم الزيارة بنجاح وفى هذه الحالة تزداد ثقة الجماهير بنفسها كما يزداد الوفد نفوذا واما أن تتمادى السلطة فى بطشها وفى هذه الحالة تزداد كراهية الجماهير لها ٠ وقد اختارت السلطة الخيار الثانى ـ فحاولت منع موكب الوفد حتى لا تمكن زعيمه مع بعض زملائه من الوصول الى مكان الدعوة سيرا على الأقدام ثم سمحت لسيارة « النحاس » وحدها بعبور الخطوط التى أقامها الجيش والبوليس ثم عادت فسمحت لعشر سيارات أخرى معها ومنعت الجماهير الحاشدة من أن تستمر فى موكبها بداية من شارع البحر (٥) ولكن حدث بعد أن اجتازت سيارة « النحاس » نطاقى القوة المسلحة الأول ثم الثانى أن « أوقف جنود مسلحون ببنادقهم وسنجاتهم السيارة عند النطاق الثالث ثم صوبوا « سنجاتهم » الى جميع ركاب السيارة ومنهم النحاس باشا نفسه ، فلما رأى « سينوت بك حنا » ـ عضو الوفد المصرى ـ جنديا

---

(١) نفس المصدر السابق ٠

(٢) جريدة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٣) نفس المصدر ٠

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ حكم محكمة الجنايات المصدر السابق ٠

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ حكم محكمة الجنايات المصدر السابق ٠

يصوب السنجة الى ظهر النحاس باشا أسرع لمنع سهم الجندى فتلقى السنجة فى ذراعه الأيمن وأصيب بجرح بالغ » (١) « وكان النحاس واقفا فى السيارة فجلس بعد ذلك وقال للجنود هل أنتم حضرتم للمحافظة علينا أم لقتلنا وسفك دمائنا » (٢) وبعد حادث العدوان على سيارة « النحاس » بدأ اطلاق الرصاص فى الهواء وأنذرتهم القوات بالعودة أو يقتلوا فخاف من كانوا بالسيارة والعربات العاقبة اذ لم يكن أمامهم الا الموت اذا استمروا فى المسير ومع الشجاعة الخارقة التى أبداها الناس فى تلقى الخطر فان سائقى السيارات والعربات هربوا فتراجعت العربات والسيارات التى كان بعضها على وشك السقوط فى مجرى النيل . هنا أسرع المدعوون فى دخول فناء منزل على بك القريعى للاحتماء من الرصاص والسنج وقد شاهد ذلك مراسلو صحف «التيمس» وأخذوا صورا فوتوغرافية بذلك (٣) .

وتوضح الرواية السابقة أن السلطة قد أعدت كمينا لضرب الاجتماع فركزت استعداداتها الحربية « قرب مكان الاحتفال وتركت سيارة « القيادة » لتدخل فى الكمين ثم تضربها ليكون سهلا بعد ذلك ضرب الجماهير .

وكان طبيعيا أن يرد الأهالى العزل عدوان قوات الجيش والأمن المسلحين فقاوم الأهالى عند النطاق الأول فقذفوه بالأحجار من « البلكونات » والأسطح ومن الدور الأول (٤) وتزايد اصرار الأهالى على المقاومة بعد اطلاق النيران وتجمعت جماهير عديدة فى شارع « ياسين » المؤدى الى « شارع البحر » وفى « شارع سيدى هالا » المتقاطع مع « شارع سيدى ياسين » والموازى « لشارع البحر » وأخذت فى القاء الأحجار على الجنود الواقفين هناك فاستخدمت ضدهم فرسان الجيش الذين عجزوا عن اثناء الأهالى عن المقاومة فتدخلت قوات من خيالة البوليس أيضا (٥) على أن هدف الجماهير لم يكن هو مقاومة عدوان القوات المسلحة

(١) جريدة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ .
(٢) نفس المصدر .
(٣) نفس المصدر .
(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ حكم محكمة الجنايات ـ المصدر السابق .
(٥) نفس المصدر .

فحسب بل كان «بهدف فتح» ثغرة يصلون منها الى مكان الاجتماع الممنوع » واستخدموا في ذلك قدف الطوب وزجاجات الرمل ونصب ا لمنة من الأسلاك في طريق فرسان الجيش والبوليس (١) واستمرت مقاومة الجماهير حتى أمرها مصطفى النحاس في النهاية بالتفرق (٢) وذلك حين رأى « سفك دماء الأبرياء تنعيذا لسياسة رجعية ترمي الى القضاء على الدستور (٣) ٠

وكانت جريمة الحكومة في المنصورة موجهة ضد الجماهير وضد حياة النحاس ورفاقه كذلك، فرغم ادعاء القوة العسكرية أنها أطلقت الرصاص على الأهالي ردا على قذفهم بالطوب (٤) الا أن شاهد عيان ذكر « ولكنا لاحظنا أن الجنود لا يردون على قاذفي الطوب سواء كان من منزل « الظاهرى » أو سواه وانما كانوا يمدون أفواه بنادقهم ويطلقون الرصاص على المدعوين الذين ليس معهم طوب أو غيره » (٥) ان هذا يجعلنا نؤكد أن الجيش بدأ يضرب سيارات القيادة حتى يضرب الاجتماع كله وأن الجماهير أرادت حماية القيادة الوفدية فدارت المعركة التى أسفرت عن ثلاثة من القتلى حسب بلاغ الحكومة الرسمى كما جرح نحو ١٤٥ منهم أحد عشر من الجنود (٦) وكما حاولت الحكومة أن تتملص من تهمة الاعتداء على حياة النحاس فانها ادعت كذلك أن سيارة «النحاس» هى التى صدمت حراب الجند ٠ فقد استمرت في سرعتها ومرت من أول « كردون » وقام التابعون لها بالاصطدام مع الكردون الثانى والثالث اللذين كانت قواتهما قد وضعت الحراب على البنادق وأخذت موقف الدفاع وبعد هذا الاصطدام تحطمت بعض البنادق وبعض الحراب وأصيب سينوت حنا بك وغيره من الأفراد » (٧) ٠

ولكن رواية البوليس السابقة وهى واضحة الكذب لم تستطع أن

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) جريدة « اليوم » ١٠ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ حكم محكمة الجنايات المصدر السابق ٠

(٥) جريدة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٦) جريدة « اليوم » ١٠ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٧) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ حكم محكمة الجنايات المصدر السابق ٠

تعلل اصابة « سينوت حنا » أو غيره أو « تحطيم جسم السيارة وسقفها » كما اعترف بذلك تقرير البوليس المقدم الى المحكمة (١) وادعى بيان الحكومة الرسمى كذلك ان قائد الفرقة لما راى سيارة النحاس « مقبلة بمثل ما كانت عليه من السرعة ويتبعهـا عدة آلاف من الأهالى لاختراق النطاق أمر العساكر بتثبيت السنكات فى بنادقهم لايقاف السيارة » وأن الاصابات ترتبت على ذلك (٢) لكنه حسب تقرير البوليس المقدم الى المحكمة فان الاصطدام مع سيارة « النحاس » جاء بعد « الكردون » الثانى — فهل اخترقت هذه الآلاف من الاهالى هذا النطاق ؟ ثم ان انكار الحكومة فى بيانها الرسمى أن رجال الجيش كانوا يعرفون أنها سيارة النحاس جاء مغاليا فى الكذب — فقد كان معروفا أن أول سيارة سمح لها باختراق النطاق هى سيارة « النحاس » ثم أن « النحاس » كان واقفا فى السيارة المكشوفة فهل يعقل أن تلك القوات جميعا بما فيها قائدها عبد العظيم على لم تتعرف على شخصية النحاس ؟ .

ان ماحدث يجعلنا نذهب الى أن ثمة محاولة كانت تدبر ضد حياة « النحاس » شخصيا — كما أكد هو ذلك — وعلى أية حال فان هذه الحادثة لم تؤثر فى شجاعة « النحاس » الذى أعلن بيانا حمل فيه الحكومة المسئولية مؤكدا أن العمل الذى دعا اليه الوفد ويدعو اليه انما هو الدفاع عن الدستور وختمه بقوله « أما ما يهدد به رئيس الوزارة من اتخاذ تدابير صارمة فاننى « لاأعبأ به مادمت قائما بواجبى فى دائرة الحقوق التى كفلها الدستور ونظمتها القوانين » (٣) .

المقاومة تعرى حياد الانجليز :

ترتب على أحداث « بلبيس » ثم « المنصورة » وسقوط الضحايا من قتلى وجرحى واعتقال المئات أن ماجت البلاد بالغضب . ورتب الوفد ضربته التالية لتكون فى مدينة « الاسكندرية » العريقة . وكانت الحكومة قد أعلنت فض الدورة البرلمانية فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل أن يحل موعد انتهاء تأجيل البرلمان .. وزاد ذلك من غضب المدافعين عن الدستور ودعت لجنة الوفد المركزية بالاسكندرية الى اعلان الحداد على شهداء بلبيس

(١) نفس المصدر .

(٢) جريدة « كوكب الشرق » ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) جريدة اليوم ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

والمنصورة وحددت ١٥ يوليو يوما للحداد تقفل فيه محلات الاسكندرية ساعتين من العاشرة حتى الظهر وتقول « الاهرام » بصدد ذلك انه من الساعه ٩٫٣٠ صباحا « انتشر بميدان محمد على والشوارع المركزية جمهور كبير من الرعاع من أولاد السيالة وكفر عشرى وغيرهم وطافوا متظاهرين هاتفين للوفد « ثم تقول أنها في الساعه ٦٫٤٥ اشتدت الجلبة في ميدان محمد على وشارع شريف وشارع سعد زغلول وشارع توفيق والمنشية الصغرى فلم يتردد التجار في اقفال جميع مخازنهم ولم تنقض دقائق قليلة حتى لم يعد في تلك الشوارع وغيرها محل مفتوح للعمل وتضيف « الأهرام » أن بعض ضباط البوليس والصولات قد تقدموا لدفع جماعة من المتظاهرين كانوا يكرهون بعض أصحاب المحلات على اقفال محلاتهم فجرت مصادمة بين الفريقين » (١) واشترك بيان الحكومة الذى أعلنت فيه تعطيل صحف « كوكب الشرق » و « البلاغ » و « اليوم » غداة الحادث مباشرة في وصف الجماهير « بالغوغاء » الذين يؤدى تحكيمهم في الشئون العامة الى تهديد أركان النظام الاجتماعى وصدع بنيانه (٢) ٠

ولم يناقش أعداء الجماهير ابتداء من صحيفة « الدستوريين » حتى الحكومة القضية التى قام من أجلها الأسكندريون وانما أنكروا فحسب حق الشعب في مناقشة قضيته الديمقراطية ــ فالشعب عند «الأهرام» « رعاع » لأنهم أبناء « السيالة » « وكفر عشرى » من العمال والصيادين الفقراء ٠٠ وهو عند السلطة « غوغاء » يهددون أركان النظام الاجتماعى وهو عند الدستوريين يرتكبون جريمة « السلب والتحطيم والقتل والولوغ في الدماء » (٣) وكل هذا الاحتقار والازدراء للجماهير كان بسبب محاولة الاسكندريون تنفيذ اعلان الحداد على الشهداء حتى اذا حاولت السلطة منعهم لجأوا كغيرهم الى مقاومة عدوانها فقاوموا نيرانها وقاوموا اوريات الاعتقال ودفعوا من أرواح بنيهم ٢٥ من القتلى وعدة مئات من الجرحى كما اعتقل من بين المحامين والطلبة والعمال والتجار عدد كبير (٤) ٠

وقد نبه حادث « بلبيس » ثم « المنصورة » الوفد الى جسامة الانقلاب

---

(١) جريدة الاهرام ١٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٢) جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٣) نفس المصدر ٠

(٤) ذكرت جريدة الأهرام ١٦ يوليو ١٩٣٠ أن عدد القتلى بلغ ٢٥ قتيلا وذكر « الرافعى » أن عدد القتلى كان عشرين قتيلا ٠

واعتقد « مصطفى النحاس » ــ وله مبرره فى ذلك ــ انه يراد اغتياله وهو ما ذهب اليه الدفاع فى قضية المنصورة (١) وكان استخدام فصائل الجيش وقوات الأمن المختلفة .. واستخدام الوحشية فى مقاومة الجماهير العزلاء ما أكد عند « الوفد » اصرار القوى الرجعية على خططها ضد الدستور والاستقلال . ولذلك فاننا نلمس لدى الوفد والنحاس بصفة خاصة تهديدا بالعمل الثورى ــ فقد صرح « النحاس » لجريدة « الديبا » الفرنسية قبل أحداث الاسكندرية بقوله « اننا خرجنا من دكتاتوريات ثلاث،وقد تتجاوزون أنتم الفرنسيون عن ذلك ولكن ليس بعد ثلاث دكتاتوريات فى نحو أربع سنين وأنهم يتهموننا بالثورة ولكن هذا القانون ــ يقصد الدستور ــ يحمى البلد من الثورة » ثم أضاف النحاس « أية جسارة لها ــ أى للحكومة ــ بأن تدعى أنها دستورية وأعضاؤها التسعة لا تجد بينهم واحدا من أعضاء الشيوخ والنواب » ثم أعلن النحاس بقوله « الحرية الداخلية والخارجية لا تنفصمان وان الدستور هو جوهرى ولازم كالاستقلال فمن يلومنا اذا ما كانت هذه أفكارنا على أية الحالات لن تكونوا أنتم الفرنسيين أبناء ١٧٨٩ » (٢) .

وقد كان هذا الانذار من جانب « النحاس » وهو الانذار الذى حدثت بعده أحداث الاسكندرية الشديدة مما دفع بالانجليز الى أن يخرجوا عن حيادهم المزعوم فقد صرح « مكدونالد » رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم بأنه على أثر حوادث الاسكندرية أرسلت التعليمات الى المندوب السامى « برسى لورين » بأن يقابل صدقى ويبلغه « بأن بريطانيا تعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر وكلف السير برسى لورين أيضا بأن يبلغ النحاس باشا بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر وأننا نعده كذلك مسئولا مع الحكومة اذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر » (٣) وأضاف مكدونالد بقوله « وفى خلال ذلك رأت حكومة جلالته

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ حكم محكمة الجنايات المصدر السابق .

(٢) جريدة الاهرام ١٥ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

نظرا لما يتهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر فى الاسكندريه أن تصدر أوامرها الى بارجتين حربيتين بالسفر الى مياه ذلك الثغر » (١) ٠

والواقع أن هذا التحذير « البريطانى كان تطبيقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ـ المتضمن حق بريطانيا فى حماية الأجانب ـ غير أن توجيه مثله الى الوطنيين كان يعنى تدخلا مسلحا ضد مناهضة الوطنيين للاعتداء على الدستور وهو ما دفع بالنائب العمالى مستر « ترتل » الى أن يتساءل فى مجلس العموم بقوله « لا أريد أن أعرب عن رأى ولا أطالب أحدا بالاعراب عن رأيه ـ وكل ما أريد السؤال عنه هو هل فى نية الحكومة أن تؤيد بالقوة المسلحة ملكا استخف بالسلطة البرلمانية » (٢) ٠

ولقد سلم « التحذير » البريطانى الى الوطنيين عن طريق كتاب بعث به « برسى لورين » الى « مصطفى النحاس » فى ١٧ يوليو قال فيه أن مستر « هندرسون » وزير الخارجية قد طلب اليه ـ أى الى « لورين » أن يلفت نظر « النحاس » الى تصريح الحكومة البريطانية فى مجلس العموم ويعنى بالذات الفقرة الخاصة باعتبار « النحاس » مسئولا عن أرواح الأجانب ٠

على أن الوطنيين لم يكن أمامهم الا رفض هذا التعسف الانجليزى الذى لا يعنى سوى اجبارهم على التخلى عن أهدافهم لذلك فان « النحاس » رد على هذا التحذير بقوله : ان الحوادث انما جر اليها « مسلك الوزارة فى الأزمة الدستورية القائمة حيث وقفت البلاد موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة » ثم أعلن « النحاس » فى رده اصرار الوطنيين على القيام بواجبهم فقال : « اننا لذلك حريصون كل الحرص على الدفاع عن دستورنا فى دائرة حقوقنا ونأمل أن تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول لذلك الأسباب التى تجر الى هذه الحوادث المشئومة » (٣) ٠

---

(١) جريدة الأهرام : المرجع السابق ٠
(٢) نفس المصدر السابق ٠
(٣) نفس المصدر السابق ٢٠ يوليو ١٩٣٠ ٠

والخفية . ان منطق الوطنيين كان مقبولا حتى عند بعض الدوائر الانجليزية التى كانت ترى الخطر فى المسلك الاستعمارى المتعسف الخاص بحماية الانقلاب فى مصر وعبر عن ذلك أحد الكتاب « الانجليز فقال » اذا كان العمل الذى يراد اتخاذه من شأنه أن يعرض السلام للخطر ويجر بريطانيا الى المتاعب فانه ينبغى أن يصارح بالقول كل رجل مسئول عن ذلك العمل ولو كان الملك فؤاد نفسه » (١)

وذهب واحد من أعضاء « لجنة ملنر » هو مستر « سبندر » وهو أيضا من الذين انحوا باللائمة على « النحاس » لرفضه مشروع معاهدة هند رسون — النحاس — الى حد السخرية من الموقف البريطانى بقوله » ·· فماذا يستطيع الوطنيون أن يفعلوا والحاله هذه (يقصد الاعتداء على الدستور والحريات) غير أن يثيروا القلاقل والاضطرابات ويقاوموا هذه الأمور بالقوة ويصطدموا مع البوليس والجنود — فهل لا نقول فى هذه الحالة أن الأجانب معرضون للخطر وربما نرسل ونبعث جنودنا فى الشوارع » (٢) ·

لقد عرت المقاومة الجماهيرية للانقلاب السياسة الانجليزية الاستعمارية وكشفت عن حيادها الكاذب وبينت أنه « فى الواقع ستار يحتمى وراءه الملك ورئيس وزرائه بما يمكنهما من الاستبداد بالشعب المصرى » (٣) وهو ما ذهب اليه مستر « سبندر » نفسه ·

ولقد كشف « الأدب الوطنى » الراصد للمقاومة عن زيف ذلك الحياد فكتب حافظ ابراهيم يقول :

قصر الدوبارة قد نقضت العهد نقض الغاصب
اخفيت ما أضمرته وابنت ود الصاحب
الحرب أروح للنفوس من « الحياد » الكاذب

على أن المقاومة لم تقتصر على تعرية « الحياد » الانجليزى المزعوم بل أنها كشفت عن وحشية الاستعمار ازاء الشعوب المقهورة و «ديمقراطية» الغرب الزائفة · فمنذ أحداث « بلبيس » والصحافة الاستعمارية لا تنى

(١) جريدة الأهرام ١٥ يوليو ١٩٣٠ ·
(٢) نفس المصدر ١٤ يناير ١٩٣١ ·
(٣) نفس المصدر ·

من تأييد القتل فتذهب « مورننج بوست » .. الى تسمية جرائم صدقي بالحزم والعزم ويعلو صوتها بالتحبيب على ما أسمته الالفاظ الفوضويه التى تسمع عن الملك والمندوب السامي . وكعادة الاستعماريين فقد ذهبت المورننج بوست الى حد اتهامهم بالعماله للخارج فتساءلت « من هم معلمو الوفد ومن أين يتلقون تعليماتهم وما هى تلك القوة المخربه التى تؤيد الوفد فى خارج مصر » (١) أما « المانشستر جارديان » فهى تدعو الى التدخل الأجنبى لحماية الانقلاب وتقول أنه اذا لم يحدث « فان الوفد يربح المعركة » (٢) واستنادا الى تأييد الأسطول البريطانى ... وتأييد الصحافة الاستعمارية مضى الانقلاب فى خططه فعاقب أولئك النفر الشرفاء ممن رفضوا انتهاك دستور الأمة فأحيل الى الاستيداع الصاغ « محمد أمين » الذى عمل على حقن الدماء وأبى استعمال القسوة مع الأهلين بالزقازيق » . أما الذين نفذوا مخطط السلطة فقد نالوا ثوابها فكافأت الحكومة والسراى الأميرالاى عبد العظيم على – قائدة قوة الجيش الذى قاد الحملة الحربية فى المنصورة ضد الشعب وهى الحملة التى ارتكبت هذه الفظائع – بترقيته من رتبة أميرالاى الى رتبة اللواء بصفة استثنائية (٣) .

استمرار المقاومة :

ورغم لجوء صدقى الى العنف فان الانقلاب كان عاجزا عن تثبيط همة الجماهير فى مقاومته ، فلجأ أيضا الى سلاح الدين وتحت سطوة السلطة استخرج المنقلبون « نصيحة » من العلماء الى الشعب المصرى وقعها – مع الأسف – الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الحنفية والشيخ أحمد نصر شيخ المالكية والشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ... ولقد أنكر هؤلاء على الشعب حقه فى المطالبة بما اغتصب منه ورأوا فى مقاومته العزلاء « العبث بالنظام العام » والتحريض على القطيعة والتدابر واحداث الفتنة والشغب – وأنها « لمن أكبر الجرائم » . لقد تناسى هؤلاء المشايخ تاريخ مشايخ مصر الأجلاء الذين وقفوا ضد العسف المملوكى والتركى والفرنسى والانجليزى وادعوا أن ولى الأمر هو الملك فؤاد الذى يجب اطاعته وأنه « حق على الأمة ان تتفانى فى الاخلاص لجلالته والاتصال المتين

---

(١) نفس المصدر ، ٣ ، ٤ يناير ١٩٣١ .

(٢) جريدة الأهرام ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٢٠ – ١٢١ .

بعرشه المفدى » (١) ولقد تبع « نصيحه » هؤلاء نداء اكثر هزلا ياخص على السكينة والهدوء وطاعة ولى الأمر ٠٠ الخ دون ان يتعرض لما وقع على الاهالى من اعتداء مثل سابقه ووقعه بعض مفتشى الأزهر ومدرسيه (١) ٠

على أن لجوء الانقلاب الى رجال الدين لم ينقده من مقـاومة الجماهير فوسط صيحات « المشايخ » بطاعة ولى الأمر ، كانت مدن القاهرة والسويس وبور سعيد ودميـاط (٣) تهـدر بالغضـب كمـا كانت هذه المدن مسرحا لحوادث مقاومة جديدة فى ٢١ يوليو ١٩٣٠ وهو اليوم الذى كان النواب قد حددوه للاجتماع الذى منع بالقوة المسلحة حيث احتلت قوات الجيش البرلمان وأنذرت النواب والشيوخ « باطلاق النار عليهم اذا هم حاولوا دخول البرلمان » (٤) وقد كان هو السبب المباشر لانتفاضة الجمـاهير فى المدن الأربعة ٠ وكتبت الصحف الألمانية معبرة عن قوة المقاومة فقالت ان جميع مراكز «الاضطراب » ــ ومن بينها مدينـة السـويس ــ كانت فى قبضة الوفد أثناء معركة الاثنين ــ ٢١ يوليو ــ كما أضافت « بأن الحالة الآن فى منتهى الخطورة وخصوصا فى العاصمة اذ لم تفتح فى ذلك اليوم سوى محال قليلة تحت حماية جنود مصريين على رأسهم الخـوذ وسنكهم مرفوعة بينما ثبتت البنادق أمام البنايات العامة وفى المواقع الحرجة » (٥) ولقد راح ضـحية هذه المقـاومة عدة قتلى وكثير من الجرحى كما اعتقل المئـات (٦) ٠

على أنه بعد أحداث الاسكندرية والقاهرة وغيرهما و بعد احتلال الجيش للبرلمان لمنع اجتماع ٢١ يوليو ــ فان الوفد رأى تأجيل هذا الاجتماع حتى ٢٦ يوليو كما رأى أن يتم الاجتماع بالنادى السعدى وكانت لذلك أسباب منها احتلال البرلمان بقوة الجيش بما ينذر بأحداث جسام ومنها أسباب تتعلق بالموقف داخل الوفد ــ فكانت ثمة اتجاهات متخاذلة مما دفع « النحاس » الى أن يتجنب المغامرة بمعركة جديدة ٠ على أن ذلك لم

---

(١) جريدة السياسة ١٨ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٢) جريدة الأهرام ٢١ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ قرار الوفد المصرى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ المصدر السابق ٠

(٤) نفس المصدر ٠

(٥) جريدة الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٦) عبد الرحمن الرافعى ــ المصدر السـابق ذكره ص ١٢١ ــ ١٢٢ وانظر كذلك جريدة الأهرام المصدر السابق ٠

يعلن عدم استمرار « الوفد » فى « خطه عدم التعاون » ـ فقد عقد الوفد بالفعل اجتماعا لمجلس النواب بالنادى السعدى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ وأعلن من هناك قرار النواب بعدم الثقة بالوزارة وهو القرار الذى أعلن الوفد بمقتضـــاه قراره التـاريخى فى ٢٦ يوليـو ١٩٣٠ ـ على شـكل منشورات ـ قال فيه « يدعو الوفد المصرى الأمة المصرية الى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها مادامت الوزارة الحاضرة قائمـة فى الحكم » وبين الوفد فى نفس البيان أن ذلك يعتبر « كخطوة أولى فى سبيل عدم التعاون » (١) ٠

وفى رأينا أن خطوات الوفد السابقة ـ سواء فى المقاومة أو اتخاذ القرار ـ قد دفعت الأحداث بالنسبة للمستقبل فى غير صالح للانقلاب ٠ كما أن القرار الأخير بالدعوة الى عدم دفع الضرائب قد أسهمت بشكل مؤثر فى تعرية الانقلاب خاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية واشـاعة المقاومة على الأقل بالريف المصرى ٠

تحالف الوفد والأحرار الدستوريين :

أدت سياسة « الوفد » ضد الانقلاب لا الى تعريته فى مصر فحسب ، بل فى الخارج أيضا ٠ فقد اشترك « الوفد » فى المؤتمر البرلمانى الدولى فى ذلك الحين وهاجم أعضاؤه بشدة الدكتاتورية فى مصر (٢) واذا نظرنا الى هذه السياسة من وجهة النظر القائلة بأنها قد أدت الى زيادة شعبية الوفد ونفوذه فاننا نلمس عند الجبهة المعادية للدستور زيادة فى التناقض بين « الدستوريين » الذين يريدون « دستورا » مفصلا يتفق مع مصالحهم وبين الانقلاب الذى يريد اهدار كل شيء ولا يعبأ بالجماهير ٠ ان مقاومة الجماهير قد أدت الى زيادة سعار الانقلاب وبالتالى الى زيادة نفور الجماهير ومقاومتها وزيادة نفوذ الوفد أيضا ٠ فالانقلاب اذن لم ينجح فى اضعاف قوى الوفد كما أمل الأحرار الدستوريين كما أنه غير راغب ، بل معرض عن أسلوب الدستوريين ٠ كان الخلاف يتزايد يوما بعد يوم بين « الدستوريين » والحكومة ٠ فالأول لا يقبلون بسلطة الملك المطلقة وانما يريدون اجراء تغيير أساسى فى قانون الانتخاب (٣) وهو التغيير الذى

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ قرار الوفد المصرى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ المصدر السابق ذكره ٠

(٢) انظر الصحف المصرية يوليو ١٩٣٠ ٠

(٣) انظر الفصل الثانى ٠

من سأنه ان يبعد الجماهير عن حلبة الديمقراطيه ويغير من الهيكل الاجتماعى لجماهير الناخبين ـ وبالتالى فليس من الضرورى تغيير اسس الدستور حتى لا تزيد سلطة الملك • انهم يريدون « ديمقـراطيه » من شـانها ان تدفع بهم الى الحكم بجانب الملك ••• وتدفع بالجماهير بعيدا عن ممارسه الحرية • لقد كان الأحرار الدستوريون معارضين لأتوقراطية الملك شأن « حزب الأمة » القديم الذى عارض أوتوقراطية الخديوى • كانوا يريدون « ماجنا كرتا ضد الملك ولا يريدون فى نفس الوقت دستورا ديموقراطيا » وقد ترجموا هذا فور اعلان صدقى لدستوره الجديد بقولهم « بذل حزب الأحرار الدستوريين كل ما استطاع من مجهودات ـ يقصدون مناقشاتهم مع صدقى ـ لكى لا تمس الحكومة الحاضرة أسس الدستور • ومع ماعدلت الحكومة عنه من الآراء فان ماظلت متمسكة به يناقض سلطة الأمة ويشل البرلمان فى تصرفاته ويجعل الحيـاة النيابية معطلة فى أهم خصائصها ـ يقصدون بذلك زيادة سلطة الملك ـ لذلك يعلن الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضى فيه من اصدار دستورها الجديد وينكر عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها فيه بحال (١) •

ولم يكن « الدستوريون » وحدهم هم الذين يعارضون زيادة سلطات الملك ـ فان بعض الدوائر الاستعمارية كانت ترى أيضا مثل ذلك فقالت « الايكونومست » « لكن علاج انفراد حزب بالحكم ليس بتحويل السلطة الى العرش » وشاركت « الايكونومست » « الدستوريين » رأيهم فى ضرورة اضعاف الوفد فزكت « ••• أن يترك الوفد ينقسم على نفسه الى حزبين أو أكثر بعد ما تنتهى تسوية علاقات مصر الأجنبية » (٢) •

خطا الدستوريون خطوتهم الحاسمة فى معارضة النظام الجديد بعد اجتماع مجلس ادارة الحزب فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ فقرروا « عدم الاشتراك فى الانتخابات التى تقع تحت نظام دستور الوزارة الحاضرة » (٣) وكان قرارهم هذا ، بعد ما رأوه من مساندة الانجليز لنظام صدقى خاصة وأن الوفد قد أشار الى أن « الوزارة ما كانت تجرؤ على احداث الانقلاب الا وهى على ثقة من أن الحكومة البريطانية تظاهرها وتؤيدها وتستندها » وقد أيد هذا الاستنتاج الاجتماع الذى عقده صدقى باشا وعلى ماهر باشا وبدوى باشا

(١) جريدة المقطم ٢١ أكتوبر ١٩٣٠ •
(٢) جريدة الاهرام أول نوفمبر ١٩٣٠ •
(٣) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ •

وحضره مستر « هور » المندوب السامي بالنيابه (١) كما ان «الدستوريين» راوا جريدتهم نفسها تتعرض وشيكا للتعطيل فقد تلقت انذارا بذلك(٢) لقد رأى « الدستوريون » ان الملك ثم الانجليز قد وقفوا يساندون صدقى ، اذن فليجبروا الملك والانجليز على تغيير خططهم ولهذا قرروا التحالف مع الوفد بهدف تقويض نظام صدقى ٠٠ على ألا يتعدى الأمر ذلك ـ فهو تحالف تكتيكى محدود ومصداقا لذلك ما رواه « هيكل » من أنه بعد انقطاع المفاوضات بينهم وبين صدقى ذهب البعض منهم الى ضرورة الاتفاق مع الوفد ، وحقيقة كان عدد غير قليل من الدستوريين يعارض هذا الاتفاق « ولكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر ، رأوا وبحق ـ الكلام لهيكل ـ أن الاتفاق مع الوفد أدعى الى تحقيق ما نقصد اليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله الى ما بعد ذلك (٣) ٠

لقد اكتسب الوفد ثقة جماهيرية ضخمة مقابل صلابته فى الوقوف ضد صدقى فحتى بعد نجاح صـدقى فى اعلان « الدستور » الجديد فان الوفد ظل يتحداه بشدة ـ فيعلن « النحاس » فى وفد لجنة الدرب الأحمر بالنادى السعدى عدم اكتراثه بالحبس والسجن واننـا « سنقاوم مهما كانت النتيجة ومهما طال الأمد ، ولن يستطيع صدقى باشا أن يحكم مصر بالقوة والنار الى الأبد » (٤) ثم يعلن قراره فى اليوم المحدد فى الدستور الذى ألغاه صدقى ـ لفتح البرلمان باعلان الحداد « يمتنع فيه عن العمل جميع أصحاب المهن والأعمال الحرة من المصريين عدا الأطباء والصيادلة » (٥) وكما نجح الوفد فى انجاح نقيبه بين محامى المحاكم الأهلية والشرعية كما نجح فى زياراته للأقاليم التى قوبلت « بمظاهر الحماسة » حتى كتبت « الجورنال » تقول « من الجلى اذن أن أنصار الوفد باقون على اخلاصهم له وأنه اذا جرت الانتخابات قريبا فسيقاطعونها على رغم قوة الوزارة التى لا تستند الا الى الجيش والبوليس » (٦) ٠

---

(١) جريدة مصر أول نوفمبر ١٩٣٠ ٠

(٢) جريدة السياسة ٤ نوفمبر ١٩٣٠ ٠

(٣) محمد حسين هيكل ـ المصدر السابق ذكره ص ٣٣ ٠

(٤) جريدة مصر أول نوفمبر ١٩٣٠ ٠

(٥) نفس المصدر ١٤ نوفمبر ١٩٣٠ ٠

(٦) جريدة الأهرام ٣٠ ديسمبر ١٩٣٠ ٠

كانت مجموعة هذه العوامل هي التي دفعت بالأحرار الدستوريين الى التعاون مع الوفد ، فقد رأوا في التعاون معه ما يجنبهم الانعزال عن الحياة السياسية ، كما رأوا فيه ما يكسب معارضتهم لصدقي فاعلية ، ويلفت أنظار الانجليز مرة أخرى اليهم • وهكذا بدأ محمد محمود التعاون مع الوفد عمليا فشاركه دعوته الى مقاطعة الانتخابات المقبلة ووجه نداءه في نفس اليوم الذى وجه الوفد فيه نداءه بمقاطعة الانتخابات ونشرته جريدة الدستوريين (١) •

على أن المسألة الرئيسية التي جعلت « الاحرار الدستوريين » ينجاوبون الى مشاركة الوفد معارضة نظام صدقي ، هي مسألة نفوذهم في الريف الذي تعرض لمزيد من التهديد خاصة بعد اعلان الوفد « خطة عدم التعاون » ودعوته الى استقالة العمد والمشايخ • ونلمس نشاط الوفد في هذا الصدد في تقرير سجل توجيها من النحاس لأعضاء الوفد « بضرورة سفرهم للبلاد لبذل أقصى جهد في حمل العمد على الاستقالة (٢) كما سجل تقرير آخر هذا النشاط كما يلي : « أما أهم حوادث الاسبوع الماضي فقد كانت استقالات العمد ويظهر أن هذه المحاولة ستفشل وان كنت قد سمعت – العبارات لكاتب التقرير – في قهوة اللبان بالعتبة الخضراء في الساعه ٨ يوم ١٦ ينساير شقيق عبد الرحمن عزام ومعه نحو العشرة وكانوا يتناقشون في كتابة استقالات عمد الجيزة وكانوا يقسمون المراكز وفي أثناء المناقشة حضر حسن ياسين – نائب وفدى وأحد قادة الطلبة بعد ثورة ١٩١٩ – واشترك معهم وبعد برهة حضر أحد العمد وقال لهم بصوت عال كل هذه المحاولات لا تجدى فالعمد يقدمون الاستقالة اليوم ويسحبونها غدا وقال له حسن ياسين لم يسحب أحد استقالته وانما هذا تهويش من الحكومة » (٣) •

على أنه من الواضح أن استقالات العمد والمشايخ قد نجحت في احداث الارتباك لحكومة صدقي ، التي اضطرت الى اتخاذ اجراءات شديدة ضد هؤلاء العمد والمشايخ ومثال ذلك ما حدث لعمد مركز بني مزار اذ بلغت الغرامات التي فرضت عليهم ألفي جنيه منها ٤٠ جنيه على عمدة

---

(١) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ نداء محمد محمود وقرار الوفد المصرى •

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر – وثائق عابدين – تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة وهو أحد التقارير التي كان يكتبها رجال الأمن قبل صياغتها الرسمية •

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر – وثائق عابدين – تقرير خطى كالسابق بتاريخ ١٩٣١/١/١٧

شلقام ٢٠ جنيه منها لتمارضه يوم انتخابات « الشياخ » ـ اى مشايخ البلد ـ و ٢٠ جنيها لانه استقال وقد دفع العمد هذه الغرامات بعد أن ألحقت بهم اهانات بالغة • أما الذين لم يدفعوا أو تأخروا فقد سيرت اليهم قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة فاذا لم يجدوا العمدة « اقتضت البلد الرهائن على نحو ما كان المحاربون يصنعون فى الحرب حين يفتحون بلدا من البلاد وكانت هذه الرهائن تؤخذ لتحبس بالمركز حتى تسترد الغرامة المحكوم بها على العمدة والشيخ من ذلك ما حصل بكفر الشيخ ابراهيم اذ اعتقلت زوجته كى يسدد هو المبلغ وأريد أخذها للمركز فى احدى لوريات الحكومة لولا أنها هددت بأن تقتل نفسها • وقد أخذ الحاج عبد الله حسانين بخيت والشيخ ابراهيم الجارحى وخادم الشيخ مبروك لهذه الغاية « كذلك هاجمت قوات الجيش والبوليس بعض القرى وحاصرتها وفزع الأهالى ولجأوا الى الحقول (١) ويضيف « الرافعى » ما يؤكد ازدياد حركة استقالات العمد بالشكل الذى أزعج الحكومة التى لجأت الى ارهاب العمد بالمحاكمات والغرامات ومع ذلك بلغت الاستقالات « أربعمائة استقالة » (٢) •

تلك هى المسألة الهامة التى شغلت « الأحرار الدستوريين » فى الريف المصرى ، فأقلقتهم ازاء نشاط الوفد المتزايد هناك اذ رأوه يدعم نفوذه فى عقر دارهم ولهذا قرروا ضرورة التعاون مع الوفد فعقدوا بعد مباحثات مع الوفد ميثاقا أطلق عليه « عهد الله والوطن » قرروا فيه مقاطعة الانتخابات فى ظل دستور ١٩٣٠ وتأليف جبهة لاعادة النظام الدستورى « ليعودو الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم فى حدود التقاليد النيابية » (٣) وسنرى فيما يلى أن هذا التحالف كان وقتيا من جانب الدستوريين وانهم لم يرغبوا حقا فى تنفيذ نصوصه •

وعلى أية حال فقد كان توقيع ميثاق ٣١ مارس ١٩٣١ بين الوفد والدستوريين خطوة أخرى كشفت عن حيوية الوفد فى النضال الدستورى ، وقد أثمرت تلك الخطوة محاولتين أزعجتا نظام صدقى ونعنى بهما محاولة الوفد والدستوريين زيارة كل من طنطا وبنى سويف ـ ويقول « هيكل » بصدد ذلك أن لجنة الاتصال ـ وهى اللجنة التى قامت بمهمة التنسيق

---

(١) جريدة « الأحرار الدستوريين » ١٥ يناير ١٩٣١ •

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٤٣ •

(٣) نفس المصدر •

بين الوفد والدستوريين ـ قد أقرت في أول « اجتماع لها رأيا رآه الأحرار الدستوريون • ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة » (١) ولكن الحقيقة أن هيكل تجاهل عن عمد أن الزعماء أمثال مصطفى النحاس وويصا واصف وسينوت حنا وغيرهم قد تقدموا الصفوف في معارك كسر أغلال البرلمان و « بلبيس » و « المنصورة » قبل نصيحة الدستوريين •

وأما عن نتائج الزيادة فقد أمر صدقي بتحويل القطار ـ المتوجه الى طنطا والذى استقله زعماء الوفد والدستوريين ـ الى صحراء العباسية ثم الصف ثم الجيزة وترك هناك حتى يشعر هؤلاء بعدم جدوى الرحلة ، ولكن اصرار « مصطفى النحاس » « ومحمد محمود » على البقاء فى القطار جعل الكثيرين من الأهالي يعـرفون بما حدث ويتوافدون على القطـار يحملون الماء والطعام وعاد بعضهم الى القاهرة ليذيع ما حدث وانتهى الأمر بأن أمرت الحكومة بأن يتحرك القطار بالليل و «عند محطة المعسـكرين المعادى وطره » أمرت القوة الراكبين » بالنزول طوعا أو كرها « حتى اضطروا الى العودة (٢) • أما رحلة بنى سـويف فقد انتهت عند محطة بني سويف نفسها فقد حاصرت المحطة حصارا كاملا وتقدم قائد قوات الجيش من مصطفى النحاس ومحمد محمود وأفهمهما « أن الأوامر لديه صريحة فى مقاومتهم بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل » (٣) وقد دفعت بهم القوة الى قطار آخر للعودة •

لقد أسهم حادثا طنطا وبنى سويف فى زيادة الشعور بالكراهية ضد صدقى خاصة قبل الانتخابات •

أما المقاومة الجماهيرية فقد اختتمت أحداثها عام ١٩٣١ بنضال شمل أنحاء متفرقة من البلاد يوم انتخابات صدقى فضم مناطق عمالية كما ضم أخرى فلاحية • ومثال ذلك مقاومة الفلاحين فى بلدة « قادوس » بميت غمر حيث قتل مساعد حكمدار الدقهلية فى مظاهرة لأهلها (٤) وبرغم أن الحكومة قد أصدرت بلاغات رسمية عن ضحايا مقاومة الانتخابات الصدقية فذكرت أن عـــدد القتلى بالقطـر قد بلغ ثلاثين قتيلا الا أن هذا العـــدد

---

(١) د• محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٣١ •
(٢) نفس المصدر ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ •
(٣) نفس المصدر ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤ •
(٤) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ذكره ص ١٥١ •

كان دون الحقيقة بكثير » (١) على أن تخصيص القاهرة بضـحايا بلغوا ثلاثة عشر قتيلا فان هذا الرقم قد دل على ضخامة المقاومة بالقاهرة وبالذات في الاحياء العمالية وخاصة بولاق • كما كانت المقاومة عنيفة في الدقهلية التي قدم فلاحوها وغيرهم من الفئات الشعبية سبعة عشر قتيلا •

لقد دلت المقاومة بين العمال والفلاحين على الطابع الطبقي للانقلاب الذي أصاب حياة الجماهير الشعبية بمزيد من الفقر • وكانت الحكومة مضطرة الى أن تسكت على الفور تلك المقاومة العمالية التي اندلعت من عنابر بولاق والورش الأميرية بها فقابلت مظاهرات العمال بمنتهى القسوة والعنف وسلطت عليهم قوات البوليس والجيش ، وأطلق الجنـد الرصـاص على العمال فقتل منهم كثيرون » (٢) •

لقد قدم عمال بولاق في مايو ١٩٣١ لاحياتهم فحسب ، بل قدموا حريتهم وأرزاق أسراتهم وأفصح عن ذلك سـؤال قدمه المدعو « أحمـد رشدى » نائب بولاق بعد الانتخابات المزيفة الى رئيس الحكومة ووزير الداخلية في جلسة النواب في ٦ يوليو ١٩٣١ اذ قال ان الشغب الذي حدث في دائرتي عنابر بولاق والورش الأميرية في ١٤ مايو قد أعقبه أمر باغلاق العنابر والورش وأنها مازالت كذلك وأن الكثير من أسر العمال قد لجأت الى الاستدانة على حلى نسوتهم أو منقولات منازلهم • (٣) ورغم أن المدعو أحمد رشدى لم يقصد الى فضيحة الحكومة الا أن تقديمة للسؤال انمـا يدل على أنه كان مرغمـا على ذلك تحت ضغط الأهالي ، فقد كانت اجابة اسماعيل صدقى تعني اعترافا بما أرتكب في حق العمال وأسراتهم فقد قال ان عدد المتهمين من عمال العنابر والترسانة بمناسبة الانتخابات بلغ ١٤٤ محبوس منهم ٦٩ ، وأن العمل قد استؤنف الا أنه اعترف بأنه قد رئي الاكتفاء بالعدد الذي يحتاج اليه العمل كما أنه قد استبعد كل عامل ثبت عليه سواء من التحقيقات التي أجرتها النيابة أم من تحريات البوليس أنه كانت له يد في الجناية المذكورة » (٤) •

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق •

(٢) المرجع السابق ص ١٥٠ ــ ويقول شهود معاصرون لحوادث عنابر بولاق والورش الأميرية أن الضحايا كانوا كثيرين حتى لقد دفن البعض منهم أحياء •

(٣) مجموعة محاضر دور الانعقاد العادي الأول لمجلس النواب ١٩٣٠ محضر الجلسة السادسة ٦ يوليو ١٩٣١ ص ٦٣ •

(٤) نفس المصدر •

لقد دلت أحداث المقاومة العمالية فى بولاق خلال اضراب ١٤ مايو ١٩٣١ على الطابع السياسى للحركة ــ فرغم أن الأحكام القضائية قد صدرت فى حق العمال فى أول فبراير ١٩٣٢ الا أن الحكومة عادت فأصدرت عن طريق مصلحة السكك الحديدية قرارات أخرى « بفصل أعداد كبيره من العمال بلغ عددهم ٤٧٧ عاملا لاتهامهم « بالوفدية » ولأن لهم ميولا سياسية ضد حكومة صدقى » (١) .

لقد كانت المقاومة الباسلة للجماهير ضد نظام صدقى هى البؤرة التى تجمعت حولها كل التناقضات الأخرى للاجهاز فى النهاية على ذلك النظام الكريه بالنسبة للوطنيين .

---

(١) عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية المرجع السابق ذكره ص ١٦٧ .

الفصل الرابع

انهيار نظام صدقي وعودة الدستور

« ان الانجليز يفاوضون الآن وحبل المشنقة معلق على رقابنا فمحال أن نستمع لهم مادام حكم الارهاب قائما »

مصطفى النحاس (باشا)

ظل الاستعمار البريطانى ـ وهو بلا جدال كان أعلى سلطة فى مصر وقتئذ ـ هو المهيمن الرئيسى على الأحداث • وعلى الرغم من أنه كان يبدو على السطح أن ثمة دورا كبيرا للقصر وللرجعية المصرية •• الا أن قوى الاستعمار البريطانى كانت وراء ذلك • فالاستعمار البريطانى لم يكن قوة سياسية تتمثل فى عظم نفوذ المندوب السامى والأجهزة الأخرى من بوليسية وغيرها ، ولكنه كان قوة اقتصادية وسيطرة اقتصادية فى نفس الوقت •

على أننا لا نقلل من دور القصر أو الرجعية بحال ـ فقد كانا تكأة أساسية للسياسة الاستعمارية فى مصر ، فحين تعذر على الاستعمار الانجليزى الاتفاق فى مشروع هندرسون ـ النحاس ، فان « النحاس» ترك فريسة لعدويه اللدودين •• القصر والرجعية « الدستورية » • واذا لم يكن « الحياد » الذى تذرع به الانجليز ازاء الانقلاب الملكى الصدقى ، هو الضوء الأخضر أمام السراى لتبدأ عملية تاريخية •• كانت بلا جدال تحميها وتحمى الوجود البريطانى اذا لم يكن ذلك كذلك ، فهل ظل الانجليز محايدين حقيقة حتى حين بعثوا بقطع من أسطولهم الى مياه الاسكندرية فى يوليو ١٩٣٠ لتهديد المقاومة الجماهيرية •• ؟

على أية حال فان الاستعمار البريطانى لم يكن هو القوة الوحيدة على مسرح السياسة المصرية ـ فعلى الجانب الآخر كان هناك قطب رئيسى

مضاد له ، هو الوفد الذى ظل يناضل ضد الاستعمار ومن أجل الدستور طيلة الأحد عشر عاما السابقة على انقلاب صدقى • وقد ظل هذان القطبان هما محور أحداث الانقلاب ، الوفد من ناحية يحاول اضعاف الانجليز وارغامهم على عودة الدستور ، والانجليز من الناحية الآخرى يعملون فى اضعاف الوفد بل القضاء عليه • واذا كان الوفد قد نجح فى النهاية فى اجبار الانجليز والقوى الأخرى على عودة الدستور فانما كان ذلك لنجاحه فى تعبئة الجماهير والاستفادة من الظروف الدولية بالصورة التى سنعرض لها فيما يلى •

محاولات اضعاف الجبهة المعادية لصدقى :

تشير الوثائق المصرية الى وجود اتصالات بين البريطانيين والوفد حول المسألة المصرية فى أعقاب الانقلاب وأن الوفديين لم يتوصلوا الى اتفاق مع المندوبين البريطانيين وقد طلبوا ـ أى الوفديين ـ تأجيل البت فى مسألة السودان وبذلك يمكن عرض المعاهدة على برلمان منتخب حيث أصبحت بريطانيا منتهية من البت فيه وبذا يمكن اسقاط الوزارة وعودة الدستور •

وتمضى الوثيقة قائلة : « وقال الوفد انه لا يوجد فرد فى البلد يستطيع أن يتنازل عن جزء من السودان لبريطانيا » (١) وندرك من هذا ان البريطانيين كانوا مشغولين بتسوية المسألة المصرية حسبما يبغون مستغلين الانقلاب فى الضغط على الوفد • غير أن « النحاس » يدرك هذه المساومة فيرفضها ويقول مصطفى النحاس تعليقا على هذا الضغط « ان الانجليز يفاوضون الآن وحبل المشنقة معلق على رقابنا فمحال أن نستمع لهم مادام حكم الارهاب قائما » (٢) وثمة دليل آخر يضاف الى سابقة على أن الانجليز أرادوا اختبار عريكة الوفد فى تلك الظروف ـ ذلك أنهم أرسلو يطلبون مكرم عبيد فى لندن ولمحوا الى أن هناك حلا قد يقبله الوفد والحكومة البريطانية » (٣) غير أن الانجليز بعد أن فشلوا

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ وثيقة خطية مؤرخة ١٩٣١/١/١٧ بدون توقيع وهى احدى الوثائق الأصلية للأمن التى كان يكتبها أفراد من ذوى المكانة الممتازة والمتصلين بالدوائر السياسية العليا •

(٢) نفس المصدر •

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ وثيقة مكتوبة على الآلة الكاتبة مؤرخة ٥ يولية ١٩٣٠ تبدأ بعبارة « صاحب السعادة » وهى أحد التقارير السابقة التى أخذت طريقها الى الصياغة الرسمية •

مع الوفد بداية يلجأون الى أسلوب آخر وذلك بعد مارأوه من اشتداد المقاومة ومن نجاح الوفد فى ضم الدستوريين الى مناهضة نظام صدقى ٠ ويقول هيكل بهذا الشأن أن المندوب السامى برسى لورين لم يشأ ترك الحكومة المصرية « تعالج الموقف تحت مسئوليتها » ذلك أنه عندما « اشتدت الأزمة وكانت معركة بنى سويف رأى - أى برسى لورين - أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن ينقلب الى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسى ما يمكنه من القاء الماء البارد على النار المتأججة » (١) ٠

وكان ما لجأ اليه برسى لورين هو محاولة اصطياد عصفورين بحجر ، فاما أن ينجح فى احتواء الوفد بالضغط عليه لقبول ما يسمى « بالوزارة القومية » وبذلك يتساوى الوفد مع « المعتدلين » وتنهار بالتالى شعبيته بمرور الزمن ، أو ينجح من ناحية أخرى فى ضرب « التعاون » بين الوفد والدستوريين ٠ وفى هذا الاتجاه ذهب برسى لورين الى أن عرض على عدلى يكن (باشا) أن الحكومة البريطانية مستعدة - اذا تألفت وزارة قومية فى مصر برئاسة رجل كعدلى باشا - لأن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ ، وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها » (٢) وقد سال لعاب الدستوريين لهذا العرض فطمعوا فى العودة الى الحكم ونقضوا عهدهم مع الوفد وان كان ذلك على استحياء فان « العهد » لم يكن مداده قد جف بعد وكان هذا مصداقا لما وصف به « الرافعى » سياسة الدستوريين اللاحقة على عهدهم مع الوفد بأنها « برهنت على أنهم لم يكونوا صادقين فيما عاهدوا الله والامة عليه » (٣) ٠

وبرر « هيكل » قبول عرض الوزارة القومية من جانب الدستوريين بأنه « اذا كفل تأليف وزارة قومية ابرام المعاهدة مع انجلترا واعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه » (٤) غير أن هيكل هنا كان يناقض نفسه فى « العهد » الذى وقعه حزبه وكان ضمن موقعيه وكان يقضى بضرورة تحكيم الناخبين وتولى الأغلبية الحكم ٠ وبالاضافة الى ذلك فان عرض الانجليز كان يقضى بعقد المعاهدة أولا وهذا ما يعنى

---

(١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٧ ٠

(٢) محمد حسين هيكل المصدر السابق ص ٣٣٨ ٠

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٦ ٠

(٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٨ ٠

الضغط وقبول الشروط الانجليزية علاوة على أنه ليس هناك حتى بعد ذلك ـ أى ضمان لعودة الدستور ·

على أن المعاهدة مع انجلترا لا تعني مجرد توقيع على نصوص ـ مثلما حدث بالنسبة الى معاهدة ١٩٣٦ ـ وانما تعنى كذلك تطبيقا لتلك النصوص ، وقد ذهب الوفد بصدد مشروع معاهدة هندرسون ـ النحاس الى انها « تكاد تكون مقبولة » منه « لولا أن الوفد تأكد أنه بعد ابرامها سيقصى عن الحكم ويناوأ من القصر الملكى مناوأة تنشط على حسابها الرجعية نشاطا عظيما » (١) وأضافت وجهة نظر الوفد تقول : « ان المعاهدة لأجل هذا لا يمكن أن يبرمها الوفد الا اذا ضمن البقاء فى الحكم حتى يباشر تطبيقها على يد حكومته والا فلن تكون معاهدة وأولى أن تذهب الحوادث التى تترتب على ذلك بالدستور من أن يبقى الدستور هدفا للتعطيل والتغيير والتبديل » (٢) على أنه مهما كان فى رأى الوفد هذا من « دبلوماسية » التعبير كأسلوب مرن فى اتصالاته مع الساسة البريطانيين بعد اسقاطه عن الحكم ، الا أنه يعنى أيضا أنه لم يكن يقبل المعاهدة كلها ، ومن ناحية أخرى فانه كان يشترط ضمانا لأية خطوة فى التحرر أن تقابلها خطوات فى ارساء الدستور وانتزاع الضمانات من الملك وبذلك يكون هناك ضمان للاستقلال فى المستقبل وهو ما يؤكد ما سبق أن ذهبنا اليه (٣) ·

وعلى أية حال فان مناورة برسى لورين قد نجحت جزئيا ـ فمن ناحية نراها قد وضعت أول مسمار فى نعش « الثقة » بين الوفد والدستوريين الذين قبلوا هذا العرض ، ومن ناحية أخرى كانت مناورة لورين الأساس الذى بنى عليه الخلاف داخل صفوف الوفد فقد رفضها بشدة كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد وغيرهما ووافق على العرض من أعضاء الوفد فتح الله بركات (باشا) وعلى الشمسى (باشا) ونجيب الغرابلى (باشا) كما أشار الى ذلك هيكل (٤) وكان ذلك الخلاف مصدر انقسام الوفد فيما بعد ·

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ وثيقة خطية بغير تاريخ أو توقيع وهى احدى التقارير الأصلية للأمن ·

(٢) مركز تاريخ مصر وثائق عابدين ـ وثيقة خطية بغير تاريخ أو توقيع المصدر السابق ·

(٣) راجع النص الأول ·

(٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٨ ·

استمر الوفد في معارضته لنظام صدقي يشاركه الدستوريين الذين فشلوا في اقناعه « بالوزارة القومية » • وعشية انعقاد البرلمان الصدقي المزيف ـ ١٦ ديسمبر ١٩٣١ ـ وجه الوفد نداء مؤثرا الى المصريين مذكرا بضحايا خمسين عاما من أجل الدستور مشيرا بذلك صراحة الى أن بدء الكفاح هو ثورة عرابي ومعرضا بالتالي بالملك • كما اتهم النداء الاستعمار صراحة بالوقوف وراء الانقلاب يحميه ويدعمه فقال ان شيوخ الانقلاب ونوابه تقف وراءهم « قوات المحتلين تحمي ظهورهم وتشد عزائمهم وتغريهم بنهضتكم وتقف حائلا بينهم وبين غضبتكم » (١) •

وفي يناير ١٩٣٢ عاد الأحرار الدستوريون الى فكرة الوزارة القومية • ويرجع أصل هذه الفكرة الى دار المندوب السامي اذ تكلمت « الصرخة » عن خطة سياسية وضعها « هور » الوزير البريطاني في دار المندوب السامي تتصل بتأليف الوزارة القومية ورددتها الصحف في يناير ١٩٣٢ وكانت « بمثابة السكين التي شطرت الوفد وفصمت عرى الائتلاف » (٢) ويؤكد الرافعي أن الانجليز ذهبوا الى هذه الفكرة أيضا لما رأوا « أن صدقي لم يفلح في أن يضم الأمة الى صفه ، ولم يريدوا أن ينفرد الوفد بالحكم اذا جرت انتخابات حرة » (٣) •

وفكرة « الوزارة القومية » لا تعدو أن تكون استكمالا للمناورة التي بدأها لورين ١٩٣١ وهي كتجربة « تكون عرضة للسقوط اذا أوعزوا هم ـ أي الانجليز ـ أو السراي الى بعض أعضائها بالانقضاض عليها كما حدث في سنة ١٩٢٨ » (٤) ولكنها كانت مقبولة لدى الدستوريين أولا • لأنهم استبطأوا عودتهم الى الوزارة وطال انتظارهم أكثر مما يحتملون بعد ما سلخ صدقي في الحكم قرابة سنتين (٥) وثانيا لأن الدستوريين كانوا ـ في اعتقادنا ـ أداة من أدوات ضرب الوفد ، وعند الانجليز والسراي يتساوى أن يضرب الوفد اسماعيل صدقي أو يكون الضارب هو محمد محمود ، والمهم أن يصل الجميع الى اضعاف الوفد • وقد ظلت فكرة الوزارة القومية هي المحور الأساسي للعبة الاستعمارية في مصر منذ مطلع المقاومة الباسلة ضد صدقي وحتى انهيار نظامه •

---

(١) جريدة السياسة » ١٦ ديسمبر ١٩٣١ •

(٢) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية •

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٧١ •

(٤) نفس المصدر •

(٥) نفس المصدر •

انسلاخ الوفد :

على أن فكرة الوزارة القومية اذا كان هدفها اضعاف الديمقراطية أو على حد تعبير الرافعي « أن يضمن الانجليز عدم استقرار الحكم الدستورى فيها » (١) فانها تكون مقبولة فقط لدى الرجعيين الذين يطلبون الحكم فحسب ولا يريدون تحقيق خطوات ذات أثر بالنسبة للاستقلال والديمقراطية . واذا كان ذلك كذلك فانها ليست مقبولة لدى الدستوريين فحسب . بل لدى العناصر التى تفرز خارج الحركة الوطنية تبعا للتطور السياسى والاجتماعى فى البلاد . وقد كان الوفد كأى حزب آخر عرضة لخروج هذه « الافرازات » منه مع تطور النضال الوطنى والديمقراطى . فأصحاب المصالح الضيقة ، والعاجلة ـ تزعجهم حركة الجماهير كما يزعجهم عدم استقرار النظام . فتلجأ عناصرهم سريعا الى « المصالحة » على حساب المصالح الوطنية . وتكشف لنا الوثائق عن وجود اتجاه بالوفد يعارض مقاومة نظام صدقى تحقيقا لمصالحه وتقول احدى الوثائق « وأنا كشيخ فقدت حمية الشباب أقول لك كوفدى بصراحة ان النضال الذى شرع فيه باراقة الدماء فى بلبيس سيكون وخيم العواقب على البلاد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . وأنا واثق بأن الانجليز يتربصون الفرصة لترسيخ أقدامهم فى البلاد على يدنا وبواسطتنا المباشرة » (٢) (كذا) ويمضى هذا الشيخ قائلا « أنا كرجل شيخ حنكتنى التجارب وكان من رأيى أن نكسب فرصة العطلة الحالية لعلاج أزمتنا الاقتصادية وبث الطمأنينة ونحن على أبواب موسم القطن على الأقل » (٣) (كذا) ! لقد كان هذا الاتجاه الذى يمثله هذا الشيخ تعبيرا عن أصحاب المصالح الذين لا تهمهم الديمقراطية فى البلاد الا بقدر تحقيق مصالحهم الضيقة . وفى الاتجاه المعاكس الحريص على المصالح الوطنية عبر عبد الرحمن عزام ـ الوفدى أيضا ـ بقوله حينذاك : « الظاهر أن الواقعة الكبرى ستقع مبكرة فالاصطدام هذه المرة قد يستهدف لخطره عددا من النواب واذا أريقت أول قطرة من دم هؤلاء فالنار

---

(١) نفس المصدر .

(★) هو الشيخ محمد نصار بك نائب سرس الوفدى .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ وثيقة مكتوبة على الآلة الكاتبة مؤرخة ٥ يوليو ١٩٣٠ المصدر السابق ذكره .

(٣) نفس المصدر .

ستشتعل فى البلاد كلها وسيكون الهدف الذين عطلوا الدستور فواحد من اثنين، أما ذهبنا نحن عن آخرنا وهذا مستحيل وغير معقول واما ذهبوا هم وهذا محقق » (١) .

وشتان بين منطق هذا الشيخ « المحنك » .. وبين منطق عبد الرحمن عزام .

ان الذين انفضوا عن الوفد وأحدثوا « انسلاخ » عام ١٩٣٢ كانوا اما من أصحاب المصالح الضيقة أو من الذين تعبوا من النضال ضد صدقى ، وكان بين الذين تعبوا فى الطريق عبد القادر حمزة صاحب « البلاغ » ـ ولقد عبر عن ذلك حين دخل عليه محررو « البلاغ » لترجيه أن يستمر فى صف مصطفى النحاس فرفض بقوله : « أنا لى ثلاث سنين وأنا طافح الدم من النحاس باشا » واستمر عبد القادر حمزة فى اصدار مقالاته « بخصوص الوزارة القومية » (٢) .

كما انضم كداعية لزمرة المنسلخين الذين تهافتوا مع « الأحرار الدستوريين » على كرسى الحكم . يقول « الرافعى » ان الدستوريين الذين اعتنقوا فكرة الوزارة الائتلافية « اجتذبوا الى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد فراجت الفكرة وأيدها أشخاص كثيرون . ورفضها النحاس وماهر والنقراشى ومكرم لاستمساكهم بالميثاق القومى الذى عقد فى مارس ١٩٣١ » . ويضيف « ومن هنا نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد وتطور حتى صار انشقاقا » (٣) (وما أشبه) الليلة بالبارحة ـ فقد كان المنسلخون عام ١٩٣٢ يمثلون نسبة كبيرة من أعضاء الوفد كما كان المنشقون على الوفد وسعد زغلول يمثلون الغالبية ـ ومثلما خرج هؤلاء على « الشرعية » بخروجهم على ميثاق « عهد الله والوطن » ، بل كان بعضهم متصلا باسماعيل صدقى نفسه وهو « نجيب الغرابلى » (٤) وقد لقيت هذه الأغلبية مصير سابقتها فلم تخرج معها الا شراذم أقل عددا وتأثيرا .

حقيقة أن انسلاخ ١٩٣٢ فى الوفد قد أحدث بعض الاضطراب فكان مصطفى النحاس مضطرا الى اعلان ضم أعضاء جدد للوفد بدلا من

---

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير سرى سياسى برقم ٢٥٢٣ فى أول ديسمبر ١٩٣٢ وهو أحد التقارير الرسمية لادارة الأمن العام ـ القلم المخصوص ـ

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٢ .

(٤) نفس المصدر .

المنسلخين ، كما أصدر الوفد كذلك قرارا بمقاطعة جريدة « البلاغ » التى أيدت الخارجين عليه ، ونظم دورياته بحيث يدعم « كوكب الشرق » لتكون جريدته المسائية و « الجهاد » لتكون جريدته الصباحية (١) كذلك اضطر الوفد الى اعادة تنظيم لجانه فبحث » حالة بعض لجان الوفد فى الأقاليم والاستقالات التى قدمت من بعض أعضائها » (٢) الا أن هذا كله لم يؤثر على وحدة الوفد أو قوته فقد فشل فريق « الثمانية » المنسلخ أو الذين أطلق عليهم « السبعة ونص » فى ضم لجان الوفد اليه فلجأ الى تكوين لجان جديدة تحت دعوى أنهم أنصار سعد زغلول وعودة الدستور وزوال الأزمة الاقتصادية الا أن دعوته لم تلق تأييدا من الجماهير (٣) ٠

تزايد السخط الشعبى :

فشل الانجليز فى احداث الصدع المطلوب فى جبهة المقاومة ضد صدقى ٠ حقيقة أن عرى « التحالف » بين الوفد والأحرار الدستوريين صارت أضعف بكثير مما كانت عليه من قبل ، الا أن المسألة الرئيسية كانت هى مسألة الوفد نفسه ، فطالما ظل الوفد قويا ، بقيت الجبهة المناهضة لنظام صدقى قوية كذلك ، وعندنا أن محاولة احداث الصدع بالوفد لم تحدث الا أثرا عكسيا ، فمن وجهة النظر الوثائقية نجد أن « المنسلخين » قد افتقدوا ـ كما رأينا ـ التأييد الجماهيرى ، وقد كان ذلك لأن هؤلاء دعوا الى الاتفاق مع من كانوا فى نظر الجماهير سالبى حرياتها ومهدرى دستورها من قبل وهذا وحده سبب كاف لزيادة ثقة الجماهير وتعلقها بالوفد ٠ لقد جرد الصراع فى مصر نظام صدقى من نقابه وبدا وجهه البشع تماما أمام الجماهير بكل وضوح ٠

وصدقى هو فرس الرهان بالنسبة للكثيرين من المعادين لمصالح الشعب ، وتستند حجة بعض هؤلاء على مايسمى «كفاءته الاقتصادية» (٤)

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ٣٠ وفمبر ١٩٣٢ وهو أحد التقارير الأولية للأمن والمستقاة من مصادر عليا ٠ « فى الجو السياسى » ملحق رقم (٣) ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ مثل سابقة ٠ « اجتماع الوفد المصرى » ملحق (٤) ٠

(٣) نفس المصدر ٠

(٤) محمود متولى : الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٧٤ ص ١٤٢٠٠

غير أن هذه الكفاءة قد أسفرت عن ارهاق الشعب فاستعملت القسوة في تحصيل الضرائب . واستخدمت الكرباج في بعض القرى لجبايتها من الفلاحين حتى اضطروا الى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان سدادا لمطلوباتها منهم (١) وقد رفع حزب الأحرار الدستوريين مذكرة الى الملك في ١٧ يونيو ١٩٣٢ جاء فيها أنه طال بالناس امعان هذه السياسة في نزع ثروتهم عنهم حتى تضاءل أملهم في انفراج الازمة وصار كل واحد منهم ينتظر دوره في الخراب » (٢) . وحذر الحزب الملك مما تؤدي اليه الأزمة من تهديد للنظام الاجتماعي بقوله « ومن شان اليأس أن يحدث في النفوس من الأثر ما يخشى معه أن يحدث في الحاله الاجتماعية من أسباب الانقلاب مالا ترضاه جلالتكم وما لا يعلم مدى أثره الا الله وحده » (٣) .

على أن « كفاءة » صدقي لم تقف عند حد إضطرار الناس الى بيع ما يملكون بل انها وضحت كذلك في تسلق رجال الحكومة للجدران بالقوة المسلحة وأخذ المواشي بالقوة نظير الأموال الأميرية ، وضرب الفلاحين ونسائهم بالكرابيج وسوقهم الى السجن في « حالة مزرية » (٤) لقد بدأت « كفاءة صدقي بالاشتطاط في الحجز على المحاصيل والمواشي وبيعها بأبخس الأثمان وانتهت بحبس الناس رهنا لسداد الضرائب ثم ضربهم وتعذيبهم ومحاصرة القرى (٥) .

على أن الأمثلة على الخراب الذي لحق بالريف تتجاوز بيانات الأحزاب السياسية الى الوثائق الحكومية ـ فقد حجزت للبيع أطيان ومواشي ومنقولات وحاصلات في مديريات البحيرة والغربية والشرقية والمنوفية والدقهلية والقليوبية والجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا » (٦) . كانت كفاءة « صدقي اذن صفرا اذا كان الأمر يتعلق بمصالح فقراء الفلاحين ولكنها كانت حقا ممتازة اذا كان الأمر ماسا بكبار الملاك . فقد أعدت حكومة صدقي « مشروعا لانشاء مصرف زراعي يحل محل المرابين الأجانب ويتقدم لانقاذ أصحاب الملكيات

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٦٤ .
(٢) جريدة السياسة ١٧ يونيو ١٩٣٢ .
(٣) جريدة السياسة ١٧ يونيو ١٩٣٢ .
(٤) نفس المصدر ٢٣ اغسطس ١٩٣٢ .
(٥) نفس المصدر .
(٦) الوقائع المصرية اغسطس ١٩٣٢ من ص ١٨ ـ ٥٣ .

الزراعية » (١) ، وخرج هذا المشروع الى حيز التطبيق فى يوليو ١٩٣١ و « كان عدد القضايا التى تدخل فيها البنك لصالح المزارعين ٨٧٤ قضية سنة ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ووصلت مساحة الأرض التى أوقفت الحكومة نزع ملكيتها وأبقتها لأصحابها حوالى ٣٢٤٤٢٦ فدانا ، ١٢ قيراطا ، ١٩ سهما كلها تمثل ملكيات عائلية كبيرة » (٢) .

كان تدخل الحكومة الصدقية لانقاذ ضحايا الأزمة الاقتصادية لحساب كبار الملاك وليس لحساب صغار الفلاحين وفقرائهم ، أما سياسه صدقى الاقتصادية بالنسبة لفقراء المدن ـ ونعنى بهم العمال وصغار الموظفين ـ فلم تكن تختلف عن ذلك ، فنحن نجد أن معظم الاضرابات العمالية ـ مثل اضراب عمال النقل بمينا البصل وعمال شركة سيارات ثورنيكروفت وعمال طرق النحاس بالقاهرة (٣) ـ التى جرت بالبلاد فى الفترة ما بين عامى ١٩٣١ و ١٩٣٤ كانت نتيجة لسياسة تخفيض الأجور ، كما أقفلت الحكومة أبواب التوظف وأوقفت العلاوات وحدت من الترقيات « مما أبرز مشـكلة المتعلمين العاطلين بشـكل واضـح لأول مـرة فى تاريخ مصر الحديثة (٤) .

واذا كانت الحكومة قد ضيقت وسائل العيش حتى الكفاف أمام هذه الطبقـات الفقيرة فانها من الناحية الأخرى لم تنس الاغداق على الأغنياء ـ فقد دفعت حوالى أربعة ملايين من الجنيهات لصالح الملاك الكبار المدينين، وكانت هذه المبالغ مدفوعة منها أو بمشاركة البنك الذى أنشأته (٥) كما أغدقت المال كذلك لحساب الرأسماليين الانجليز فعهدت الى بعض الشركات الانجليزية بالقيام بتنفيذ مشروعات جملتها نحو مليون جنيه مصرى(٦) .

ان سياسة الارهاب التى لجأت اليها حكومة صدقى ، كانت جزءا من

---

(١) محمود متولى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٨ .

(٢) محمود متولى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٩ .

(٣) عبد المنعم الغزالى : المرجع السـابق ذكره ص ١٦٧ ـ ١٦٩ . وانظر كذلك د/سليمان محمد النخيلى المرجع السابق ذكره ص ١٤٨ ـ ١٥٥ .

(٤) احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السـياسى من الاحتلال الى المعاهدة دار المعارف ١٩٦٧ ص ١٨٠ .

(٥) محمود متولى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٩ .

(٦) نفس المرجع ص ١٥٠ وانظر أيضا د/عبد الرحيم مصطفى : المرجع السـابق ذكره ص ١٧٨ .

سياسة افقار المواطنين ، فاذا هي أسرفت في الرشوة (١) وانتهاك الحريات « وبث العيون والجواسيس وتتبع الناس في حياتهم الخاصة »(٢) وانتزاع أموال جديدة منهم فقد أدى هذا الى زيادة السخط بما يترتب عليه زيادة الارهاب ، ومصداق ذلك ما كشفت عنه حادثة البداري التي أصدر فيها عبد العزيز فهمي حيثيات · « وصمت العهد كله أقبح وصمة فقد بلغ من تعذيب الادارة للناس في مديرية أسيوط ان كانوا يدخلون العصى في أدبارهم وان كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء ··· !! » (٣) وحقا عبر حافظ ابراهيم عن وطأة نظام صدقي بهذه الأبيات :

قد مر عام باسعاد وعام ... وابن الكنانة في حماه يضام
صبوا البلاء على العباد فنصفهم ... يجبى البلاد ونصفهم حكام

كذلك كان تعبير حافظ ابراهيم صادقا عن كراهية المصريين لهذا النظام بقوله :

ودعا عليك الله في محرابه ... الشيخ والقسيس والحاخام
لاهم احيي ضميره ليذوقها ... غصصا وتنسف نفسه الآلام (٤)

نظام صدقي يترنح :

كان من الضروري بعد تلك المقاومة التي واجهت نظام صدقي وتمثلت في معارك شملت الشارع في المدينة كما شملت القرية ، وعبرت عنها الدعاية الواسعة للمتصدى الأساسي لمناهضة صدقي وهو « الوفد المصري » ــ أقول كان من الضروري بعد تلك الكراهية الشاملة وبالتالي تفجر متناقضات النظام أن يبدأ النظام نفسه في الانهيار · وقد بدأ انهيار نظام صدقي يتضح لا حين افتضحت جرائمه السياسية فحسب ، ولكن أيضا حين بدا للناس أن المواطن العادي لايمكنه أن يأمن على حريته فضلا عن حياته في ظل ذلك النظام فحادثة « البداري » التي أشرنا اليها قد دفعت محكمة النقض حين نبشت الوقائع الى أن تصدر ادانة لأعمال بوليس صدقي فوصفتها بأنها « اجرام في اجرام » بل وذكرت « أن من وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها بالأشغال الشاقة ، وأنها من أشد

---

(١) جريدة السياسة ١٧ يونية ١٩٣٢ ·
(٢) نفس المرجع ·
(٣) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٥٢ ·
(٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٦٢ ·

المخازى اثارة للنفس واهتياجا لها ودفعا بها الى الانتقام »(١)وكان من أثر تلك الجريمة — وهى سمة للنظام — أن اضطرت وزارة العدل الى الأمر بالتحقيق فى الحوادث المماثلة ورأى صدقى أن استمرار هذا التحقيق « سيكشف عن فظائع لا يريد أن تظهر » (٢) فرفع استقالته الى الملك ليتسنى له أن يطيح بالذين اختلفوا معه حول درجة هذه السياسه وهما على ماهر وزير العدل وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية — وذكر صدقى فى كتاب استقالته فى ٤ يناير ١٩٣٣ « ان الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة فى القيام بأعباء الحكم ، فضلا عن كونهما من أهم عوامل نجاحها فيه ، قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شىء من الوهن » (٣) .

لقد بدأت فئران السفينة تهرب عندما هددها الغرق ، وأعيد تشكيل الوزارة برياسة صدقى نفسه بعد طرد ماهر ويحيى . على أن محاولات الملك فى الابقاء على نظام صدقى نفسه لم يكتب لها النجاح أو الاستمرار فقد أضيافت المحاولات الارهابية الموجهة ضد الحكومة وصدقى تعفيدا جديدا — فمنذ يوليو ١٩٣١ حتى ١٩٣٢ وقعت حوادث ارهابية عديدة بين اطلاق الرصاص وانفجار القنابل ضد عمد برلمان صدقى المزيف — بل لقد وضعت القنابل فى طريق صدقى والملك ذاته وانفجر بعضها قرب دار المندوب السامى كذلك فانه بين يناير ١٩٣٣ — حين شكل صدقى وزارته الثانية — ويونيو من نفس العام ألقيت ست قنابل بأنحاء مختلفة من القاهرة ووقعت محاولة لاغتياله (٤) .

ويمكن القول أن البطش الصدقى المتزايد كان له رد الفعل الذى أحدث أثرا عكسيا بالنسبة لما كانت تريده السياسة الاستعمارية ، فاذا كانت الحكومة البريطانية قد أيدت الانقلاب حتى يقهر الشعور الوطنى فان هذا الشعور قد « زاد قوة واتساعا » (٥) ومما لاشك فيه أن السياسة البريطانية كان لها أن تبحث عن مخرج من مأزقها ، ووفقا للتقاليد البريطانية الراسخة المتبعة منذ « كرومر » كان تغيير السياسه البريطانية يعنى البدء بتغيير أشخاصها وكان من الشخصيات الهامة التى اعتمدت عليها السياسة البريطانية فى مصر منذ مطلع الانقلاب السير

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٧٦ — ١٧٧
(٢) نفس المرجع .
(٣) فؤاد كرم : النظارات والوزارات .. المرجع السابق ذكره ص ٣٢١ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٥٤ — ١٥٥ .
(٥) نفس المرجع ص ١٧٨ .

برسي لورين المنـدوب السامي لها في مصر ، وقد تم نقله في اغسطس ١٩٣٣ . ويعلل « الرافعي » أسباب هذا النقل بأنه « أسرف في تأييد سياسة البطش التي سارت عليها وزارة صدقي باشا حتى انكشف ذلك الحياد الكاذب الذي كان يتظاهر به حيال الانقلاب الثالث » (١) .

والحق أن مسألة « الحياد » الانجليزي كانت قد كشفت منـد وقت طويل ، « فبرسي لوريس » نفسه كان مضطرا الى مهاجمة المناهضين لصدقي فوصف معارضتهم « بالنقيق » وتلقفت ذلك صحافة الرجعيـة فهاجمت ما أسمته « نقيق الضفادع » (٢) . على أن مأزق السياسة البريطانية لم يكن في انكشاف سياستها وانفضاحها فحسب ، بل كان أيضا في أنها حـين ارتضت الانقـلاب وأيدته فانما كانت تفرط في سياسة التـوازن بالنسبة للقصر كما سنرى .

لقد أرادت السياسة البريطانية بنقل برسي لورين في صيف ١٩٣٣ أن تبدأ بتغيير السياسة في البلاد وليس من الصدفة أن ينقل لورين في أغسطس من نفس العام وأن يستقيل صـدقي في الشهر التـالي . على أن تغيير صدقي انما كان جزءا من سياسة يجب أن تتبع في المستقبل بالنسبة للوضع السياسي كله في البلاد . ورغم أن الرافعي يذكر بصدد استقالة صدقي « أن السراي قد انتهت من استخدامه في اذلال الشعب ، ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه والزراية بارادته فانتهت مهمة صدقي في نظرها » (٣) وعلى الرغم من وجاهة ما ذهب اليه الرافعي الا أنه يجب النظر الى مسألة تغيير صدقي برؤية أكثر شمولا من ذلك وهـذا مايمكن أن تكشف عنه الوثائق التالية .

كيف تحدد خلع صدقي على ضوء الوثائق :

كان طبيعيا أن يقوم الوفد بالاتصال بالدوائر السياسية الانجليزية لايضاح وجهة النظر الوطنية والحوار حولها . ويكشف لنا تقرير الدكتور حامد محمود عضو الوفد المصري والمقدم منه الى رئيس الوفد عن نتائج

---

(١) نفس المرجع : ويقصد بالانقلاب الثالث انه تم انقلابين سابقين على الدستور هما انقلاب زيور ١٩٢٥ وانقلاب محمد محمود ١٩٢٨ (انظر الباب السابق) .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٩ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٧٩ .

اتصالاته بلندن رأى مختلف الدوائر السياسية من انجليزية ومصرية حول الموقف السياسى الذى سبق تغيير برسى لورين على النحو التالى :

أولا – رأى الدوائر الانجليزية المسئولة عن الحالة القائمة فى مصر ·

ثانيا – العلاج الذى يرونه لهذه الحالة ·

ثالثا – رأى هذه الدوائر بعد مذكرة الوفد الأخيرة ·

رابعا – المساعى التى تبذلها بعض الأحزاب والدوائر العالية فى فى مصر ·

خامسا – أثر هذه المساعى فى دوائر لندن ·

سادسا – رأى الدكتور حامد محمود فى الموقف ·

سابعا – وثائق تعبر عن رأى دوائر انجليزية مسئولة (١) ·

ويقول مقدم هذا التقرير أنه استقى معلوماته هذه من « مصدر وفدى كبير » (٢) ·

وبالنسبة لرأى الدوائر الانجليزية فهناك أولا : رأى بعض المحافظين ·· يرى هذا الفريق من الوزراء المحافظين « أن نظام حكم صدقى باشا قد نجح الى حد كبير فى اضعاف شوكة المتطرفين المصريين والقبض على ناصية الحال فى مصر بما يتفق والمصالح الانجليزية » (٣) غير أن هذا الفريق قد أثار قلقه واضطرابه مرض صدقى الأخير وأخذ يفكر « فيمن يحل محله لدوام استقرار النظام الحاضر » (٤) ثم يضيف هذا الفريق أيضا تأكيد موقفه ضد ما أسماه « المتطرفين المصريين » بأن مذكرة الوفد الأخيرة حجة تؤيد رأيه « فى أن الوفد حزب لا يستحق سوى القضاء عليه وأنه لا أمل مطلقا فى التفاهم معه » وينتهى هذا الفريق الى

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر – وثائق عابدين – تقرير مؤرخ ٢١ يونيو ١٩٣٣ · جزء من تقارير هامة – سبق الاشارة اليها – ويعرض على وزير الداخلية وقد وجدنا من هذه المجموعة جزءا اصليا كتب بالفرنسية وترجمة دقيقة لهذا الاصل بمعرفة المصادر الرسمية نفسها · « فى الجو السياسى » ملحق (٥) ·

(٢) نفس المصدر ·

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين تقرير مؤرخ ٢١ يونيو ١٩٣٣ · المصدر السابق ·

(٤) نفس المصدر ·

« بقاء النظام الحاضر في مصر طالما أن صحة صدقي باشا تساعده على رياسة الوزارة ٠ أما ان كانت صحته تعجز عن القيام بعمله فترى هذه الدوائر اسناد الوزارة الى محمد محمود باشا على أن يسير في حكمه وفق الأسس التى وضعها دولة صدقي باشا » (١) ٠

وهناك ثانيا : فريق آخر من المحافظين ووزراء العمال في الوزارة الائتلافية الانجليزية يرى : « أنه وان نجحت دولة صدقي الى حد كبير الا أنه من مصلحة انجلترا تحقيق بعض رغبات الشعب المصرى « ثم يضيف » انه من مصلحة الشعب المصرى والانجليزى تأليف وزارة قومية ٠ وقد عرض على الوفد فعلا الاقتراح التالى :

١ ــ تأليف وزارة برياسة وزير بعيد عن الأحزاب ٠

٢ ــ اشتراك جميع الأحزاب في الوزارة ومن ضمنها الوفد بأربعة وزراء ٠

٣ ــ تعديل الدستور الحالى والعودة الى دستور ١٩٢٣ ٠

غير أن هذه الدوائر من المحافظين والعمال تضيف أنه قد خاب أملها من شدة مذكرة الوفد الأخيرة وأن من رأيها « ان لم يرجع الوفد عن هذه الخطة العقيمة ــ ويعنون بها التشدد في المطالب الوطنية والديمقراطية ــ فسيكون رأيها في علاج الحالة كرأى فريق المحافظين تماما » (٢) ٠

على أنه لاستكمال الآراء السياسية للدوائر الانجليزية المسئولة فمن المهم جدا أن نعرض أيضا لرأى « كبار الموظفين الانجليز في مصر » وهذا الرأى كما تقول الوثائق قد أورده الإنجليزى المسئول « نقلا عن بياناتهم ــ أى هؤلاء الموظفين ــ الشخصية (٣) وهم يرون :

١ ــ « ان نظام صدقي باشا كان خير نظام استفادت منه مصر لما كان متمتعا بصحته الجبارة ولكن من اللحظة التى أرهقه فيها المرض بدأ الفساد يدب في هذا النظام وظهرت عوامل الفوضى تهدم بنيانه » ٠

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ٢١ يونيو ١٩٣٣ ٠ المصدر السابق ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ وثيقة مؤرخة ١٩٣٣/٧/٢٤ مؤشر عليها « معروض لمعالى الوزير » جزء من التقارير الهامة السابقة التى لها أصولها الفرنسية « فى الجو السياسى » وثيقة ملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود ٠٠ ملحق (٦)

٢ ــ « أخطأ صدقى باشا الخطأ كله فى تجريد وزارته من الكفاءات الممتازة اذا استثنينا وزيرا أو اثنين » .

٣ ــ « يمكننا أن نقرر بكل صراحة أن النظام فى ذاته لا عيب فيه ولكن لابد من التغيير فى الوزارة ليقوم وزراء أقوياء بتدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه لأن كثيرا من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصى أو احترام خاص » .

٤ ــ « أثبتت الأمة عدم استحقاقها لدستور ١٩٢٣ وأنه أرقى بكثير من حالتها .. الخ » (١) .

٥ ــ « أن الوفد المصرى لا يزال يتمتع بنفوذ كبير فى البلاد ــ الا أن هذا النفوذ قد أصابه وهن شديد أثناء قوة صدقى باشا وادارته شئون البلاد بحزمه وحكمته . ومن الممكن اذا تولت الحكم وزارة قوية من أنصار النظام الحاضر أن يتطرق الضعف الى الوفد تدريجيا حتى يصل الى حالة لا يستطيع بعدها البقاء كقوة معارضة خطيرة » (٢) .

٦، ٧ ــ يرى هؤلاء الموظفون أن صدقى قد فشل فى تكوين حزبه وأن حالة حزب الشعب ، مثلها مثل أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والوطنى ــ « تتمتع جميعا بحظ ضئيل من ثقة الأمة واحترامها . فمن الحكمة دائما عدم الاعتقاد لحظة واحدة أن فى مقدور هذه الأحزاب بتاليفها الحالى تكوين أغلبية برلمانية صحيحة فى البلاد » (٣) .

٨ ــ أن تكون فكرة الوزارة القومية بدون الوفد سيترتب عليها استرداد الوفد لقوته ونفوذه .

٩ ــ « لا خوف مطلقا على المصالح التجارية الانجليزية لأن المصريين أثبتوا فى جميع حركاتهم عجزهم التام عن استعمال المقاطعة كوسيلة من وسائل الارغام » .

وتنتهى هذه الوثيقة الى ايضاح « الانجليزى المسئول » بأن هذه الآراء ــ أى آراء الموظفين الانجليز الكبار فى مصر ــ لها احترام خاص فى الدوائر الانجليزية اذ لا يمكن أن يحدث تغير سياسى فى مصر بدون استطلاع رأى كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية » (٤) .

(١) نفس المصدر السابق .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣) نفس المصدر السابق .
(٤) نفس المصدر السابق .

أما بالنسبة لرأى بعض الأحزاب والدوائر العالية فى مصر فيأتى فى مقدمتها رأى الملك فؤاد الذى أورده « الانجليزى المسئول » نقلا عن البيانات الرسمية فى وزارة الخارجية الانجليزيه (١) وتلخص الوثيقة رأى الملك فى الآتى :

١ ـ « يرى جلالته أن الدستور الحالى هو الدستور الذى يتفق مع حاجة البلد ودرجة تقدمها » ويضيف الملك الى ذلك رأيا رددته الرجعية المصرية وهو أن تطبيق دستور ١٩٢٣ أدى الى قيام « دكتاتورية غير صالحة للحكم » .

٢ ـ « يرى جلالته أن الوفد المصرى كحزب سياسى لا يصلح بحال من الأحوال لقيام حكومة صالحة تعرف الواجب عليها للعرش وتعمل ما فيه مصلحة البلاد ... الخ » .

٣ ـ « أن نظام الحكم الحالى فى البلاد نظام صالح وقد سادت بسببه الطمأنينة فى البلاد وظهرت آثار التقدم فى كل ناحية من النواحى. وقد ارتاح عظماء الأمة ومفكروها له ولم يبق معاديا له سوى فلول الوفديين .. الخ » .

٤ ـ « قد أدى دولة صدقى باشا خدمات كبيرة للأمتين المصرية والانجليزية ـ فقد ساعد الى حد كبير فى القضاء على روح التمرد والتجمهر التى ظهرت بوادرها فى نفوس الشعب المصرى من ثورة ١٩١٩ لحين توليه الحكم وظهرت على أثر ذلك الوطنية الحقيقية العاملة ... الخ » .

٥ ـ « اذا عجز صدقى باشا صحيا عن العمل ففى الامكان استمرار نظام حكمه لأن فى البلاد رجالا فى مقدرتهم السير وفق برنامجه وقد كانوا اليد اليمنى لصدقى باشا ونفاذ هذا البرنامج وتحقيقه » .

٦ ـ يرفض الملك فكرة الوزارة القومية وان أى وزارة قومية لا يشترك فيها الوفد لا معنى لها « سوى القيام بتجربة جديدة لن تصل نتائجها بحال من الأحوال الى أحسن مما قد أثمره النظام الحاضر . أما اذا اشترك الوفد فسيطغى بنفوذه على الأحزاب الممثلة فيها ويتكرر فى البلاد تمثيل مأساة دكتاتورية عاجزة .. الخ » .

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٩ يوليو ١٩٣٣ جزء من التقارير السابقة .

ثم ينتهي الملك في النهـــاية الى ضرورة « عقد معـــاهدة بين مصر وانجلترا يكون من نتائجها استقرار الحالة السياسية في البلاد وتمتع البلاد بحقها في الاستقلال وتحقيق المصالح الانجليزية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال » (١) وينتهي التقرير بأن هذه الآراء التي وردت في الوثيقـــة معبرة عن ملاحظات ورغبـــات « الملك قد علق عليهـــا المسئول الانجليزي الذي نقلها « بأنها محـــل احترام الدوائر الانجليزية المسئولة وتقـــديرها وانها مستبشرة بها في أي تجربة تحاول القيام بها في البلاد » (١) .

رأى الدوائر السياسية المصرية

نأتي بعد ذلك الى رأى الدوائر الســـياسية المصرية والتي يمكن تلخيص موقفها في الآتي على ضوء الوثائق :

★ يرى « الوفد السعدى » ـ وهو الاسم الذي أطلقه الذين خرجوا على الوفد في نهاية عام ١٩٣٢ على أنفسهم ـ

أولا ـ تأليف وزارة « أغلبها منهم ومن الأحرار الدستوريين وتشترك فيها باقي الأحزاب الأخرى .

ثانيا ـ مهمة هذه الوزارة هو اعلان برنامج شامل لعلاج الأزمة الاقتصادية .

ثالثا ـ تعلن هذه الوزارة احترامها لدســـــتور ١٩٢٣ « الا أنها ترى من مصلحة البلاد حكمها بدون برلمـــان لمـــدة ثلاث سنوات تنفذ خلالها برنامجها الواسع ... الخ » (٢) .

على أن من أخطر المسائل التي أوردها هذا « الوفد السعدى » ـ في مقترحاته التي تقدم بها في شكل مطالب في مذكرات وأحاديث مع « كبار الانجليز المشـــتغلين بالمســـألة المصرية » (٣) ـ رأيه الخـــاص « بأن تعلن

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٩ يوليو ١٩٣٣ المصدر السابق .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ موقف الوفد السعدى تقرير مؤرخ في ٣٠ يونيو ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة . « في الجو السياسي » ملحق (٧) .

(٣) نفس المصدر .

الوزارة — التى يقترحونها — عدم مساسها بحرية الأحزاب وحقها المشروع فى تنفيذ سياستها الا أنها من ناحية أخرى ستسن قوانين تنظم بها هذه الحرية وتحدد بها الحد المشروع الذى لا يصح بحال من الأحوال لهذه الأحزاب مجاوزته فى بث دعايتها » (١) ولكن هذا الرأى عبر عنه « الوفد السعدى » لم يلق ارتياحا فى دوائر المحافظين وقد اعتبرته بعض الدوائر الانجليزية « برنامجا عمليا تقتضيه مصلحة مصر القومية ولكنه فى الوقت نفسه يتعارض مع المصالح الانجليزية إلى حد كبير » (٢) ·

وكان موقف الأحرار الدستوريين « يتلخص فيما يلى :

١ — قبول نظام الحكم الحاضر ·

٢ — « احترام جميع المشروعات التى قامت بها الوزارة الحاضرة والتى استلزمتها فى الوقت نفسه المصالح الانجليزية » ·

٣ — توجيه كل القوى لمحاربة المتطرفين ·

٤ — اشتراك الأحزاب الحالية فى الحكم معهم فى وزارة أغلبيتها منهم ·

٦ — منح وزارته سلطة مطلقة فى التغيير والتبديل فى الوظائف الكبرى وتخفيض ماهيات الموظفين ·· الخ ·

٧ — استصواب حكم البلاد بدون برلمان ودفاع عن الحكم اللا برلمانى وتقول الوثيقة أنه كان لهذه الآراء « أكبر الاثر فى ازدياد غطرسة المحافظين وتمسكهم بسياسة الجشع والشدة ·· الخ » (٣) ·

أما الحزب الوطنى فقد كان أحد عمد النظام المزيف للحياة النيابية فى عهد صدقى ·

يتبقى أمامنا رأى من يسمون بالمستقلين وتمثلهم شخصيات حسب ماورد بالوثائق وهما أولا عدلى يكن (باشا) وثانيا محمد توفيق نسيم باشا) ورأى عدلى يكن يمكن عرضه على النحو التالى : أولا : ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، ثانيا تشكيل وزارة محايدة اجراء الانتخابات وفق القانون

(١) نفس المصدر ·

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر — وثائق عابدين — موقف الوفد السعدى · المصدر السابق ·

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر — وثائق عابدين — تقرير مؤرخ ٢٧ يونيو ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة ·

المباشر ٠ ، ثالثا : أن تحكم الأغلبية البرلمانية البلاد ٠ . رابعا : اذا لم ير الملك تولى الوفد منفردا للحكم فيجب أن يتفاهم مع زعيم الاغلبية بالشروط التى يرتضيهـا الوفد « اذ يترك للوفـد المصرى كامل الحـرية فى تنفيذ البرنامج الذى أعلنه للأمة » (١) ٠

أما توفيق نسيم فقد كان رأيه يمثل وجهة نظر الوفد حسب ما يتضح من الآتى : أولا وثانيا يرى عودة دستور ١٩٢٣ وأن تجرى الانتخابات على القانون المباشر وهو يطابق رأى عدلى يكن السابق الا أنه أكثر وضوحا فى ثالثا ورابعـا حيث يرى تولى الأغلبيـة الحكم وعدم وضـع العراقيل أمامها » ومنح الوزارة سلطة مطلقة فى التغيير والتبديل فى الوظائف الكبرى وفقا لرغبتها وتنفيذا لبرنامجها » (٢) ٠

وفى خامسا نرى توفيق نسـيم أشد حسـما فيما يتعلق بالحيـاة الدستورية وحمايتها فهو يطالب بأن « يكون للوزارة ـ وزارة الأغلبيـة ـ كامل الحق فى اصدار قانون يقضى بأشد عقوبة على كل من تحدثه نفسه باحداث انقلاب فى البلاد بالاعتداء على دستور الأمة وقوانينهـا لتضـمن لنفسها الدوام لتنفيذ برنامجهـا من ناحية ومقـاومة عبث الرجعيين من ناحية أخرى « ويضـيف نسيم » فى النهاية أنه مسـتعد لتأليف الوزارة من حزب الأغلبية اذا قبلت الجهات العالية فى مصر وانجلترا شروطه » و «أنه واثق من موافقة النحاس باشا على هذا الرأى» (٣) الخ وهو مايؤكد عندنا أن « نسيم » كان يعكس وجهة نظر الوفد المصرى « فى علاج الموقف القائم اذ ذاك ٠

ونخلص من مجمـوعة الآراء التى أوضـحتها الوثائق السـابقة الى الآتى :

أولا : ترى أغلب الدوائر الاستعمارية سـواء أكانت عمالية أو محافظة أو ممثلة فى كبار الموظفين الانجليز فى مصر أن تجربة صدقى هى تجـربة ناجحة سـواء فيما يتعلق بالضرب على أيدى الوطنيين أو حماية المصالح الانجليزية ٠٠ وبالتالى فهذه الدوائر ترى استبعاد الوفد تماما ٠

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ٨ يوليو ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة « فى الجو السياسى » ملحق (٨)

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ٨ يوليو ١٩٣٣ بالمصدر السابق ذكره ٠

ثانيا : تتمسك تلك الدوائر كلها بنظام صدقى دون ضرورة وجود صدقى نفســه وهذا ماورد فى آراء كبــار الموظفين بوضــوح من حيث أن النظــام ـ نظام صــدقى ـ فى ذاته لا عيب فيه لابد من التغيير فى الوزارة ليقوم وزراء أقوياء بتدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه لان كثيرا من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصى ٠٠ الخ » (١) ويؤكد المحــافظون هذا الاتجــاه فى قولهم بضرورة « تقوية النظام الحالى » وتعتبر الوزارة الحالية بحيث تدخلها عناصر قوية يكون فى قدرتها تثبيت هذا النظام وتوطيده ويرشحون صدقى ما دامت تسمح صحته للعمل أو محمد محمود باشا » (٢) ٠

أما القصر فهو كما رأينا يتفق مع هذه الدوائر فى استبعاد الوفد والابقاء على النظام الصدقى ٠

كذلك فان « الوفد الســعدى » يؤكد ضرورة بقــاء نظام صــــدقى باقتراحه بقاء دستور ١٩٢٣ معطلا كما سبق الايضاح ٠

اذن فان الرأى بين الدوائر الاستعمارية والرجعية فى مصر متفق فى معظمه على استبعاد الوفد وبقاء النظام الصدقى مع استبعاد صدقى نفسه اما بحجة أن صحته لا تسمح أو بدعوى دعم النظام بعناصر قوية ٠ لكنه يستثنى منها رأى عدلى يكن وتوفيق نسيم الذى هو رأى الوفد نفسه فى أسلوب التعامل مع الدوائر الاستعمارية ٠

على أنه من المهــم أن نعرض لرأى الوفد نفسه كما جاء فى التقارير الخاصة باتصالات الدكتــور حامد محمود فى لنــدن ٠ فقــد عرض الأخير الآراء المختلفة عند الدوائر الانجليزية أو المحلية وضمنها تقديره أو رأيه هو ٠ وقد شكل الوفد لجنة من أربعة انتهت الى مخالفة حامد محمود فى رأيه « الذى يقتــرح العمــل به وهو تبــادل المــذكرات بين بعض الرجال المسئولين فى انجلترا والوفد والقصد من هذه المذكرات فتح باب الأساس الذى يراد تأليف الوزارة القومية بمقتضــاه » والمقصــود بذلك أن حامد محمود يريد من الوفد التفاهم مع حزب العمال بشأن الآراء التى طرحها والخــاصة بالوزارة القومية كما ســبق الايضــاح وقالت لجنة الأربعــة أن حامد محمــود يقصــد بهذا التبادل للمذكرات « عدم مهاجمـــة الدوائر

---

(١) راجع ما سبق من صفحات ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٥ يوليو ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة « فى الجو السياسى » ملحق (٩)

الانجليزية بمذكرات شديدة اللهجة لا أثر لها - في رايه - سوى اشتداد وسخط هذه الدوائر على الوفد وموافقتها على كل مشروع يراد به عدم الوفد والقضاء عليه » (١) وخالفت لجنة الأربعة حامد محمود تماما في هذا وهاجمت رأيه فذكرت (ان نظرية الدكتور حامد محمود معناها تسليم الوفد للانجليز بأن لهم حقا مشروعا في مصر يجعل لهم حق المنع والمنح وهو مما يتعارض مع برنامج الوفد وحق الأمة ، وأضافت لجنة الأربعة أيضاحا قويا لموقف الوفد في هذه الاتصالات مع الدوائر الانجليزية فقالت بأن الوفد « يقصد من تبادل المذكرات مع انجلترا بيان وجهة نظر الأمة المصرية ازاء اعتداءات انجلترا كدولة مغتصبة تستعين بقوتها وجبروتها على اخضاع الأمة المصرية واذلالها » (٢) ٠

وقد أدانت لجنة الأربعة الاسلوب الذى يراه حامد محمود فقالت « ان كل تساهل يبديه الوفد للانجليز معناه امعان انجلترا فى جشعها ومطامعها » وختمت اللجنة تقريرها بضرورة « ارسال مذكرة للدوائر الانجليزية المسئولة يصمم فيها الوفد على موقفه ويتمسك بحقه تاركا للقوة أن تفعل ما تشاء (٣) ٠

ونخلص من هذا كله الى أن الموقف ظل على ماهو عليه - فالانجليز والقوى الرجعية يرفضون بشدة عودة الوفد والدستور ، والوفد من ناحية أخرى شديد الوضوح فى رفض كل الحلول الوسطى أو المساومة حولها وهو ما انعكس على قطبين للسياسة المصرية أحدهما عدلى يكن المحافظ الذى كان مدركا لرأى الوفد جيدا وعبث النقاش حوله - والثانى « نسيم » الذى كان مضطرا الى أن يعكس آراء الوفد بوضوح أشد ٠

ولم يبق اذن أمام الانجليز الا محاولة تنقيح النظام الصدقى وتدعيمه بشخصيات أقل افتضاحا من صدقى أو هى على الأقل قد اختلفت من قبل مع صدقى - وقد جاء هذا الرأى متفقا مع ماذهب اليه الملك من أنه « اذا عجز صدقى باشا صحيا عن العمل ففى الامكان استمرار نظام حكمه لأن فى البلاد رجالا (بامكانهم) السير وفق برنامجه وقد كانوا اليد اليمنى لصدقى باشا ونفاذ هذا البرنامج وتحقيقه » (٤) ٠

---

(١) المصدر السابق ٠
(٢) المصدر السابق ٠
(٣) المصدر السابق ٠
(٤) أنظر ما سبق ٠

وهكذا جاء عبد الفتاح يحيى باشا أحد الرجلين اللذين كانا اليد اليمنى فعلا لصدقى فقد كان الآخر هو على ماهر الذى استقال أو أقيل مع يحيى من قبل وهكذا أيضا يمكن القول بأن الانجليز أساسا قد ضحوا بصدقى فى محاولة انقاذ نظامه • فهو بالاضافة الى أنه مريض ومفتقر الى كفاءة وزرائه فان الانجليز كانوا رافضين المفاوضة معه فقد فشلت مساعى برسى لورين المتوالية فى اقناع وزارة الخارجية بالمفاوضة (١) معه ويؤكد ذلك أن المقابلة التى أرادها صدقى مع السير جون سيمون فى جنيف فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ والتى وسط حافظ عفيفى باشا فيها قد انتهت الى لا شيىء سوى تبادل الرأى وتقديم صدقى لمذكرة يدافع فيها بحرارة عن نظامه ، وبالرغم من أن جون سيمون ذهب الى اقتراح المفاوضات فى شتاء ١٩٣٢ (٢) الا أن أثر هذه المقابلة كان معدوما • ويبدو أن الحكومة البريطانية لم توافق على المفاوضة مع اسماعيل صدقى لعلمها بحقيقة افتقاره الى أى تأييد شعبى باعترافه هو نفسه في تلك المقابلة مع جون سيمون فى جنيف فقد قال « فقد يحكمها أى مصر ـ فى الواقع فئة أقلية (أو ليجاركية) فلربما كان الحال كذلك فى عهود أخرى •• » (٣) •

ونحن نخرج من هذا الى أن التأييد الذى كان يحظى به صدقى فى الدوائر الانجليزية كان قد ضعف وكان نقل برسى لورين الذى يتمتع صدقى باشا بثقته (٤) معبرا عن ذلك على أننا نؤكد أن نقل برسى لورين وتعيين « مايلز لامبسون » مكانه ليس تعبيرا عن افتقاد صدقى الثقة الشخصية التى تمتع بها من جانب ممثل الاستعمار البريطانى فى مصر ونعنى به سير برسى نفسه ، وانما عبر هذا التغيير فى الأشخاص عن محاولة فى التغيير أيضا بالنسبة للسياسة البريطانية فى مصر • ولم تكن الآراء التى فصلت فى الوثائق السابق عرضها الا محاولة من السياسة البريطانية لدراسة الموقف فى مصر • وعلى ذلك فان اخراج صدقى ومجيء « يحيى » انما كان محاولة لتلمس الخطوات القادمة بالنسبة للسياسة الاستعمارية فى مصر وفى تحركها بين القوى المختلفة ودراسة ردود الفعل لذلك •

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر تقرير مؤرخ ٢٣ اغسطس ١٩٣٣ أحد التقارير الهامة الخاصة بالأمن « حول نادى الوفد السعدى » ملحق (١٠)

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ مجموعة وثائق منشورة عن القضية المصرية نشرتها المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٥٥ •

(٣) نفس المصدر السابق ذكره •

(٤) نفس المصدر

لقد جاء صيف ١٩٣٣ وفى أغسطس وعلى وجه التحديد ــ حين نقل برسى لورين والبلاد مليئة بالحديث عن التغيير السياسى القادم • فثمة اذاعات فى دوائر الوفد « بأن الحالة السياسية ستتغير قريبا بسبب نقل السير برسى لورين » وأضافت هذه الدوائر بأنه « وان كانت الوزارة الآتية ستكون غير وفدية الا أن ذلك سيكون خطوة لاعادة الوفد الى الحكم » (١) وهناك تقرير حول هذا الموضوع ترى فيه « دوائر الوفد أن حقيقة الأزمة الأخيرة ودواعيها فى جزء كبير منها لم يكشف عنه بعد وأن الأيام المقبلة ستوضح افتقاد الوزارة للتأييد من الدوائر العالية المسئولة (٢) •

أما فى الدوائر غير الوفدية فقد صرح الغرابلى باشا ــ أحد اقطاب الانسلاخ على الوفد ــ فى نادى « الوفد السعدى » برأيه فيما عن حادث فى البلاد بعد نقل المندوب السامى ، فقال انه يفهم من الظروف وتطورها أن وزارة صدقى قد « أصبح مفروغ منها » لاقتناع الدوائر الخارجية المسئولة بأن صدقى باشا لا يزال مريضا « وغير قادر على الادارة » • وأضاف الغرابلى : « ويلوح لى بأنه سيعقبها ــ أى وزارة صدقى ــ وزارة لا وفدية لاتمام الدور الذى مثله صدقى باشا وسيرأسها فى الغالب رجلهم ــ يقصد الانجليز ــ حافظ عفيفى باشا ، أو رجل اتحادى ترضى عنه السراى كعلى ماهر باشا (٣) •

ومن ذلك كله يتأكد شبه اجماع مختلف الدوائر السياسية على افتقاد صدقى الى التأييد من الدوائر العالية المسئولة • وعلى أية حال فقد كانت استقالته فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ثم تأليف وزارة « عبد الفتاح يحيى » فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ مطابقا للتكهنات التى كانت سائدة وقد أكد

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير برقم ٢٢٦ سرى سياسى حكمدارية بوليس الاسكندرية فى ١٩٣٣/٨/١٦ وهو جزء من تقارير القلم السياسى بالداخلية •

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة التى أشرنا الى أهميتها باعتبارها مكتوبة من مصادر عليا وهذا التقرير مؤشر عليه معروض لمعالى الوزير وهو تقرير شامل لكل اجراءات اللجان وارى لفت نظر البوليس مرة أخرى الى ما جاء به وكذلك المديريات (التوقيع\خليفة ٩/١٢) •

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ٢٣ اغسطس ١٩٣٣ المصدر السابق ذكره •

عبد الفتاح يحيى الذى أسهم في الانقلاب بجهد كبير من ذلك في كتاب تشكيل وزارته بقوله « كان لى شرف الاشتراك في وضع أسس النظام الحاضر والسهر على تنفيذه حتى استقر نهائيا » (١) كما أن أعضاءها كانوا هم نفس الشخصيات التى تولت الوزارة فى فترات مختلفة من حكم صدقى باستثناء ثلاث شخصيات جديدة أحدهم هو نجيب الغرابلى وهذا ما يؤكد لنا بالتالى أن التغيير الذى حدث فى نهاية ١٩٣٣ جاء محصلة للآراء الاستعمارية والرجعية بما فيها رأى الملك بأن يكون التغيير فى اطار النظام الصدقى وارضاء كذلك للدوائر الرجعية الأخرى المستعدة للتعاون مع الانقلاب ممثلا فى شخص نجيب الغرابلى · على أن هذا لا يعنى أن ما حدث كان هو المقصود وحده بالتغيير ، فاننا نؤكد مرة أخرى أن التغيير طرأ على السياسة كلها وأن مجىء يحيى بدلا من صدقى كان مجرد بداية ومحاولة لجس النبض تمهيدا للمرحلة المقبلة ·

انهيار نظام صدقى :

جاءت وزارة « يحيى » ليقبض الرجل على الحكومة وحزب الشعب معا ، فرغم أن صدقى قد أعلن فى كتاب استقالته أنه سيكون من أسباب سعادته أن يجد فى نفسه من القوة ما يسمح له بأن يضم جهوده الى جهود العاملين على تأييد هذا النظام ويخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذى يرأسه (٢) الا أن « عبد الفتاح يحيى » لم يكن قد نسى خلافه القديم مع صدقى الذى أطاح به فى أوائل عام ١٩٣٣ فجاء هو كذلك ليطيح بزعيمه ويصبح هو زعيما لحزب الشعب ورئيسا للحكومة · وأثبت حزب الشعب أنه حزب ادارى حكومى موال « للدكتاتور » الذى يمسك بأزمة الحكم ، فلم تختلف سياسة « يحيى » عن سياسة صدقى ــ فقد واصل ارهابه حتى أودى بنقابة المحامين باصدار قرار بحلها فى يوليو ١٩٣٤ بأن تدخل كثيرا فى انتخابات النقابة واستخدم فى ذلك أجهزة القمع (٣) ·

ومع مقدم سير مايلز لامبسون ــ لورد كيلرن فيما بعد ــ لتولى منصبه فى يناير ١٩٣٤ كمندوب سام ، فان ثمة علامة بارزة على التغيير المنشود · فاذا كان نظام صدقى قد أصبح محلا للدراسة كما رأينا فى خلال عام ١٩٣٣ وكان ذلك بلا شك نتيجة السخط الشعبى والتناقضات

---

(١) فؤاد كرم : النظارات ·· المصدر السابق ذكره ص ٣٣٣ ·

(٢) المصدر السابق ص ٣٣٠ ·

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٨٣ ــ ١٨٦ ·

الداخلية ، فان عام ١٩٣٤ جاء ليحمل نذر سوء الموقف الدولى باستفحال قوة ألمانيا وايطاليا وتهديد الأخيرة لحدود السودان ومصر • (١) فاذا كان الأمر كذلك فان نفوذا للايطاليين بالقصر يكون مرفوضـا بشـدة بطبيعة الحال من جانب الانجليز ، وهذا النفوذ كان واضحا — فقد أشـار لورد كيلرن فى مذكراته الى ثروة الملك الكبيرة التى كانت بالبنوك الايطالية (٢) وتشير الوثائق البريطانية كذلك الى نفوذ الايطاليين وأن البريطانيين قد طلبوا طرد فيروتشى الايطالى الذى كان يعمل كبيرا للمهندسين بالسراى(٣) وأنهم نسبوا اليه أنه يعمل لحساب دولته كما اعترضوا عامة على النفوذ الايطالى بالقصر (٤) ونفهم من ذلك أن الانجليز أرادوا أيضا تقليم أظافر الملك والحد من نفوذ القصر فقد تعمد بيترسون — القائم بأعمال المندوب السامى — احراج السراى بصورة غير مألوفة ، فتقدم اليها بطلبات عديدة تتعلق بصحة الملك — الذى كان مريضا — وطالب بتعيين قائمقام يتولى السلطة أثناء مرضه ، كما حمل الانجليز فى صحافتهم حملة شديدة على السراى وعلى الملك (٥) وأشاروا الى ثروته (٦) كما « تقـدموا الى السراى بطلبات تتعلق بتربية الأمير فاروق ، وأشاروا بارساله الى انجلترا فأرسله الملك مكرها « واضـافة الى ذلك فان بيترسـون قد زار مبنى انبوليس والمطـافىء بالقاهرة فى أكتـوبر ١٩٣٤ » وأخذ يسـتعرض قوات بلوك الخفر ، محاطا بمظاهر التفخيم والتكريم فكانت هذه الزيارة لطمة شديدة للوزارة « كمـا تدخل الانجليز » فى المناصـب الكبرى بالسراى منذ أن استقال منه محمد توفيق نسيم باشا فى أغسطس ١٩٣١ على عهد وزارة صدقى باشا فاستجابت السراى الى طلبهم ، وعين أحمد زيور باشا رئيسا للديوان فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ » (٧) •

وبعد تعيين عبد الفتاح يحيى حاولت السياسة الانجليزية أن تصل الى حل مع الدوائر الوطنية والسياسيـة فى البـلاد كجـزء من عمليـة الاستكشاف التى أشرنا اليها ومن ذلك أن اتصالات بين المندوب السامى

---

(١) محمد زكى عبد القادر المرجع السابق ذكره ص ٧٦ •

(٢) كمال عبد الرؤوف : الدبابات حول القصر كتاب اليوم — دار أخبار اليوم فبراير ١٩٧٤ ص ٢٤ •

(٣) مصطفى النحاس جبر : الطلبة المصريون فى الحركة الوطنية بحث غير منشور •

(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٨٩ •

(٥) نفس المرجع

(٦) كمال عبد الرؤوف : المرجع السابق ذكره ص ٢٤

(٧) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٨٩ •

والوفد المصرى قد تمت فى نهاية عام ١٩٣٣ ـ وقد عرض المندوب السامى الوفد الآتى :

أولا : عدم التمسك بالنظام القائم والرغبة فى تغييره ·

ثانيا : الرغبة فى تأليف وزارة من الوفد بقسميه والأحرار الدستوريين دون باقى الأحزاب الأخرى ·

ثالثا : عمل انتخابات جديدة وفقا للدستور القائم مؤقتا ·

رابعا : يكون للوزارة الحق فى تغيير الدستور باتفاقها مع الملك (١) ·

غير أن الاتصالات المذكورة ـ لا تشير الى نتائج جديدة · ففى نفس الوقت الذى تشير فيه الوثيقة السابقة الى « أن دار المندوب السامى جادة فى عرضها الجديد راغبة فى تنفيذه « فان الوفد » قد أبدى بعض اعتراضات على هذا العرض وقد قدمت هذه الاعتراضات فعلا الى دار المندوب السامى » (٢) ·

أما الأحرار الدستوريون فقد قبلوا المقترحات البريطانية وأبدى محمد محمود « ارتياحه التام لهذا العرض وتمنى أن يوافق الوفد عليه ليتسنى تنفيذه «بل وأكثر من ذلك لقد ذهب الدستوريون الى أن « وسطوا دولة توفيق نسيم باشا ليقنع الوفد بالموافقة على هذا الاقتراح » (٣) الخ ··

على أنه وان كانت الوثائق تشير الى عقد الوفد عدة اجتماعات « للبحث فى الحالة الجديدة(٤) الخاصة بالمقترحات البريطانية الا أننا لايمكن أن نقول أن هذا البحث كان بهدف قبول هذه المقترحات أو حتى تعديلها ـ فهى لا تخرج عن فكرة « الوزارة القومية » التى رفضها الوفد من قبل ومن بعد ·· واذا أضفنا الى ذلك أن هذه المقترحات كانت تحمل شروطا

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ أحد التقارير الهامة السابقة أشرنا اليها كأصول لتقارير الأمن التى ترد من جات عليا وهى مترجمة عن الأصل الخطى الفرنسى الفرنسى للتقرير الموجود بالمركز · « فى الجو السياسى ١٠ ملحق (١١) ·

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ · المصدر السابق ·

(٣) نفس المصدر

(٤) نفس المصدر ·

بالنسبة لنشاط الوفد الجماهيرى فانها بلا شك تكون مرفوضة من الوفد ــ فقد « أبدى الانجليز فى حديثهم مع رسول الوفد ضرورة ايقاف الدعاية التى يبثها الوفد ضدهم والرغبة الشديدة فى الغاء لجان الشبان ــ وقد جعل الانجليز تنفيذ هذه الرغبة شرطا أساسيا لتنفيذ العرض الجديد » (١) .

ونحن نتساءل هل يساوى تأليف وزارة من الوفد والدستوريين وعمل انتخابات وفقا لدستور صدقى مؤقتا..الخ..هل يساوى هذا تنازل الوفد عن مبدئه فى ضرورة عودة الدستور (١٩٢٣) وحكم الأغلبية .. الخ ؟ ــ ثم هل يساوى هذا كذلك أن يلغى الوفد لجان الشبان ويوقف دعايته ضد الانجليز فيعرض شعبيته للخطر ؟ ان الغرض الكامن وراء اعادة الوفد تنظيم لجان الشبان هو أن تكون له تشكيلات « فى أنحاء القطر بجانب لجانه ليكون الكل على استعداد فى الوقت المناسب لتنفيذ أوامره وليمكن للوفد عند حضور المندوب السامى الجديد أن يحكم نفاذ خططه فتظهر قوته بادية للمندوب السامى أو غيره وبذلك يكون فى استطاعة الوفد املاء ارادته كممثل حقيقى للأمة » (٢) ولا يمكن للوفد ، وغرضه هو ذاك من اعادة تنظيم لجان الشبان ، أن يلقى بسلاحه ليستسلم لارادة الانجليز فضلا عن عدم قبوله للعرض الأصلى نفسه .

ويمكننا القول أن اتصالات ١٩٣٣ بين المندوب السامى من جهة ودوائر الوفد والرجعية من جهة أخرى لم تفرز نتائج ذات شأن . فمفتاح الموقف كان فى يد الوفد وحده فهو القوة الوطنية الوحيدة فى البلاد وهو اذا كان واضحا فى موقفه من الانجليز والسراى فقد كان كذلك بالنسبة للدستوريين الى درجة اننا نعتقد أنه كان مهملا تماما لمسألة « التعاون » معهم وبالتالى فان أية ضغوط من جانبهم كانت لا تقابل من الوفد الا بالرفض . وثمة وثيقة لدينا تؤكد هذا دون ذرة من شك ــ فقد أرسل محمد محمود كتابا الى الوفد فى أكتوبر ١٩٣٣ يعرض فيه « وضع سياسة اقتصادية ينفذها الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين » . كما أشار محمد محمود الى تعاون الحزبين فى سنة ١٩٣١ » (٣) غير أن

---

(١) نفس المصدر

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٣ المصدر السابق ذكره .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة . « فى الجو السياسى » ملحق (١٢)

الوفد قد أجاب على هذه المذكرة بادانة خطة الدستوريين وتمسكه بالمطالب الوطنية فقال : « وقد كان يود الوفد المصرى وهو الممثل للأمة المعبر عن ارادتها أن يقابل فكرة الأحرار فى الوقت الحاضر بالارتياح التام لولا أن ترديد هذه الفكرة نشأ بعد محادثات ذاع خبرها فى طول البلاد وعرضها بين صدقى باشا وحزبهم ـ أى حزب الأحرار ـ للتعاون اقتصاديا لمحاربة الوزارة الحاضرة » (١) ـ يقصد وزارة عبد الفتاح يحيى ـ ومضى الوفد يدين حاضر الدستوريين وماضيهم معا فقال : « ومما يؤلم النفس حقا أن حزب الأحرار ينسى بين لمحة عين وانتباهتها ما جناه صدقى باشا على البلاد فيمدون يدهم اليه • كماغاب عنهم فى الوقت نفسه أن أزمتنا الاقتصادية يرجع جزء كبير من أسبابها الى الحالة السياسية فى البلد وأنه محال لمصر أن تقوم من عثرتها الا اذا رد اليها حقها المسلوب ودستورها المفقود واطمأنت لحالتها السياسية وكيانها كأمة مستقلة يجب أن تتمتع بحقها فى الحياة » (٢) ويكرر الوفد المصرى مع الأسف استحالة التعاون فى مثل هذا السبيل فى ذلك الوقت لأنه شتان بين حالة الأحرار فى صيف سنة ١٩٣١ وفى ذلك الوقت ، كما أن الوفد من ناحية أخرى لا يجب أن يقع فى سياسة خاطئة يمليها صدقى باشا ويرعاها خدمة لأغراضه الشخصية وأن كرامة البلاد ومجدها القومى فى استهجان مثل هذه السياسة والقضاء عليها • ان الوفد المصرى سيعرف كيف يقاوم الوزارة الحاضرة وكل وزارة لا تستمد سلطتها من الأمة وأن غدا لناظره قريب » (٣) •

ومما تقدم يتأكد عندنا ثبات سياسة الوفد سواء ضد الانجليز أو ضد الرجعية واصراره على انهاء نظام صدقى بكل ما يحمله وبالتالى فهو حذر يقظ سواء لهذه الأحبولة أو تلك الأنشوطة ! خاصة وأن الدستوريين كانوا فى حقيقة الأمر معادين تماما لعودة دستور ١٩٢٣ • ويكشف عن ذلك تقرير لاحق جاء فيه « يرى الأحرار أن النظام النيابى فى مصر قد فشل تماما سواء فى عهد الوفد أو غيره وأن هذا النظام قد أسيء استخدامه الى حد كبير فضاعت الثمرات المرجوة من الأنظمة البرلمانية وأنه لا يمكن الرجوع اليه الا بعد سنوات تهدأ فيها البلاد من الفوضى •• الخ» (٤) (كذا)!!

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر السابق •

(٣) نفس المصدر السابق •

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٩٣٤/٢/٢٨ مؤشر فى نهايته « معروض لمعالى الوزير وهو تقرير من مصدر كبير وموثوق به » وهو جزء من التقارير الهامة السابقة • « فى الجو السياسى » ملحق (١٣) ، (١٤) •

وكانوا يقصدون بالفوضى « الوفد المصرى » نفسه اذ انهم قد ذكروا بعد ذلك اقتراحا بتشكيل وزارة وأنه « لا تأثير لمعارضه الوفد المصرى » لها « طالما أن الوزارة ستعمل على تنظيم فوضى الأحزاب فلا يستطيع الوفد حينئذ البقاء ٠٠ الخ » (١) ٠

وعلى ضوء ما سبق كله يتبين لنا آن السياسة البريطانية فى عـام ١٩٣٤ التى قصد بها تقليم أظافر الملك والسراى ـ وهى أساسا نتيجـه النفوذ الايطالى فى القصر ـ كان مقصودا بها فوق تشديد القبضة ارضاء الأحرار الدستوريين كقوة سياسية وحيدة ذات شأن ترضى بالتعاون مع الانجليز وهو ما يؤكده هيكل « باشا » الذى تكلم عن مقـابلاته فى ذلك الحين مع مستر جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى ٠ قال هيكل بصدد هـذا الموضـوع : « وقد أراد زعماء الحزب عنـدنا أن يقفوا على اتجاهات الانجليز فى سياستهم الجديدة ، ورغبوا الى فى الاتصال بالرجل على أعرف منه ما سيحدث وقابلتـه غير مرة » ثم قال هيكل « وانى لأذكر كلمة له ذات مغزى ٠ فقد أشرت مرة فى حديثى الى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعة لما وصلت اليه علاقات مصر وانجلترا ، وأن من الخـير عدم الامعان فى تأييد هذه السـياسة » (٢) ويضيف هيكل أن سميث قال ـ وهى العبـارة التى يسميها ذات مغزى ـ أن من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة لكن الاحتفاظ بجـو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة » (٣) ٠

محاولة تهدئة البلاد والغاء دستور ١٩٣٠ :

واذن فالسـياسة البريطانية حتى عام ١٩٣٤ لم تدرك « جو الهدوء والسكينة فى البلاد » فاذا كان الهدوء غير متوفر فى البلاد مع وجود الخطر الفاشستى الخارجى الذى يتزايد يوما بعد يوم ٠٠ فاننا ندرك كذلك أنه كان على السياسية البريطانية وقتئذ أن ترضى الى حد ما القوى الوطنيـة وذلك بأن يتولى ممثل بريطانيا تدبير التغيير رقم (٣) كما تسميه الوثائق البريطانية المنشورة (٤) وهو المقصود به مجىء حكومة شعبية سواء أكانت وفدية أم على الأقـل على علاقات طيبـة بالوفد وهو ما توضـح الوثائق البريطانية أنه هو الذى حدث فى عام ١٩٣٤ عندما تولى ممثل بريطانيا

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) محمد حسين هيكل ـ المرجع السابق ذكره ص ٣٦٨

(٣) نفس المرجع ٠

(٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره ٠

« اخراج حكومة (صدقى) » ــ ويقصد بها حكومة « يحيى » باعتباره استمرارا لنظام صدقى ــ « واحلال حكومة توفيق نسيم وكانت حكومة شعبية نسبيا » (١) ٠

وهكذا اضطرت السياسة الانجليزية تحت ضغط القوى الوطنية وضغط الموقف الدولى ــ فى نهاية ١٩٣٤ الى الأخذ جزئيا باقتراح توفيق نسيم ــ المؤيد من الوفد ــ ومضمونه تشكيل وزارة لاعادة دستور ١٩٢٣ ٠

وهكذا أبدى توفيق نسيم عزما قوبل بالترحاب حيث حمل الملك على الغاء دستور سنة ١٩٣٠ وعلى أن يحكم بلا برلمان ٠ وبرنامجه بسيط يتلخص فى ازالة آثار العهد البائد من الاضطهاد السياسى والمحسوبية والعمل على اجتثاث مساوىء الادارة من جذورها » ، « وهذه مهمة عظيمة » حسب تعبير « الجود » (٢) لقد أجبر الملك كما أجبر يحيى ــ وهو آخر سهم فى نظام صدقى ــ على الاستقالة ٠ وقد أشار « يحيى » صراحة فى كتاب استقالته الى التدخل الانجليزى فقال « على أنه فى الشهر الأخير ، والمصريون جميعا يضرعون الى الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » (٣) وكان عبد الفتاح يحيى يقصد « برغبات الحكومة البريطانية » أن مستر بيترسون القائم بأعمال المندوب السامى ــ قد فاتحه « فى شأن مرض الملك وتلميحه ــ أى بيترسون ــ « الى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه ، وزاد فى التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك » (٤) ٠

ولما كان التغيير الذى تم فى ١٩٣٤ بتأليف وزارة نسيم فى ١٤ نوفمبر مقصودا به تهدئة القوى الوطنية أى الوفد ، فقد وجد نسيم ترحيبا وتأييدا من الوفد المصرى وفى نفس الوقت لقى تحفظا من الدستوريين واتجاها متحفظا الى معارضته لأنه « وفدى الهوى » (٥)

---

(١) المرجع السابق ذكره ٠

(٢) الجود : مصر : المرجع السابق ذكره ص ١٤٠ مع ملاحظة أن هذا الجزء الأخير فى الكتاب المتعلق بحكومة نسيم قد أضيف الى الكتاب وليس من وضع «الجود» ٠

(٣) فؤاد كرم : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٦ ٠

(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع ذكره ص ١٨٩ ٠

(٥) د٠ محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٧٠ ــ ٣٧٦ ٠

والواقع أن وزارة نسيم « قد بدأت بوقف الارهاب الذى استهدفت له البلاد فى ظل نظام صـدقى ـ يحيى ، وهى انما لقيت الترحيب من الوفد لان مجيئها كان تعبيرا عن انتصار القوى الوطنية ـ وحسب تعبير توينبى فقد كانت نقطة تحول فى السياسة المصرية وكان مجيئها يعكس فى حد ذاته تضاؤل نفوذ القصر كما أنه يمهد الطريق لعودة القوى الوطنية الى الحكم(١) وهو تعبير من توينبى أيضا • ومصداق ذلك أن نسيم قد أفضى الى الملك فى نوفمبر ١٩٣٤ عقب تشكيله وزارته بضرورة اعادة دستور ١٩٢٣ (٢) وفى سبيل ذلك بدأ نسيم باستصدار أمر ملكى بالغاء دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان الصدقى المزيف (٣) •

ومن الناحية الأخرى أسرع الوفد بتأكيد مركزه فعقد المؤتمر الوطنى العـام بين ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ بمدينة رمسيس بالزمالك وحضره زهاء ٢٥٠٠٠٠ وقد بحث المؤتمر مختلف الشئون الدستورية والسياسية وكذا الأزمة الاقتصـادية ومشاكل الشعب من صـحة وعلاج وأيضـا مشاكل العمال (٤) وأكد المؤتمر تمسك الأمة باعادة دستور ١٩٢٣ (٥) •

لكن الانجليز والقصر لم يتركوا نسيم يمضى فى سياسته فقد وضع الأولون صعوبات فى طريقه وكان القصر كذلك « لا يبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر فى مخرج من هذا الموقف وان أدى الأمر الى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد تأييدا خالصا صريحا ، وهداه تفكيره فكتب فى ٢٠ ابريل ١٩٣٥ الى (جلالة) الملك كتابا ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى ترتجى منها للبلاد الخير ، وأشار الى اعادة دستور ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح شىء فيه ، أو وضـع دستور تقره جمعيـة تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا

(١) كمال عبد الرؤوف : المرجع السابق ذكره ص ٢١ •

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ الكتاب الأصلى الخطى لاستقالة توفيق نسيم ١٩٣٦ ، وهو عبارة عن عدة مسـودات خطية تختلف فى بعض العبارات وبعضها يتكلم الى الملك بضمير المخاطب والبعض الآخر بضمير الغائب وفى مجموعها تختلف عن النص الرسمى المنشور بالوثائق الرسمية •

(٣) نفس المصدر •

(٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره •

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ الكتاب الأصلى الخطى لاستقالة توفيق نسيم المصدر السابق ذكره •

صحيحا » (١) غير أن كتاب « نسيم » الأصلى والذى عثرنا عليه ضمن وثائق عابدين يضيف عبارة هامة وردت فى هذا الشأن تصحح نص العبارة السابقة والتى وردت فى كتاب محمد حسين هيكل ـ فنسيم يذكر الآتى فلهذا التمست من جلالته اما اعادة دستور ١٩٢٣ على أن ينقح طبقا لقواعده اذا رأى تنقيحه وكانت الضرورة تقتضيه (٢) وهذه العبارة الأخيرة تعنى أن نسيم لم يترك للملك الرأى فى تنقيح الدستور الا بشرط الضرورة •

لقد واجه نسيم مؤامرات الملك على الدستور فطلب منه ازالة ما يصادفه من «عقبات وصعوبات داخلية حتى ندرك النجاح كله » (٣) وكان كتابه الى الملك « غير مألوف ومنطويا على معان كثيرة » (٤) وهو ما يعنى أن « نسيم » قد ضغط على الملك وهدده بالاستقالة الأمر الذى اضطر الملك الى اجابة توفيق نسيم لما يطلبه فأصدر الأمر الملكى فى ٢٠ ابريل ١٩٣٥ مسلما بايثاره « دستور ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة طبقا لأحكامه بما تدعو اليه مقتضيات الأحوال » ـ كما أجابه الى المطالب الأخرى (٥) •

مساومة الانجليز على دستور ١٩٢٣ :

على أن الانجليز لم يتركوا الأمور تسير فى مجراها الطبيعى ولجأوا الى المساومة مع القوى الوطنية فيذكر نسيم أنه صادف بعد ذلك تدخلا صريحا من جانب المندوب السامى البريطانى فعلى رغم « أن الجبهة البريطانية العليا » كما يقول نسيم كانت « على بينة مما طلبنا ـ يقصد كتابه الى الملك ـ وعلم به أصلا وترجمه فلم يعترضنا عارض وتركنا نمضى فى سبيلنا » الا أنه « لما أردنا التنفيذ ـ أى اعادة دستور ١٩٢٣ ـ أبلغنا سعادة المندوب السامى أن الحكومة البريطانية مع موافقتها موافقة تامة على الرغبة فى عودة الحياة الدستورية ترى أن البلاد قد تستفيد من تأجيل هذه المسألة فى الوقت الحاضر وأنه متى سنحت الفرصة فان مصلحة البلاد

---

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٧٦ •

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : الكتاب الأصلى الخطى لاستقالة نسيم المصدر السابق ذكره •

(٣) نفس المصدر السابق •

(٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٧٦ •

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر : كتاب استقالة نسيم المصدر الأصلى السابق ذكره •

تعنى أن يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب يتناول جميع وجوه المسألة » (١) لقد تذرع الانجليز فى أسباب التأجيل الذى يرونه لاعادة الحياة الدستورية بما وصفوه « بتصفية الجو تماما وتركيز الأعمال تركيزا حسنا وأن يتم الله على جلالته نعمة الشفاء العاجل والبرء الكامل ولأسباب أخرى تتعلق بالسياسة الدولية » (٢) ٠

أما تذرع الانجليز فيما يتعلق بالسياسة الدولية فقد يكون أمرا حقيقيا ٠ ففى أوائل صيف عام ١٩٣٥ بدأت مشكلة ايطاليا والحبشة تتخذ أبعادا خطيرة كما يذكر كيلرن فى مذكراته (٣) ٠ لكن قول المندوب السامى لنسيم « بأن يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب » وأن يبلغ نسيم الوفد ذلك اذا أراد ، وأن تدرس الحكومة المصرية « المسألة الدستورية من جميع وجوهها وأن تبحث عن شكل للدستور الجديد يلائم حاجات مصر الحقيقية على أن ينفذ فى الفرصة الملائمة « هذا القول من المندوب السامى ــ الذى أضاف اليه أنه » يفضل أن يكون ذلك ــ أى وضع الدستور بواسطة لجنة تشمل ان أمكن عناصر من جميع الأحزاب (٤) انما يعنى المساومة مع الوفد والضغط عليه وارضاء الجماعات الرجعيه فى البلاد ٠

وقام نسيم « تبعا لذلك فأبلغ رئيس الوفد المصرى برغبته فى عقد اجتماع يحضره بعض زملاء رئيس الوفد وزملاء نسيم وقد وافقه مصطفى النحاس على ذلك وأبلغه بأنه سيصطحب معه من أعضاء الوفد مكرم عبيد ومحمود فهمى النقراشى والدكتور أحمد ماهر وتم الاجتماع فى أول يونيو ١٩٣٥ بحضور ممثلى وزارة نسيم وهم وزراء المالية والحقانية والمعارف والأوقاف (٥) حيث أطلع نسيم أعضاء الوفد على تفاصيل الحالة وأطوارها وكذا نص مذكرته الى الملك فى ١٧ ابريل ١٩٣٥ ثم ختم حديثه معهم باطلاعهم « على اقتراحات المندوب السامى الأخيرة » (٦) ٠

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : كتاب استقالة نسيم المصدر الأصلى السابق ٠

(٣) كمال عبد الرؤوف : المرجع السابق ذكره ص ٣٢ ٠

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ كتاب استقالة نسيم الخطى المصدر السابق ذكره ٠

(٥) المصدر السابق ٠٠ وكان هؤلاء الوزراء هم أحمد عبد الوهاب باشا وأمين أنيس باشا وأحمد نجيب الهلالى بك وعبد العزيز محمد بك ٠٠ انظر فى ذلك فؤاد كرم المصدر السابق ذكره ص ٣٣٨ ٠

(٦) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ كتاب استقالة نسيم المصدر السابق ٠

كان وقع هذه المقترحات شديدا على الحاضرين من أعضاء الوفد وعلق مصطفى النحاس بقوله : « ان المسألة فى هذه الحالة ليست فقط بمنزلة اعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ بل هى ترسم فوق ذلك برنامجا معينا لوضع دستور جديد » (١) وكانت هذه هى الحقيقة تماما ـ فرغم أن نسيم قد قال للمندوب السامى ردا على سؤاله له عن رأيه فى المقترحات البريطانية » ان اقتراحه ـ أى المندوب السامى ـ ربما لم يكن بعيدا عن الحل الثانى الذى كنت تشرفت بعرضه على جلالة الملك وهو وضع دستور تقره جمعية وطنية تأسيسية تمثل البلاد تمثيلا حقيقيا » على ما ذكرنا من قبل ٠٠ الا أن اقتراح المندوب السامى كان مخالفا لذلك جوهريا فان رأى المندوب السامى كان أن يوضع دستور جديد « بواسطة لجنة تشمل ـ ان أمكن ـ عناصر من جميع الأحزاب » ـ كما ذكرنا أيضا ـ وهذا ما يخالف تماما اقتراح نسيم « بجمعية وطنية تأسيسية » يختار أعضاؤها من « مختلف الهيئات والطبقات » (٢) وهو ما يفهم منه تمثيلها للبلاد عن طريق الانتخاب ٠٠ وتمثيلها للأمة وليس للأحزاب ٠

وفى هذا الاجتماع بين ممثلى الوفد وممثلى نسيم عرض الأخير أن يقدم استقالته ، الا أنه تقرر « أن الاستقالة ليست ضرورية ولا موجب لها وأن الوزارة يجب أن تستمر فى الحكم ٠ كما تقرر أن يوجه نسيم الى المندوب السامى خطابا « بشأن المسألة الدستورية المعترف بأنها من شئون مصر الداخلية البحتة » ٠ وقال ممثلو الوفد فى النهاية « ان هناك أملا بأن تتغير الحال وتعود الى ما كانت عليه من قبل » (٣) ونعتقد أن الوفد فى هذا الموقف لم يرد أن يفقد حكومة نسيم باعتبارها أحد أسنحته فى الضغط لاعادة دستور ١٩٢٣ خاصة وأن الوفد كان يواجه نشاطا رجعيا داخليا مضادا تمثل فى الآتى :

أولا ـ نشاط جمعية « مصر الفتاة » الذى بدأ فى صورة مشروع القرش ثم تحول لحساب الجماعة الرجعية فى البلاد حتى أن هذه الجماعة كانت تدعمها ماليا عناصر من كبار الشخصيات الرجعية المعادية للدستور من أمثال اسماعيل صدقى ومحمد محمود ومحمد على علوبة ومحمد زكى على وغيرهم (٤) وتشير الوثائق الى أن على ماهر (باشا)

(١) نفس المصدر السابق ٠
(٢) نفس المصدر السابق ٠
(٣) نفس المصدر السابق ٠
(٤) دار القضاء العالى ـ المتحف القضائى ـ ملف قضية محاولة اغتيال مصطفى النحاس ١٩٣٧ « تقرير سرى سياسى » فى ١٩٣٤/١١/١٠ ٠

رئيس الديوان وأحد أعمدة نظام صدقي كان يدفع لها ماليا كما تشير أيضا الى تزايد نشاط هذه الجماعة الفاشستية ضد الوفد ولصالح الدعاية الايطالية في البلاد (١) .

ثانيا ـ يشير النشاط بين الجماعات الرجعية في البلاد وقتئذ الى أن ثمة اتفاقا بينها جميعا لاجهاض الحركة الديمقراطية الدستورية تحت شعار « الوحدة القومية » وهو الستار الجديد « للوزارة القومية » وأن هذه الجماعات قد استخدمت جماعة « مصر الفتاة » التي روجت لهذه الوحدة المزعومة في سبيل المطالب القومية مع اهدار المطالبة بدستور ١٩٢٣ (٢) .

ثالثا ـ أن مصر قد هددت كما لم تهدد من قبل . فقد زحف الجنرال الايطالي دى بونو ـ المندوب السامي لافريقيا الشرقية الايطالية ـ بجيشه في ٣ أكتوبر ١٩٣٥ بينما كان صهر موسوليني الكونت تشيانو ونجلا موسوليني فيتوريو وبرومو يطيرون الى عدوه وادجيرات ويلقون عليها القنابل . وما هو الا أن تقدم الضحى حتى كانت حشود القمصان السوداء التي برح بها الانتظار والسأم في قاعدة أسمرة تسير في حماية المدفعية الثقيلة والدبابات والطيارات لعبور نهر مأرب متجهين من مستعمرة ارتريا الايطالية الى الحبشة . وتلا هذا تعزيز للقوات الايطالية على الحدود المصرية الليبية ورسا في طبرق أسطول بحرى قوى وغواصات وطيارات مائية وعزز الطيران الايطالي والدبابات والسيارات المصفحة على حدود ليبيا » (٣) .

وطبيعة الظروف في أولا وثانيا كانت تدفع الوفد الى التريث والمرونة في مواجهة خصومه في الداخل وعدم المغامرة بخسارة وزارة نسيم . غير أن الظروف الأخيرة وتهديد حدود مصر من جانب الايطاليين كانت ظروفا خطيرة تملي على الوفد أن يكون أكثر ديناميكية في مواجهة خصومه ومواجهة الخطر الخارجي على السواء . فلقد أدرك الوفد طبيعة الخطر الايطالي القابع على الحدود ذلك الخطر الذى لا يهدد بضياع استقلال مصر الجزئي وانما بما هو أكثر من ذلك . وتبعا لذلك فقد سعى مصطفى النحاس ـ في تلك

---

(١) نفس المصدر : تقارير « سرى سياسى » بتواريخ مختلفة بين ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ .
(٢) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره .
(٣) المصدر السابق .

الظروف الجديدة تماما على الحركة الوطنية ـ الى التخاطب مع الجانب البريطاني الأكثر ميلا للتفاهم في خطبة له « لقد عاد بالأمس السير مايلز لامبسون ـ المندوب السامي ـ وقد كان في مصر وخبر حالة الشعب وتبين مقاصده وعرف مراميه فى التفاهم الحر الشريف بين البلدين » ثم نبه النحاس الى أهمية تجنب انجلترا لعداء الشعب المصرى فى الظروف القائمة اذ ذاك فقال « ها نحن اولاء في الظروف مددنا أيدينا الى انجلترا و قلنا نريد صداقة حقيقية ، صداقة خالصة بين شعبين حرين . الشعب البريطاني والشعب المصرى الذى له مكانته بين الأمم الشرقية لاحظ أن هنا أن الاشارة الى الشعوب الشرقية تعنى التنبيه الى الخطر الالمانى ـ الايطالى وامكان أن تلعب مصر دورها ضده) والذى يريد أن يتضافر معكم ويتعاون واياكم على أساس صداقة نقية لا غبار ولا مأرب الا أن تعود الحقوق الى أهلها » (١) .

غير أن الجانب البريطانى لم يكن مدركا حتى هذه اللحظة المصاعب التى يمكن أن يسببها للوفد اذا لم تستجب بريطانيا الى مطالبه . وفضلا عن ذلك فقد أراد الجانب البريطانى الاستمرار فى ضغطه على الوفد لكى تلين صلابته ، فأدلى وزير الخارجية البريطانية سير صمويل هور بتصريح فى لندن كان له وقع القنبلة على الحركة الوطنية ـ وقد قال « عندما استشارونا نصحنا بأن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ » (٢) وهو يشير هنا الى حديث المندوب السامى واقتراحاته التى قدمها لنسيم فى مايو ١٩٣٥ على نحو ما أشرنا من قبل .

انفجار الغضب الوطنى :

غير أن هذا التصريح قد أثار كوامن الغضب بين الوطنيين . وفى اعتقادنا أن صمويل هو و مايلز لامبسون رغم انهما كانا من مهندسى التغيير الذى يرمى الى التفاهم مع الوطنيين الا أن هور أراد اختبار قوة الوفد والقاء آخر سهم فى السياسة الاستعمارية تجاه الوطنيين فى مصر ـ خاصة والموقف الدولى خطير للغاية ـ حتى يمكن الضغط بقسوة بما يمكن الجانب الانجليزى من المساومة والحصول على اتفاق مرض لمصالحه فى المفاوضات المقبلة بما يحمى مصالحه الاستعمارية وخاصة فيما يتعلق

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .

بالناحية العسكرية التى كانت تميل الى اعتبار « أن المركز الحربى العالمى هو الاسكندرية . وبالتالى فان مصر ستلعب دورا استراتيجيا فى الحرب المقبلة » (١) .

على أن الانجليز أرادوا كذلك من هذا الضغط أن يدعموا من مراكز الرجعية فى مصر ويجعلوا لها مكانا فى المفاوضات المقبلة خاصة وأن هذه الرجعية قد بدأت بمغازلة بريطانيا فذكر محمد محمود » أن مصر على استعداد لتقديم قواتها فى الحرب » (٢) .

وعلى أية حال فقد أدى تصريح هور الى انفجار الغضب الوطنى ومبادرة الوفد بالعمل . فبعد أيام من هذا التصريح اجتمع الوفد للاحتفال بيوم ١٣ نوفمبر وبدأ مكرم عبيد – سكرتيره العام – بخطاب أثار فيه الجماهير بشدة . كما تكلم مصطفى النحاس عن نجاح الوفد فى ارغام الحكومة على المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ ووجه تحذيره الى الانجليز بقوله « ان عليهم أن يعتمدوا على مصر كحليف فى الظروف الدولية لمواجهة الخطر المشترك » كما « رفض أن يضع الانجليز أيديهم على الحصون والثكنات والموارد والسياسة دون مشيئة الأمة » (٣) .

وتحدد الموقف للقوى المختلفة ازاء تصريح هور على النحو التالى :

أولا – القوى الرجعية :

ومثلها الأحرار الدستوريون وغيرهم . وقد ظلوا ثابتين على اهمال المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ وكانت مطالبهم – كما عبر عن ذلك الدستوريون – هى أن تحقيق الاستقلال يكفى فيه وعد من الانجليز بالمفاوضة بعد انتهاء الأزمة الدولية وتمسكوا جميعا بما يسمى « وحدة الزعماء » (٤) .

ثانيا – الوفد :

١ – رفض أى تعاون مع الانجليز فى ظل الاعتداء على الدستور والاستقلال .

---

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق .
(٤) المرجع السابق .

٢ ـ مطالبة نسيم بالاستقالة ـ تطبيقا لخطة عدم التعاون وهو الموقف الذى رفضه الوفد فى يونيو ١٩٣٥ لتغيير الظروف ٠

٣ ـ اشترط الوفد للوحدة القومية التى ينادى بها زعماء الرجعية أن تكون مرهونة بارادة الأمة وأنها تتحقق بأن يطالب الجميع بالدستور وعدم عدوان الانجليز على استقلال البلاد (١) ٠

وكان موقف الوفد تعبيرا عن المبادرة الصحيحة فقد سحب تأييده لوزارة نسيم واعتبر استمرارها فى الحكم بعد تصريح هور تأييد لهذه السياسة ٠ وبدت معارضة الوفد واضحة في اجتماع١٣ نوفمبر الذى حضره جمهور كبير لوحظ فيه وجود السيدات والآنسات بكثرة وتعالت فيه شعارات الثورة والدستور وسقوط الاستعمار ٠ واتخذت الحكومة اجراءات ارهابية فهاجمت « بيت الأمة » حيث عقد الاجتماع واستخدمت القسوة فى الضرب كما أطلق البوليس النيران فأصيب البعض واعتقل عدة مئات وعمت المظاهرات منطقة « بيت الأمة » بالفلكى وعابدين وفم الخليج وباب اللوق وقصر النيل وبولاق وباب الشعرية والأزهر ٠

أما احتفال الطلبة بيوم ١٣ نوفمبر بساحة الجامعة فقد كان مهيبا حيث زحفت جموعهم بعد ذلك تعبر عن الغضب والاحتجاج ، وقوبلت جموعهم بالاعتداء البوليسى القاسى واتسعت مظاهراتهم فشملت القاهرة بأكملها كما امتدت الى أنحاء من الأقاليم حيث سقط شهيدان فى طنطا(٢) ٠

لقد انتهى « شهر العسل » بين الوفد وحكومة نسيم وأعلن الوفد اهداره لشرعية الحكومة بعد أن أهدرت هى دم الشهداء ٠ ففى ١٧ نوفمبر ١٩٣٥ أذاع الوفد احتجاجه على حكومة نسيم ووصف استمرارها فى الحكم بعد اعلان تصريح هور بأنه « اقرار لهذا العدوان » كما أدانها بالدكتاتورية « بعد اهدار الدماء ومصادرة الحريات » (٣) ٠ وكانت حكومة نسيم قد أصدرت مرسوما بقانون يضيق على حرية النشر ويجيز ايقاف وتعطيل الصحف (٤) ، وذلك غداة ١٣ نوفمبر ، كما وزعت فى ١٤ نوفمبر قوات الجيش فى المدينة وحديقة الأزبكية وحدثت مصادمات شديدة بين

---

(١) المرجع السابق ٠
(٢) المرجع السابق ٠
(٣) المرجع السابق ٠
(٤) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٥ مرسوم بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٣٥ فى ١٤ نوفمبر ٠ المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٩ ص ٤٥٢ ٠

بالطلبة والطالبات من جهة والبوليس من جهة أخرى وأطلقت النيران على المتظاهرين فسقط محمد عبد المجيد مرسى أول الشهداء من الطلبة وفى الأيام التى تلت ١٤ نوفمبر شملت المظـاهرات القــاهرة والزقازيق واستمرت حتى نهاية نوفمبر حيث سقط شهيدان آخران هما على صـ عفيفى الطالب بدار العلوم الذى توفى فى ١٧ نوفمبر ، وفى ١٩ نوفمبر لحق به شهيد آخر من الطلبة هو محمود عبد الحكم الجراحى (١) .

وهذه التطورات الدامية فى البلاد أدت لا الى اشتعال المظـاهرات الجماهيرية والطلابية فحسب بل الى احتجاب الصحافة واضراب المحامين والمحلات العامة والخاصة (٢) .

نجاح « تكتيك » الوفد في عودة الدستور :

كانت فكرة الوفد المصرى التى طرحها فور الأحداث التى تلت تصريح هور هى الدعوة الى الاضراب عن تشكيل الوزارة من جانب الجميع حتى يعود للبلاد دستورها ويعترف بحقوقها . وأما الزعماء الرجعيون فلم يبـ لديهم من شىء اللهم الا شعار « الوحدة » فى سبيل القفز على كراسى الحكم . وقد أثمر نضال الطلبة فى الكشف عن زيف شعار الوحدة المزعوم . فحين ذهبوا الى مناقشة هؤلاء الزعماء فى فكرة الائتلاف بينهم وبين الوفد على أساس رفض تولى الحكم حتى عودة الدستور وموافقة لندن على تســويه المسألة المصرية كان رأى اسماعيل صدقى عدم استحسان فكرة الاضراب أما محمد محمود فقد اشترط موافقة لندن على المعاهدة وليس على الدستور . وأما فكرة الأحزاب نفسها فقد رفضها الا اذا أتفق عليها الكل ؟! » ، وكان رأى بهى الدين بركات باشا أحد زعماء الانسلاخ على الوفد عام ١٩٣٢ هو أن الطلبة عاجزون عن عمل أى شىء ورفض أحد هؤلاء الزعماء ــ وهو حلمى عيسى باشا قطب حزب الاتحاد ــ أن يتكلم (٣) .

« وهكذا اكتشف الطلبة عبث موقف هؤلاء الزعمــاء وذهبــوا الى الموافقة على فكرة النحاس الذى وافق على الائتــلاف اذا ارتبط بعــودة الدستور وابرام المعاهدة (٤) .

---

(١) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره .
(٢) نفس المرجع .
(٣) نفس المرجع .
(٤) نفس المرجع .

وهكذا أيضا ردت سياسة الوفد وتكتيكه سلاح الزعماء الى تحورهم وبات هو بطل الساعة المهيمن على الجماهير وحركتها وأصدر الطلاب بيان يعبرون فيه عن تأييد وجهة نظر الوفد ووقعت على البيان شخصيات قيادية من الطلبة نذكر منهم على سبيل المثال الآتي ذكرهم وهم من اللجنة التنفيذية للطلبة :

فريد زعلوك ، عبد العزيز الشوربجى	عن طلاب الحقوق
سهير القلماوى ، محمد حسن الزيات	عن كلية الاداب
قاسم فرحات ، محمد بلال	عن كلية الطب
جلال الدين الحمامصى	عن الهندسة

الى جانب غير هؤلاء من ممثلى الطلاب فى التجارة والزراعة والعلوم ودار العلوم والجامعة الأزهرية والفنون الجميلة (١) ٠

واجتمع مؤتمر الطلبة العام بدار اتحاد العمال حيث أعلن قراراته ومنها :

★ السعى لائتلاف الأحزاب على أساس خطة اللجنة التنفيذية ــ ويعنون بها أن يكون أساس الائتلاف الاضراب عن الاشتراك فى الحكم حتى عودة الدستور وتحقيق مطالب البلاد ٠

★ المطالبة بالدستور والاستقلال (٢) ٠

وقد أدى هذا الموقف الذى وقفته الكتلة الغالبة من الطلاب الى سقوط ما يسمى بحركة « الطلبة القوميين » الخاضعين لتوجيهات جماعة « مصر الفتاة » ولحزب الأحرار الدستوريين ممن دعوا الى استئناف الدراسة كما اعترفوا فى بيانهم بأنهم أهملوا المطالبة بدستور البلاد (٣) ومرة أخرى فشلت خطة « الطلبة القوميين » فى استقطاب الطلبة حول عودة الدراسة بحجة أن « تصفو النفوس » وأيد الطلبة من جديد قرارات اللجنة التنفيذية والمؤتمر العام واستمرار النضال فاستمرت المظاهرات فى الأسبوع الثانى من ديسمبر وحدثت معارك جديدة بين الطلبة والبوليس واعتقل عدد كبير من الطلاب ٠ وتميزت هذه المظاهرات باشتراك الجماهير

---

(١) المرجع السابق وقد أصبح كثير من هذه الأسماء شخصيات هامة مثل الشوربجى الذى أصبح نقيبا للمحامين ــ والزيات الذى تولى الخارجية الخ ٠

(٢) المرجع السابق ٠

(٣) المرجع السابق ٠

الكثيرة من غير الطلبة حتى امتدت الى أنحاء القـــاهرة وتوالت اجراءات الارهاب ضد الحركة الجماهيرية فأصدرت الحكومة بيانا رسميا أنذرت فيه باطلاق الرصاص عليها ثم أصدرت بيانا آخر بمنع نشر قرارات الطلبه وبياناتهم فى الصحف كما أصـــدر مجلس الوزراء قرارا باغلاق الجامعة وأصدرت وزارة المعـــارف بيانا بانذار الطلبة بالفصـــل اذا اشتركوا فى المظاهرات أو شوهدوا بناد لا يخص الطلاب .

ورغم هذه الاجراءات فقد استمرت حركة الطلبة والطالبات وامتدت الى طنطا ودمنهور والمنصورة والفيوم وبنى سويف كما استمرت بالقاهرة وشبين والمنيا وملوى وبنى سويف وأنحاء أخرى من الأقاليم (١) .

لقـــد نجح الوفد فى تكنيكه الجـــديد باللجوء الى الجماهير بدلا من الدبلوماسية واستخدم الوفد فى معاركه الجماهيريه (نوفمبر ــ ديسمبر ١٩٣٥) النضال الطلابى خاصة حيث ضغط على الانجليز بشدة مطالب باعادة الدستور . ومن خلال هذه المعارك أكد النحاس من جديد عرضـــه بالتحالف مع انجلترا لمواجهة خطر الفاشية المشترك فقال فى تصريح له لجريدة « نيويورك تايمز » : « نحن ندرك أن من مصلحتنا كما أن من مصلحة انجلترا أن تكون الدولتان حليفتين ولكن هذا غير ممكن الا مع احتفاظنا بكرامتنا وشرفنـــا » . ثم أضاف مصطفى النحـــاس « سنتابع جهادنا فى سبيل حقوقنا الى آخر نفس » (٢) .

واضطر الاستعمار الانجليزى تحت ضغط الوفد الجماهيرى الى أن يرضخ فى شتاء عام ١٩٣٥ لمطلب اعادة الدستور ، بعدما تأكد للاستعماريين « ان المصريين مجمعون على الديمقراطية بعد ازالة الابراشي وجماعة السراى فى ابريل الماضى » (٣) . وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ اتصل المندوب السامى بتوفيق نســـيم ليبلغه موافقـــة بريطانية على اعادة دستور ١٩٢٣ . وفى نفس اليوم كتب نسيم الى الملك قائلا بعودة الحق الى الملك والشعب فى وضـــع الدستور « وهو الاتجـــاه الذى أيده تصريح صمويل هور وزير خارجية انكلترا ، الذى قرر فى خطبته الأخيرة بتاريخ ٥ ديسمبر بالبرلمان الانجليزى ، أن أمر الدستور متروك لمصر ، وأنه لم يقصـــد فيما قال .

---

(١) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق وقد طرد الابراشى باشا وزمرته بعد أن قدم « نسيم » مذكرته فى ابريل ١٩٣٠ عن العقبات التى تضعها هذه الجماعات فى طريقه .

لا املاء شيء ولا الالزام بأمر . ثم أنهى نسيم كتابه الى الملك بقراره اعادة دستور ١٩٢٣ وبهذه العبارة « مات الدستور . فليحى الدستور » (١) وهى العبارة التى عبرت عن الانتصار الذى حققه نضال الحركة الديمقراطية الدستورية فى البلاد طيلة خمس سنوات . وفى اليوم التالى أصدر الملك أمرا باعادة الدستور معترفا بأن « رغبة الأمة قد ظهرت جلية فى اعادة دستور ١٩٢٣ » (٢) وأعقبت ذلك عودة العمل بقانون الانتخاب المباشر .

---

(١) مجموعة القوانين والمراسم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٥ المصدر السابق ذكره
(٢) نفس المصدر ص ٥٨٨ – ٦١٤
ص ٥٨٦ – ٥٨٧ .

ملاحق القسم الثاني

مولاى

منذ تشكلت هذه الوزارة لم تزل تلتمس العلاج لما أصاب البلاد من نواحى الاضطراب بجملة النظر فى النظم الأساسية للدولة . متحرية ما ينبغى توفيره من الأسباب لاستقرارها كيما تطمئن البلاد وتنصرف الى العناية بما يهمها من الشؤون .

وقد هداها البحث الى أن خير علاج للحالة الحاضرة هو تعديل الدستور وقانون الانتخاب الحاليين على الوجه المبين فى المشروعين اللذين تتشرف الوزارة برفعهما الى سدتكم الكريمة مشفوعين ببيان لأسباب تلك التعديلات ومراميها .

ولم يكن أحب الى الوزارة من أن تسلك الى غرضها طريق التنقيح الذى رسمه الدستور . اذ هى قوية الثقة بأن مجلسيه لا يكون رائدهما الا مصلحة البلاد الكبرى فى أن تكون الحياة النيابية فيها صالحة الأساس مرضية الأثر . فلا يترددان فى قبول التنقيح للأسباب الحاسمة التى تقدمها الوزارة فى صراحة وإيمان ، ولكنها لا تستطيع أن تؤمل ذلك من المجلسين الحاليين .

وما بالوزارة أن ترمى أعضاء المجلسين جملة وأفرادا بأنهم يتعمدون العمل لغير مصلحة البلاد ولكنها تندب الظروف التى غشت على جو الحياة النيابية فى مصر ، ولما تكد تظهر الى الوجود ، فلوتها عن قصدها ولم تبق من وجوه الحرية الا حرية محاربة استقلال الآراء .

لذلك لم يكن ممكنا أن تعقد آمال بتنقيح يعرض فى مثل هذا الجو ويمتحنه بهذه الروح .

فلم يبق اذن الا أن نمحو الماضى بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة فى تاريخ مصر ترجو لها الوزارة مجيدة .

واذا كانت الضرورات تلجئ الوزارة الى انتهاج هذا السبيل فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ظاهرة ابدال دستور بدستور .

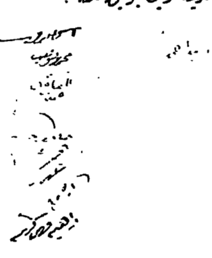
على أن ما تعرضه الوزارة على جلالتكم من الابدال لما يبعث اطمئنانا هو أنه يقع فى جو من السكينة الشاملة وأنه قد تعلقت به الآمال العامة فى استقرار الأمر وصلاح الحال . واذا كان مشروع الدستور قد عنى بعلاج الحالة التى استفاضت منها الشكوى فقد عنى قبل ذلك بالاحتفاظ بأصول الدستور الذى صدر فى سنة ١٩٢٢

وتعلم الوزارة يا مولاي أن أنظمة الحكم مجرد حساب وتقدير . وقد أطالت النظر فيما عرضت له من شأن هذا التنقيح وهي شديدة الثقة بأنها لم تخطئ الحساب ولم تجوز في التقدير . على أن التنقيح مهما أحسن وضعه ونظم تنسيقه لا يكون قويا مؤثرا نافذ الفعل إذا كان من المستطاع أن يعرض بدوره إلى التنقيح فلكي تؤتي التجربة الجديدة ثمارها يجب أن تكون ثابتة مستقرة وأن يؤمن استقرارها . لذلك ترى الوزارة - أسوة بما تفعله طائفة من الدساتير - أن يحرم تعديل الدستور الجديد قبل عشر سنين من العمل به .

وتطمع الوزارة بما تعلمه من سهر جلالتكم على مصالح هذه الأمة وحرصكم على توفير أسباب التقدم والرفاهية لها وما شهد به القريب والبعيد من ثاقب نظركم وعالي حكمتكم أن تحوز المشروعات والبيان قبولا من جلالتكم . فإذا حازت هذه الوثائق الثلاث رضا جلالتكم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم بنشر الدستور الجديد وبالتصديق على قانون الانتخاب .

وإن الوزارة وهي ترفع إلى سدتكم العلية آيات إخلاصها لتبتهل إلى الله بالدعاء بأن يجعل هذا العمل محمود النتيجة مبارك الأثر على البلاد وأن يفيء به عليها ظلال الأمن والرفاهية وأن يحفظ للبلاد ذات جلالتكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله .

٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠



قرار الوفد المصرى

أن الحياة النيابية التى استردتها الامة بعد جهاد خمسين عاماً قد حاق بها الخطر من جديد . وهذه هى المرة الرابعة التى عطلت فيها الحياة النيابية منذ سنة ١٩٢٥ وصحب هذا التعطيل فى كل مرة تقلقل خطر فى حياة الامة من الوجهة الاقتصادية والعقلية والادبية والسياسية .

فلما وليت الوزارة الدستورية الحكم فى أول يناير سنة ١٩٣٠ أرادت أن تضمن للاصلاحات الداخلية النمو والاضطراد وللسياسة الخارجية السلامة والاستقرار بمنع أسباب هذا التقلقل الذى أجمع الكل على ضرره بمصالح الامة فالتزمت فى بيانها الوزارى أن تحيط الدستور بسياج من التشريع يضمن له حياة متصلة ويحفظه منيع الجانب مصون الاحكام ونص على ذلك فى خطاب العرش .

وبعد أن وضعت مشروع قانون بيان أحوال مسئوليه الوزراء تنفيذاً لنص المادة ٦٨ من الدستور رفعته الى السراى الملكية وكانت فى ذلك موفية بعهدها بارة بقسمها حريصة على نمو الاصلاحات الداخلية وازدهارها ضنينة باستبقاء جو الصداقة الذى انتهت فيه المفاوضات الرسمية الاخيرة حتى تهيأ الفرصة الملائمة لاستئنافها . غير أنها حيل بينها وبين تقديم هذا المشروع الى البرلمان . وبقى الدستور مكشوفاً لهجمات المعتدين فلم يكن من شأنها الاستمرار فى الحكم على هذه الصورة سوى تشجيع عوامل الرجعية والاستخفاف بسلطة الامة وتهيئة الفرصة المناسبة للوثوب على الدستور .

فرأت الوزارة من واجبها أن تتخلى عن الحكم لعدم تمكنها من القيام بتنفيذ برامجها ولذلك قدمت استقالتها فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ فوثب الى الحكم وزارة كان لاكثر رجالها ضلع فى الانقلابات الماضية كما أن الامة خذلت الذين تقدموا اليها منهم فى الانتخابات العامه وقد ضمنت الوزارة بيانها تهديد الامة بالالتجاء الى وسائل غير طبيعية والاخذ بأسباب غير نظامية

ومع أن الدستور نص فى المادة ٦١ منه على أن الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامه للدولة فانها لم تتقدم الى البرلمان ليقول مجلس النواب كلمته فى ذلك . وكان هذا أول اعتداء منها على الدستور

ومع أن الامة لم تخول هذه الوزارة سلطة الاستمرار فى الحكم طبقاً لنص المادة ٢٣ من الدستور التى تنص على ان جميع السلطات مصدرها الامة فانها انتحلت لنفسها حقوقاً لم يخولها الدستور للوزارة تعوزها ثقة النواب فاستصدرت فى ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان معتدية بذلك على أحكام الدستور . وفى يوم ٢٣ منه الذى كان محدداً لانعقاد مجلسى الشيوخ والنواب طوقت دار البرلمان بالقوة المسلحة وأغلقت ابوابها

حتى اضطر رئيس مجلس النواب الى أن يأمر رئيس قوة البرلمان بأن يكسر السلاسل ويفتح الابواب وبذلك تمكن أعضاء المجلسين من الاجتماع فكان ذلك اعتداء جديداً منها على الدستور الذى ينص فى المادة ١١٧ منه على أنه « لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه » وقد احتج رئيس مجلس الشيوخ على هذا الاعتداء بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠

ونظراً لهذه الاعتداءات المتكررة اجتمع المؤتمر الوطنى المكون من الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات فى النادى السعدى بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠ وقرر مبدأ عدم التعاون مع هذه الوزارة وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما اذا لم تتقدم الوزارة الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل وقد توخى المؤتمر فى ذلك اعطاء الوزارة فرصة لتراجع نفسها وتلتزم فى مسلكها احكام الدستور .

ولكن الوزارة بدلا من أن تقرر الموقف الحكيم الذى وقفته البلاد بإزاء اعتدائها على الدستور لم تزدد الا امعاناً فى هذا الاعتداء وأظهرت استخفافاً كبيراً بأرواح الاهالى العزل من السلاح حيث قابلت حركتهم السلبية فى الدفاع عن الدستور باطلاق الرصاص عليهم وطعنهم بالحراب فوقعت بذلك حوادث مؤلمة فى بلبيس والمنصورة والاسكندرية .

واصدر رئيس الوزارة تصريحات و بلاغات رسمية عن هذه الحوادث يرمى بها الى التأثير فى سير العدالة فسردها حسبما اراد واصدر فيها حكمه كما شاء وتفذه بما وصلت اليه يده من عقاب و ثواب وجرى التحقيق فى ظل تصريحات رئيس الوزارة وبلاغاته الرسمية شاخصا الى ما منحه من مثوبة وما أنزله من عقاب

ثم هاجمت الوزارة حرية الصحافة فألغت ثلاث صحف يومية كبرى الغاء نهائياً وهى « البلاغ » و « كوكب الشرق » و « اليوم » حتى لا تردد صدى مظالمها فى البلاد مخالفة بذلك نص المادة ١٥ من الدستور التى نصت على أن « انذار الصحف او وقفها او الغائها بالطريق الادارى محظور الا اذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى »

وقد زعمت الوزارة أن هذا التعطيل اقتضته ضرورة وقاية النظام الاجتماعى فى حين أن النظام الاجتماعى فى مصر لم يمس والازمة الحالية انما هى أزمة دستورية لا اجتماعية .

ولم تقف الوزارة فى اعتدائها عند هذا الحد بل استصدرت فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ مرسوماً بفض دور انعقاد البرلمان وهو أيضاً ليس من حق الوزارة لم تلق سلطة مباشرة الحكم عن الامة تطبيقاً لنص المادة ٢٣ من الدستور فضلا عما فى ذلك التصرف من الاعتداء على نص المادة ٩٦ من الدستور التى نصت على أن يدوم دور الانعقاد العادى مدة ستة شهور على الاقل وهى مدة لا تدخل فيها فترة التأجيل لان البرلمان لا ينعقد فى تلك الفترة

كذلك فأن فض دور الانعقاد على هذه الصورة هو اعتداء على نص المادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بأنه « لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية » .

ومن المسلم به أن ميزانية الازهر والمعاهد الدينية لم تقرر بعد وقد نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٧ على أن « يتبع فى ميزانية الازهر والمعاهد الدينية الاحكام المقررة فى ميزانية الدولة » وهذه الاحكام هى الواردة فى الباب الرابع من الدستور ومن ضمنها المادة ١٤٠ السابق ذكرها

- ووزادت الوزارة في عدوانها فاصدرت في يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٠ بلاغاً رسمياً بمنع اجتماع الشيوخ والنواب بالقوة المسلحة في يوم ٢١ ... هو اليوم الذى كان حدده المجلسان للانعقاد بعد انتهاء فترة التأجيل وأنذرتهم باطلاق النار عليهم اذا هم حاولوا دخول دار البرلمان . وطوقتها بقوات الجيش المسلحة وانتزعت قوة بوليس البرلمان عنوة من ثكنتها واستولت على السجل الذى دون فيه رئيس القوة هذا الاعتداء ثم كسرت أبواب غرفة البرلمان واستولت فيه وكررت بذلك الوزارة الاعتداء الذى ارتكبته في يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠ ولكن بصورة أشد انتهاكاً لحرمة الدستور وقد كرر رئيس مجلس الشيوخ احتجاجه على هذا الاعتداء بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٣٠ كما احتج عليه وكيلا مجلس النواب بالنيابة عن رئيسه لغيابه

- وقد أدى تصرف الوزارة الى وقوع عدة حوادث مشئومة في اليوم المذكور في مصر وبور سعيد والسويس ودمياط وغيرها حيث أطلقت النار على الاهالى العزل من السلاح بدون مبرر لذلك

ومع صدور بلاغ الحكومة بمنع أعضاء البرلمان بالقوة من الاجتماع وأعداد الجيش لاطلاق النار على ممثلي الامة فقد احتفظت الامة برزانتها .

وكانت الوزارة قد تلقت في ١٦ يوليه سنة ١٩٣٠ تبليغاً من الحكومة البريطانية بسبب حوادث الاسكندرية تحمل فيه رئيس الوزارة مسئولية المساس بمصالح الاجانب كما أن زعيم الامة قد تلقى مثل هذا التبليغ في ١٧ منه وأرسل كل منهما رده عليه الى الحكومة البريطانية التى أرسلت بعض بوارجها الى المياه المصرية

أزاء هذا الاعتداء المتواصل على احكام الدستور الذى أدى الى حكم البلاد حكماً أوتوقراطياً بواسطة وزارة لم تتقدم الى البرلمان ونظراً للحالة السياسية الدقيقة التى جر اليها مسلك الوزارة رأت الاغلبية البرلمانية أن تستعمل حقها المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور التى تقضى بدعوة البرلمان الى الاجتماع متى طلب ذلك بعريضة توقعها الاغلبية المطلقة لاحد المجلسين ورفعت أغلبية مجلس النواب عريضة الى جلالة الملك تطلب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى تعقد في يوم السبت ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠ وذلك أولا لاستجواب الوزارة عن التصرفات والاحوال المبينة بالعريضة واتخاذ القرارات التى يراها المجلسان في ذلك وثانياً لاقتراع مجلس النواب على الثقة بالوزارة

ومع أن المادة ١٥٥ من الدستور تقضى بأنه على أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور ومع أن شرط الدعوة الى الاجتماع غير العادى قد توفر وهو تقديم عريضة بذلك موقع عليها من أغلبية اعضاء احد المجلسين فأن الوزارة قد اصدرت بلاغاً رسمياً في يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٣٠ تعلن فيه رفض طلب دعوة البرلمان المشار اليها زعم أن الضرورة شرط لازم لاجابة هذه الدعوة مع أن الضرورة مشروطة بنص المادة للاجتماع الذى يدعو اليه الملك من تلقاء نفسه وليست للاجتماع الذى يدعو اليه بناء على طلب أحد المجلسين

والاخذ بغير ذلك يجعل حق المجلس فى ذلك وهمياً الامر الذى لا يمكن التسليم به . هذا فضلا عن أن النواب قد شرحوا فى عريضتهم الضرورة القصوى التى تدعو الى هذا الاجتماع وبينوا فيها كثيراً من المخالفات الدستورية الخطيرة التى وقعت بعد اعلان مرسوم فض دور الانعقاد وأن الموقف الذى أدى اليه سوء تصرف الوزارة انما استجد بعد صدور المرسوم المذكور

كذلك زعمت الوزارة أن اجابة هذا الطلب يتعارض مع حق الملك فى أعلان فض دور الانعقاد المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من الدستور وليس هناك شئ من ذلك لأن الحكمين قد تضمنهما الدستور معاً وأحدهما يتعلق بالاجتماع العادى والآخر متعلق بالاجتماع غير العادى وللملك أن يعلن فض الاجتماع غير العادى بدون التقيد بمدة معينة خلافاً للاجتماع العادى الذى يدوم انعقاده ستة شهور على الاقل

وبما انه يتبين مما تقدم ان الوزارة الحاضرة هى وزارة ثائرة على الدستور فارة من وجه البرلمان وان الحكم القائم الآن فى مصر هو حكم اتوقراطى لا يستند الى سلطة الامة وانما يعتدى عليها ويعاربها

وبما ان مجلس النواب قرر بتاريخ اليوم عدم الثقة بالوزارة

وبما انه ليس لوزارة هذه حالها ان تجبى الضرائب من الامة مادامت لاتمت الى الامة بسبب دستورى بل هى واقفة منها ومن دستورها موقف العداء

وبما أن الضريبة لا تجب على الامة الا اذا كان التصرف فيها موكولا لمن يمثلها

وبما أنه ليس لهذه الوزارة صفة النيابة عن الامة المصرية التى لم تقرها على البقاء فى الحكم يوماً واحداً

وبما أن لجنة المؤتمر التى نيط بها وضع خطة عدم التعاون مع الحكومة قد رفعت رأيها الى الوفد المصرى فأقره وهو يقضى بما يأتى كخطوة اولى فى سبيل عدم التعاون . . . . . .

وهو امتناع الامة عن دفع الضرائب الاميرية للوزارة الحاضرة ـ

فلهــذا

يدعو الوفد المصرى الامة المصرية الى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها مادامت الوزارة الحاضرة قائمة فى الحكم ؟

بيت الامة فى يوم السبت (٣٠ صفر سنة ١٣٤٩ (٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠

رئيس الوفد المصرى
مصطفى النحاس

في الجـو السياسي

١ ــ فريق النحاس باشا

يظهر ان النحاس باشا يريد ان يعلن اسماء الاعضاء الجدد في الوفد في هذين اليومين ليكون ذلك الرد العملي من ناحيته على الاعضاء الذين فصلهم والذين يتمسكون للان بعضويتهم للوفد وستكون هذه المسألة محل بحث في اجتماع الوفد الليلة .
ويظهر في الوقت نفسه من اخبار المصادر العليمة ان النواب والشيوخ السابقين الذين لم يؤيدوا النحاس باشا في موقفه للان غير راضين عن سياسته وفريق منهم يرى اعتزال السياسة والفريق الاخر يرى الاستمرار في تأييد اعضاء الوفد الخارجين .
ويقال في الوقت نفسه انه من المنتظر ان يعلن الوفد قرارات النواب والشيوخ السابقين الذين ايدوه في موقفه وبمجرد اعلانها سيعلن الاعضاء الاخرون الذين يعارضونه رأيهم .

٢ ــ جريدة البلاغ

ستقرر لجان الوفد مقاطعة جريدة البلاغ اذ ان الجريدة ستعمل على تأييد فريق الثمانية وقد عقد الاستاذ عبد القادر حمزه صاحبها اتفاقا معهم بخصوص ذلك .
وسيعمل الوفد من ناحيته على تقوية جريدة كوكب الشرق واختيار نخبة من المحررين الاكفاء لها لتظهر في ميعاد جريدة البلاغ وبذلك يكون للوفد جريدته الصباحية « الجهاد » وجريدته المسائية « الكوكب » .

٣ ــ بين المحامين

يعمل فريق من المحامين في هذين اليومين على تكوين هيئة منهم لتأييد فريق الثمانية والقيام ببث الدعوة لهم ومحاربة خطط النحاس باشا وقد لقيت الدعوة نجاحا عند بعض المحامين الوفديين الذين لم يرتاحوا الى تصرفات النحاس باشا الاخيرة ويبذل القائمون بهذه المسألة جهودا جبارة لضم عدد كبير لصفوفهم وليقاومنوا النحاس باشا بهذا التأييد .

٤ ــ انتخابات نقابة المحامين

تتوالى الاجتماعات في مكاتب المحامين للاستعداد لانتخاب النقابة هذا العام - ويبذل سلامه ميخائيل بك جهودا كبيرة لنجاح المرابطي باشا ومن هذه الجهود قيامهم بدفع الاشتراكات لفريق من المحامين الذين تأخروا عن

دفعها لينسق لهم دخول المعركة الانتخابية .
ويعلق فريق الشبانية اهتماما كبيرا على نجاح النقراشي باشا في الانتخابات لان ذلك ان تم يكون مظهرا قويا من مظاهر تأييد الطبقات المستنيرة في الامة لهم .

وقد استاء النحاس باشا كثيرا لما بلغه من قيام الفريق الاخر بدفع اشتراكات للمحامين لان ذلك في نظره عبارة عن رشوة تقدم علانية وهذا مما لا يجوز بحال من الاحوال بل يجب ان يكون محل بحث في الجمعية العمومية للمحامين .

• ـ فريـــق الشبانيـــة

يحاول فريق الشبانية هذين اليومين الوصول الى تأليف لجان لتأييدهم في مختلف جهات القطر على نمط لجان الوفد وذلك بعد ان ثبت لهم انه ليس من السهل ضم لجان الوفد لهم . وهم يبثون هذه الدعوة الان في الجماهير بواسطة فريق من المحامين انصارهم على اعتبار انهم وحدهم الذين يعملون على تحقيق مبادئ سعد والوصول بالاماني كامل حريتها . وان النحاس باشا اصبح لا يصلح بحال من الاحوال لزعامة الامة وان الانقياد معناه فقد كل امل في استقلال البلاد . وان الامة لو ايدتهم في موقفهم الحالي لتم في اقرب وقت تحقيق رغبتها وعودة دستورها وزوال الازمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد .

ولم تلق "هذه الدعوة للان تأييدا من الجماهير . "

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢

اجتماع الوفـــد المصرى

اجتمع الوفد المصرى فى الساعة السادسة والنصف فى بيت الامة برياسة النحاس باشا وقد استمر الاجتماع حتى الساعة الثامنة مساء ٠

وقد دار البحث فى هذا الاجتماع فى مسألتين ٠ —

١ — موقف الاستاذ محمود بسيونى فى الانتخاب لنقابة المحامين وعرض على هذا الاجتماع التقرير المقدم من الاستاذ كامل صدقى بك عن موقف المحامين نحو الاستاذ محمود بسيونى ٠

٢ — حالة بعض لجان الوفد فى الاقاليم والاستقالات التى قدمت من بعض اعضائها وقد خول للاستاذ النقراشى معالجة هذه الحالة بما فيه مصلحة الوفد ٠

اما فيما يتعلق بموقف الاستاذ محمود بسيونى فالامل كبير بنجاحه وسأقدم غدا تقريرا مفصلا عن موقف المحامين فى هذه الانتخابات ونسبة المؤيدين لكل مـــن المرشحين للنقابة فى كل من القاهرة والاسكندرية وكافة المديريات وهذا التقرير نفيس من المعلومات الدقيقة عن الحالة الانتخابية عند كل من الفريقين ٠

١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

فى الجــــو السياسى

علمت من مصدر وفدى كبير اليوم بان الدكتور حامد محمود قد قدم للنحاس باشـــا تقريرا مطولا يشمل المسائل التالية :-

اولا - رأى الدوائر الانجليزية المسئولة فى الحالة الحاضرة فى مصر .

ثانيا - العلاج الذى يرونه لهذه الحالة

ثالثا - رأى هذه الدوائر بعد مذكرة الوفد الاخيرة

رابعا - المساعى التى يبذلها بعض الاحزاب والدوائر العالية فى مصر

خامسا - اثر هذه المساعى فى دوائر لندن

سادسا - رأى الدكتور حامد محمود فى الموقف

سابعا - وثائق تعبر عن رأى دوائر انجليزية مسئولة

وسيكون كلامى اليوم موجزا عن هذه المسائل وسأقدم فى تقاريرى القادمة بيانات ضافية عنها .

بل سأبذل الجهد للحصول على صور طبق الاصل من بعض الوثائق الهامة .

عن المسألة الاولى

ينقسم رأى الدوائر الانجليزية فى الحالة الحاضرة فى مصر .

فئة الوزراء المحافظين يرون ان نظام حكم صدقى باشا قد نجح الى حد كبير فى اضعاف شوكة المتطرفين المصريين والقبض على ناصية الحال فى مصر بما يتفق والمصالح الانجليزية .. وقد اثار مرض دولة صدقى باشا الاخير قلق هذه الدوائر واضطرابها فاخذت تفكر فيمن يحل محله لدوام استقرار النظام الحاضر .

ووزراء اخرون من ضمنهم وزراء العمال فى الوزارة القومية يرون انه وان نجحت تجربة دولة صدقى الى حد كبير الا انه من مصلحة انجلترا تحقيق بعض رغبات الشعب المصرى وسأبين فيما يلى العلاج الذى يراه كل فريق لهذه الحالة .

عن المسألة الثانية

دوائر المحافظين تريد بقاء النظام الحاضر فى مصر طالما ان صحة صدقى باشا تساعده على رياسة الوزارة . اما ان كانت صحته تعجزه عن القيام بعمله فترى هذه الدوائر اسناد الوزارة الى محمد محمود باشا على ان يسير فى حكمه وفق الاسس التى وضعها دولة صدقى باشا .

اما الفريق الاخر فيرى انه من مصلحة الشعب المصرى والانجليزى تأليف وزارة قومية وقد عرض على الوفد فعلا الاقتراح التالى :-

ا - تأليف وزارة برياسة وزير بعيد عن الاحزاب

٢ - اشتراك جميع الاحزاب فى الوزارة ومن ضمنها الوفد باربعة وزراء .

٣ ـ تعديل الدستور الحالي والعودة الى دستور سنة ١٩٢٣

عن المسألة الثالثة

رأي هذه الدوائر بعد مذكرة الوفد الاخيرة •

كان لشدة مذكرة الوفد الاخيرة اثرا كبيرا في الدوائر الوفدية • ودوائر المحافظين اتخذت من هذه المذكرة حجة تؤيد بها رأيها في ان الوفد حزب لا يستحق سوى القضاء عليه وانه لا امل مطلقا في التفاهم معه • والدوائر الاخرى خاب أملها من شدة هذه المذكرة ومن رأيها ان لم يرجع الوفد عن هذه الخطة العقيمة فسيكون رأيها في علاج الحالة كرأي فريق المحافظين تماما •

عن المسألة الرابعة

يبذل حزب الاحرار الدستوريين جهده في العودة الى الحكم بدون قيد أو شرط • اما اعضاء وفد الثمانية فكل مساعيهم منحصرة في تأليف وزارة قومية وسازيد هذه المسألة ايضاحا في تقريري القادم •

عن المسألة الخامسة

اثر هذه المساعي في دوائر لندن كان لخطة الاحرار الدستوريين تأثيرا كبيرا في تمسك المحافظين برأيهم ورغبتهم في تعيين مندوب سامي من حزبهم لولا تمسك بعض دوائر لندن بخطأ هذا الرأي ورغبتها في التوفيق بين هذه الاراء المتباينة لاعلن المحافظون رأيهم صراحة •

وسازيد هذه المسألة بيانا في تقريري القادم •

عن المسألة السادسة

لم يبد للان الدكتور حامد محمود رأيه في الموقف انتظارا لما يستقر عليه رأي الوفد بعد الاطلاع على تقريره ويقال بانه محتفظ برأيه غير راغب في ابدائه الا بعد المناقشة في تقريره • وسانتبع هذه المسألة وابين في تقاريري القادمة تطوراتها بالتفصيل •

عن المسألة السابعة

فهمت من كلام محدثي ان هذه الوثائق تنم عن اراء خطيرة لجهات عالية في مصر وعن اقتراحات تعرضها على بساط البحث بعض الدوائر الانجليزية المسئولة مستنيرة فيها بوحي هذه الجهات العالية في مصر •

وسابين في تقاريري القادمة تفاصيل هذه المسائل اذ لم يكن في استطاعتي اليوم سوى الوقوف على هذه البيانات الهامة ؟؟

٢١ يونيه سنة ١٩٣٣

ـــــــــــــــــــــــــ

ثامنا — إن فكرة تأليف وزارة قومية لا يدخلها الوفد لن يترتب عليها اضعاف نفوذ الوفد بل بالعكس قد تكون سببا في اعادة الثقة للوفد وتقوية نفوذه .

تاسعا — يمكن للموظفين الانجليز في العهد الحاضر استرداد بعض السلطة التي حرموا منها بعد ثورة سنة ١٩١٩ لأن الأمة نفسها مهيأة الى [illegible] هذا الاستعداد قد وصل الى حد [illegible] ومحاباة كبار الموظفين الانجليز فاصبحت [illegible] من [illegible] سلطة [illegible] دون مراعاة للكفاءة [illegible] العرش [illegible] لا [illegible] مطلقا على [illegible] التجارية الانجليزية لان المصريين [illegible] حركتهم [illegible]

[illegible] الانجليزي مسؤول في [illegible] الوثيقة بان [illegible] في الدوائر الانجليزية [illegible] لا يمكن ان يحدث تغيير سياسي في مصر بدون رضا كبار الموظفين الانجليز في الحكومة المصرية .

حركة الصحف الانجليزية الأخيرة والوزارة المصرية

لم يحرك الوفد ساكنا تجاه هذه الحملة لأنها ليست جديدة بنت اليوم فقد سبق للدكتور حامد محمود اثناء اقامته في لندن ان احاط الوفد علما بجميع تفاصيلها وقد سبق لي ان اوضحت جميع ذلك في تقاريري السابقة ولا ارى لذلك ضرورة لتكرار بيانها خصوصا وان الوفد كما ذكرت اكتفى في جلسة امس بالاحاطة علما بما لديه من معلومات !!

٢٤ يوليو سنة ١٩٣٣

في الجو السياسي

وثيقة ملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود تعبيرا عن رأى كبار الموظفين الانجليز في مصر في الموقف السياسي الحاضر .

تضمنت هذه الوثيقة رأى كبار الموظفين الانجليز في مصر وقد أوردها الانجليزي المسئول نقلا عن بياناتهم الشخصية ويمكنني أن الخص هذه الوثيقة فيما يلي :-

أولا - يرون أن نظام صدقي باشا كان خير نظام استفادت منه مصر لما كان يتمتع به من الجبارة ولكن من الشخصيات التي ارغمته على سرعة بث ... بسبب هذا النظام ونشر عوامل الفوضى تهيم في بلاده .

ثانيا - أخطأ صدقي باشا الخطأ كله في تكوين وزارته من شخصيات ضعيفة اذا استثنينا وزيرا او اثنين .

ثالثا - يمكننا أن نقرر بكل صراحة ان النظام في ذاته لا عيب فيه ولكن لا بد من التغيير في الوزارة ليقوم وزراء أقوياء بتدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه لأن كثيرا من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصي او احترام خاص .

رابعا - أثبتت الامة المصرية عدم استحقاقها لدستور سنة ١٩٢٣ وانه ارقى بكثير من حاجتها بدليل حالة الرضاء التام بالدستور الحالي ولو كانت الامة تقدر دستورها الاول قدره لما استطاع صدقي باشا مهما قيل عن الوسائل التي توسل بها لانتخاب نوابه وشيوخه من الحصول على عدد كبير من الشخصيات الممتازة اعضاء في مجلس نوابه وشيوخه .

خامسا - الوفد المصري لا يزال يتمتع بنفوذ كبير في البلاد الا ان هذا النفوذ قد اصابه وهن شديد اثناء قوة صدقي باشا وادارته شئون البلاد بحزمه وحكمته ومن الممكن اذا تولى الحكم وزارة قوية من انصار النظام الحاضر أن يتطرق الضعف الى الوفد تدريجيا حتى يصل الى حالة لا يستطيع بعدها البقاء كقوة معارضة خطيرة .

سادسا - ان صدقي باشا رغم نجاحه في حكمه الا انه عجز للأسف عن انشاء حزب بمعنى المفهوم من هذه الكلمة لأن حزب الشعب الحالي جمع الكثير من الاعضاء الذين انضموا اليه تحت ضغط الوزارة فاذا ترك صدقي باشا الحكم سمع سيل جارف من الاستقالات من الحزب فصدقي باشا لم يوفق بحال من الأحوال في تكوين حزبه .

سابعا - ان حالة حزب الشعب تماثل تماما احزاب الاحرار الدستوريين والاتحاد والحزب الوطني تتمتع جميعها بحظ ضئيل من ثقة الامة واحترامها ومن الحكمة دائما عدم الاعتقاد لحظة واحدة أن في مقدور هذه الاحزاب بشكلها الحالي تكوين أغلبية برلمانية صحيحة في البلاد .

في الجو السياسي

الوثائق الملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود

بحثت في تقريري السابق تفاصيل ما ورد في احدى هذه الوثائق عن مطالب الاحرار الدستوريين واليوم ساوضح في هذا التقرير مجمل ما ورد في وثيقة اخرى تضمنت رغبات اعضاء الوفد السعدي .

وهذه الوثيقة عبارة عن بيان لانجليزي مسئول أورد فيه جميع الرغبات التي ابداها اعضاء الوفد السعدي سواء في مذكراتهم للدوائر الانجليزية او في احاديثهم مع كبار الانجليز المشتغلين بالمسألة المصرية .

وتنحصر مطالب اعضاء الوفد السعدي كما اثبتتها هذه الوثيقة فيما يلي :-

اولا - تأليف وزارة قومية تتكون منهم اغلبيتها ومن الاحرار الدستوريين ويشترك فيهما اعضاء يمثلون باقي الاحزاب الاخرى .

ثانيا - تعلن هذه الوزارة بمجرد تأليفها برنامج شامل لمعالجة الازمة الاقتصادية والعمل على عودة حالة الرخاء واليسر الى الفلاحين . وسيكون هذا البرنامج مبنيا على طرق عملية تتفق وحالة البلد مبعدا كل البعد عن النظريات التي لم يؤد العمل بها للآن الى نتيجة حاسمة في معالجة الازمة .

ثالثا - تعلن الوزارة في بيان للامة انها تحترم دستور سنة ١٩٢٣ وستعيده للامة الا انها ترى من مصلحة البلاد حكمها بدون برلمان لمدة ثلاث سنوات تنفذ فيه برنامجها الواسع وتقوم بتحقيق ما تتطلبه حاجة البلاد من اصلاحات .

رابعا - تتقدم الوزارة بعد انتهاء مدة الثلاث سنوات للامة بما قامت به من اعمال في اثناء توليها الحكم وتعلن عودة دستور سنة ١٩٢٣ وتقوم باجراء انتخابات حرة تشترك فيها مع باقي الاحزاب فان منحها المجلس النيابي المنتخب ثقته بقيت في الحكم والا قدمت استقالتها .

خامسا - لا تشترك الوزارة في مفاوضات مع الانجليز الا اذا منحها البرلمان المنتخب ثقته وتأييده .

سادسا - يترك للوزارة كل الحرية في بحث مسألة الموظفين ورواتبهم وستكون اول خطوة من خطوات الاصلاح التي ستقوم بها معاملة الموظفين وبحث مسائلهم على ضوء القوانين المعمول بها في البلاد التي تتفق ونوتها المادية والادبية مع مصر

سابعا - مساعدة انجلترا للوزارة باقناع الدول بضرورة الغاء الامتيازات الاجنبية ليتسنى للوزارة تحقيق برنامجها على الوجه الاكمل وتتعهد الوزارة في مقابل ذلك بعدم قيامها بعرقلة مشروعات الاصلاح التي قامت بها الوزارة الحاضرة والتي تصنفت للانجليز مصالح بها

ثامنا - تعلن الوزارة عدم مساسها بحرية الاحزاب وحقها المشروع في تنفيذ سياستها

الا انها من ناحية اخرى ستسن قوانين تسمح بها بحرية ويحدد بها البحث المشروع الذى لا يحق بحال من الاحوال لهذه الاحزاب مجاوزته فى بث دعايتها .

تاسعا — لا توافق الوزارة بحال من الاحوال على اى اتفاقية تعقدها الوزارة الحاضرة بخصوص مسألة كوبونات الدين اذا تضمنت هذه الاتفاقية نصا يتعارض مع رغبة الامة كما اتفق على دفع الفوائد ذهبا او اذا زيد سعر الفائدة المتفق عليها مسبقا .

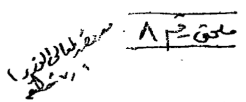
هذا هو برنامج الوفد السعدى الذى تقدم به للدوائر المسئولة فى مصر ولندن ولم يصادف هذا البرنامج ارتياحا من دوائر المحافظين وقد اعتبرته بعض الدوائر الانجليزية بانه برنامج يعنى تقضيه مصلحة مصر القومية ولكنه فى الوقت نفسه يتعارض مع المصالح الانجليزية الى حد كبير .

وسابين فى تقاريرى القادمة ما تضمنته الوثائق السرية وما قد يستقر رأى الوفد عليه فى الموقف السياسى .

قد علمت بان اللجنة التى وكل اليها فحص تقرير الدكتور حامد محمود قد قاربت الانتهاء من عملها وستقدم نتيجة بحثها لرئيس الوفد فى غضون اليومين . "

٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣

ـــــــــــــــــــــــــــــ



في الجو السياسي

الوثائق الملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود

يسنح لي تقاريري السابقة بحضرة هذه الوثائق وساوصين في هذا التقرير وثيقة اخرى تعبر عن رأي المستقلين في الموقف السياسي الحاضر او بعبارة اخرى تعبر عن رأي كل من صاحبي الدولة عدلي يكن باشا ـ وتوفيق نسيم باشا •

رأي دولة توفيق نسيم باشا

اولا ـ عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا كما كان •

ثانيا ـ اجراء انتخابات على اساس قانون الانتخاب المباشر •

ثالثا ـ تولي الاغلبية البرلمانية الحكم وعدم وضع العراقيل في سبيل تنفيذ برنامجهم

رابعا ـ منح الوزارة سلطة مطلقة في التغيير والتعديل في الوظائف الكبرى وفقا لرغبتها وتنفيذا لبرنامجها •

خامسا ـ يكون للوزارة كامل الحق في اصدار قانون يقضي باشد عقوبة على كل من تحدثه نفسه باحداث انقلاب في البلاد بالاعتداء على دستور الامة وقوانينها لتضمن لنفسها الدوام لتنفيذ برنامجها من ناحية ومقاومة عبث الرجعيين من ناحية اخرى

سادسا بقاء الوزارة طالما يمنحها البرلمان ثقته ويمنحها وقتا كافيا لتبين قدرتها او عجزها في ادارة شئون البلاد •

سابعا عدم الدخول في مفاوضات سياسية لعقد معاهدة بين البلدين والاكتفاء في اول الامر على قيام الوزارة بتوطيد الحالة الداخلية والقيام بمشروعات الاصلاح التي تستلزمها حالة البلاد وبعد الانتهاء من ذلك يمكن للوزارة القيام بالمفاوضات متى رغب الطرف الانجليزي في انهاء المسائل المعلقة •

وقد اظهر دولة نسيم باشا استعداده لتأليف الوزارة من حزب الاغلبية اذا قبلت الجهات العالية في مصر وانجلترا شروطه التي اوضحناها سابقا وابان ايضا انه واثق من موافقة النحاس باشا على هذا الرأي وان النحاس باشا لن يمانع في تأليفه الوزارة وتنفيذ هذا البرنامج الذي هو في اعتقاده الوسيلة الوحيدة لاستقرار حالة البلاد وعودة الطمأنينة اليها •

رأي دولة عدلي يكن باشا

اولا ـ يرى ضرورة عودة دستور سنة ١٩٢٣

ثانيا ـ تأليف وزارة محايدة ولا مانع من تأليفها برياسته تكون مأموريتها اجراء انتخابات حرة وفقا لقانون الانتخاب المباشر •

ثالثا تولي الاغلبية البرلمانية الحكم في البلاد ولا يرغب دولته بحال من الاحوال الاشتراك معها في الحكم لانه يرى ضرورة تمكين عدد الاغلبية من حكم البلاد.

مدة لتستطيع الامة الحكم على صلاحيته او عدم صلاحيته لحكمها .

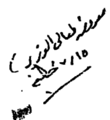
رابعا اذا لم ير جلالة الملك تولى الوفد الحكم منفردا فيمكن لجلالته بعد ظهور نتيجة الانتخابات مقابلة زعيم الاغلبية والتفاهم معه على تأليف وزارة قومية بالشروط التى يرتضيها الوفد ويترك للوفد المصرى كامل الحرية فى تنفيذ البرنامج الذى اعلنه للامة ومنحته ثقتها فى الانتخابات لتنفيذه .

خامسا يصمم الوفد المصرى للان على رفض الوزارة القومية ولكنه يرفضها على اعتبار انها فكرة انجليزية ولن يتأخر الوفد عن تنفيذ الفكرة اذا ما ابداها جلالة الملك ورجال الوفد مهما قيل فى شأنهم يهمهم قبل كل شئ استقرار التقاليد الدستورية الصحيحة فى البلاد وهم يعلمون فى الوقت نفسه ان لجلالة الملك كل الحق فى ان يشير عليهم بما يراه متفقا مع صالح البلاد .

هذه هى الشروط التى يراها دولته ضرورية لعودة البلاد الى حالتها الطبيعية ولاستقرار العلاقات بين الشعبين المصرى والانجليزى . وقد عبرت هذه الوثيقة عن رأى كل من صاحبى الدولة عدلى يكن باشا وتوفيق نسيم باشا بانه رأى زعماء المستقلين ولم تتضمن هذه الوثيقة نقلا عن بيانات الانجليزى المسئول شيئا خلاف ما اوضحناه فى هذا التقرير

٨ يوليو سنة ١٩٣٢

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ



في الجو السياسي

١ ــ رأي لجنة الاربعة في تقرير الدكتور حامد محمود

اشرت في تقريري عن آخر اجتماع للوفد الى تأليف لجنة من اربعة من اعضائه لبحث تقرير الدكتور حامد محمود وما احتواه من آراء ومقترحات وعلاقة التقرير بما يدعو الى تغيير خطة الوفد التي وضحها في مذكراته الاخيرة للدوائر الانجليزية والتي بحثناها في التقارير السابقة . واضيف الى ذلك بان اللجنة قد اتمت بحثها وارسلت تقريرا برأيها للنحاس باشا .

٢ ــ محتويات هذا التقرير

اشار التقرير في مقدمته الى ان مجمل اراء الدوائر الانجليزية الواردة في تقرير الدكتور حامد محمود تنحصر في كراهيتها الشديدة للوفد واعتباره عاملا من عوامل اقلاقها وازعاجها في الشرق وانها لا تطمئن بحال من الاحوال الى اعماله وحده في ادارة شئون البلاد او بعبارة اخرى لا ترضى التسليم بفكرة الوفد وما يتمسك به من حقوق يخولها له دستور البلاد .

وقد كان من اثار هذه الفكرة التي سيطرت على رؤوس كبار الانجليز المسئولين ان اتفقت اراؤهم في ضرورة تقييد الوفد اذا ما تولى الحكم . وكل ما في الامر ان هذه القيود تختلف شدة ولينا باختلاف الاحزاب .

وقد اظهر تقرير الدكتور حامد محمود ان الدوائر الانجليزية تتنازعهـــا فكرتان لم ترجح للآن احداهما عن الاخرى .

اولا ــ المحافظون ومن رأيهم تقوية النظام الحالي وتطعيم الوزارة الحاليــة بحيث تدخلها عناصر قوية يكون في قدرتها تثبيت هذا النظام وتوطيده ويرشحون لرياسة هذه الوزارة دولة صدقي باشا نفسه ما دامت تسمح صحته للعمل او محمد محمود باشا .

ثانيا ــ العمال ومن رأيهم تأليف وزارة قومية بشروط سبق ان اوضحناها في تقاريرنا السابقة ومن ضمنها دخول اربعة اعضاء من الوفد فيها .

اكثر من هذا ان العمال يرون ان شروطهم ليست نهائية ويمكن للوفد التفاهم معهم فيها لايجاد اساس صالح لوزارة تعمل على تنميـــة العلاقات الودية بين الشعبين المصري والانجليزي .

ويفهم من التقرير ان الدكتور حامد محمود اثناء وجوده بلندن قــد بذل جهودا جبارة عند السير جون ولورد ملن رئيس اللجنة الانجليزيـــة المصرية في البرلمان الانجليزي لاقناعه بحسن سياسة الوفد وخطأ اللجنة ــ فيما ذهبت اليه من آراء وجميعها لن يمكن ان تكون علاجا صحيحا لحالة في مصر ولكن مساعيه لم تكلل بالنجاح .

وقد خالفت اللجنة فى تقريرها رأى الدكتور حامد محمود الذى يقترح العمل به وهو تبادل مذكرات بين بعض الرجال المسئولين فى انجلترا والوفد والقصد من هذه المذكرات فتح باب لتعديل الاساس الذى يراد تأليف الوزارة بمقتضاه وبعبارة اخرى عدم مهاجمة الدوائر الانجليزية بمذكرات شديدة اللهجة لا اثر لها سوى اشتداد سخط هذه الدوائر على الوفد وموافقتها على كل مشروع يراد به هدم الوفد والقضاء عليه ٠ وقد قالت اللجنة عن هذه المسألة ان نظرية الدكتور حامد محمود معناها تسليم الوفد للانجليز بان لهم حقا مشروعا فى مصر يجعل لهم حق المنح والمنع وهو ما يتعارض مع برنامج الوفد وحق الامة اذ ان الوفد يقصد من تبادل المذكرات مع انجلترا بيان وجهة نظر الامة المصرية ازاء اعتداءات انجلترا كدولة مغتصبة تستعين بقوتها وجبروتها على اخضاع الامة المصرية واذلالها ٠

وقد اشار تقرير اللجنة ان كل تساهل يبديه الوفد للانجليز معناه زيادة الحسرة فى جشعهم ومطامعهم وقد ختمت اللجنة تقريرها بضرورة ارسال مذكرة للدوائر الانجليزية المسئولة يعلم فيها الوفد عن موقفه وتمسكه بحقه تاركا لقوة ان تعمل ما تشاء ٠

٣ — الدكتور حامد محمود يخالف رأى اللجنة

وقد صمم الدكتور حامد محمود على رأيه الذى ابداه فى تقريره وقدم تقريرا ثانيا للنحاس باشا يعبر فيه عن فكرته وسابين مشتملاته فى تقرير اخر

٤ — مقابلته لام المصريين

وقد قابلت السيدة صفيه هانم الدكتور حامد محمود للتفاهم معه فى ذلك وقد انتهت هذه المقابلة بان قرر الدكتور حامد محمود بانه وان كان لا يزال متمسكا بما يراه سياسة ناجحة كما ورد فى التقرير المرسل منه للنحاس باشا الا ان هذا لا يمنع بحال من الاحوال من قيامه بتنفيذ ما يستقر رأى الوفد عليه كعضو فيه ورسول له فى لندن ٠

٥ — الوفد يشتغل بكتابة مذكرة جديدة للدوائر الانجليزية

على اثر تقديم لجنة الاربعة تقريرها اخذ الوفد فى وضع مذكرة جديدة تعبر عن رأيه وبمجرد اتمام وضعها والموافقة عليها سابين تفصيلها فى تقرير قادم "

١٥ يوليو سنة ١٩٣٣

ـــــــــــــــــــــــــــــ

حول نادى الوفد السعدى

قصدت صباحا وأمس الى نادى الوفد السعدى لاستطلع ما يدور حول الموقف الحاضر بعد نقل المندوب السامى - فلاحظت بأن حالة النادى لم يطرأ عليها نشاط يذكر عن دى قبل . ولايزال حالتهم تدعو الى اليأس والقنوط وحركة الزائرين محدودة .

هذا ولقد حضر الى النادى فى منتصف الساعة الثامنة مساء القرابلى باشا فقابلته ومعى احد اعضاء النادى فأخذ يحدثنا عن شئون مختلفة الخصها فيما يلى : -

١ - حول مركز الوزارة

قال القرابلى باشا يفهم الآن من ظروف الحالة وتطورها بان الوزارة الصدقية أصبح مفروغ منها نظرا لاقتناع الدوائر الخارجية المسئولة بان صدقى باشا لايزال مريضا واضح غير قادر على ادارة شئون الدولة -

(١) ويلوح الى بانه سيعقبها وزارة لا وفدية لاتمام الدور الذى مثله دولة صدقى باشا . وسيرأسها فى الغالب رجلهم حافظ عفيفى باشا - او رجل احمادى ترضى عنه السراى كيلى ماهر باشا

ويقال بأن هناك فكرة اخرى تدور حول تسيير هذه السياسة بحذافيرها وهى : - أن بعض الدوائر الخارجية مستعدة لفاتحتها فى مسألة تأليف وزارة قومية تشمل على تحسين الحالة العامة والمسائل المتعلقة بين البلدين . وبطل هذه الفكرة هو المستر طن ومعه غالبية اعضاء اللجنة المصرية الانجليزية الذين اقتنعوا من مذكراتنا النشادنة فى هذا التلرع . وفى هذه الحالة لا يبعد عن الظن ان يرأس مثل هذه الوزارة رجل عظيم كشندلى باشا او الشمسى باشا المحبوب من الدوائر المسئولة جميعا .

٢ - نقل المندوب السامى وعودته

قال . لقد كان من المنتظر أن ينقل المندوب السامى من الشتاء الماضى وذلك بعد ان فشلت مساعيه المتوالية فى اقناع وزارة الخارجية فى المفاوضة مع صدقى باشا - هذا وانه قد تمسك بوزارة صدقى باشا لآخر لحظة وهذا يخالف راى اللجنة الانجليزية المصرية الذى نوهت عنه . ويرى الى ضرورة الاسراع فى تسيير هذا الموقف الشاذ بين البلدين . ورلى الخاص بأن عودته لآخر هذا الصيام نتجت عن ان المندوب الجديد لم ينته بعد من مهام العمين التى لايزال يعضها مسلفا . ويجب على الظن بانه سوف يعمل فى الفترة الباقية من مدته على تأليف وزارة جديدة وفق راى اللجنة الانجليزية

٣ - اتصالهم بمعظم كبار الانجليز

قال . ان الوفد قبل انقسامه كان اتصاله وثيقا بمعية كبار الانجليز المسئولين الذين يعطفون على مصر ويقدرون عند اقتها - والان اؤكد لكم

بأن أعضهم لا يران يؤيد سياستنا وفكرتنا القومية واخص منهم المستر مانى الذى يعمل من اجل هذه الخطة .

سياسة الحزب ازاء هذا الموقف

قال اضحى من الواجب علينا ان ننشط ونستيقظ من الان ونقوم بايجاد حركة جديدة ... بالنا (نحاسنا) حتى نظهر لانفسنا صفة سياسية فى هذه الآونة وفى هذه الظروف الجديدة التى لا أشك انها فى صالحنا متى تساونا جميعا بعمل جدى - وفى اعتقادى باننا من غير دعاية صحفية لافائدة من عملنا . وخصوصا بعد ان احتجبت جريدة البلاغ عن نشر اخبارنا حتى الصغيرة منها - فاصبحنا وهذه الحالة فى حاجة شديدة الى تاسيس جريدة تمثل لسياستنا .

والآن لاينقصنا الا مائة جنيه نصرف منها على جريدة الوادى بعد حضر امينا صاحبها بهذا التخصيص .

دكسترى سنشند

. أرسلت سكرتارية النادى الى أعضاء اعضائه بالحضور الساعة الرابعة اليوم للذهاب الى قبر سعد وربما يخطب احد اعضاء الوفد هناك ويقال ان العرابلى باشا سيلقى قصيدة وسيحتفل بهذه الذكرى فى النادى بقراءة القرآن .

حرر فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٢

علمت من مصدر وفدي كبير ان دار المندوب السامي قد اتصلت بالوفد المصري اليومين الماضيين وكذا برئيس الاحرار الدستوريين وقد كان موضوع الحديث يدور حول تغيير الحالة الحاضرة والوزارة التي تؤلف عقب ذلك .

ويقال ان دار المندوب السامي قد [illegible] تعاملا لم تكن تتوقعه احزاب المعارضة .

ورأي دار المندوب السامي للوفد يتلخص فيما يلي :—

اولا — عدم التمسك بالنظام الحاضر والرغبة في تغييره .

ثانيا — الرغبة في تأليف وزارة من الوفد بقسميه والاحرار الدستوريين دون باقي الاحزاب الاخرى .

ثالثا — عمل انتخابات جديدة وفقا للدستور الحالي مؤقتا .

رابعا — يكون للوزارة الحق في تغيير الدستور باتفاقها مع جلالة الملك .

وقد كان الدكتور حامد محمود على اتصال بدار المندوب السامي في اليومين الماضيين بشأن هذا العرض الجديد .

والذي علمته من الدوائر الوفدية الكبيرة ان دار المندوب السامي جادة في عرضها الجديد راغبة في تنفيذه .

وقد عقد رئيس الوفد عدة اجتماعات حضرها الاستاذ النقراشي والاستاذ مكرم والدكتور حامد محمود للبحث في الحالة الجديدة .

ويفهم من ظروف المحادثة التي دارت بين دار المندوب السامي ورسول الوفد ان الانجليز في هذه المرة لا يملون ارادتهم على الوفد ولكنهم يبدون رأيا ويطلبون من الوفد مناقشته عسى ان يصل الطرفان الى حل يكون علاجا حاسما للحالة الحاضرة .

وتحيط دوائر الوفد الكبيرة هذه المحادثات بالكتمان الشديد ولم ينته الوفد الى رأي في هذا العرض الجديد .

وقد اخبرني محدثي اننا وصلنا الى حالة سارة ولكن لا يزال في الطريق اشواك وعقبات تنتظر من صميم فؤادنا التغلب عليها رحمة بهذه الامة المسكينة

وقد اتصل بي ان الوفد قد ابدى بعض اعتراضات على هذا العرض وقد قدمت هذه الاعتراضات مفصلا الى دار المندوب السامي . وسايين في تقرير القادم ماهية هذه الاعتراضات وموقف دار المندوب السامي فيها .

دار المندوب السامي ومحمد محمود باشا

علمت ان دار المندوب السامي اتصلت بمحمد محمود باشا واحاطته بتفصيل العرض الجديد .

ويقال ان دولته قد ابدى ارتياحه التام لهذا العرض ويتمنى ان يوافق الوفد عليه

ليتسنى تنفيذه .

وقد تردد فى دوائر الوفد بان الاحرار الدستوريين قد وسطوا دولة توفيق نسيم باشا ليقنع الوفد بالموافقة على هذا الاقتراح لانقاذ البلد من الحالة التى تقاسيها .

ويقول الاحرار الدستوريون ان لهم الفضل فى هذا التغيير الجوهرى فى سياسة دار المندوب السامى لان كبار رجال الانجليز فى لندن يعتقدون تماما انه لا يصلح لانقاذ الحالة ... سوى محمد محمود باشا اذ انه يتمتع بسمعة حسنة فى دوائر المحافظين

الانجليز ولجان الشبان

وقد ابدى الانجليز فى حديثهم مع رسول الوفد ضرورة ايقاف الدعاية التى يبثها الوفد ضدهم والرغبة الشديدة فى الغاء لجان الشبان وقد جعل الانجليز تنفيذ هذه الرغبة شرطا اساسيا لتنفيذ الفكرة بالتحديد »

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

فى الجـو السياسى

قلت فى تقريرى السابق ان حزب الاحرار الدستوريين ارسل مذكرة للوفد المصرى يطلب فيها وضع خطة اقتصادية يشترك فيها الحزبان لمقاومة الوزارة الحاضرة وقد امكننى الوقوف على صورة من مذكرة حزب الاحرار وصورة من رد الوفد المصرى على هذه المذكرة •• ونعلم على نص المذكرتين حرفيا

١ ـ مذكرة الاحرار الدستوريين

حضرة ••••• رئيس الوفد المصرى

تزداد الازمة الاقتصادية فى البلاد سوءا وقد عجزت وزارة صدقى باشا عـــن معالجتها ولن ننتظر من الوزارة الحاضرة خيرا فى هذا السبيل •

وقد كان املنا الوحيد متعلقا بنتيجة المؤتمرات الدولية التى انعقدت لمعالجـة الازمة الاقتصادية العالمية وقد ضاع هذا الرجاء بفشل هذه المؤتمرات فيما سعت اليه

لذلك يفكر حزب الاحرار الدستوريين فى ضرورة وضع سياسة اقتصادية ينفذها الوفد المصرى وحزب الاحرار الدستوريين فى البلاد لمعالجة اسباب هـذه الازمة خشية ان تفقد البلاد روحها المعنوية ونشاطها القومى وشعورها الوطنى وليس هذا الامر بجديد فقد كان فكرة الهيئتين من سنة ١٩٢١ وقد تألف لهذا الغرض وقتئذ لجنة مشتركة اجتمعت ووضعت تقريرا فى طرق معالجة الازمة ولـم تستمر اللجنة فى اداء مأموريتها لاسباب لا داعى لتكرارها فى الظرف الحاضر •

وحزب الاحرار الدستوريين يبسط نظريته للمرة الثانية لانه يستحيل على احزاب المعارضة تحقيق برنامجها السياسى والقضاء على الوزارة الحاضرة فى مهد تأليفها دون ايجاد هذه السياسة المشتركة وتنفيذها بروح الاخلاص ومما لا ريب فيه ان مثل هذه السياسة هى التى تتفق مع نصوص الميثاق الوطنى وبرامجه وفى مخالفتها اهدار لكرامة البلد وكيانها الوطنى ولن تغفر الاجيال المقبلة لمن يحارب هذه السياسة خطيئته وجحوده بحق الوطن وابنائه !!

رئيس حزب الاحرار الدستوريين

٢ ـ رد الوفـد المصرى

يشارك الوفد المصرى حزب الاحرار الدستوريين شعوره فيما وصلت اليه حالة الازمة الاقتصادية فى البلاد من سوء عجزت عن معالجته بطبيعة الحال الحكومات التى تولت ادارة شئونها بدون ارادة الامة ومشيئة الغاصبين وحدهم فالصلة بين الحكومة والشعب صلة سلطة غاشمة مستبدة لا صلة تفاهم ومعاونة •

وقد كان يود الوفد المصرى وهو الممثل للامة المعبر عن ارادتها ان يقابل فكرة الاحرار فى الوقت الحاضر بالارتياح التام لولا أن ترديد هذه الفكرة نشأ

بعد محادثات ذاع خبرها فى طول البلاد وعرضها بين صدقى باشا وحزبهم للتعاون اقتصاديا لمحاربة الوزارة الحاضرة ٠

ومما يؤلم النفس حقا ان حزب الاحرار نسى بين لحظة عين وانتهاشتها ما جناه صدقى باشا على البلاد فمدون يدهم اليه ٠ كما غاب عنهم فى الوقت نفسه ان ازمتنا الاقتصادية يرجع جزء كبير من اسبابها الى الحالة السياسية فى البلد وانه محال ... ان تقوم من عثرتها الا اذا رد اليها حقها المسلوب ودستورها المفقود واطمأنت لحالتها السياسية وكيانها كأمة مستقلة يجب ان تتمتع بحقها فى الحياة ٠

يشير الاحرار فى مذكرتهم الى الميثاق الوطنى ونصوصه ومراميه ولا نود بطبيعة الحال لمن تذكر مخالفات الاحرار للميثاق واعتدائهم على نصوصه فان حالة البلد لا تسمح بهذا الايضاح الان ٠ ويكرر الوفد المصرى مع الاسف استحالة التعاون فى مثل هذا السبيل الان لانه شتان بين حالة الاحرار فى صيف سنة ١٩٢١ والان كما ان الوفد من ناحية اخرى لا يحب ان يقع فى سياسة خاطئة يعلمها صدقى باشا ويرماها خدمة لاغراضه الشخصية ٠

وان كرامة البلاد ومجدها القوى فى استهجان مثل هذه السياسة والقضاء عليها ٠

ان الوفد المصرى سيعرف كيف يقاوم الوزارة الحاضرة وكل وزارة لا تستمد سلطتها من الامة وان غدا لناظره قريب !!

رئيس الوفد المصرى

٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٢

في الجو السياسي

اشرت في تقريري السابق ان بعض الاحزاب المعارضة بدأت تعد مقترحات تقدمها الى السير مايلز لامبسون المندوب السامي كخطة سياسية لهم اذا ما تولوا الحكم

وقد تردد في الدوائر السياسية مضمون هذه البيانات :-

ويقال ان خطة الاحرار الدستوريين تتلخص في الوقت الحاضر فيما يلي :-

اولاً - يرى الاحرار ان النظام النيابي في مصر قد فشل تماما سواء في عهد الوفد او غيره وان هذا النظام قد اسيء استخدامه الى حد كبير لضعف الاحزاب وعجزها عن فهم الانظمة البرلمانية وانه لا يمكن الرجوع اليه الا بعد سنوات تهدأ فيها البلاد من الفوضى التي لازمته ويمكن اثناء ذلك لرجال الدولة المسئولين التفرغ الى ما فيه مصلحة البلاد حتى اذا انتهوا من عملية الاصلاح الواسعة التي تستلزمها حالة البلاد الاجتماعية والادارية والاقتصادية يمكن في ذلك الوقت فقط التفكير في النظام النيابي الملائم لحالة البلاد .

ثانياً - تحكم الوزارة البلد بلا برلمان حتى يتبين لها ان الوقت اصبح ملائما للتفكير في عودة الحياة النيابية كما قدمنا وتكون مهمة هذه الوزارة انقاذ البلاد من الفوضى التي تقاسيها ومن الازمة الاقتصادية التي كادت تؤدي بالبلاد الى الخراب .

ثالثاً - تقوم انجلترا من جانبها بالعمل على الغاء الامتيازات الاجنبية وتتعهد الوزارة في مقابل ذلك بادخال ضروب الاصلاح المختلفة في الانظمة الحكومية مستعينة في عملها بارشاد الرجال الاخصائيين من الانجليز الذين تعينهم لهذه الغاية وحدها .

رابعاً - تتولى الوزارة علاج مشكلة الموظفين فقد زادت مرتباتهم الى حد لا يطاق كما انه كثر عددهم بلا ضرورة تستوجب ذلك . وقد اعتادت الوزارات الحزبية السابقة الهروب من بحث المسألة خشية غضب الموظفين مما اضر بالبلاد واوجدها في حالة شاذة لا يصح السكوت عليها .

خامساً - يترك الانجليز للوزارة حرية علاج فوضى الاحزاب السياسية في مصر وستقوم الوزارة من جانبها ببحثها على ضوء النظم الموضوعة لها في البلاد الاوروبية . اذ ان بقاء هذه المسألة بحالتها الحاضرة يترتب عليه استحالة تنفيذ الاصلاح الجدي الذي تتطلبه البلاد .

سادساً - لا يكون للوزارة التي تتألف لونا حزبيا بل تكون قومية يمثل فيها الاحزاب الاخرى والوزارة القومية في الوقت الحاضر هي التي تستطيع درأ الاخطار عن البلاد وعلاج مشاكلها المتعددة .

سابعاً - لا تأثير لمعارضة الوفد المصري مثل هذه الوزارة طالما ان الوزارة ستعمل على تنظيم فوضى الاحزاب فلا يستطيع الوفد حينئذ البقاء بحالته المحصورة بجوه ساخطة

الوثائق الملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود

وثيقة برأي حزب الاحرار في الموقف • اوضحت هذه الوثيقة الرأي الذي انتهى الاحرار الدستوريون اليه في الموقف السياسي وهذا الرأي يمكن تلخيصه فيما يلي • —

١ — قبول نظام الحكم الحاضر •

٢ — احترام جميع المشروعات التي قامت بها الوزارة الحاضرة والتي استلزمتها في الوقت نفسه المصالح الانجليزية

٣ — توجيه كل القوى لمحاربة احزاب المعارضة المتطرفة بسبب التفاهم حول العلاقات المصرية الانجليزية •

٤ — الموافقة مبدئيا على عقد معاهدة مع وزارته على اساس مشروع هندرسن — محمد محمود وانه كفيل باحترام البلاد للمعاهدة وقبولها لان حالة الامة المعنوية قد تغيرت عما كانت عليه في عهد وزارته الاولى •

٥ — اشتراك احزاب الوزارة الحالية معه في وزارته على ان تكون اغلبية الوزارة من الاحرار الدستوريين •

٦ — تعهد الانجليز بعدم تغيير الوزارة حتى يتم تنفيذ المعاهدة اذ تغيير هذه الوسيلة لا يضمن بحال من الاحوال تحقيق برنامجه على الوجه الاكمل •

٧ — منح وزارته سلطة كاملة في التغيير والتبديل في الوظائف الحكومية الكبرى وتنقيص ماهيات الموظفين الى الحد الذي تسمح به مالية البلاد لان سياسة مجاملة الموظفين لا تتفق بحال من الاحوال مع صالح البلد ولا مع صالح الموظفين انفسهم •

٨ — قيام وزارته بتنفيذ برنامج اجتماعي واقتصادي واسع النطاق من مصلحة البلاد تنفيذه ليشعر الناس بتحسين في احوال معيشتهم وفي اخلاقهم بعد ان ساءت حالة البلاد الاقتصادية وانحطت اخلاق الناس لدرجة يخشى منها على كيان البلاد •

وقد ورد في هذه الوثيقة ايضا ما يفهم منه بانه وان وافق على قبول نظام الحكم الحاضر في البلاد الا انه من ناحية اخرى يستصوب حكم البلاد بدون برلمان لان التجربة اثبتت فساد النظام البرلماني وحيلولته دون تقدم البلاد وانه من مصلحة الامة ان تعرف الاموال الطائلة التي يستلزمها هذا النظام في تحقيق مطالبها والقيام بمشروعات عامة تدعو اليها حالة البلاد • واستند في اثبات دعواه الى حالة التقدم التي وصلت اليها البلاد في عهده والى مختلف مشاريع الاصلاح التي قامت بها وزارته مع انها لم تكن تستند الى برلمان قائم لادارة شئونها •

وفي الوثيقة اشارة الى حركات الاصلاح التي تمت في بعض البلاد الاوروبية • وقد كان الفضل لتمامها ونجاحها الى حكم البلاد بدون برلمان •

وقد بينت الوثيقة بجلاء بان هذه الرغبات لم تصادف قبولا فى الدوائر الانجليزية فحزب الاحرار مستعد للاشتراك فى تأليف وزارة قومية يدخلها الوفد المصرى المستقل وتحكم هذه الوزارة البلاد ثلاث سنوات بدون اجراء انتخابات او قيام برلمان حتى يتسنى لها تنفيذ برنامجها وسياستها .

هذه هى احدى الوثائق الملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود وهى عبارة عن رسالة انجليزى مسئول يشرح فيها الرغبات التى ابداها الاحرار الدستوريون فى مقابلاتهم فى مصر وفى لندن . وقد كان كما يتضح فى تقرير سابق لهذه الاراء اكبر اثر فى ازدياد خطورة المحافظين وتمسكهم بسياسة الجشع والشدة التى يرغبون فى قيامها فى مصر . ويمكن القول باننى لم اترك رأيا احتوت عليه هذه الوثيقة بدون ايراده . وسأبحث فى تقاريرى المقبلة ما احتوته الوثائق الاخرى من بيانات

٢٧ يونيه سنة ١٩٢٢

مقابلتي لبعض اعضاء الوفد المنفصلين

توجهت أمس عند الظهر الى منزل الشريعي بك وهي احد اصدقائي — وهناك بعد ان ارسلت بطاقتي واذن لنا بالدخول • جلسنا مع فخري بك عبد النور حيث أن النحاس باشا لم يكن موجودا • وان الاعضاء الاخرين كانوا مجتمعين • وبعد ان حياني ورحب بي انا وزميلي — دار بيني وبينه الحديث الاتي • —

قلت — اننا جئنا اليوم بالنيابة عن جمعيتنا لنجدد تأييدنا لكم — ولنستقي نصائحكم وأوامركم !

قال — اني اشكركم — واثني عليكم عظيم الثناء — وانا يا عزيزي ممنون منك كثيرا ازاء مجهوداتك الكبيرة في سبيل تأييدنا •

ثم قال نحن الان على وشك انفاذ خطتنا عمليا • وان شاء الله عن قريب سوف نجتمع في « نادي » يجمعنا مع انصارنا • وهناك يمكننا ان نتبادل الاراء ونجمع الصفوف بانقاذ هذا البلد المسكين من يد الوزارة الحاضرة التي استخفت بكل ما هو عزيز عليها •

وكذلك لمكاشفة الامة بخدامها المخلصين القادرين على ادارة دفتها الى بر السلامة والاستقلال — وليس بامثال المتهورين كالنحاس باشا ومن معه الذين تناسوا اخوانهم في الخير والشر — لكيف بهم مع الامة البعيدة عنهم ! انهم يعشقون جمال الوفد ونسوا ما وراء ذلك •

ملحوظة • سمعت من مصادر خارجية بان النادي سوف يكون بجهة ميدان سوارس — وسيفتح في اول الشهر المقبل •

قلت — هذا حسن يا سعادة البك — ولكن النادي غير كاف لنشر ارائنا وخطتنا في جميع الاوساط وانحاء البلاد !

قال — اننا سوف نعمل على نشر جميع قراراتنا في جريدة « البلاغ » على الاخص وبعض الجرائد الاخرى المحايدة •

ونظرا لان اغلبية الطبقات الغير مستنيرة لا تقدر جريدة البلاغ وغيرها من الصحف اليومية من الوجهة الادبية والسياسية — فسنعمل على انشاء « مجلة اسبوعية » تشبه روزا اليوسف . تكون في متناول هذه الطبقات وبذلك يصلهم اخبارنا — ونحن على اتم استعداد • وعلى يقين باننا عندما ننشر خفايا ومهازل النحاس باشا وفريقه • سوف نكسب هذه الطبقات التي كسبوها بجانبهم عن طريق التهويش والتضليل •

ثم قال ولا شك بان غالبية الطبقات المتعلمة تفهم خطتنا وتؤيدنا • ولقد وصلنا كثير من التأييدات سوف ننشرها في الوقت المناسب •

قلت — وهل ليس من المستحسن ايضا ان تكون هناك جريدة يومية جديدة تعبر عن رأيكم

قال ان انشاء جريدة جديدة يا عزيزى تتطلب مجهودا عظيما بجانب المال الوفير حتى تروج سوقها ويعرف اسمها بين الجمهور — وهذا يتطلب ايضا وقتا طويلا • ونحن فى حاجة الى عدم ضياع الوقت •

ولذلك لقد اكتفينا بجريدة « البلاغ » لنشر كل ما يلزمنا وما فى صالحنا — ثم اتجه الينا قائلا « عليكم ان تشجعوا هذه الجريدة • وحثوا الناس على شرائها — وعليكم ايضا ان تشجعوا صاحبها بكتابة تأييد ترسلونها له لنشرها • وفى ذلك تأييد وتعضيد لنا •

قلت اننا سنعمل كل ما يطلب منا — ومتى تطلبوننا « اى اللجان » الى الاجتماع !

قال نحن فى انتظار شفاء بركات باشا — شفاه الله — وفى انتظار ايضا نجاح « الغرابلى باشا » نقيبا للمحامين • حتى اذا ما نجح سوف يعمل معنا وانصاره رجال القانون تلك الطبقة الممتازة التى يرتكن عليها — واننا واثقون ان شاء الله بانه سينجح حيث ان غالبية المحامين بالقاهرة والوجه القبلى والمنوفية تؤيده •

وقال ايضا وصيتا من تتر النحاس باشا النقود الكثيرة على بعض المحامين مقابل تأييدهم « لمصطفى بك » فضلا عن دفعه لطلب اشتراكاتهم • فان الغرابلى سيفوز •

قلت سمعت الان من اناس كثيرين بان « بهى الدين بركات بك » لا يحضر هنا • ولقد وقف الان موقف الحياد ! قال

قال ان هذا الخبر غير صحيح — فبهى الدين بركات بك — هو تلك الشعلة الوطنية التى تجمع بين الذكاء والعلم والحزم • فضلا عن انه غنى — فهو بذلك رجل كامل جدير بالتقدير والاعجاب — .... وبخصوص عدم حضوره هنا • واشتغاله بمرض والده ولكنه متصل بنا فى كل وقت •

ملحوظة — ان كثرة الثناء وهذا التقدير والمديح الطيب الموجه « لبهى الدين بك » استحضر الى فاكرتى خبرا سمعته من اوساط عديدة • مغزاه بان هؤلاء المنفصلين عن الوفد سوف ينتخبونه « رئيسا » لهم — ويقال بان هذا هو الحل الوحيد لاختيار الرياسة لهم • لان كل من الباسل باشا وبركات باشا والشمسى باشا • متسابق الى احرازها : واحراز احدهم لها مؤلم للاخرين •

قلت يا سعادة البك • ان الامة من ورائكم تنتظر وجهة نظركم فى حل الموقف الحاضر ! « وهنا حضر الشمسى باشا وجلس معنا بعد ان حيانا »

قال عما قريب سوف تنتصر الامة • وتنجح خطتها باذن الله — ثم التفت الى الشمسى باشا وقال • واظنكم لا تجهلون سعادة الشمسى باشا • انه البادى بعد حقيقة القضية المصرية فى الداخل والخارج • وله انصار كثيرون من الانجليز ذوى المكانة العالية ويرجع له الفضل فى افهام بعض الانجليز حقيقة موقفنا •

ويثبت لكم ذلك مقال « المستر سندر » الذى كشف عن حقيقة الحكم الحاضر • فضلا عما فيه من نصرة الحكم الذى هو فى جانبنا •

وبعد ان سكت برهة قال • ان لمقابلة المستر سيندر مغزى عظيما • وخصوصا لمجيئه في الوقت المناسب • في ليلة افتتاح البرلمان •

وقال ان سيندر هذا رجل عظيم معبر دائما عن الحقائق الثابتة لمصر • ويعتد برأيه وتصريحاته في المسائل مقدمات لخطط مختلفة •

قلت ان المتمصرين على العموم يغالطون كثيرا • ولا يوقفهم عند حدهم الا صبح متوقف الامة

قال انا سنعمل على جمع صفوفنا باذن الله قريبا • وسيكون النجاح رائدنا — وسوف يكون الفشل حليف النحاس باشا وزبانيته المتهوسين •

وعن قريب سوف يتركهم كثيرون من الهيئة الوفدية امثال — حفني الطرزي بك وعبيد — وغيرهم — وعلاوة على ذلك فان الاحرار الدستوريين سيعملون بجانبنا •

وبعد ذلك طلب التليفون • فاستأذنا وخرجنا بعد ان ودعنا بنفسه ومعه الشمسي باشا •

وساوافيكم بكل ما يحصل بهذا الصدد ..

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢

حول نادى الوفد السعدى

قصدت اول امس نادى الوفد السعدى قبيل الساعة السابعة مساء ومكثت هناك حتى الساعة العاشرة فوجدت بالنادى الباسل باشا - الشمسى باشا - فخرى بك عبد النور وبعض اعضاء النادى ولاحظت ما يأتى :-

١ - كانوا غير مسرورين على غير عادة وبعد ان استقر بى المقام اخذنا نتحادث فى الشئون السياسية وادركت ان استياء قد تناول شعورهم نحو اساسى اطمئنانهم واستقرار النظام الحاضر تقريبا اذ يرون ان ليس هناك علائم جديدة تدل على التفكير فى تغيير وجهة السياسة الخارجية خصوصا وان فعال دولة صدقى باشا الاخيرة الخاصة بمشروعات الرى الكبرى وغيرها من الشئون الخطيرة لا تدع مجالا للشك بانه سائر فى نظامه ومتثبت من توطيد مركزه .

ويلوح لى من مناقشتهم انهم لا يؤملون تغييرا الآن فى الحالة السياسية الا فى الشتاء القادم قبيل الدورة البرلمانية بعد ان كانوا يمنون انفسهم فى الايام السابقة بقرب تأليف وزارة قومية - ولقد اخذوا يحسبون للحكومة اسرافها فى اموال الامة الخ .

٢ - ولقد وصل للنادى وفدان من السياسية والحلمية من الشبان مجموعهما لا يزيد عن العشرين شابا ثلاثة منهم من شباب المحامين والآخرون من الشبان العاديين ولقد القى مندوب من كل وفد كلمة تأييد اعلن فيها التمسك بمبادئ سعد والعمل على تحقيقها فرد عليهما الباسل باشا بكلمة ترحيب وشكر - وطلب الى الجميع تأليف لجان مختلفة تتعهد نشر مبادئ الحزب بين الجماهير وتبث الدعاية

وانى على يقين بانه حتى الآن لم تتألف لهم لجنة تتعهد بمعنى الكلمة - وكل ما فى الموضوع ان هناك بعض الشبان تدفعهم غريزة حب الاستطلاع الى عمل مثل هذه المظاهر السالفة .

٣ - ولقد ارجئ نشر بيان اللجنة العامة الذى اشرت اليه فى تقريرى السابق حتى يتم تأليف اللجان الفرعية فى انحاء العاصمة وبذلك يكون هناك قيمة للنشر جيدا .

٤ - ولقد استطعت الحصول من نفس الدفاتر على اسماء اعضاء مجلس ادارة الحزب وكذا الاعضاء المؤسسون المشتركون للنادى رغم المكونون للحزب الوفدى السعدى وقد بعثتهم بالكشف طيه . "

١٤ مايو سنة ١٩٣٢



في الجو السياسي

١ – مذكرة الوفد الاخيرة للدوائر الانجليزية

سبق ان اشرنا في تقاريرنا السابقة الى ان الوفد المصري قد اعد مذكرة جديدة لارسالها للدوائر الانجليزية وان هذه المذكرة قد تم وضعها فعلا ولكنني علمت من مصدر وفدي كبير اليوم ان هذه المذكرة لم ترسل بعد والسبب في تأخيرها ظروف سياسية طارئة جدت في الموقف السياسي ولم استطع اليوم معرفة ماهية هذه الظروف وسأعمل من ناحيتي على الوقوف على تفاصيلها ووضعها في تقاريري القادمة .

وكل ما تردد في الدوائر الوفدية اليوم ان بيانات خاصة وردت للوفد من انجليزي كبير في لندن قد يكون لها اثر في تغيير خطة الوفد وسياسته وقد طلب الى الوفد ابداء رأيه بسرعة خشية ان تقام في سبيل هذه المساعي العراقيل فتطوى به ... ان تنتهي الى نتيجة لان اتجاهات سياسية في لندن نحو المسألة المصرية متضاربة فالمتطرفون المحافظون كلما ارادوا لافساد كل تسوية حسنة ويسعون دون انقطاع ويعملون لتحويلها عن طريق السلام حتى تدفن في مهد ظهورها وسأزيد هذه المسألة وضوحا في تقاريري القادمة .

٢ – تصرف الوزراء الاخيرة ورأي الدوائر الوفدية

ابدى وفدي كبير اندهاشه للخوف الذي استولى على الوزراء بمجرد رؤية ... فانطلقت السنتهم جميعا باقوال بعيدة كل البعد عن الحكمة السياسية والرزانة الواجب توفرها في كل من يتولى المناصب الكبيرة في الدولة .

وفي اعتقادي ان تصرف الوزراء الاخير يدل على انهم يجهلون الظروف السياسية المحيطة بوزارتهم وما تحمله الدوائر السياسية الانجليزية نحوهم وانه لولا تشدد الوفد وتمسكه بحق البلاد الكامل لما بقيت هذه الوزارة في مناصبها يوما واحدا فتشكيل الوزارة من غير الوفد يعد بمثابة تحد ... شعور وارادة الامة غير محترمة .

وقد علمت ان صحافيا انجليزيا رغب في اخذ حديث من دولة الوفدي الكبير عن هذه المسألة فاعتذر بحجة ان ذلك حق من حقوق رئيس الوفد وحده فهو الذي يعبر عن ارادة الوفد في سياسته هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان الظروف السياسية الحاضرة تستدعي سياسة الكتمان والسكوت في مثل هذه المسائل

٣ – الاحتفال باحياء ذكرى سعد

بدأ الوفد يبذل من الان جهودا جبارة ليكون الاحتفال باحياء ذكرى سعد زاخرا يتناسب مع ما للوفد من مكانة في الامة والاحترام من الشعب وقد اتفق الوفد بحسابه

فى كافة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
دائرة كل لجنة مركزية لان [illegible] [illegible] الاحتفالات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
الوفد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وقد [illegible] الى كل لجنة مركزية افادة [illegible]
الوفد عن ماليتها حتى اذا عجزت احدى اللجان [illegible] الوفد [illegible] [illegible] [illegible]
الوفد بما يسد عجزها .

وقد [illegible] الوفد فى اجتماع اعضاء لجنته العامة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] . وقد ترك الوفد مثل هذه المسائل كلها
للاستاذ النقراشى [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعوام الماضية
وقد علم انه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
الوفد [illegible] [illegible] [illegible] فى ٢٣ اغسطس ويفكر الاعلان عن [illegible] [illegible] [illegible]
الاحتفال .

وبعد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] من [illegible] الوفد فى
زيارة سرادقات الاحتفال بمصر والاسكندرية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] رؤساء لجان الوفد العامة [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] . وقد [illegible] [illegible] الوفد [illegible] فى
كافة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الى اجتماعات متتابعة لبث الدعوة فى نفوس
الناس واستنهاض [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وما [illegible] الوفد من اهمية
خصوصا فى الوقت الحاضر على نجاح مثل هذه الحفلات وبلوغها غاية [illegible] [illegible]
فى تحقيق رغبة الوفد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] !!

[illegible] ٢ يوليو سنة ١٩٣٣

ـــــــــــــــــــــــ

حول موقف الوفد في الظروف الحاضرة

١ – علمت من كثيرين من المطلعين على بواطن الامور الواقفين على ما يدور في خلد رجال الوفد انهم يخشون في الظروف الحاضرة بمناسبة ما حصل بينهم من الانشقاق والانقسام ان تذبذب روح الحمول في نفوس عناصرهم فيبعدهم فيستبدلون مناصرتهم لهم والاقبال عليهم بالانصراف عنهم والالتفاف حولهم . من اجل ذلك يرى جماعة المتطرفين منهم بل اخذوا يدبرون لعلا تكون هذا حولت تقوم بها لجان التسهيلات تعلن عن ضمانات الامة تأييدها للنحاس باشا واسقاط هؤلاء الخارجين عليه المنفضين من حوله بالتشهير بهم والحط من كرامتهم .

٢ – علمت ايضا بان واصف باشا غالي سيجتهد في عقد الموتمر بيانا يعلن فيه عدم موافقته على الخطة التي ينتهجها النحاس باشا في موقفه الحاضر وانهم ليؤكدون ان هذا العمل لا يلبث ان يحدث قريبا .

جريدة البلاغ

٣ – يقال ان الاستاذ عبد القادر حمزه رغم تأييد النحاس باشا في موقفه كما يؤكدون بانه تعاقد لصالح فريق المعارضين على ان يتحمل ما ينجم من الخسائر في سبيل تغيير وجهته السياسية الحاضرة وان هذا التعاقد قد وقع عليه من قبل اللـه مكرم باشا على ان جريدته لا تهاجم فريق النحاس باشا الا اذا بدأ هو في مهاجمتها وان فريق الخارجين سيلم شعثه ويكون نفسه وعند ذلك تعمل الجريدة على مناصرته وتعلن تأييده ويرى النحاس باشا ضرورة اسقاط هذه الجريدة بدعوى انه لا تقابل جريدة من ذات الوجهين .

جريدة كوكب الشرق

٤ – سيتعهد الوفد جريدة كوكب الشرق ويعمل على ان تكون في صف الجرائد المحترمة

ويفكر المعارضون ايضا في الاتفاق مع جريدة اسبوعية تعمل على شاكلة جريدة روزاليوسف لتكون لسان حالهم .

وسلوا ليكم ما سيجد بعد ذلك !!

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

نداء للأمة

من الوفد المصرى والاحرار الدستوريين

أيها المصريون

الآن وقد تجلى رأى البلاد صريحاً ناطقاً فيما أصدره المؤتمر الوطنى العام من قرارات خطيرة أقرتها الأمة ممثلة فى جميع هيئاتها ـ ووقعها جميع ذوى الرأى والمكانة فيها ـ والآن وقد أجمعت الأمة على التمسك بحرياتها ودستورها ـ وأن يكون لها دون غيرها السلطان فى شؤونها والفصل فى مصيرها ـ لم يبق لمصرى أن يلتمس المعاذير أو يتردد فى مقاطعة الانتخابات المقبلة ـ التى يراد بها أن تسلب الأمة سيادتها ـ وتفقد بين الامم شخصيتها فتظل رازحة تحت نير الاستبداد مغلوبة على أمرها

تلكم انتخاباتهم ـ فسجلوا أيها المصريون بإجماعكم على مقاطعتها تمسككم بدستوركم وحرياتكم ـ وتفانيكم فى الذود عن كرامتكم ـ وازدراءكم لكل قوة تبغى حملكم على العدول عن رأيكم والتحول عن عقيدتكم ـ واخذلوا بهذا الاجماع الرهيب وزارة اعتزمت أن تسجل على وطنكم عار الخضوع لكل قوة غاشمة تعمل العصى والرصاص فى صدوركم

أيها الموظفون !

لقد كنتم من بناة النهضة الحديثة ومن أول العاملين الذين بذلوا التضحية غالية فى سبيل تحرير بلادهم ـ حاشا أن تكونوا أقل من غيركم اباء للمذلة ـ واحتقاراً للوسائل المهينة التى يراد بها أن تكونوا أداة الظالمين فى هدم ما بنيتم وبنت أمتكم ـ وفرض العبودية عليها وعليكم ـ حاشا أن يكون منكم غير ذلك ـ وهو أقل ما تنتظره مصر من بنى مصر ـ ليجتاز الوطن محنته ويسترد حريته .

بنى مصر !

واجهوا بقوة حقكم ـ وصلابة عزمكم ـ أعمال العسف والظلم التى تسلطها الحكومة عليكم ـ سواء فى ذلك مصادرة حرية الفرد والجماعة ـ وتعطيل الصحف ومنع الاجتماع وتنقل الزعماء من مكان إلى مكان ـ ورميكم بالرصاص كلما حاولتم اظهار شعوركم ـ ومحاربتكم فى أرزاقكم وتعطيل أعمالكم وسحب الرخص من أصحاب المهن الحرة منكم ـ وتكليف من يستهين بالعدل من الموظفين أن يمثل بكم ـ فكل تلك المظالم التى لم يسبق لها مثيل فى عهد الاحكام العرفية انما يراد بها التمهيد لأجراء انتخابات مصلحة يقوم على أساسها نظام الحكم الذى يحاولون فرضه عليكم ـ ولكن ثقوا واطمئنوا ـ ففى الوقت الذى تسجل فيه الحكومة بهذه المظالم فشل انتخاباتها وبطلانها وتقوض بيدها ماشادته من بنيانها ـ يسجل الوفد والاحرار الدستوريون ذلك كله بأسم الأمة ويعلنون أنهم قد جعلوا فى رأس برنامجهم أن يردوا الحقوق لاصحابها وأن يرفعوا المظالم عن كل من أصابه أذى فى سبيل التمسك بحقوق بلاده ـ وأن لايتسامحوا فى أى تلاعب أو تزوير أو اكراه يرتكبه أحد ممن كلفتهم الحكومة اجراء الانتخابات ـ أو الاشراف عليه ـ سواء من الأهالى أو الموظفين ـ وان لا مفر لمرتكبه من أن يلقى عقابه ويوفى حسابه

أيها المصريون !

الساعة عصيبة ـ والموقف رهيب ـ والأيام التى حددتها الحكومة لانتخاباتها هى أيام الفصل بين الحياة كريمة عزيزة ـ وبينها ذليلة مهينة ـ واعلموا ان الحكومة تحاول بانتخاباتها ان تفرض عليكم حكم الاستبداد فترجع بمصر الى الوراء اجيالاً فما عليكم وقد ولدتكم امهاتكم احرارا الا ان تبرهنوا ان فى السويداء رجالا ـ وان الاحياء منكم جديرون بمن ماتوا فى سبيل مصر خالدين فيها ـ وان الأمة مصدر السلطات لن تخنع للذل ولن تضام فى كرامة بنيها .

فليؤد اذن كل مصرى واجبه ـ تستردوا دستوركم ـ وترفعوا منار الحرية والاستقلال عاليا فيكم ـ وتثبتوا اقدام الحق والعدل فى مصر ـ فلا تبقى للظلم بعدئذ باقية .

القاهرة فى يوم الاثنين { ٢٤ ذو الحجة ١٣٤٩ / ١١ مايو سنة ١٩٣١

رئيس الوفد المصرى
مصطفى النحاس

رئيس الأحرار الدستوريين
محمد محمود

٢٠ يونيو

اليوم الاسود المشؤوم

أيها المصريون الكرام .

كان الذي نحتم أن يكون ، وانتخب بل عين ، واتفق برلمان مزيف مزور منتخب من هنا ومن هناك . من النكرات الامعات الدرانين الذين كانوا في كل أدوار النهضة القومية حربا على الامة ووبالا على قضية الاستقلال والحرية ـ ذلك البرلمان المصدق الذي انحدر من وكر الاجرام والتزوير مضرج بدماء الابرياء ناهضا على أشلاء الشهداء ملطخا بالخزي والعار

تكون هذا البرلمان رغم ارادتكم لحاجة عند الوزارة والانجليز يريدون قضاءها وما تلك الحاجة الا الخيانة العظمى والجناية الكبرى وهل جناية أوخيمة أكبر عند الله وعند الناس من بيع هذا الوطن والاجهاز على البقية الباقية من الحرية التي اشتريناها بعزيز الضحايا ???

ذلك البرلمان الذي اصطنعه صدقي والانجليز في كنف الحديد والنار وحراسة الجيش والبوليس سيجتمع بكامل تطبعه في يوم السبت (٢٠ يونيه) ليدعي زورا أنه يمثلكم ويتكلم باسمكم ويقوم على تمثيلكم فليكن هذا اليوم المشؤوم (يوم حداد عند الامة الكريمة واضراب عام) يتمثل في مظهر استيائكم وعظيم سخطكم ودلائق شعوركم حتى لا يقال عنكم انكم رضيتم بالذل صاغرين واستمرأتم الهوان غافلين

في هذا اليوم الاسود الذي تعده الوزارة يوم عيد ستصطف الجنود وتخفق الاعلام والبنود احتفالا بما أنتم له كارهون فليكن (اعلان حدادكم واضرابكم العام ومظهر سخطكم واستيائكم) اسمع رد على فرح الوزارة المصطنع ولترفعوا الصوت عاليا في ذلك اليوم بما يجيش به صدوركم وما ينطوي عليه شعوركم (تحية لاخوانكم المجاهدين واستمساكا بدستور الامة المكبر) لتبرهنوا بذلك على انكم امة شاعرة بحقها حية بين الامم قد اقسمت لتعيشن حرة فلم تحنث بالقسم ولا رضيت بيع الذمم ؟

دستور سنة ١٩٢٣

الى الشعب المصرى الكريم

ايها المواطنون الاعزاء

ايها المصريون الكرام

الوطن يستحلفكم و يستغيث بكم

و روح سعد من عليائها ترفرف عليكم

وارواح الضحايا تناديكم

بأن تقاطعوا انتخابات صدقى باشا

و بمقاطعة انتخابات صدقى باشا

تنقذون وطنكم وترضون أرواح

ضحاياكم وعين الله ترعاكم

فليحي الوطن وليحى النحاس باشا

الوطن يناديكم للجهاد
فلبوا نداء الوطن

أيها المصريون :

لقد رأيتم ما حل بوطنكم من نكبات وما نزل بأرضكم من ويلات . لقد رأيتم كيف تصبح كرامتكم هدفاً للأهواء ونقمة سائغة في فم الأعداء . لقد استغل الآثمون وداعتكم واتخذوها ذريعة لأطماعهم ومنفذاً لخداعهم

اعتدوا على الدستور وهو عنوان نهضتكم وعلى البرلمان وهو رمز كرامتكم وعلى النيل وهو مصدر حياتكم . ولم يدعوا في أرض الوطن لساناً ينطق بالحق أو قلماً يجري بالصدق ومدوا أيديهم الى امتهان رجولتكم واحتقار عزتكم . وأظهروا أمام المستعمرين وأمام الأجنبي تفهمكم لتطيب لهم لذات المناصب وشهوات الحكم في جو يأمنون فيه صوتاً يواجههم أو كلمة تعلوا في وجوههم

هاهي عام قد مضى والديار موحشة من دستورها خالية من كل هيئة تشريعية فيها وهاهي دماء الشهداء صارخة وأرواحهم في السماء منادية . فلى أي حد يطمع فيكم الآثمون ويهنأ على حسابكم الخائنون . تتسع لهم نعمة العيش ورفاهية البال . يركبون رؤوسهم بالفساد في البر والبحر ويستبيحون غوايتهم بالليل والنهار . وتضيق عليكم الارض بما رحبت والدنيا بما وسعت . وتعيشون عيش الطيور المحبوسة في أقفاصها كأنكم لا تبالا للعد وكأن وجودكم لم يكن الا للفناء . وكأن هؤلاء التسعة الخونة هم أولى من أربعة عشرة مليوناً بالحياة والبقاء كبرت كلمة تخرج من أفواههم

أيها المصريون

من أجل حريتكم أسلتم الدماء أنهارا وسكبتموها على البسيطة مدرارا . وأرخصتم الأرواح وهي غالية وضحيتم بالحياة وهي عزيزة سامية . ومن أجل حريتكم شاهدتم كيف امتلأت السجون برجالكم وعمر المنفى بأبطالكم ولقد شهد العالم لكم أنكم بحق قد استوجبتم أن تعيشوا في بلادكم أحراراً حتى اذا آذن لكم أن تجنوا ثمار جهادكم وأوشكتم على الغاية من مرادكم انبعث هؤلاء المستوزرون التسعة تهدم حراب استعمارية لو لم يكن لهم منها عدة وعماد احتمت بهم قدامهم ولكانوا من بكرة أبيهم سخرية للعالمين وعبرة للناظرين

أيها المصريون

ان هذه الوزارة واهية البنيان مختلة الأركان خاسرة الميزان . وكيف لوزارة شاذة

مثلها أن تطمع في بقائها وادامة والحق أول اعدائها

برهنوا له باتحادكم وبصدق جهادكم على أن دون مرامها ذهاب أرواحكم وانقضاء جيلكم لتعلم هي ومن على شاكلتها من مرضى النفوس وموتى القلوب أن الكتلة المصرية الوطنية مازالت نامية وهي في نماء باقية وهي للبقاء

ان المرأة يغار على بيته من اللص وعلى ماله من الغاصب والوطن هو الحياة وأغلى من الحياة وبدونه لاتكون الحياة شيئاً مذكورا . وهاهم لصوص مغتصبون قد حفروا الهاوية لابتلاعكم ودلوا رسل الموت على كيانكم . فاقصروا أمد حكمهم . وأزيلوا غشاوة عهدهم وأزيحوا النهضة والبلاد من شرهم

أيها المصريون

انهم أشخاص وأنتم أمة . انهم أفراد وأنتم جماعة . انهم ضعف وأنتم قوة . انهم يريدون المناصب وأنتم تريدون الحرية . والمناصب في عهدهم ذل وعار والحرية شرف ووقار فانهم ان تركوا وشأنهم فلا تكونن أعوامهم القابلة شراً من عامهم الحاضر وها أنتم تقرأون صحيفة سوداء من مخازيهم . وسلسلة آثام وجرائم من أعمالهم في عام واحد . فكيف بكم اذا توالت الأيام وتعاقبت الأعوام

أيها المصريون

ماهي الا نهضة صادقة وقومة فائقة يتسابق فيها شيبكم وشبانكم . ويدعوا اليها كباركم وصغاركم حتى تروا شملها ممزقاً وتصبح بعد ذلك خاوية على عروشها لانصير ولا نصير ولاعون ولا معين . وبذلك تأمنوا بلادكم من ظلم قائم وموت يتهددها في حاضرها ومستقبلها بوجود هؤلاء النفر الذين أصبحوا خللا في صفوفها ووصمة في وجودها وعالة عليها وعلة في طريق استقلالها

أيها المصريون

ان اليوم عصيب والوقت رهيب والنصر من المجاهدين قريب . جاهدوا قليلا لتستريحوا كثيراً وان كانت حياتكم غالية فالوطن أغلى . وان كانت معيشتكم عالية فالكرامة أعلى والموت خير للمرء من أن يقضى الحياة هواناً وذلا

جاهدوا فان الله مع المجاهدين واعملوا فان الله نصير العاملين ولا يفلح مسعى الظالمين

أيها المصريون

اليوم يومكم والوطن لكم والحرية حقكم . فهبوا لانقاذها قبل أن تحق على البلاد كلمة الدمار والخراب . فثبتوا في الحق أقدامكم . وارفعوا بجهاد الصدق أعلامكم

المصري الحر

محتويات الكتاب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٥١٩٤/١٩٨١

ISBN ٩٧٧ ٧٣٥٧ ٥١ –



مطابع الهيئة المصرية

١٧٠ قرشـــا